الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-
كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ
شعبة الثقافة الشعبية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الأنثروبولوجيا موسومة بـ:

الثقافة الأمنية بين التقاليد الشعبية والتحديات التربوية المعاصرة

-دراسة تربوية اجتماعية انتروبولوجية -

من إعداد الطالب:
نور الدين بن مشرنن

إشراف:
أ.د. رمضان محمد

لجنة المناقشة:

أ.د. شايف عكاشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. رمضان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ.د. فقيه العيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
أ.د.كحلولة مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا
أ.د. درواش رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د. التاج محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014- 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح والديّ طيّب الله ثراهما . . .

إلى رمز التفاني والعطاء زوجتي الوفية

إلى بناتي أسماء ووسيلة وسهيلة وسهام

كلمة شكر

أتوجّه بالشّكر إلى كل أساتذتي الكرام بجامعة تلمسان وغيرها من الجامعات وإلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

مقدمة:

من بين الحاجات التي رافقت وجود الانسان في المجتمع حاجتان أساسيتان شكلتا محور اهتماماته. الحاجة للأمن و الحاجة للتربية و التعلم، فقد ولد الانسان خائفا كما ولد جاهلا .فمنذ أن أدرك الانسان معنى وجوده على هذه الأرض ضمن بيئة طبيعية فرضت عليه و لم يكن فيها مختارا و ضمن مجتمع انساني يجهل خيره من شره، كما يجهل أطباع و تطلعات أفراده ، تولد لديه هاجس الخوف و الحذر مما يحيط به من طبيعة و بشر لجهله بهما و لم يتوفر له الاطمئنان الى محيطه الا بقدر ما توفرت له المعرفة به. فاختزنها في ذاكرته و نقلها الى غيره فكان التعلم على حياة الاجتماعية والتعرف على ما تخبئه لكل داخل عليها.

فاطمئنان الانسان على محيطه وفيه و نقل خبراته للغير ترافقا زمنيا مع تعرفه على مجتمعه وسعيه الى توفير أمنه ضمنه و الى نقل خبراته الى أقرانه و ذويه و بالتالي ارتبط أمن الانسان بتعلمه على الحياة في مجتمعه بحيث تدرج من المستوى البدائي الى المستوى المدني عبر التربية و التعلم. هذا ما يحملنا على القول بأن تربية الانسان الأولى كانت تربية أمنية قبل أن تكون تربية ثقافية أو علمية. والأمن المقصود هو أمن الانسان على نفسه و ذويه و ما ملكت يداه و كل ما يشكل ركنا من أركان وجوده الانساني و الاجتماعي و هذا ما جعلنا نصف الأمن المنشود بالأمن الاجتماعي .

والحاجة الى الأمن و التربية فرضها تكاثر الناس واجتماعهم في المدن ،فكان تنظيم الحياة الاجتماعية من اولى اهتمامات المجتمعات الانسانية على غرار المجتمعات الحيوانية التي تشكل نموذجا طبيعيا للنظام و الانتظام .و يكفي ان يتأمل الانسان في مجتمع النمل و النحل و الطير و الفيلة لنرى كم ان النظام الاجتماعي ضروري لحياة الجماعة بل شرط لوجودها . فلا عجب اذا بان يتوجه المفكرون الاقدمون وهم في الواقع المنظرون الاول لعلم الاجتماع الانساني نحو البحث في ما تفرضه الحياة الاجتماعية المثلى من قواعد و موجبات و التزامات في سبيل توفير الامن و السعادة للإنسان.

تأتي دراستنا هذه من الواقع حيث مرت الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين بمأساة وطنية راح ضحيتها مئتين ألف جزائري ،وربعة الاف مفقود و خسائر مادية قدرت بالمليارات .

يقوم منهج الدراسة الحالية في نظرنا – على الأقل – على تحديد المادة الثقافية التي يمكن للباحث أن يصل إليها بدراسة القيم و العادات و التقاليد و فهم المنبهات و الدوافع الاجتماعية المختلفة.

فهو منهج يجمع بين طرق بحث الأنثروبولوجيا الثقافية و طرق بحث علم الاجتماع وعلم النفسِ، و تتلخص أهم تلك الطرق في ملاحظة السلوك، و دراسة سير الحياة، وسيتبع البحث المنهج التحليلي للعادات و التقاليد، و ذلك للأسباب التالية:

1-تكتسي العادات أو التقاليد الشعبية أهمية قصوى إذ لا يستطيع أي مجتمع من المجتمعات البشرية العيش بدونها لأنها تنظم له حياته .فهي ضرورة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها. ولذلك لايمكن أن نجد في أي مكان في العالم و في أية حقبة من حقب التاريخ سلوكا للجماعات متروكا عشوائيا أو نهبا للفوضى و الحرية غير المشروعة.

فحالة الاجتماع هي التي في ظلها يتضارب نشاط الأفراد و تتزاحم حرياتهم. و لا

يمكن ترك هذا التزاحم و التضارب للظروف، و إلا تمزقت وحدة المجتمع تحت ضغط هذه الميول المتضاربة و الرغبات المتزاحمة.

فكل جماعة صغيرة كانت أو كبيرة ، لا بد أن تخضع للتنظيم و الضبط بالعادات الشعبية، التي تنبثق من صميم حياتنا و من واقع تجربتها و ظروفها المحلية فأي سلوك مهما كانت طبيعته هو خاضع للتفسير.

2-العادات الشعبية تتدخل تدخلا مباشرا دون انتظار أي سلطة رسمية أو قانونية لضبط السلوك العدواني و كبت الميل العدواني المفرط ، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول أن العادات الشعبية تقوم بوظيفة جد مهمة للحياة الاجتماعية إذ تعمل على التماسك الاجتماعي. و إذا أراد المجتمع أن يضبط قواعد الاتصال و التعامل فيما بين أفراده فعليه أن يلزم هؤلاء الأفراد بالتفكير و العمل وفق عاداته لأنها أنماط سلوكية ، فكرية و عملية، علينا أن نفكر و نعمل تبعا لها، حتى ينتظم التعامل والاتصال بين الناس، و حتى يكون هناك عنصر من عناصر التنبؤ في الحياة، فيعرف كل فرد ما يتوقعه من غيره من سلوك و ما يتوقعه غيره منه من تصرفات، و بذلك يكون هناك بحق مظهر متحد في الأفكار والتصرفات يدل على التماسك .

3-تكتسي العادات الشعبية أهميتها من حيث أنها توافق بين الأفراد في مجتمعهم مما يدل على تحكم الضمير الجماعي في حياتهم فدورها يتمثل في منح الفرد العضوية في مجتمعه و هذا يترتب عليه التوافق و التماسك بين أفراد المجتمع أي أن العادات الشعبية تنظم و تضبط شؤون المجتمع، و أن وسيلتها إلى ذلك ما تفرضه من جزاء على كل من يخالفها أو يخرج على أوامرها. وليس شرطا أن يكون عقابا جسديا بل يكون سخطا عليه و نبذا و طردا له من الجماعة .

و الفرد يهمه أن يكون مرضيا عنه من جماعته كما يهمه أن يشعر بالانتماء إليها، بل إنه يجد أمنه و سعادته في احتضان جماعته إياه، و لذلك فهو يحسب لرأيها فيه حسابا كبيرا و يعمل على التوافق معها بالولاء لها، ذلك الولاء الذي يظهر في الالتزام و التمسك و الاعتزاز بعاداتها. و في نفس المعنى يقول الدكتور مصطفى الخشاب :"وغني عن البيان الولاء <للجماعة > فضيلة سامية أيا كانت طبيعة هذه الجماعة و أيا كان نطاقها. فإن جميع الأنماط أو النماذج الاجتماعية تتساوى في ضرورة خضوع الأفراد لسنن الأوضاع الاجتماعية. فلا فرق في هذا الصدد بين قبائل التبت مثلا وقبائل ميلانيزا وشعوب الصلتًا و الولايات المتحدة الأمريكية. إن الفرد الذي لا يحترم حقوق وواجبات > الجماعة <ولا يرعى حرمة تعاليمها وقدسية تراثها تصبح حياته الاجتماعية جحيما لا

يطاق، لأنه لا يستطيع أن يعيش بدون أن يتجاوب مع اتجاهات مواطنيه وأفكارهم، وبدون أن يدخل معهم في علاقات ومعاملات اجتماعية إرادية أو غير إرادية، و بدون أن يتمثل في تصرفاته تجارب > الجماعة < و حكمتها. فلا يستطيع الفرد إذن أن يعزل نفسه عن > الجماعة < أو أن ينحرف انحرافا ظاهرا عن المستويات التي درج عليها الأفراد .

و يقول "رينيه مونيه": "فكل امرئ يعتنق ويقدس في داخلية نفسه الآراء والمعتقدات التي يوافق عليها و يقبلها الناس من حوله، و هو لا يستطيع أن يتخلى عنها دون أن ينتابه القلق كما أنه يشعر حين يلتزمها بالغبطة و السعادة .

و التنشئة الاجتماعية كوسيلة الثقافة الأساسية في غرس العادات الشعبية في نفوس الأفراد، لا تسير بطريقة عشوائية، و إنما تسير دائما على هدي معايير معينة للمرغوب فيه والمرغوب عنه، فالتنشئة الاجتماعية معيارية بمعنى أنها تتخذ أسلوبا معينا خاصا يتماشى مع معايير الثقافة المعينة التي تبتدعها. فوظيفة التنشئة الاجتماعية هي تشكيل الفرد على صورة مجتمعه، و صياغته في القالب والشكل الذي يقتضيه، و بذلك تعمل على صياغة التركيب الاجتماعي و على تأييده. وعليه فقد جاءت بنية الدراسة على الشكل التالي :

مقدمة.

مدخل إلى الثقافة الأمنية بين التقاليد الشعبية و التحديات التربوية المعاصرة .

الباب الأول : معاني الثقافة الأمنية في النصوص.

الفصل الأول: و يعالج مفهوم الثقافة و قد تضمن سبعة عناصر لتوصيف ذلك.

الفصل الثاني: و يتناول مفهوم الثقافة الأمنية مبينا الدعائم التي تستند إليها و قد تضمن عنصرين لتحليله.

الفصل الثالث: ويعرض العادات أو التقاليد الشعبية من حيث مفهومها و تعريفها.

وتحليلها ودورها في توفير الأمن في المجتمع. وقد جاء بيان ذلك في ستة عناصر مركزة.

خلاصة الباب الأول : و قد ضمناها زبدة نتائج الفصول الثلاثة.

الباب الثاني : التحديات التربوية المعاصرة و علاقتها بالثقافة الأمنية.

الفصل الأول: ويبحث في مفهوم التربية المدنية ومضمونها وأهميتها في تحقيق الأمن و يبرز موقعها في تاريخ الحضارة الإنسانية. وقد جاء ذلك مفصلا ومحللا في ثمانية مباحث.

الفصل الثاني: و يدرس موقع التربية المدنية في تاريخ الحضارة الإنسانية. و قد جاء في خمسة مباحث مبينة.

الفصل الثالث: و يتناول أطر التربية المدنية و بعض التحديات المعاصرة لها في ثلاثة مباحث.

خلاصة الباب الثاني.

الخاتمة: تضمنت تشخيص مستوى الوعي بالثقافة الأمنية لدى شرائح من المجتمع

الجزائري عن طريق طرح جملة أسئلة متزنة هادفة متمثلة في استمارة ميدانية تطبيقية، تنتهي إلى استنتاج و نتائج و رأي.

و الله ولي التوفيق.

أولا : إشكالية الدراسة:

حين تصفحت قاموس ثقافة المجتمع الجزائري وجدت فيه سلسلة من الثقافة ، منها ثقافة البيئة، و منها ثقافة التربية ، ومنها ثقافة الصحة ، ومنها ثقافة السلوك وثقافة الأمن في المجتمع الجزائري الذي ينشد الاستقرار و يرغب في الازدهار خاصة و أن الجزائر دخلت في معركة ضد الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن العشرين و كان من نتائجها خسائر جمة راح ضحيتها أكثر من مئتين الف جزائري ربعة آلاف مفقود و خسائر مادية قدرت بالمليارات و خلال هذه الفترة اتخذت تدابير أمنية و قانونية من أجل توفير الأمن (قانون الرحمة، قانون الوئام المدني، قانون السلم و المصالحة الوطنية) و كانت هذه التجربة كافية للمؤسسات الاجتماعية الرسمية و الغير الرسمية ان تستفيد من التجربة و تكيف برامجها على تلقين المواطن الجزائري ثقافة الأمن و من مظاهر ذلك:

-الوبضات الإشهارية في التلفزيون.

-في المدرسة.

-أمام المؤسسات الرسمية.

-في الاسرة :الأمهات أخذن على عاتقهن أمن الأطفال و مرافقة الأبناء إلى المدرسة.

و غير ذلك من الممارسات لم تكن معهودة في المجتمع الجزائري .

ومن هذا المنظور تنطلق الدراسة الحالية من الإشكالية التالية بطرح الأسئلة التالية :

ماهو دور الثقافة الأمنية في تنظيم المجتمعات؟

ما المدى الذي بلغته الثقافة الأمنية في الجزائر من الاستقلال إلى الآن؟

ماهي نتائج تطور الثقافة الأمنية في الجزائر ؟

ثانيا : أهمية الدراسة:

و أرى أن أهمية هذا الموضوع تكمن في كونه يسهم إسهاما ظاهرا في إشاعة الأمن في المجتمع بدءا بأمن الأفراد. كما يسهم في وضع مشروع الثقافة الأمنية ، الذي يمس كل شرائح المجتمع على اختلاف أطيافها و أنواعها و أوصافها و وظائفها . كما يقود في الوقت نفسه إلى بسط جناح الاستقرار في المجتمع الجزائري .

ثالثا : أهداف الدراسة

لم يكن هذا الموضوع ليرشح للبحث فيه لولا وضوح أهدافه المسطرة من قبل البدء فيه و منه:

الإسهام بجد في ايجاد نظرية عامة للأمن تخدم المجتمع الجزائري.

رسم خطة مشروع لثقافة أمنية في التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

رابعا: مصطلحات الدراسة

وقد سجلت دراستي هذه مجموعة هامة من المصطلحات المتخصصة يمكن اعتبارها مصطلحات مفتاحية ، وهي على الترتيب التالي:

الثقافة : وهي ذلك الكل المركب من العرفة و المعتقدات و الفن و الأخلاق و القانون و العادات و غيرها المتحركة في المجتمع

الأمن: وهو الحالة التي يكون فيها المجتمع مستقرا ، ومؤمنا من كل ما يهدد حياته و يذهب كيانه

الثقافة الأمنية : و نقصد بها الكمية المعرفية التي يكتسبها الفرد في المجتمع ، فتقوم سلوكه و تنظم حياته و تقوده إلى أمنها و استقرارها الدائمين

التربية : و هي عملية ترويض الفرد في المجتمع ليكون عنصرا صالحا لنفسه و غيره و مجتمعه

الثقافة التربوية : و نريد بها كمية المكتسبات الاجتماعية من تقاليد و قيم و معتقدات و غيرها التي ينصهر الفرد فيها ليكون ثمرة طيبة في مجتمعه

التقاليد الشعبية : ونريد بها السلوكات المتكررة التي يفرضها المجتمع بحكم قاعدة العرف ، بغية ضبط نظامه و تحقيق استقراره و أمنه.

التحديات المعاصرة : ونقصد بها كل ما يواجه المجتمع من عقبات ،

ويتحداه بغية تحويل سيره ، أو هز استقراره ، أو تهديد أمنه ، ومن ذلك

سيطرة المعايير المادية على المعايير الاخلاقية و المدنية اليوم ، و هو الشعار الذي ترفعه بإلحاح ظاهرة العولمة في هذا العصر.

التنشئة الاجتماعية : و هي عملية تلقين أفراد المجتمع الجدد ثقافة المجتمع ليصبحوا فيه أعضاءا فاعلين.

خامسا : الدراسات السابقة :

و بغية تحقيق الغاية الكاملة في هذه الدراسة اجتهدت في الاستعانة بدراسات في موضوع الثقافة الأمنية على نذرتها و قلة بضاعتها و تفرق أوراقها هنا و هناك ، مما أجهدني البحث عنها في أمكنة متشتة في ربوع هذا الوطن الواسع . كما قادني البحث إلى زيارة عدد من الجامعات الجزائرية ، منها جامعة الجزائر و وهران و تلمسان و البليدة ، ومركز الابحاث الانثروبولوجية بوهران ، كما استعنت بأساتذة أفادوني بتوجيهاتهم و إرشاداتهم القيمة مما زادت في دفع عجلة البحث خطوات إلى الأمام . ومن بين الدراسات القليلة التي أفدت منها موضوع الثقافة الأمنية مايلي:

1-أطروحة دكتوراه من إعداد عبد القادر مقام بعنوان ثقافة السلم في المجتمعات المجتمع الجزائري نموذجا قسم الثقافة الشعبية كلية الثقافة الشعبية كلية الآداب و العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية السنة الجامعية2009-2008

انطلق صاحب الأطروحة من الاشكالية التالية:

أيعتبر السلم حاجة اجتماعية يكون المجتمع بحاجة إليها؟

أيعتبر السلم طريقة لسلوك يتميز بالاحترام المتبادل؟

ان كانت المصالحة أساس السلم ففي اي موقف تتبلور؟

و للتحقق من هذه الاشكالية اتبعت خطة البحث التالية:

مقدمة عرضت فيها الموضوع و أسس منهجيته

الفصل الأول: البعد المعرفي لثقافة السلم و تطوره.

الفصل الثاني : العنف و ثقافة السلم .

الفصل الثالث : مقومات ثقافة السلم .

الفصل الرابع : ثقافة السلم في الجزائر .

و قد خلص إلى النتائج التالية:

إن للسلم أهمية في حياة البشر ،سواء السلم الإجتماعي داخل إطار الدولة الواحدة أو السلام العالمي على مستوى الدول ...إن السلم قيمة أخلاقية ،فلسفية ،قانونية ،سعت الشرائع والفكر الإنساني ،والأديان إلى الدعوة إليها ،والعمل على تحقيقها.

2- أطروحة دكتوراه من إعداد بن رابح مريم بعنوان "ثقافة مواجهة الارهاب في المجتمع الجزائري مجتمع تلمسان نموذجا " بجامعة تلمسان بقسم التاريخ .

انطلقت صاحبة الأطروحة من الاشكالية التالية:

ماهي ثقافة مواجهة الإرهاب في الجزائر ؟ وماهو موقف المجتمع التلمساني من هذه الثقافة ؟

و للتحقق من هذه الاشكالية اتبعت خطة البحث التالية :

مقدمة عرضت فيها الموضوع و أسس منهجيته.

الفصل الاول : المفاهيم و الاتجاهات العلمية في تفسير الجريمة الارهابية .

الفصل الثاني : ابعاد الارهاب في المجتمع الجزائري .

3-دراسة حول الثقافة الأمنية ، وهي بحث مقدم لدرجة الماجستير للطالب "عامر إبراهيم"

بعنوان "الثقافة الأمنية في المجتمع الجزائري في ظل تحديات العولمة المجتمع الجزائري نموذجا دراسة انثروبولوجية" بجماعة تلمسان بقسم الثقافة الشعبية كلية الآداب و العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية السنة الجامعية 2009-2010

انطلق صاحب الرسالة من الإشكالية التالية :

ما هو دور الثقافة الأمنية في المجتمع ؟ و ماهي التحديات التي تواجهها في ظل العولمة ؟

و للتحقق من هذه الإشكالية اعتمد خطة البحث التالية :

مقدمة عرض فيها الموضوع و أسس منهجيته.

الفصل الأول :الثقافة الأمنية بين المصطلح والمفهوم.

الفصل الثاني: الحياة الإجتماعية والتكنولوجية في ظل الثقافة الأمنية وتحديات العولمة.

الفصل الثالث: واقع الثقافة الأمنية في المجتمع الجزائري وتحدياتها .

الفصل الرابع: كل المتغيرات الفردية وإدراك مخاطر الأمن في المجتمع ،دراسة ميدانية

و قد خلص إلى النتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات والتهديدات كما تبين أن المشاركين يدركون الأثار المدمرة لعدم وجود الأمن كثقافة إجتماعية وتبين أن أفراد العينة ذوي خيرات كضحايا الأمن.

إلا أن الأمر ليس بالسهل أن يقوم أي باحث أو دارس أنتروبولوجي بإصدار بيانات ،ويتوقع الرد السليم والصحيح من المستجوبين ،إلا أن ثمة حقيقة ثابتة قد يطمئن إليها الدارس وهي ملاحظة التوافق بين جميع فئات المجتمع الجزائري حول قضايا هامة لفكرة أمن وهي تمثل المحور المركزي في القضايا الأساسية التي طرحت لأفراد على الرغم من تعدد مساريهم وإختلاف مستوياتهم الثقافية وتنوع مستوياتهم المهنية.

و أنا معترف جدا بأنها دراسات غير كافية لاستغراق هذا البحث الواسع و المتمدد .

سادسا :صعوبات الدراسة :

إن الصعوبة التي واجهتني في هذا المجال تتمثل في أن الدراسة التي تعمد إلى المقارنة ، وتعكس التأثر و التأثير بين الثقافة و الأمن ما زالت لم تأخذ طابع الشمول ، ولم تصبح تقليدا أكاديميا في الجامعات العربية ، ومع هذا فإننا نطمح إلى أن تصبح في فترة لاحقة دراسة متكاملة تحقيقا لأمننا المنشود وقد اعتمد البحث مجموعة مصادر و مراجع في عين الموضوع نحسبها كافية رغم قلتها ، ولا شك أنني مدين في هذا البحث بكثير من الفضل لأستاذي الدكتور محمد رمضان المشرف على هذا

البحث ، فإن ملاحظاته القيمة و توجيهه الرشيد وعنايته الفائقة ، كان لكل ذلك الفضل في أن يخرج البحث على هذه الصورة . و من أهمها:

خطورة موضوع البحث في الثقافة الأمنية، مع صعوبة المغامرة فيه .

فقر مكتبات الأبحاث الانثروبولوجية خاصة و الاجتماعية عامة من الدراسات المتخصصة في مجال الثقافة الأمنية .

لم أعثر أثناء تفقدي المكتبات و زيارتي الجامعات مجلة متخصصة في دراسات الثقافة الأمنية مما اضطرني إلى طرح التساؤل التالي:

لماذا هذا الغياب الخطير في البحث العلمي في موضوعات الثقافة الأمنية على أهميتما وخصوصيتها وحساسيتها و ضروريتها في الظرف الراهن لدى الباحثين الاكاديميين في جامعاتنا؟

ولمذا لا يحصل توجيه البحث في الجامعات و مراكز البحث المنتشرة إلى موضوع الثقافة الامنية ويشجع له ، لأنه برأينا يمثل موضوع الساعة و الساحة ؟

إن المتغيرات الدولية الراهنة و التحولات التي لحقت بالمجتمع العربي ، لتفرض بقوة وإلحاح و الاهتمام العاجل و الجدّي و الفعليّ بموضوع الثقافة الأمنية.

يتناول هذا الفصل بشيء من التركيز مفهوم الثقافة و قضاياها الأساسية من معانيها عند الانتروبولوجيين ، و مضامينها ، و مميزاتها و قدرة مواكبتها لمراحل التطور ، و كونها أسلوب حياة ، و ارتباطها بالتنظيم الاجتماعي .

أولا: معاني الثقافة عند بعض الأنتروبولوجيين.

تعتبر الثقافة من أكثر موضوعات العلوم الإنسانية تعددا وتنوعا في التعاريف، وقد يرجع ذلك لشمولية مفهومها ، وعلاقتها بالحياة الإنسانية المتشعبة بجوانبها النفسية ، والعقلية والاجتماعية والمادية، والفكرية ... وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي يكتسيها مفهوم الثقافة كموضوع حيوي للدراسة العلمية التي من شأنها أن تسهم بباع طويل في تقدم العلوم الإنسانية عامة ، والانثروبولوجيا بصفة أخص ، فإن عدم وجود تعريف جامع مانع للثقافة يقربه الحد الأدنى من العلماء المتخصصين في هذا المجال، ترك الباب مفتوحا لهدر الجهود وتشتيتها في الإضافات والحذف، والاجتهادات المختلفة باختلاف الاتجاهات ، والمدارس العلمية المتعارضة أحيانا والمتباينة في غالب الأحيان ...

و في هذا المعنى ورد في قاموس مصطلحات الانثروبولوجيا و الفلكلور " لإكيه هولتكرانس " :(إن الثقافة مفهوم هام في الانثروبولوجيا ، إذ أنها تشير إلى موضوع الدراسة في هذا العلم ، و لذلك فإنه ليس مما يدعو إلى الدهشة أن ينظر "ستيوارد" إلى الثقافة على أنها المفهوم الذي يمثل أعظم مساهمة قدمتها الانثروبولوجيا للعلوم الاجتماعية.

إلا أنه من الحقائق الواضحة أنه ليس هناك اتفاق بين الدارسين حول السؤال الرئيسي المطروح ألا و هو ما هي الثقافة ؟)[1].

و بعد استعراض الباحث لما يربو عن العشرين تعريفا للثقافة و ضعت من طرف أقطاب الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع منذ ما يزيد عن قرن من الزمان تبين أن هؤلاء العلماء لم يتوصلوا إلى صيغة نهائية متفق عليها لمفهوم الثقافة ، و لم تعد تعاريفهم تلك – في مجملها – أن تكون إما تغييرا للفظ ، أو تقديما أو إضافة لعناصر جديدة تخدم وجهة نظر العالم فيما يأتي به من نظريات جديدة و ما يتوخاه من منهج في البحث العلمي .. وقد تبين أن أولى الصياغات العلمية لتعريف الثقافة قد أوردها الانثروبولوجي " تايلور " حيث عرف الثقافة بأنها (ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و المعتقدات والفن ، و الأخلاق ، و القانون ، و العادات ، أو أي قدرات أخرى ، أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع)[2].

ثم أتى من بعد "تايلور " العشرات من العلماء الذين عرفوا الثقافة بعناصرها ومظاهرها فبدلوا و عدلوا وحذفوا و أضافوا إلى التعريف التايلوري المذكور عناصر جديدة، ومن أبرز هؤلاء العلماء على سبيل المثال :

[1] ايكه هولتكرانس – قاموس الأثنولوجيا و الفلكلور – ترجمة د/ محمد الجوهري و. د/ حسن الشامي دار المعارف بمصر 1973 ص 143

[2] Taylor E . Primitive culture John Murray . London, 1903 p 3.

" بواز " الذي يرى بأن الثقافة (تشتمل على كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع، وردود فعل الفرد في تأثره بعادات الجماعة التي يحي فيها، ونتاج الأنشطة البشرية كما تحددها هذه العادات)[1].

و"رالف لينتون" الذي يعرف الثقافة بأنها (هي التشكيل الخاص بالسلوك المكتسب ونتائج السلوك التي يشترك جميع أفراد مجتمع معين في عناصره المكونة و يتناقلونها)[2].

و" مالينوسكي " الذي يرى أن الثقافة هي (ذلك الكل الذي يشتمل على الأدوات والمواثيق التنظيمية للمجتمع ، و الأفكار و الفنون ، و المعتقدات ، والعادات)[3].

وولاس الذي يعرف الثقافة بأنها (أساليب السلوك أو أساليب حل المشكلات التي يمكن و صفها بأن احتمال استخدام أفراد المجتمع لها أكبر ، لما تتميز به عن الأساليب الأخرى من كثرة التواتر و أمكانية المحاكاة)[4].

وهويت الذي يقرر بأن الثقافة هي (تنظيم لأنماط السلوك، والأدوات، والأفكار، و المشاعر التي تعتمد على استخدام الرموز)[5].

---

[1] ايكه هولتكرانس المرجع السابق ص : 145

[2] Linton R : Le fondement culturel de la personnalité traduit par andrée Lyotard dunod Paris 1968 p . 44

[3] Malinowski B : une théorie scientifique de la culture traduit par Pierre Clinquart . F . Maspero 1971 p .35

[4] Wallace A : culture and personality random house N. Y . 1961 . p. 25

[5] نقلا عن فارس خليل ، التطور الثقافي ، مكتبة القاهرة الحديثة 1960 ص : 44

و"راد كليف براون " الذي يرى بأن الثقافة هي (العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها المعرفة ، و المهارة و الأفكار ، و المعتقدات ، و الأذواق ، و العواطف و ذلك عن طريق الاتصال بأفراد آخرين أو من خلال أشياء أخرى ، كما يكتسب الأعمال الفنية)[1].

وكرويبر الذي يعرف الثقافة بأنها (مجموع ردود الفعل الحركية المكتسبة ، و المتناقلة، والعادات و التقنيات ، و الأفكار و القيم ، و السلوك التي تؤدي إليه)[2] و يعرف الثقافة كل من العالمين كلوكهون و كيلي بأنها (كل تلك المخططات المعيشية التي وضعت على مدى التاريخ ، الظاهرة منها ، و الضمنية ، و العاقلة و الغير العاقلة ،و التي توجد في أي زمان معين)[3].

و نكتفي بهذه العينات من التعاريف المختلفة للتدليل على عدم اتفاق العلماء على صيغة موحدة العناصر لمفهوم الثقافة . غير أن اختلاف الصيغ و تعدد العناصر المتضمنة في هذه التعاريف لا يحول دون استنتاج بعض النقاط الأساسية المتعلقة بمفهوم الثقافة والتي تمثل القاسم المشترك في جميع التعاريف ، و إن ورد التعبير عنها بصيغ مختلفة كما هو واصح وتتمثل هذه الأسس على الخصوص فيما يلي :

1_ الثقافة شيء مكتسب ، و لا تمت بصلة إلى المسائل الغريزية أو الفطرية في الانسان.

2_ الثقافة متبادلة التأثير ، وتؤثر بصفة خاصة على السلوك الفردي و الجماعي .

[1] ايكه هولترانكس المرجع السابق ص : 148

[2] نفس المرجع السابق ص :145

[3] نفس المرجع السابق ص :148

فقد لوحظ أنه لا يخلو تعريف واحد من التعاريف المذكورة من الإشارة – صراحة أو ضمنا –إلى عنصر اكتساب الانسان للثقافة أو عنصر التأثير المتبادل بين الانسان والثقافة، وعلاقة هذا التأثير بالسلوك الفردي و الجماعي . ولعل هذين العنصرين الأساسيين الثابتين في معظم التعاريف الموضوعة للثقافة يكفيان لقيام دراسة الثقافة و الأمن . و سيظل تعدد هذه التعاريف و اختلاف صيغها أمرا طبيعيا يفرضه تعقد الحياة الإنسانية عموما ، وحداثة عهد الاهتمام بدراسة الظواهر الثقافية بصفة خاصة .

ومهما يكن من أمر فإن ذلك لا يضير الدراسة المقدمة في شيء طالما أن العناصر المتعلقة بموضوع الثقافة و الأمن موجودة .كما حاولنا أن نثبت ذلك ، و تأكيدا لهذا المعنى نورد هذا التجزؤ الثلاثي التحليلي للثقافة الذي أورده " ادوارد سابير " حيث قسم كلمة الثقافة إلى ثلاثة معان مختلفة :

المعنى الأول : هو أي عنصر موروث اجتماعيا في حياة الإنسان 'أي مكتسب و ليس فطريا) .

المعنى الثاني : فكرة مثالية و تقليدية إلى حد ما عن التهذب الفردي ، تقوم على قدر معقول من المعلومات ، و الخبرات المعينة التي تم تمثلها و لكنها تتكون أساسا من مجموعة من ردود الفعل الطرازية التي تتمتع بتأييد طبقة اجتماعية ، و مدعمة بتراث مستقر إلى حد بعيد .

المعنى الثالث: الاتجاهات العامة ووجهات النظر عن الحياة، والمظاهر الحضارية المحددة التي تعطي لشعب معين مكانته المتميزة في العالم[1]. ولعلنا نجد في هذا المعنى الأخير – بصفة خاصة – ما يثبت العلاقة القوية بين الثقافة و الأمن، و بالتالي يمثل مدخلا واسعا لموضوع الدراسة المقدمة .

ثانيا: مضامين الثقافة

نستنتج مما سبق من التعاريف أن للثقافة مضامين أو قطاعات مختلفة بعضها فكري (متعلق بالأفكار) و بعضها شيئي (متعلق بالأشياء المادية) و بعضها الآخر علائقي (متعلق بالعلاقات الرابطة بين الأشخاص و الأشياء ...) على أن الوحدة الأساسية في كل قطاع هي العنصر الثقافي ، وهو العنصر الأكثر بساطة والذي لا يمكن تحليله إلى عناصر أبسط منه مثلا : كاعتبار كل من العباءة أو الطربوش أو البرنس أو أكلة الكسكسي أو شربة (الإفطار) في رمضان في البلاد المغربية ... عنصرا ثقافيا بسيطا على أن ما اصطلح على تسميته بالبساطة مسألة نسبية و منهجية فقط إذ يمكن لكل عنصر تحليله من الناحية العلمية إلى عناصر أبسط منه كتحليل العباءة إلى عدة أنواع ، وخامات ، وتحليل البرنس الى نفس العناصر المكونة ... و تحليل الكسكسي إلى عدة أنواع من حيث الخامة المصنوع منها ، ومن حيث المرق و من حيث نوعية اللحم المطبوخ في هذا المرق .. الخ .

و لذلك فاعتبار البرنس أو الكسكسي عنصرا ثقافيا بسيطا هي مسألة اصطلاحية منهجية لتسهيل عملية البحث ، و الدراسة و التحليل ، على أن هذا العنصر الثقافي الذي يمكن أن يكون شيئا أو علاقة أو فكرة تنطوي كل مجموعة منه في مجموعة من العناصر

[1] نفس المرجع السابق ص : 152

يطلق عليها اسم المركب الثقافي، و المركب الثقافي هو كل يتكون من عناصر ثقافية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وظيفيا ، بمعنى أن كل عنصر يكون متداخلا مع العنصر الآخر بحيث إننا لو حذفنا أحد عناصر المركب لوقع خلل في بناء المركب الثقافي ، قد يؤدي إلى زواله من الوجود أو تحليله إلى مركب من نوع آخر . فمثلا لو نأخذ مركب تعدد الزوجات عند المسلمين لوجدنا أن هذا المركب الثقافي مكون من عدة عناصر بسيطة ، منها المبدأ الإسلامي الصريح المبيح للتعدد و منها عنصر تقييد العدد، ومنها شرط العدل بين الزوجات ، و منها عنصر الرضا و عدم إجبار الزوجة على الضرة ... فلو زال العنصر الأول و هو المبدأ الإسلامي المسوغ لتعدد الزوجات لنتج عنه أحد الأمرين أو كلاهما معا، و هما : أما زوال المركب الثقافي من أساسه حيث يجد المشرعون أنفسهم في حل من إباحة تعدد الزوجات ، و لا يجدون في الرأي العام ما يجبرهم على وضع حساب له في تشريع القوانين لتنظيم الأسرة و وضع قوانين الأحوال الشخصية، وحينئذ يحل (بفعل القانون الوضعي) مركب الزواج بواحدة بدلا من مركب تعدد الزوجات السائد في المجتمع الإسلامي بفعل المبدأ القرآني ، و إما يقع الاحتمال الثاني وهو تحول مركب تعدد الزوجات (عند المسلمين) و المقيد بمجموعة العناصر المذكورة إلى مركب آخر و هو مركب تعدد الزوجات عند غير المسلمين، و هو الخالي من عناصر التقيد المعروفة في المركب الثقافي الإسلامي . ولعلنا بهذه الأمثلة نكون قد تبينا الترابط الوظيفي الواقع بين العناصر الثقافية المكونة للمركب الثقافي .

على أن العناصر الثقافية إذا كانت تتجمع في مركب ثقافي واحد كما رأينا فإن المركبات الثقافية هي الأخرى تتجمع في صورة نظم ثقافية من حيث موضوعاتها بطبيعة الحال، فلو نبقى في مثالنا السابق فإننا نجد نظام الزواج في مجتمعاتنا العربية الإسلامية مكونا

من عدة مركبات ثقافية حيث نجد مركب تعدد الزوجات و مركب الزوجة الواحدة ، ومركب عدم الزواج من المحارم ومركب إباحة الزواج من الأقارب كابنة العم أو ابنة العمة أو ابنة الخال أو ابنة الخالة، وكذلك الزواج من مطلقة أو أرملة الأخ وكذلك الزواج من غير الأقارب وتحريم الجمع بين الأختين ... فهذه المركبات والعناصر الثقافية كلها تتكامل وتترابط وظيفيا لتكون نظام الزواج في المجتمع الإسلامي. وقس على ذلك نظام الميراث والنظام التربوي، والنظام الاقتصادي، والنظام السياسي ... وقد تتجمع النظم الثقافية والاجتماعية المتشابهة في الموضوع و الوظيفة أو فيهما معا لتكون شيئا جديدا يعرف بالنسق فيوجد النسق الاقتصادي المكون من مجموعة من النظم الثقافية و الاجتماعية التي تترابط وظيفيا فيما بينها لتقوم بوظيفة توفير الغذاء أو الكساء لأفراد الجماعة أو المجتمع الذي يسود فيه هذا النسق ، ومن أمثلة ذلك نظام الزراعة أو نظام الصيد أو نظام التجارة أو نظام الصناعة الاستخراجية أو نظام الصناعة التحويلية ...كل هذه النظم يمكن أن يضمنها نسق اقتصادي معين، ومن هنا وجدت مجموعة من الأنساق حيث يوجد النسق الاقتصادي و النسق العائلي والنسق الديني والنسق السياسي ... والنسق التربوي، ونسق بناء المساكن ... .

ويذهب بعض العلماء إلى إمكان تجميع كل هذه الأنساق الثقافية في ثلاثة قطاعات كبرى هي :

1 – الأفكار : و هي كل العقائد و الاتجاهات الموجودة في عقول الأفراد الموروثة و المبتكرة .

2 – الأشياء : و هي كل شيء مادي محسوس يعطيه الانسان معنى محددا و غالبا ما يكون هذا الشيء من صنع الانسان ، أو يبذل الانسان جهدا في إيجاده و تحويره أو تحويله عما كان عليه هذا الشيء في الطبيعة .

3 – العلاقات : و هي خطوط التفاعل و الاتصال بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين الأشياء و العالم المادي الخارجي بصفة عامة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولات التقسيمية من طرف العلماء لقطاعات الثقافة وعناصرها ومركباتها ونظمها وأنساقها، ليست أكثر من محاولات منهجية نظرية بغرض تسهيل دراسة الثقافة وقطاعاتها المختلفة بقدر من الدقة التقريبية من طرف العلماء، أما في الواقع المعيش فمن الصعوبة بمكان لغير المتخصصين – جدا – فرز العناصر الثقافية بعضها عن بعض في النظام الثقافي الواحد حيث كثيرا ما تتداخل فيه القطاعات الثلاثة المذكورة ، أي الأفكار، والأشياء، والعلاقات. فمثلا : إذا نظرنا إلى نظام القرابة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية فإننا نجده يحتوي على عنصر الأفكار كواجب طاعة الوالدين و الإحسان إليهما المنصوص عليه في القرآن. وعنصر الأشياء كالعيش معهما، و الإنفاق عليهما حتى الوفاة، وبناء أضرحة لهما بعد الممات.

وكتابة نسب العائلة على شاهد قبر المتوفين، و عنصر العلاقة التي تربط بين الابن ووالديه، والمتمثلة في الأمر والطاعة أثناء الحياة، وتجنب إغضابهما حتى بعد الوفاة ويتمثل ذلك في زيارة ضريحهما للترحم أو التصدق عليهما أو طلب معونتهما في المساعدة على حل بعض المشاكل الحياتية للأحياء (بحسب الاعتقاد السائد في بعض المجتمعات) والذي

يهم الباحث الأنثروبولوجي الثقافي في ذلك ليس استنكار الظاهرة أو النظام الثقافي، كما هي موجودة في الواقع ، و كما تؤكدها الملاحظة .

وهكذا نخلص إلى أن الثقافة عناصر ومركبات، ونظما وأنساقا وقطاعات ثلاثة كبرى وهي تصورات ذهنية أوجدها العلماء لأغراض منهجية، أما الواقع فيصعب فرز هذه العناصر وتحديد معالم القطاعات الثلاثة في الميدان.

ثالثا : مميزات الثقافة

إن من أبرز مميزات الثقافة أنها خاصية ينفرد بها الكائن الإنساني وحده دون سائر المخلوقات ، فالإنسان هو الحيوان الذي يخلق ثقافته و يحافظ عليها و ينميها و يورثها للأجيال اللاحقة خلفا عن سلف ، و من هنا كان لكل مجتمع بشري ثقافته خاصة به تميزه – إن قليلا أو كثيرا – عن ثقافات المجتمعات الأخرى، و قد يصادف وجود تشابه كبير بين ثقافة مجتمع و ثقافة مجتمع آخر بحكم الجوار الجغرافي ، أو قوة وسائل الاتصال بينهما أو تداخل العوامل التاريخية الرابطة بين المجتمعين ... فإن هذا التشابه مهما بلغ من الشدة فأنه لا يمكن أن يرقى إلى درجة التطابق و ذلك لأن كل مجتمع تتميز ثقافته بطابع خاص ، مثلما لا توجد شخصيتان متطابقتان تطابقا كليا لا توجد ثقافتان متطابقتان كليا لأن الثقافة الواحدة تصنعها مجموعة من الشخصيات بالإضافة إلى عوامل أخرى غير إنسانية بطبيعة الحال ، و إذا أردنا أن نضرب لذلك مثلا من ثقافتنا العربية فإننا نجد العديد من الاختلاف في بعض العناصر الثقافية من قطر إلى قطر ، بل إننا نجد صورة مصغرة لهذا الاختلاف داخل كل قطر عربي بين قراه و مدنه ، و شماله و جنوبه، ومجتمعه الزراعي ، ومجتمعه التجاري والصناعي ... ولعل نفس الاختلاف الموجود بين الأقطار العربية في

عمومها هو ما قد نلاحظه بين جهات القطر العربي الواحد. إلا أن هذا الاختلاف الطبيعي الموجود في بعض مناطق القطر لا يحول دون وجود عموميات تمثل القاسم المشترك بين جميع مناطق الوطن الواحد وكذلك توجد قواسم مشتركة تجمع كل الأقطار العربية يمكن أن نطلق عليها اسم الثقافة القومية ذات الطابع العربي الإسلامي ، و على الرغم من وجود هذا الاختلاف النوعي بين الثقافات قطريا و قوميا أو قاريا فانه يمكن التحدث عن وجود خصائص عامة للثقافة تشترك فيها جميع ثقافات المجتمعات البشرية على اختلاف أزمنتها وأمكنتها .. و هذه الخصائص هي :

1- **الثقافة إنسانية** : إذا عرف الانسان قديما بأنه حيوان ناطق و معنى النطق في التعريف الأرسطو طاليسي هو (الفكر و اللغة) معا ، فانه يمكن تعريف الانسان أيضا بأنه حيوان صانع للثقافة حيث انه المخلوق الوحيد الذي أتاه الله عز و جل قدرات فكرية ولغوية قادرة على الثقافة أي أنه قادر على ابتكار الأفكار، وإتيان الأعمال وصنع الأدوات المختلفة التي تمكنه من تحسين ظروف معيشته والسيطرة على قساوة الطبيعة والتكيف مع الأحوال المستجدة في الحياة الاجتماعية والبيئية دون الحاجة إلى إجراء تغيير في بنيته العضوية، والتاريخ يثبت لنا أن الانسان العاقل قد انتقل من المناطق الدافئة إلى مناطق باردة جدا وتكيف معها بفضل اختراعه للملابس المختلفة المصنوعة من الصوف والفراء، ومختلف المواد التي تجود بها الطبيعة عليه ، فيجيد استغلالها لتذليل قساوة الطبيعة والتكيف مع أحوالها المستجدة، وقس على ذلك اختراع بناء المساكن ووسائل المواصلات ووسائل الصيد والزراعة ثم الصناعة التحويلية، ووسائل التعليم والتقدم بأوسع معانيه. وكل هذه الاختراعات الثقافية تمت للإنسان بفضل موهبته الفريدة في صنع الثقافة دون أن تحدث أي تغيير في

بنيته الجسمية، بل ان ذلك كله تم بفضل فكره الذي تطور فصنع ثقافة آخذة في التطور والتغير باستمرار لضمان العيش المريح وتحقيق التقدم في جميع المجالات. ويكفي كمثال على هذا التقدم الثقافي الحاصل في مجال الطاقة مثلا أن تنظر إلى تلك الطفرة الهائلة التي حققها الانسان من قرع حجر الصوان للحصول على النار إلى اختراع القنبلة الذرية و تسخيرها للتعمير والتدمير ..

وهذا ما يميز مجتمع الإنسان عن مجتمع الحيوان حيث إن الثقافة في مختلف جوانبها هي في الأصل أفكار يخترعها العقل البشري وينفذها الانسان بأعضائه وبغيرها من الأدوات والآلات التي يصنعها، و بالتالي فهي ظاهرة إنسانية محضة لوجودها لدى الانسان وحده وفقدانها لدى أرقى العجماوات والمقصود هنا هو وجود موجد الثقافة ألا وهو القدرة على التفكير وبالتالي القدرة على اختراع الأفكار والأعمال المختلفة التي تتجسد فيها الثقافة، وهذه القدرة تخص الانسان وحده، والدليل على ذلك أننا لا نجد أي حيوان أعجم يصنع الأدوات والآلات والمنازل ووسائل النقل والأثاث والمدن والمصانع والدول والإدارات ، والنظم السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية والعسكرية والأخلاقية واللغوية ، ولا تجد حيوانا غير الانسان له قيم وقوانين يلتزم بها لتنير له الطريق ، و يقوم بها سلوكاته في الحاضر و المستقبل ، و يحقق بها التماسك الاجتماعي الأسري و المهني و الوطني ... والعقل ليس ملكة غيبية و إنما هو مجموعة من المراكز العصبية و الحسية في مخ الإنسان حيث إن المخ الإنساني يتميز بمراكز عصبية معينة ذات وظائف محددة مثل التخيل و مركز التذكر ومركز التحليل[1]، وكل هذه القدرات المخية تجعل من الانسان حيوانا صانعا للثقافة.

[1] جون فايفر – العقل البشري . ترجمة د/ م . عيسى . مكتبة النهضة المصرية ، بدون تاريخ . ص : 149 - 171

ومن ثمة كانت الثقافة ظاهرة إنسانية و هذا بقطع النظر عن نوعيتها ، و درجة تطورها التي تختلف من مجتمع إلى آخر مثل القدرات الفردية التي تختلف من شخص إلى آخر داخل المجتمع الواحد .

2 – **الثقافة المكتسبة** : وكما تبينا في الفصل السابق من استعراض التعاريف المختلفة للثقافة بأن عنصر الاكتساب يعتبر من الأمور التي يجمع عليها كل العلماء، ومن هنا يعتبر الاكتساب من خصائص الثقافة بمعنى أن الثقافة لا تولد مع الفرد مثل صفاته الفزيولوجية (كلون العينين والشعر والبشرة، والقامة ...) و إنما يكتسبها منذ الولادة و يكبر متفاعلا معها في بيئته الاجتماعية، وليس للعرق ، أو السلالة ، أو الصفات الفزيولوجية أي دور في اكتساب الثقافة، وبمثال أوضح نقول بأن أي كائن بشري بإمكانه أن يكتسب ثقافة أي مجتمع بشري آخر مهما كان هذا المجتمع بعيدا عنه و غريبا عن البيئة الاجتماعية الأصلية التي ينتمي إليها أبوا هذا الطفل. ومثال ذلك أننا لو أخذنا طفلا رضيعا ولد في بيئة ثقافية عربية في الجزائر و أبواه جزائريان أصلا فإننا لو نأخذه في تلك السن المؤخرة ليتربى ويشب بعيدا عن أبويه في بيئة ثقافية مغايرة للبيئة الثقافية العربية التي نشأ فيها والداه، ولتكن هذه البيئة المغايرة التي ينقل إليها الطفل هي السويد أو المكسيك فإن الطفل سيكتسب بطريقة عفوية تلقائية الثقافة السويدية أو الثقافة المكسيكية، ويتقن لغة هذه الثقافة مثل أهلها الأصليين، وعندما يكبر فإنه يبقى مرتبطا بالثقافة التي اكتسبها في الصغر و لا يتكيف إلا بصعوبة وبعد طول مدة مع الثقافة العربية التي هي ثقافة والديه، وهذا المثال يمكن أن نلمسه بوضوح بالنسبة للمغتربين الشباب من الجزائريين (في أوربا) فإنهم على الرغم من أنهم ليسوا فرنسيين إلا أنهم متكيفون ثقافيا مع البيئة الفرنسية مثل الفرنسيين و عندما

يعودون إلى الجزائر يجدون صعوبة كبرى في التكيف مع الثقافة الوطنية العربية الإسلامية ، وعندما نقول الثقافة مكتسبة فنستثني بصفة تلقائية كل النوازع الفطرية ، و الحركات الفزيولوجية في داخل جسم الكائن الإنساني لأنها حركات لا إرادية في غالب الأحيان ، وهي ذات نمط واحد لدى كل الكائنات الحية المماثلة ، دون أن يتعارض ذلك مع كون النظم الثقافية المختلفة من اختراع الإنسان لإشباع حاجاته المختلفة في الحياة و تحقيق أهدافه، ومثله العليا التي يصبو إليها .

وهكذا فالثقافة من صنع الإنسان و هو إما يكتسبها من بيئته الاجتماعية، أو يصنعها أو يطورها و يغيرها لتتوارثها الأجيال خلفا عن سلف، و هي في كل الحالات مكتسبة وليست فطرية بأي حال من الأحوال.

3 – **الثقافة الاجتماعية** : و كما تتميز الثقافة بأنها إنسانية ، و مكتسبة فهي أيضا اجتماعية، بمعنى أنها لا توجد إلا في مجتمع إنساني كما أنها لا تدرس إلا في إطارها الاجتماعي، و إذا درس الأنثروبولوجي سلوك أفراد مجتمع ما ليستنتج منها الأنماط الثقافية السائدة في هذا المجتمع فإنه يدرس سلوك هؤلاء الأفراد كأعضاء ينتمون إلى مجتمع معين ، و لا يدرسهم أبدا بصفتهم الشخصية ، على أن النظم الثقافية السائدة في المجتمع تختلف في مدى شمولها من مجتمع إلى آخر ، حيث إن هناك نظما تطبق على جميع أفراد المجتمع الواحد و هي النظم التي تتعلق بالمقومات الأساسية لوجود المجتمع واستمراره، ومن لأمثلة ذلك نظم الضبط الاجتماعي، من أعراف و قوانين، حيث غالبا ما يتعرض المخالف لتلك النظم لعقوبات متنوعة قد تصل إلى حد الإعدام. ونظرا لأن تلك النظم الثقافية ليست

كلها على درجة من العموم و الشمول لجميع أفراد المجتمع فيمكن تقسيم هذه النظم إلى ثلاثة أنواع:

1 – العموميات : و هي النظم الثقافية التي يتبعها كل أفراد المجتمع و من الأمثلة على ذلك : اللغة و الدين و العرف المستقر ، وهذا ما يظهر بصفة خاصة في المجتمعات التقليدية الضيقة التي لا يعرف أفرادها غير لغة واحدة و لا يقبلون تعدد الأديان ، كما يتمسكون بالأعراف و العادات بكيفية تصل إلى درجة التقديس ... أما في المجتمعات الكبيرة و المتمدنة حيث قد يتحدث الأفراد بأكثر من لغة ، و يدينون بأكثر من دين ، أو لا يكون للعرف فيها قوة الضغط و الضبط الاجتماعي ، فتحل القوانين الصارمة الرادعة كقانون العقوبات الخاص بالقتل ، و السرقة ، و الزنا ، و الخيانة الوطنية ، و الاغتصاب والارتشاء ، و الزواج من المحارم ، والإهمال ، و الاستغلال ... محل العرف في المجتمعات التقليدية و كل هذه الأمور المذكورة تدخل في إعداد العموميات الثقافية التي يخضع لها أفراد المجتمع و من يخرج عنها يتعرض للردع و يعتبر خارجا عن القانون، أو منبوذا خارجا عن الجماعة على أقل تقدير.

2 – البدائل : أما البدائل الثقافية فهي مجموعة من النظم التي لا تطبق على كافة أفراد المجتمع في نفس الوقت ، و إنما هي نظم اختيارية بحيث يمكن للفرد أن يختارها كلها أو يختار بعضها أو يتركها دون حرج ، و دون أن يناله عقاب من أحد ، و من الأمثلة على ذلك نظام بناء المساكن أو نظام الحرف ، أو السكن مع الوالدين بعد الزواج ، أو التزوج من داخل العائلة أو من خارجها ، حيث يمكن للفرد أن يختار نمط بناء منزله من مجموعة من البدائل التي توجدها الثقافة السائدة ، سواء من ناحية شكل البناء الخارجي أو أثاثه

الداخلي أو مادة بنائه ... و كذلك يمكن للشاب أو الطالب أن يختار حرفه الحدادة أو النجارة أو مهنة الطب أو المحاماة أو الهندسة، كما يمكن للعريس أن يختار البقاء مع أهله أو أهل زوجته أو يسكن مع زوجته بعيدا عن أهلهما معا. وكذلك يمكن للشاب أن يتزوج من إحدى قريباته كبنت عمه أو خاله كما يمكنه أن يتزوج من واحدة أجنبية عن العائلة... وهذه الخيارات كلها تدخل في إطار ما اصطلح على تسميته بالبدائل الثقافية، لأنها لا تتصف بطابع الإلزام بالنسبة للذين يتبعونها، و لا بطابع العقاب للذين يعرضون عنها لأسباب تخضع لعوامل شخصية أو موضوعية محلية.

3 – الخصوصيات : إذا كانت النظرة الخارجية للمجتمع تعطينا صورة مرفولوجية عن الطابع الثقافي العام الذي يميز المجتمع الواحد فإن النظرة إلى المجتمع من الداخل مع بعض التدقيق تكشف عن وجود خصوصيات ثقافية ذات علاقة قوية ببغض الفئات الاجتماعية دون الأخرى وهذه الفئات تتحدد بحسب السن، والجنس، والمهن، والمناطق الجغرافية داخل البلد الواحد ، ومن هنا نجد أفراد المجتمع الواحد إذا كانوا يلتقون في العموميات الثقافية أو البدائل (كما أسلفنا) فإنهم على العكس من ذلك يختلفون في الخصوصيات وهذه الخصوصيات تظهر بشكل أكثر وضوحا في المجتمعات الكبيرة المتمدنة حيث تتعقد الحياة، وتتعدد ميادين التخصص في شتى المجالات حتى فئات الجنس أو فئات المهن مقسمة هي بدورها بالى خصوصيات الخصوصيات حيث نجد مثلا:

خصوصيات اللباس تختلف ما بين الإناث والذكور بوجه عام، ثم تختلف داخل فئة الإناث بين الصغيرات والكبيرات ثم داخل كل فئة نجد اختلافا واضحا بين البدويات

والحضريات... وكذلك الخصوصيات الثقافية المتعلقة بأصحاب الحرف والمهن فإن الخصوصيات الثقافية للتجار عموما تختلف عن الخصوصيات الثقافية المتعلقة بفئة الموظفين.

كما تختلف ثقافة فئة العمال اليدويين عن ثقافة فئة أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين ورجال الأعمال... الخ وقد يلتقي التجار في بعض الخصوصيات الثقافية مع أصحاب المهن الحرة ،كما يلتقي العمال اليدويون مع الموظفين ، وفي مثل هذه الحالات قد يضعف عامل الجنس والسن ويطغى عامل الفئة المهنية أو الطبقية قي المجتمع . وهكذا نخلص إلى أن داخل الثقافة الواحدة في المجتمع توجد إلى جانب العموميات والبدائل خصوصيات متعلقة بالفئات الاجتماعية بحسب الجنس أو العرق أو الدين أو المهنة أو المنطقة الجغرافية ، ولكن لهذه الخصوصيات حدودا لا ينبغي أن تتجاوزها حتى لا يفقد المجتمع توازنه واستقراره وتماسكه . ووجود الخصوصيات إلى جانب العموميات والبدائل لا يضر المجتمع في شيء ولكن يضر المجتمع ويهدد كيانه هو منافسة العموميات الثقافية من طرف الخصوصيات أو محاولة إحلال هذا محل ذاك ن فهنا يكمن الخطر الداهم .

ومثال ذلك أن من الخصوصيات الثقافية لأصحاب المهن الحرة قي الجزائر (كالأطباء مثلا) أنهم يتحدثون باللغة الفرنسية أو على الأقل يخلطون المفردات الأجنبية أثناء حديثهم العادي فيما بينهم وحتى أبناءهم الصغار في البيت، فان هذه الخصوصية الثقافية الملاحظة لدى هذه الفئة الاجتماعية والتي هي إنتاج لمجموعة من العوامل التاريخية والسياسية ، والتربوية لا تهدد بكيفية مباشرة أحد عناصر عموميات الثقافة الجزائرية المتمثلة في اللغة العربية إذا احترم هؤلاء الأطباء عامة الشعب وخاطبوا المرضى بالعربية ووصفوا الدواء بالعربية ،أما إذا حاولوا أن يفرضوا لغة تخصصهم على كافة أفراد الشعب فهنا تصبح

الخصوصيات خطرا على العموميات ، يجب التنبيه لها والنظر إليها بكل حذر، ولنقس على هذا المثال الأخير مجموعة من الخصوصيات الثقافية المحلية الجغرافية والاقتصادية التي يصطنع أصحابها موقف التعارض مع العموميات الثقافية السائدة في البلاد كاللغة الواحدة أو الدين الواحد ، والنظام التربوي الواحد ...

فهنا تتجاوز الخصوصيات الثقافية حدودها لتنقلب إلى ضدها ، فتصبح عاملا لهدم وحدة المجتمع وتماسكه بدلا من أن تظل عاملا معبرا عن التنوع الجزئي داخل الوحدة الكلية الشاملة بعمومياتها الثقافية لكل أفراد المجتمع الواحد .

4– الثقافة متنوعة المضمون: وإذا نظرنا إلى ثقافات المجتمعات كل على حدة فإننا نلفيها متنوعة ومختلفة المضمون من مجتمع إلى آخر إلى درجة التناقض في بعض الأحيان. ولو نلقي نظرة متمعنة مقارنة في هذا المجال بين الثقافة العربية بقيمها العامة السائدة في المجتمع العربي ككل، والثقافة الغربية في المجتمع الانجليزي أو الأمريكي مثلا : فإننا نجد بعض القيم عندنا مقلوبة رأسا على عقب عندهم ، ففي الوقت الذي يمج المجتمع عندنا ظاهرة الجنسية المثلية؟ بدافع الدين والقانون والعرف السائد والقيم المتوارثة ، نجد أن هذه الظاهرة تمثل مطلبا جماهيريا في انجلترا ، ولها قانون يحميها ، كما أن دليل العفاف، وبرهان الطهر وقيمة الشرف ، وأساس بناء الحياة الزوجية يكمن عندنا في محافظة الفتاة على بكارتها إلى ليلة (الزفاف) وضياعها قبل ذلك قد يؤدي إلى ضياع عمر الفتاة جسدي أو معنويا على الأقل، في حين تمثل محافظة الفتاة الغربية على بكارتها لليلة الزفاف شيئا غير مقبول ويعبر عن سذاجة الفتاة ، وعن انعدام تجربتها في الحياة الجنسية، مما اضطر بعض الفتيات في الأعوام الأخيرة إلى الذهاب إلى الجراحين للتخلص من بكارتهن بواسطة العمليات الجراحية

ليسهل عليهن الزواج ولا يتهمن بالسذاجة ، وهي عملية عكسية تماما لما تلجأ إليه بعض الفتيات المتحررات (المنحلات) في المجتمعات العربية الإسلامية عموما حيث يحاولن إجراء عمليات جراحية لوضع بكارة اصطناعية كجواز صفر للدخول إلى الحياة الزوجية ، وتجنب الفضيحة التي يحول من دونها كل شيء ليلة الزفاف ... هذا مثال واحد في مجال واحد وقس على ذلك العشرات بل المئات من القيم المتناقضة تناقضا كليا . فتعدد الزوجات في المجتمعات العربية تعتبر علامة للرجولة ومباحة بحكم القانون بينما تعتبر في بعض المجتمعات الغربية جريمة لا تغتفر وتعرف (بجريمة تعدد الزوجات) التي تساوي جريمة الزنا في المجتمعات العربية في حين لا يعتبر الزنا في المجتمعات الغربية بأكثر من طبيعي مثل ظاهرة تعدد الزوجات عندنا، ومثال آخر نأخذه من العادات السائدة حول الكرم وإقراء الضيف ... ففي الوقت الذي لا يتحرج الفرد الأوروبي مثلا من عدم دعوتك إلى مائدة الطعام حتى لو تجده يتأهب لتناول الغذاء أو العشاء ، ويتركك تنظر إليه دون أن يعتريه أي شعور بالخجل يعتبر هذا السلوك في الثقافة العربية الإسلامية شيئا معيبا جدا ولا يتصور وقوعه أحد في ثقافتنا العربية. وهذه القيم من العناصر الثقافية التي توضع في عموميات الثقافة العربية (الوطنية أو القومية) ومن هنا كان للثقافة دور كبير في تشكيل الشخصية الفردية والوطنية الأمم والشعوب، وكانت لكل شعب ميزاته الخاصة من عيوب وفضائل. ومثلما نلاحظ اختلاف مضمون الثقافات من ثقافة إلى ثقافة عبر مجتمعات العالم المتزامنة، كذلك نلاحظ اختلاف المضمون الثقافي عبر الزمان حتى داخل ثقافة المجتمع الواحد ، حيث نجد قيما كانت سائدة داخل ثقافة المجتمع الواحد، حيث نجد قيما كانت سائدة داخل المجتمع الواحد في وقت معين ثم زالت وحلت محلها قيم ثقافية أخرى كنظام الزواج من المحارم في المجتمع الفرعوني القديم أو نظام وأد البنات في المجتمع القريشي، و منع الإناث من الميراث

في بعض القبائل البربرية في شمال إفريقيا، وهي كلها نظم ثقافية كانت سائدة في زمن ما ثم اضمحلت و زالت من الوجود بفعل التغير الثقافي الجذري الذي أحدثه الإسلام في البنيات الثقافية لهذه المجتمعات العربية الحالية التي كانت ثقافتها غير متجانسة في تلك الأزمان الغابرة، وأصبحت الآن تعيش ثقافة متجانسة في عمومياتها إلى حد بعيد .

وقد يطرح سؤال منطقي يقول: كيف نفسر ظاهرة وجود تنوع و اختلاف في مضامين الثقافات الإنسانية عبر المكان والزمان مع أن الإنسان هو الإنسان و فكر الإنسان ومنطقه هو نفس الفكر ونفس المنطق على وجه التقريب منذ الأزل ؟ كما أن تكوين الإنسان من الناحية البيولوجية و الجسمية يكاد يكون واحدا في كل زمان ومكان...

فالسؤال يظل مطروحا ، وإجابات العلماء عنه تختلف من عالم إلى آخر بحسب الاجتهادات و المنطلقات و النظرة إلى الواقع . و إذا ضربنا صفحا عن التفسيرات المشوبة بالنظرة العنصرية التي تعتقد بوجود أجناس بشرية أرقى من حيث تكوين عقولها، ومواهبها الإبداعية و الفكرية من غيرها، ويرجعون الرقي الثقافي لدى بعض الشعوب لأسباب عرقية تعود لنقاء العنصر، وتفوقه النوعي، و يكفي للرد على هذا الاتجاه من الاكتفاء بذكر الإحصائيات التي تثبت وجود عدد من العباقرة في كل المجتمعات مهما تكن ألوانها ومناطقها الجغرافية ، كما يدحض هذه النظرة الإعتلائية العنصرية تفوق العديد من الطلبة الزنوج في أمريكا ذاتها في مختلف مجالات العلوم و التكنولوجيا التي تتطلب قدرا عاليا من الذكاء البشري ، و الذي لا يتوفر بالمقابل لدى العديد من بيض البشرة ، و زرق العيون من أفراد الشعب الأمريكي العاديين .

فإذا طرحنا هذا التفسير العرقي العنصري (غير العلمي) جانبا فإننا يمكن أن نوجز أهم العوامل العلمية الموضوعية التي تضافرت جميعها لتحدث ظاهرة التباين في مضمون الثقافات الإنسانية أو بمعنى آخر تفسر هذه الظاهرة اللافتة للنظر .

1 – على الرغم من أن العقل الإنساني واحد من حيث الشكل فإن قدرة هذا العقل على تنويع التفكير و خلق الأفكار و تمتعه بالحرية في اختيار الموضوعات التي يفكر فيها أكثر من غيرها إضافة إلى اختلاف القدرات العقلية الفردية في مجال الاختراع و الابتكار للعناصر الثقافية .. كل هذه العوامل كان لها دور معتبر في اختلاف مضمون الثقافات لدى الشعوب و المجتمعات على النحو الذي رأيناه في الأمثلة السابقة ، ذلك أن الإنسان هو صانع الثقافة فإنه قد تعترضه مشاكل نوعية بحكم الظروف فيكون تصديه لها في الزمان والمكان المعين معايرا لتصدي الإنسان الآخر لمشكلة أخرى مشابهة لها في النوع ومختلفة معها في الظرف الزماني أو المكاني فيكون التصرف إزاءها مختلفا و هذا مثال لاختلاف مضمون الثقافات لدى الشعوب.

2– إن البيئة الجغرافية غير المتجانسة التي يعيش فيها الإنسان في مختلف أنحاء الكرة الأرضية جعلت ردود فعل الإنسان إزاء الظواهر الطبيعية و طرق تكيفه مع تقلباتها القاسية، ومحاولاته المستمرة للسيطرة على الطبيعة و تسخيرها لتحقيق حياة سعيدة ومعيشة مريحة ، أو على الأقل التخفيف من قساوة الطبيعة ، وتحقيق حياة أقل تعاسة ومشقة ، إن هذا الصراع الأزلي مع الطبيعة غير المتجانسة في ظواهرها الجغرافية جعلت ردود فعله مختلفة من مجتمع إلى مجتمع، وبالتالي طرق معيشة مختلفة بطبيعة الحال، ومع مر الزمن أصبحت المميزات الثقافية للمجتمعات التي يعيش أفرادها في بيئات جغرافية متباينة ، أكثر بروزا

وتباينا كتباين ثقافة سكان القطب الشمالي مع سكان الصحراء الكبرى في إفريقيا ، أو تباين حياة و طرق معيشة سكان السواحل مع طرق معيشة سكان الجبال الباردة أو المناطق الصحراوية القاحلة و الشديدة الحرارة .

هذا من ناحية ما يمكن أن يقوم به عامل المناخ و الموقع من تنويع في الثقافات ، أما من ناحية أخرى فإن للثروات الطبيعية (الباطن – أرضية) دورا آخر في تنويع الثقافات حيث أن الإنسان يكيف نفسه و ينشئ صناعاته و يخترع آلاته بناء على ما تزخر به بواطن أراضيه من ثروات، ومن هنا يكون من الحتمي وجود اختلافات واضحة في العناصر الثقافية بين المجتمعات الصناعية بصفة عامة من جهة (مع اختلاف نوعي داخل هذه المجتمعات باختلاف نوعيات الصناعة) والمجتمعات الزراعية و الرعوية أو المجتمعات التي لا زراعة لها ولا صناعة.

وفي ذلك يقول العلامة الدكتور عاطف وصفي " تلعب البيئة الجغرافية و تنوعها دورا كبيرا في تنوع القطاع المادي للثقافات، ولذلك نجد أن البيئة الجغرافية تقدم للإنسان احتمالات عديدة يختار من بينها ما يشاء، ولكن لا يستطيع أن يتجاوز الحدود التي تضعها البيئة الجغرافية ، فمثلا لا يمكن أن نتوقع أن تظهر الزراعة في مناطق صحراوية قبل ظهورها على ضفاف الأنهار، وكذلك لا يمكن أن تعتمد الصناعة في بريطانيا على البترول قبل اعتمادها على الفحم المتوفر في أراضيها، وهكذا كان لاختلاف البيئة الجغرافية دور كبير في تنوع الثقافات"[1].

[1] د/ عاطف وصفي : الأنثروبولوجيا الثقافية ، دار المعارف بمصر – القاهرة 1970 ص 30 - 31

ويقول في مكان آخر "عرف المفكرون منذ وقت بعيد أن البيئة الجغرافية تؤثر وتشكل السلوك الإنساني والثقافة على وجه الخصوص، وأول من أعلن هذه العلاقة الفيلسوف –أرسطو – الذي قرر أن المناخ و طبيعة الأرض التي يعيش فيها الإنسان من أهم العوامل التي شكلت ثقافته، وفي العصور الحديثة اتجه بعض الجغرافيين إلى الأخذ بمبدأ الحتمية الجغرافية في تفسير ثقافة مجتمع ما، بحيث عبروا عن ذلك المبدأ بمعادلة تقول: البيئة = الثقافة ، أي أن البيئة الجغرافية هي السبب الوحيد لأشكال الثقافات .

لا يوافق الأنثروبولوجيون على تلك الحتمية الجغرافية و لكنهم يعترفون بالتأثيرات الهامة التي تلعبها البيئة الجغرافية في الثقافات المختلفة"[1] و يرى العلامة ستيوارد[2] في هذا الخصوص ضرورة تخصيص فرع للأنثروبولوجيا الثقافية لدراسة و تحديد تلك الأثيرات، وأطلق عليه اصطلاح " الإيكولوجيا الثقافية " و اصطلاح الإيكولوجيا يستخدم في العلوم البيولوجية بمعنى التكيف مع البيئة و قد استعار العلماء الاجتماعيون هذا المفهوم البيولوجي وطبقوه في مجال السلوك الإنساني و النظم الاجتماعية .

وفي هذا الخصوص أيضا يحدد العلامة (هولي) موقف العلوم الاجتماعية في علاقة البيئة الجغرافية بالثقافة في كتابه (الإيكولوجيا الإنسانية) و يلخص ذلك الموقف في العبارات التالية :

[1] نفس المرجع ص : 88

[2] Stiward J . Theory of culture change . unv . of illinois ipressurbana 1954 p . 31

" تثبت الأدلة أن البيئة الطبيعية تؤثر في التصرفات الإنسانية بصورة محدودة ومرنة "[1].

ونخلص من ذلك كله إلى أن الايكولوجيا الثقافية تهتم بتفسير الأصول الأولى للثقافات النوعية التي تميز مناطق معينة من المعمورة ، وفي دراستها لتلك الظواهر المتباينة للثقافات تعتمد على تتبع انتشار المركب الثقافي من مكان إلى مكان ، وتحديد أثر العوامل الجغرافية المؤثرة في اتجاه ذلك الانتشار للمركب في سرعة انتشاره ، وكذلك في التغيرات التي تنتابه أثناء انتشاره وهذا كله يدلنا على مدى ما للعوامل الجغرافية من تأثير في الثقافة ، ومن دور في تفسير اختلاف الثقافات بين الشعوب والأمم .

3 – إن الجانب الديمغرافي أو حجم الجماعة البشرية يمثل عاملا آخر يضاف إلى العاملين السابقين في تنوع المضامين الثقافية للشعوب ،ذلك أن حجم المعشر الصغير الذي يتكون من مجموعة من العائلات المتماسكة عرقيا وثقافيا ، يختلف عنه في المجتمع الكبير، ثم تختلف ثقافة المجتمع الكبير الذي يعيش أفراده في قرى متجانسة الثقافة نوعا ما عن مجتمعات المدن الكبرى التي أصبح عدد سكان بعضها يتجاوز العشرين مليون نسمة بما تفرضه هذه الكثافة السكانية من اكتظاظ ومن تأثير على الحياة النفسية للأفراد، وبالتالي طرق المعيشة والسلوكات ، والعلاقات المختلفة بين الأفراد وما ينتج عنها من تناقضات تنعكس بكيفية مباشرة على الثقافة السائدة ، فتؤدي إلى تغيير مضمونها إن قليلا أو كثيرا عن مضمون ثقافة سكان الأرياف وسكان المدن الصغيرة فالأصغر حيث تقل الكثافة السكانية وتكون العلاقات أكثر وضوحا ، وأشد متانة بين الأفراد لاعتماد بعضهم على

[1] Maley A : Human ecology Unv . of Michigan Press, Awn Arbot 1956 p . 39

بعض في كسب الرزق والتعاون على تذليل صعوبة الحياة في شتى المجالات، والتمسك بأنماط ثقافية مغايرة لثقافة أهل المدن الكبرى .

4- و إلى جانب ما تقدم من العوامل الذاتية والموضوعية يوجد عامل آخر لا يقل أهمية في الموضوع هو اختلاف المعتقدات و ما ينجم عنه من تأثير في أنماط السلوك، وتغير مباشر في القيم السائدة في المجتمع ، فتجد ما هو حلال مباح عند شعب هو حرام فاحش عند شعب آخر و لو كان الشعبان يعيشان في بيئات جغرافية متجانسة، ويكفي أن نضرب مثلا على ذلك من مجتمعين متعايشين في رقعة جغرافية واحدة، ويتمتعان بموارد اقتصادية و طبيعية متشابهة و مع ذلك نجد الكثير من عوامل التباين في ثقافتي المجتمعين نظرا لاختلاف معتقداتهما الدينية ، و هما المجتمع الهندوسي و المجتمع المسلم داخل الهند ذاتها فضلا عن الاختلاف المماثل الموجود بين المجتمع الهندي و من جهة و المجتمع البنغالي من جهة أخرى، و نفس المثال نجده في إثيوبيا ذات المناخ الواحد والطبيعة الواحدة بين المجتمع الإثيوبي المسلم والمجتمع الإثيوبي المسيحي ، أضف إلى ذلك لبنان وكل المجتمعات المكونة من طوائف دينية مختلفة . فإن ثقافة مثل هذه المجتمعات تكون متنوعة المضمون بفعل اختلاف المعتقدات لدى أفراد المجتمع الواحد من الوجهة الجغرافية .

ونخلص من محاولة سردنا لهذه العوامل إلى القول بأن تنوع مضمون الثقافات شيء واقع إلا أن تفسيره بعامل واحد مهما يكن قويا هو شيء يأباه التحليل العلمي النزيه كما أن الإدعاء بأن عوامل تعدد مضمون الثقافات إنما تنحصر – فقط — في ما توصلنا إلى تحديده آنفا هو أيضا ليس من العلم في شيء و إنما الذي نجزم به هو أن العوامل المذكورة كلها مؤثرة في ظاهرة تعدد مضمون الثقافة ، و لكن هذه العوامل الأربعة و إن كانت هامة

إلا أنها لا يمكن أن تكون هي الوحيدة ، بل قد توجد عوامل أخرى لها أدوار متفاوتة الأهمية في التأثير قد أغفلناها ، و لكن إغفالنا لها لا يعني نفي وجودها و إن اكتفينا بذكر الأهم – في نظرنا – و تركنا ما هو ثانوي في نظرنا أيضا . و لكن الخطأ كل الخطأ هو محاولة تفسير الظاهرة الإنسانية الواحدة أو عدة ظواهر بعامل واحد سواء كان هذا العامل ماديا أو فكريا أو دينيا ، فكل هذه العوامل قد تكون صحيحة ، و متكاملة في عملية إيجاد الظاهرة الثقافية بمقادير متفاوتة الأهمية و مختلفة المفعول بحسب الأزمنة و الأمكنة .

وفي هذا الاتجاه العلمي الذي يفرض أصحابه تغير الظاهرة الاجتماعية بعامل واحد مهما يكن نوعه يقول الدكتور عاطف و صفي :

"ولا تقتصر الإيكولوجيا الثقافية في تفسيراتها على العوامل الجغرافية وحدها ولكنها تأخذ في الاعتبار دور العوامل الثقافية الأخرى ، فمثلا لا يمكن تفسير ظاهرة إتباع المجتمع (أ) للنظام الأمي في التسلسل القرابي في حين يتبع المجتمع (ب) الذي يعيش في البيئة الجغرافية نفسها النظام الأبوي عن طريق العوامل الجغرافية ، كذلك لا يمكن تفسير امتناع الصينين عن شرب البن و امتناع الهنود عن أكل لحم البقر و امتناع الإسكيمو عن تناول لحم كلب البحر في الصيف ... عن طريق العوامل الجغرافية ، و إنما توجد عوامل ثقافية أخرى تلعب دورها في تلك الظواهر و من هذه العوامل الدين و القيم و النظم القرابية و غيرها.

صحيح أن البيئة الجغرافية تقدم مجموعة من الاحتمالات التي يمكن أن تتشكل في إطارها العناصر و المركبات الثقافية ، و على الإنسان أن يختار من تلك الاحتمالات عوامل ثقافية متنوعة دون أن يتجاوز حدود تلك الاحتمالات التي تقدمها البيئة الجغرافية في هذه الحالة ، فمثال ذلك وجود الثعابين في منطقة جغرافية يعيش عليها مجتمع ما تتيح حتما

مجموعة من التصرفات الممكنة منها مثلا: عبادة الثعابين أو صيدها و أكلها ، أو اللهو بها أو قتلها و مطاردتها حتى القضاء عليها أو استخدامها كقرابين للآلهة أو استخدام جلدها في الملابس و إهمال اللحم ... تقدم البيئة الجغرافية كل هذه الاحتمالات جميعا و تفرض على الإنسان أن يختار في نطاق تلك الاحتمالات و عدم تجاوزها ، و لكن لا تفسر البيئة الجغرافية وحدها لماذا اتخذ المجتمع (أ) من الثعابين طوطما يعبده في حين يقتلها أفراد المجتمع (ب) و يأكلون لحمها ، و يوجد المجتمع (ج) الذي يقتلها ، ولا يستخدم سوى جلدها للزينة ؟ "[1].

5 – الثقافة متشابهة الشكل : على الرغم مما حاولنا إثباته من عوامل التباين، والاختلاف في المضامين تلتقي في كثير من الحالات في شكلها الخارجي أو المظهري حيث نلاحظ تشابها واضحا و كبيرا في جميع الثقافات مهما اختلفت في سلم النمو والتقدم الثقافي، و مهما اختلفت الأسس المستخدمة في قياس تلك الثقافات و تصنيفها، وعلى سبيل المثال فإننا نجد في كل ثقافة مهما كان مستواها و نوعها القطاعات للثقافة وهي:

القطاع المادي، والقطاع الاجتماعي، والقطاع الفكري أو الرمزي، و في كل ثقافة نجد نظما متشابهة في الشكل الخارجي .و مثال ذلك أن في كل مجتمع يوجد نظام عائلي سواء كان ذلك نظام العائلة الصغيرة أو نظام العائلة الكبيرة أو نظام العائلة المركبة، ونفس المثال ينطبق على نظام الملبس والمسكن أو المأكل ... فبالنسبة للملبس قد يكون فراء يغطي كل أجزاء الجسم، أو أوراق الشجر التي تغطي عورة الإنسان، أو البذلة العسكرية المليئة

[1] د/ عاطف وصفي نفس المرجع السابق ص : 96.

بالأوسمة، والنياشين، أو البرنس والعباءة والعمامة، أو السترة والسروال والبرنيطة ... ولذلك يطلق البعض على تلك الأنماط المتشابهة من حيث الشكل في جميع الثقافات الإنسانية اسم الأنماط العالمية للثقافة، ولا يوجد أي تباين في وجهات نظر الباحثين الأنثروبولوجيين حول تحديد تلك الأنماط العالمية للثقافة ونذكر من بينهم العلامة (ويسلر) الذي يحددها كالتالي[1] :

1– اللغة .

2 – العناصر و المركبات الثقافية .

أ) عادات الطعام .

ب) المسكن .

ج) الملبس .

د) وسائل النقل و السفر .

هـ) أدوات الإنتاج ، و غيرها من الأدوات و الآلات التي تستعمل في شتى أغراض الحياة

و) الأسلحة .

ز) المهن و الصناعات .

[1] Wisler C : Man and culture Thomas Y N .Y 1923, p . 74 – 75

3 – الفن: بمختلف أشكاله وأنواعه من نحت، ورسم، وموسيقى، ورقص وغناء، وما إلى ذلك.

4 –الأساطير و المعارف العلمية .

5– المعتقدات الدينية ، وما ينتج عنها من تصرفات شعائرية و طقوسية مختلفة بدءا بعبادة الطوطم (الثعبان) إلى عبادة الضم الحجري أو الشجري أو البقري ، أو البشري، وانتهاء بعبادة الله (الواحد الأحد الذي ليس كمثله شيء في الأرض ولا في السماء) وما يستتبع ذلك من طقوس مختلفة في حالات المرض أو الضعف ، أو الموت، أو الظواهر والكوارث الطبيعية ...

6 – الأسرة و النظم الاجتماعية :

أ) أشكال الزواج .

ب) نظم التسلسل القرابي .

ج) الميراث .

د) الضبط الاجتماعي .

هـ)الألعاب ، و الاحتفال بالمواسم و الأعياد و الأفراح المختلفة .

7 – الملكية :

أ) الملكية العقارية و ملكية الأشياء المنقولة .

ب) مستويات قيمة الأشياء و التبادل .

ج) التجارة .

8 – الحكومة أو السلطة :

أ) الأشكال و النظم السياسية .

ب) الإجراءات القانونية و القضائية .

ج) العقاب، ووسائل الردع المختلفة، من التغريم والضرب إلى السجن و القتل و الحرب .

إن العناصر و المركبات الثقافية و التصنيفات المحددة في الجدول السابق تمثل الحد الأدنى من المركبات و العناصر الثقافية الموجودة (على أي شكل من الأشكال أو أي درجة من درجات التقدم) في كل الثقافات الإنسانية مهما يكن مستوى بدائيتها أو تقدمها وتمدينها مع اختلاف وحيد : هو أن في الثقافات المتمدينة نجد تشعب كل نمط ثقافي إلى مجموعة كبيرة من التفرعات المتناهية في الدقة و الصغر؛وذلك بحكم مبدأ التخصص الذي يفرض نفسه بشكل أقوى في الثقافات المتقدمة و المتطورة ؛ وخاصة في المدن و العواصم الكبرى ذات الكثافة السكانية العالمية .

6– الثقافة متغيرة باستمرار ومتصلة في نفس الوقت:

على الرغم من الطابع العام للثقافة والذي يبدو متغيرا في الشكل الخارجي بفعل العديد من العوامل ، وتختلف درجة التغير سرعة و بطء ا بحسب حجم المجتمعات وموقعها الجغرافي ، وانعزالها أو احتكاكها بثقافات المجتمعات المجاورة لها ، فقد يسير التغير ببطء إذا كان المجتمع منعزلا وصغيرا ، ويسير بسرعة أكبر إذا كان المجتمع كبيرا ومتمدنا حيث تكثر

المنافسة وتتوفر وسائل الاختراع ، و الاحتكاك و التفاعل والانفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى.على أن الثقافات في تغيرها النسبي المتواصل لا تمثل حلقات منفصلة بل تسير الأجزاء ضمن إطار التراث الثقافي الذي تتوارثه الأجيال خلفا عن سلف داخل المجتمع الواحد ، ويتم ذلك الانتقال عن طريق التعلم المقصود ، أو المباشر وغير المباشر ، ويتراكم ذلك التراث مع مر الزمن ، ويحافظ كل جيل على التراث الثقافي الذي ورثوه عن أسلافهم، وتستمر الثقافات آلاف السنين وقد تتغير بعض الأنماط أثناء تلك الفترة بالزيادة أو النقصان أو إحلال بدائل جديدة مع تغير الأفراد الذين يحملون تلك الثقافة المتواصلة ، على أن قولنا بالتواصل و الاستمرار الذي يطبع الثقافات الإنسانية لا يفهم منه أن كل الأنماط الثقافية في مجتمع ما تبقى خالدة إلى أبد الآبدين ، ولا يعتريها الزوال والفناء ، بل إن الثقافات قد تموت وتزول كلية من الوجود إذا زال المجتمع الذي كان يحمل هذه الثقافة أو تعرض لغزو ثقافي مدمر قد يقلب واقعه الثقافي رأسا على عقب حيث يعمد الغازي إلى فرض أنماطه الثقافية على المجتمع موضوع الغزو مثلما حدث في أمريكا الشمالية بالنسبة لثقافة الهنود الحمر حيث زالت تلك الثقافة بزوال حامليها من الوجود ، أو تذويبهم التدريجي (بطرق مختلفة) في ثقافة السكان الجدد،كما تموت الثقافة أيضا عن طريق عمليات الاندماج التي تقع بين بعض المجتمعات نتيجة الفتوحات والثورات الكبرى التي تفرز مجتمعات جديدة ذات خصائص ثقافية مركبة من الأنماط الثقافية التي كانت سائدة لدى المجتمعين المندمجين، و في هذه الحالة تتعايش الثقافتان بفضل العوامل المشتركة التي تجمع بين أفرادها أو تذوب ثقافة أحد الطرفين في ثقافة المجتمعات العربية الحالية ، فقد كانت لهذه المجتمعات ثقافات نوعية خاصة بها قبل الفتح الإسلامي في المشرق والمغرب العربيين، ولكن بعد نجاح الفتح وتقبل المجتمعات المحلية للإسلام و كل ما أتى به من قيم ولغة، وأنماط

ثقافية تبنى المجتمع المحلي الثقافة العربية الإسلامية الجديدة عن طواعية و استبدلت كل من الثقافة الفرعونية في مصر و الثقافة البربرية الرومانية الفينيقية في المغرب لتتوحد في ثقافة وحضارة واحدة ذات طابع جديد هي الثقافة العربية الإسلامية بكل قيمها وأنماطها المغايرة في الكثير من جوانبها للثقافة القديمة التي كانت سائدة في كلتا المنطقتين، والعكس كان قد حصل من قبل حيث كانت تذوب الهجرات العربية ثقافيا و بشريا في المواطن التي تهجر إليها في المشرق و المغرب .

والخلاصة أن الثقافات تعتريها عوامل الفناء مثل الكائنات الحية ، بفعل العوامل المذكورة، وهذه العوامل قد تكون قسرية مثل حال سكان أمريكا الأصليين أو سكان أستراليا الأصليين، أو طواعية مثل حال سكان العالم العربي في المشرق و المغرب الحاليين، مع احتمال بقاء بعض الرواسب للثقافات القديمة في حالة التغير الثقافي الطوعي الذي لا يستهدف القضاء الجسدي على حاملي الثقافة المحلية، بحيث إن الإنسان يبقى حرا في التمسك ببعض العادات والتقاليد التي لا تتعارض مع الثقافة الجديدة المتبناة من طرف الأسلاف و هذا ما يفسر لنا وجود بعض المخلفات الفرعونية في الثقافة المصرية المعاصرة وكذلك بعض المخلفات الفينيقية والرومانية والبربرية في ثقافة سكان شمال إفريقيا و بصفة خاصة في المناطق النائية التي بقيت بعيدة عن التأثر السكاني بجميع أنماط الثقافة العربية الإسلامية لبعدها عن المراكز الحضرية الكبرى التي تم فيها الامتزاج العرقي والتحول الثقافي العميق في جميع مجالات الحياة .

رابعا: مواكبة الثقافة لمراحل التطور

انطلاقا من أن المجتمعات البشرية قد مرت على مراحل مختلفة من التطور كما سبق التفصيل فإن الثقافة بدورها قد واكبت هذه المراحل التطورية التاريخية التي قطعها الكائن البشري عبر مختلف العصور في كفاحه من أجل تحقيق حياة أفضل ومن ثمة بات من الطبيعي أن تكون للثقافة مستويات نوعية متدرجة من البساطة و البدائية إلى التعقيد والتمدن و إذا قسّمنا هذه المراحل التي قطعها التطور البشري إلى ثلاث مراحل في شكلها العام فإننا نجد ثقافة إنسان العصر الحجري الذي كان يعتمد في كسب الرزق على المجهود العضلي و التعامل مع الطبيعة بكيفية مباشرة كالاقتيات من النباتات وأكل لحوم الحيوانات التي يصطادها نيئة وبدون أية معالجة (عن طريق الطهو المعروف في عصرنا المتقدم) و اتخاذ من جلودها وفرائها ملابس وأغطية ، و السكن في الكهوف، والأكواخ المصنوعة من الأعشاب و الأخشاب التي توفرها الطبيعة .وثقافتها عصر الانسان المزارع الذي أوجد تقنيات بدائية للسيطرة على الطبيعة بزرع الخضر و الفواكه وترويض الحيوانات و تدجينها ، ليأكل لحوم بعضها ويتخذ من بعضها الآخر وسائل للنقل والحرث و الحرب ، واكتشف الطاقة ،وعرف الاستقرار في المسكن المبني بالحجارة والطوب ، وأوجد نظما مختلفة لتحكم العلاقات بين الأفراد داخل المعاشر والقبائل ؛وبين القبائل والجموع بعضها ببعض ...

وثقافة عصر الانسان الصانع والمخترع أو إنسان عصر الصناعة والتكنولوجيا ، وعصر الاستقرار في المدن الكبرى ذات ملايين الأنفس الساكنة في ناطحات السحاب ،والمتنقلة في الصواريخ العابرة للكواكب والقارات ،وعصر الشعوب الكبرى والقوميات ،وعصر التكتلات على مستوى المحيطات والقارات والحضارات ...

وإذا كانت المستويات الأولى لثقافة العصر الحجري قد انقرضت وكادت أن تزول معالمها في جميع بقاع المعمورة فإن ثقافة العصر الزراعي ما تزال قائمة في العديد من المجتمعات المعاصرة عبر معظم قارات الكرة الأرضية إلى جانب ثقافة العصر الصناعي والتكنولوجي المتقدم .

وبقطع النظر عن المستويات المتباينة داخل ثقافة كل من العصر الزراعي التقليدي والصناعي المتقدم فإنه يمكن إجراء مقارنة بين أنماط كلا الثقافتين في شكلها الأكثر عمومية وشمولا و بكل ما في هذه المقارنة من نسبية بحيث قد نجد في المجتمع الواحد بداية لأنماط ثقافية زراعية داخل مجتمع زراعي تقليدي على أبواب الدخول في مرحلة الثقافة الصناعية المتمدنة وثقافة المجتمعات العربية قي الوقت الحاضر مزيج من الأنماط الثقافية التي تنتمي إلى العصرين، مع بعض الاختلاف في الدرجة والمستوى من بلد إلى آخر بحكم العديد من العوامل الجغرافية ، و التاريخية ،و السياسية التي لا مجال لتفصيلها قي هذا السياق[1].

هذا باختصار ما يمكن تحديده من خطوط عامة جدا لمستويين من الثقافة التقليدية و المتقدمة أو المتمدينة ، على أنه يجدر التأكيد مرة أخرى بأن هذه المقارنات التقريبية ليست من الدقة و القطع بما يجعلها تتخذ معيارا وحيدا لقياس مدى تقدم الثقافات أو تقليديتها لاعتبارات عديدة منها أن الحدود الفاصلة بين مستوى هذه الثقافة و تلك هي مجرد حدود ذهنية مفترضة ، و من الصعوبة بمكان لمس حدود معالمها الدقيقة في الواقع كما أن بعض مميزات الثقافة التقليدية قد نجدها قائمة و راسخة في واقع بعض المجتمعات الصناعية كما أن بعض الأنماط الثقافية الموضوعة في عداد الثقافات المتقدمة قد نجدها لدى

[1] د/ كمال دسوقي الاجتماع و دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1976 ص : 74 – 78

بعض المجتمعات التقليدية ، و تقف وراء هذه التداخلات كلها مجموعة من العوامل الذاتية المتمثلة في الذهنيات و المعتقدات و الأفكار بصفة عامة ، و على سبيل المثال لا يمكن أن نقطع بضعف الاعتقاد بالقوى الغيبية في كل المجتمعات ذات الثقافات المتمدنة كما لا يمكن أن نجزم بخلو ثقافة المجتمعات التقليدية من الموجات الإلحادية و الثورة على كل القيم و التقاليد ، إلا أن الأمر في كل الحالات يظل ذا طابع نسبي ، و أن كل مستوى من الثقافتين المقارنتين يتميز في خطوطه العامة و الغالبة بما حاولنا أن نحدده في الجداول السابقة بغرض التوضيح و تقريب الإفهام إلى الأذهان رغبة في الوصول إلى الحقيقة التي هي ضالة الباحثين .

خامسا: الثقافة أسلوب حياة

ونتبين مما تقدم أن الترابط الإنساني يتميز عن غيره من أنواع الترابط الأخرى، بالخاصية المعيارية، وهي من الخاصيات الجوهرية التي تميز الإنسان عن كافة أنواع العجماوات، فمثلا: نجد بعض الأنواع الحيوانية تعيش نوعا راقيا من أنواع الترابط الاجتماعي مثل النمل، والنحل والغنم، والذئاب، والخيول، وما إلى ذلك، ولكن لا يخرج هذا الترابط عن كونه منتوجا لعوامل بيولوجية محضة، أي أن العامل الوراثي هو العامل الحاسم في تحديد هذه الحياة الحيوانية، فإذا أخذنا – مثلا – مجموعة من النمل أو النحل ، ونقلناها (منذ الولادة) إلى مكان آخر بعيدا كل البعد عن مكان ولادتها فإننا نلاحظ إنها ستكون بدورها نسقا اجتماعيا ترابطيا لا يختلف عن النسق الاجتماعي الترابطي الذي كونه آباؤهم من قبل دون أن يوجد أي اتصال بين جيل الآباء و جيل الأبناء، وذلك لأن عوامل الترابط هنا غريزية ووراثية ، موجودة بالفطرة في هذه الكائنات، وليس للاكتساب أو التعلم

أي دور في إيجادها. أما الإنسان فإنه يختلف عن ذلك في أنه ليس كائنا اجتماعيا فحسب، وإنما يعيش حياة اجتماعية ترابطية يستحيل وجودها لدى أي نوع من أنواع الحيوانات الأخرى على الإطلاق، وسبب ذلك هو هذه الخاصية المعيارية المتمثلة في الثقافة.

فإذا قارنا بين مختلف العجماوات من ناحية، والإنسان من ناحية أخرى لوجدنا أن الحياة عند العجماوات تحكمها العوامل البيولوجية الوراثية الغريزية وحدها ، في حين أن الحياة عند الكائنات الآدمية تحكمها العوامل الثقافية المعيارية التي هي ظواهر إنسانية محضة.

على أن هذه العوامل المميزة للإنسان هي عوامل مكتسبة و ليست عوامل فطرية مثلما هو الشأن عند العجماوات ، بمعنى أن الفرد لا يولد مزودا بالمعايير و الأنماط الثقافية السائدة في مجتمعه و إنما هو يكتسبها من الآخرين ، و تنقل من جيل إلى آخر بواسطة العلاقات الإجتماعية . كما أنها تتميز بالطابع التراكمي لأن كل جيل يضيف من عند يأته شيئا – يقل أو يكثر – إلى التراث الثقافي الموجود .

والثقافة في معناها الواسع (كما رأيناها) هي أسلوب للحياة، وهي تنظيم من الأفكار والمعتقدات والتكنولوجيا، والأشياء المادية، وتظهر في الأساليب المميزة التي يتبعها الأفراد في التفكير والترابط وإنتاج السلع والخدمات والوسائل والأدوات التي تتم بواسطتها السيطرة على الطبيعة و استغلال ثرواتها من أجل تحقيق حياة أفضل .

ومما يتضح لنا ها هنا أن مصدر الثقافة يتمثل في القدرة التي يتميز بها الإنسان في الخلق والإبداع، واستخدام الرموز والمعاني المجردة. واللغة من أبرز صور المخترعات الرمزية التي أوجدها الإنسان في عالمه المتميز حيث أن اللغة – أية لغة – تتكون من أحداث لفظية لها

معان مشتركة ، و فضلا عن الطابع الرمزي الذي تمثله اللغة في أرقى صوره يوجد العنصر الرمزي في معظم أنواع النشاط الإنساني ، فاللون – مثلا – يشير إلى شيء معين لدى غالبية المجتمعات البشرية ، فنجد اللون الأبيض لد بعضهم يدل على الطهر و البراءة ، واللون الأسود يدل على الحزن والحداد، واللون الأحمر قد يشير إلى الخطر، و اللون الأخضر قد يرمز إلى الأمن و السلام... وكنتيجة لذلك نلاحظ في الوقت الحاضر اختلافا كبيرا في اختيار ألوان و أشكال الأعلام الوطنية كرموز متميزة للدول والأمم والشعوب . مع الإشارة إلى أن هذه الاختيارات الرمزية للألوان في الأعلام و غيرها لا تعود إلى الألوان في ذاتها وإنما تعود إلى نوع الثقافة التي تنتشر فيها هذه الألوان ، حيث أن هذه المعاني التي تمثلها الرموز اللونية وغيرها تختلف باختلاف الثقافات التي قد تصل إلى درجة التناقض أحيانا[1].

ومن ذلك مثلا أن طريقة (قص الشعر) في هذا المجتمع قد تشير إلى نوع من الاحتجاج على الأوضاع القائمة. كما قد تشير في مجتمع آخر إلى الانتماء الطائفي أو الطبقي، وهكذا نجد أن كل النواحي في حياة الإنسان الاجتماعية تتركب في مصفوفة من المعاني والرموز التي تجعل الإنسان – دون غيره من الكائنات الحية – يتميز بالقدرة على الترميز، وبالتالي القدرة على إيجاد الثقافة النوعية المتميزة من مجتمع إلى آخر بحكم الظروف الزمانية والمكانية المختلفة (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) و عن الطابع الرمزي، للظواهر الثقافية يقول " ليسلي هوايت " : (إن الثقافة عبارة عن تنظيم للظواهر : أفعال (أنماط السلوك) وأشياء (آلات و منتوجات تصنع بهذه الآلات) وآراء (العقائد و المعارف المختلفة) ومشاعر (الاتجاهات والقيم)[2] والثقافة بهذا المعنى تعتمد أساسا على استعمال

[1] د/ نوري جعفر منزلة اللغة في حياة الإنسان ، بحث مقدم في مجلة آفاق عربية ، بغداد العدد (4) 1975

[2] د/ محمد خيري و آخرون ، علم الاجتماع – دار النهضة العربية بمصر 1973 ص : 74

الرموز. وبسبب صفة الرمزية هذه فإن الثقافة تنقل بسهولة من عضو إلى آخر . و لهذا المعنى أيضا كانت الثقافة كلا مستمرا قابلا للنمو باضطراد، وعلى استعداد لاكتساب عناصر جديدة بحكم تنقلها من جيل إلى آخر، وانتشارها أو امتدادها إلى جماعات وشعوب جديدة، ولذلك فإن تاريخ الثقافة بالمعنى الصحيح هو تاريخ الإنسان كحيوان بشري أو حيوان ذي ثقافة. ومن ملايين السنين والثقافة تنتقل باستمرار و حسب أشكال مختلفة وبعض هذه الأشكال قد ضاع والبعض الآخر قد تغير بينما عناصر جديدة قد أضيفت ، ولهذا يلخص "هوايت " إلى تعريف الثقافة بأنها عملية رمزية مستمرة تقدمية مجمعة[1].

وعليه فكما تشير الثقافة إلى قوة عامة تشكل الإنسان و تؤثر فيه ، تشير أيضا إلى كليات مكانية وزمانية. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتحدث عن الثقافة كخاصية شاملة وفريدة يتميز بها الكائن الإنساني ككل و تتميز – في الوقت ذاته – بين الثقافات كظواهر نوعية مرتبطة بأزمنة و أمكنة محددة. فنقصد بالأولى ذلك الواقع المتراكم الرمزي ، واللغوي، والفكري والمعياري والتكنولوجي الذي بدأ منذ آلاف السنين، ونقصد بالثانية ألوانا من الصور النوعية المحددة التي ظهرت في أجزاء مختلفة من العالم دون غيرها مثل أنماط الزواج ، وأنماط التربية ، والقيم السائدة في المجتمعات، والتي تختلف فيما بينها اختلافا بينا، ومن هنا أصبحنا نسمع عن الدراسات المقارنة بين الثقافة العربية – مثلا – والثقافة الصينية وهلم جرا ... ثم لأن داخل كل ثقافة عامة توجد ثقافات فرعية و نوعية متراكمة ، متشابهة

[1] نفس المرجع السابق ص :75

أحيانا، ومختلفة أحيانا أخرى داخل الأنماط الثقافية العامة الواحدة (كما سيرد تفصيله فيما بعد) .

سادسا: ارتباط الثقافة بالتنظيم الاجتماعي

يتكون التنظيم الاجتماعي من العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم مع بعض، وكذلك من العلاقات التي تربط الجماعات البشرية بعضها مع بعض. و قبل أن نفصل الحديث عن علاقة الثقافة بالتنظيم الاجتماعي نتحدث عن دور العلاقات الاجتماعية في التنظيم الاجتماعي:

1 العلاقات الاجتماعية :

يرتبط أفراد المجتمع في كل زمان و مكان بعلاقات و روابط لا حصر لها تنشأ – أساسا – من طبيعة اجتماعهم و تفاعل رغباتهم و احتكاك بعضهم مع بعض و هنا – إجمالا – يمكن التمييز بين نوعين من العلاقات الاجتماعية .

النوع الأول : و نطلق عليه اسم العلاقات الأولية و يقصد بها العلاقات الوثيقة، والقوية ، القائمة بين أعضاء الجماعة .

النوع الثاني : ونطلق عليه اسم العلاقات الثانوية: ويقصد بها العلاقات العرضية التي تنشأ بين فرد من هذه الجماعة مع فرد من جماعة أخرى بحكم الزمالة في العمل ، أو الدراسة ، أو الاشتراك في ناد رياضي واحد ، أو منظمة جهوية أو مهنية معينة ...

على أنه لا يمكن أن نفهم بأن هذه العلاقات الأولية من جهة و العلاقات الثانوية من جهة أخرى تمثل مجموعة من العلاقات المتعارضة ، أو تمثل قطبين مختلفين ، بل إن كلا

العلاقتين لا تعدوان – في غالب الأحيان – أن تمثلا درجات مختلفة من المودة تتراوح بين الصداقة القوية و التعارف البسيط ، و العلاقات الثانوية تتميز بعدم قدرتها على الاستمرار الطويل مثل العلاقات الأولية ، كما أنها غير ضرورية ، بالمقارنة مع العلاقات الأولية . والدليل على ذلك أن الإنسان دائما يكون عدد أصدقائه أقل بكثير من عدد الأفراد الذين يعرفهم، أو مرتبط و إياهم بعلاقات ثانوية.

و يفسر علماء الاجتماع ذلك الاختلاف في الدرجة بين العلاقتين بأن العلاقة الأولية تتضمن الشخصية كلها، في حين أن العلاقة الثانوية أكثر حدوثا و ظهورا في المجتمعات العصرية المعقدة، في حين تبدو أقل أهمية في المجتمعات القبلية أو المجتمعات الصغيرة بصفة عامة. فالعلاقات الثانوية تحتل مكانا بارزا في الحياة الاجتماعية داخل المجتمعات العصرية المعقدة التي تضم أعدادا هائلة من السكان و تسود فيها الهيئات والتنظيمات الرسمية، على أنه في جميع الحالات تتضمن كل علاقة اجتماعية (أولية أو ثانوية) عنصرين أساسيين.

العنصر الأول : فاعلان أو أكثر .

العنصر الثاني: حد معياري.

ومعنى ذلك أن كل العلاقات الاجتماعية تحددها المعايير المشتركة بين كل الفاعلين، ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء الأفراد الفاعلين ملتزمون بالاستجابة للقوى الثقافية (المعيارية) السائدة في المجتمع.

ذلك أن هذه المعايير (التي هي جزء من الثقافة) توجه المحادثات التي تدور بين الفاعلين كما توجه مضامين تفكيرهم، حيث تجعل الحديث يتناول موضوعات محددة كما تجعله يبتعد عن بعض الموضوعات الأخرى حتى يتم التفاعل بين الفاعلين في سهولة ويسر. وإن إدراك هذه المعايير وفهمها يجعل كل فاعل يتمتع بدرجة عالية من القدرة على التنبؤ. ومعنى ذلك أن المعايير والتوقعات تحدد الموضوع الذي يدور حوله الحديث بين الفاعلين، بل إنها تحدد كل المواقف الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي الثقافي.

وإن المعايير ليست عشوائية و لا فطرية بل هي منظمة و مترابطة معا بصورة منطقية. وقد تتجمع المعايير معا حول موضوع واحد متكرر في النسق الاجتماعي وتكون مجموعة مركبة و مترابطة من الحدود و الضرورات، والتعريفات، ويطلق على هذه المجموعة المتميزة من الحقوق والواجبات والالتزامات والتوقعات و الأعراف اسم المصطلح (المركز الاجتماعي) ويحتل هذا المركز أصغر وحدة في البناء الاجتماعي، وهو يحدد طبيعة التفاعل الاجتماعي من خلال الضرورات المعيارية المتميزة المرتبطة به، والتي تضفي عليه طابعه الفريد و المتميز، ويرجع ذلك إلى أن الفاعلين يشغلون عددا من المراكز الاجتماعية، و على هذا الأساس يدخلون في علاقات اجتماعية مع فاعلين آخرين يشغلون مراكز اجتماعية مختلفة ، وتتمثل أهمية أوضاع المركز الاجتماعي في المجتمع الإنساني في أن المعايير العتي تحدد هذه الأوضاع تجعل الفاعلين بإمكانهم الدخول في الجماعة والخروج منها دون أن يتأثر نسق العلاقات داخل الجماعة، بمعنى أن النسق يبقى منظما ومستقرا نسبيا، وذلك لأن الضرورات المعيارية المعقدة ترتبط بالمراكز الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي، ولا ترتبط بالأفراد داخله، أي أن المراكز الاجتماعية عناصر ثابتة في الجماعة في حين أن الأفراد عناصر متغيرة. ومعنى هذا

أن معظم صور الترابط الاجتماعي تستمر في الوجود و تؤدي و وظائفها من خلال مجموعة مترابطة من المراكز الاجتماعية مع ما يصاحبها من مجموعة من المعايير . ونخلص من ذلك كله إلى أن الأوضاع الاجتماعية تساعد الجماعات الصغيرة والجماعات المعقدة على حد سواء على الاستمرار في أداء و وظائفها.

وهذا يفضي بنا إلى الحديث عن الدور الاجتماعي الذي يرتبط وجوديا بالمركز الاجتماعي الذي سبق الحديث عنه. وبعبارة منطقية يمكن القول بأنه، إذا كان المركز الاجتماعي هو وحدة البناء الاجتماعي الذي تحدد المعايير الاجتماعية فإن الدور هو الظاهرة الملموسة التي يمكن إدراكها بصورة واقعية. فهو يمثل بعد العملية للمركز الاجتماعي، أي أن الدور يتكون مما يؤديه أثناء علاقاته الاجتماعية مع الآخرين داخل النسف ق الاجتماعي، و يتضح من ذلك أن المركز الاجتماعي يمثل الاحتمالات المعيارية في حين أن الدور يمثل ما يقوم به الفاعل من عمل عندما يقرر الاختيار إحدى هذه الاحتمالات.

ويمكن التمييز بين المركز الاجتماعي والدور– أيضا– من خلال المنظورات الأساسية المتضمنة في أي موقف تفاعلي . فإذا وجد الفاعل نفسه هدفا وموضوعا لاتجاهه واتجاه الآخرين فان ذلك يشير إلى بعد المركز الاجتماعي ، أما إذا وجد الفاعل نفسه متجها إلى الآخرين دون أن يكون هو نفسه موضوعا لذلك الفعل أو السلوك فانه في هذه الحالة يؤدي دورا .

وهكذا نلاحظ أن وحدة المركز / الدور هي إحدى وحدات البناء الاجتماعي مثل الذرة في الفيزياء والخلية في البيولوجيا ، وهي سمات يكتسبها الفاعل من النسق الاجتماعي الثقافي .

وتتمثل العلاقة بين الفرد والبناء الاجتماعي في أن الإفراد يجب أن يستجيبوا لبعض متطلبات الحياة الجماعية حتى يحافظوا على ترابط بعضهم ببعض إلى جانب قيامهم بإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية الضرورية حتى يحافظوا على الحد الأدنى من مقومات البقاء لأبناء البشر ولابد للنظام الجماعي أن يوجد هذه الحاجات الضرورية للبقاء. وبالتوازي مع هذه العملية المتصلة بالجانب البيولوجي للإنسان يوجد النسق الاجتماعي الثقافي الذي يعمل (من خلال نظام معياري معين) على تحديد نوع الطعام، والوقت الذي يتناول فيه هذا الطعام، وطريقة طهيه، وطريقة تناوله، إلى غير ذلك من الأمور التي تخضع لمعايير ثقافية محددة تختلف من مجتمع إلى آخر، من تناول الطعام باليد في بعض البلاد الإفريقية إلى تناوله بأعواد من الخشب في الصين واليابان ، إلى تناوله بالملاعق والشوك في أوروبا ومعظم بلاد العالم (المتأثر بالحضارة الأوروبية في الوقت الحاضر) وان كانت طريقة التناول نفسها تختلف من ثقافة إلى أخرى حتى عند استعمال الملاعق والشوك.

وما قيل عن الطعام ينطبق أيضا على اللباس ، حيث أن النظام الاجتماعي يوفر اللباس للفرد سواء كان فراء أم حريرا ليتدخل النسق الثقافي في عملية التفصيل بعد ذلك، وهنا نجد ألوانا من الثياب المختلفة باختلاف الثقافات على الرغم من أن مادة القماش المفصل قد تكون مصنوعة في مصنع واحد ، ولكن لكل ثقافة معاييرها في التفصيل، وإخراج الثياب وستر البدن وتغطية أعضاءه وأجزاءه ...

وهكذا نلاحظ التكامل والتداخل بين النظام الاجتماعي والنسق الثقافي ، مما يحتم . دوما . وجود علاقة متبادلة بين الاحتياجات البيولوجية والنفسية للأفراد من ناحية، والحاجات الوظيفية للنسق الاجتماعي الثقافي من ناحية أخرى . فإذا كان النسق المعياري للمجتمع متعارضا، وبالتالي معوقا للأفراد في أداء وظائفهم فإنهم سينهارون، ولن يؤذوا وظائفهم الاجتماعية، كما أنه إذا كان الأفراد في المجتمع مشغولين بإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية دون إعادة المعايير التي تبنى على أساسها علاقاتهم الاجتماعية فان الحياة الاجتماعية ستفقد حيويتها وقد تختفي أو تضعف إلى أدنى الحدود ويفقد المجتمع تماسكه وأمنه .

وهكذا تنشأ العلاقات الاجتماعية من خلال وحدات الترابط الأولية وهي المعايير والمراكز والأدوار الاجتماعية وتحدث هذه العلاقات في سياق واسع من الأخذ والعطاء،

وهو أن كل جانب يكسب عن طريق الالتزامات المتبادلة والوسائل والغايات والمراكز المتبادلة، ويعبر عن هذه الحالة من الأخذ والعطاء بصيغة (التفاعل الاجتماعي) ومن خلال تحليلنا لثلاث صور أساسية للتفاعل الاجتماعي ندرك معاني معظم أوجه العلاقات الاجتماعية وصورها الأولية في شكلها البسيط ؛ وهذه الصور الثلاثة هي :

1 – الصراع: و هي صورة من صور العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تظهر دائما بين الأفراد و الجماعات، و تحدث – عادة – عندما تكون الأهداف المشتركة لجماعة ما متناقضة مع أهداف جماعة أخرى، أي أن أهداف الجماعة الأولى لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الجماعة الثانية. و أبرز مثال لهذه الصورة من التفاعل الاجتماعي هي الحرب. فالحرب نوع من الصراع الذي يستهدف تدمير الصورة الاجتماعية للطرف الآخر عن طريق

العنف.على أنه توجد صور أخرى من أنواع الصراع التي تكون أقل حدة من الحرب ، وهي لا تحدث بين مجتمع و آخر و إنما داخل المجتمع الواحد ذاته، كأن يحدث الصراع – مثلا – داخل الأسرة الواحدة أو المصنع الواحد أو الجيرة الواحدة ، كما أن الغاية من الصراع في هذه الحالة هي الحصول على بعض الامتيازات فحسب ، دون القضاء المبرم على الطرف الآخر مثلما هو الشأن بالنسبة للحرب القائمة بين مجتمعين .

2 – التنافس : و هو صورة بارزة من صور التفاعل الاجتماعي التي تقوم على أسس معيارية . و المنافسة هي عبارة عن علاقة اجتماعية تحدث بين طرفين في حالة وجود غاية نادرة البلوغ، بحيث لا يمكن أن يصل إليها أو يحققها إلا طرف واحد.

فنجد الأطراف المتنافسة جميعها تكافح من أجل بلوغ هدف واحد، مثلما يظهر ذلك جليا في المنافسات الرياضية أو الفنية أو العلمية أو التجارية، و ما إلى ذلك... غير أن الفرق هنا في هذه المنافسات (بالنسبة للصراع) هو أن هذا الكفاح بين الأطراف المتنافسة يخضع لمقاييس معيارية يقبل بها جميع الأطراف و يتواضعون عليها. فعندما تتنافس شركتان – مثلا – للسيطرة على السوق فإن كلا منهما تعمد إلى معايير ووسائل مشروعة و مقبولة ، كتخفيض السعر، وتحسين الجودة، وإتقان طرق الإعلان و تقديم بعض الامتيازات للزبائن...

والفرق بين الصراع و المنافسة – أيضا – هو استعمال العنف من عدمه . ففي الصراع يحتكم الطرفان أو الأطراف إلى العنف و التدمير بكل الوسائل كما هو الشأن في حالة الحروب مثلا ، أما في حالة المنافسة فإن العلاقات بين الأطراف تحكمها معايير متعارضة مع العنف إننا نلاحظ في المنافسات الرياضية ككرة القدم – مثلا – و غيرها إن

استعمال العنف يعرض المتنافس إلى أقسى العقوبات، و المنافسة إذا خرجت عن قواعدها (غير القائمة على العنف) تنقلب إلى صراع و تفقد صفتها الشرعية .

وبقدر ما يكون التنافس مشروعا و خاضعا للمعايير ، يكون الصراع غير مشروع، ولكن الصراع في حالة الحرب بين مجتمعين يكتسب الشرعية بالنسبة للطرف الذي وقع عليه الاعتداء إزاء الطرف المعتدي، ويكون الطرف المعتدى عليه في حالة الدفاع عن النفس، وبقدر ما يؤدي هذا الوضع إلى تدمير الطرف الآخر و يؤدي في الوقت ذاته إلى توحيد و تماسك أفراد كل طرف، بحيث يقوى إزاء الخطر المحدق بهم كجماعة متميزة ، وتقوى العلاقات الاجتماعية، ويتلاحم الأفراد بكيفية قد لا تتوفر في غير حالة الصراع الحربي العنيف المدمر ، وبمعنى آخر فإن للحروب وظيفة مزدوجة فهي تحطم العلاقات (الخارجية) القائمة بين الجماعات المتحاربة، وتقوى العلاقات (الداخلية) – في الوقت ذاته – بين أفراد كل طرف من هذه الأطراف المتناحرة، والأمر في هذه الحالة يخضع إلى قدر كبير من النسبية و الذاتية و يبتعد أكثر عن الموضوعية و الدقة المعيارية .

3 – التعاون : و إذا كان كل من العلاقات القائمة على التنافس و الصراع يتضمنان الكفاح بين الأطراف (بقطع النظر عن المشروعية و عدمها) للوصول إلى الأهداف المنشودة التي لا تقبل الاقتسام بين الأطراف المتصارعة ، أو المتنافسة فإن التعاون يعتبر صورة من صور العلاقات الاجتماعية التي تستطيع الأطراف المتعاونة أن تتقاسم الأهداف المتحققة، وتشارك في تحقيقها . و تظهر صور التعاون بين الأفراد جلية على مستوى الأسرة الواحدة حيث يتعاون الجميع كل حسب طاقته و دوره في تحقيق الأهداف المشتركة لبناء منزل جديد ، أو تحسين مستوى المعيشة لأفراد الأسرة الواحدة ، و على مستوى القرية

الواحدة –أيضا– يعمد الأفراد إلى التعاون في العديد من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مشاركة أكبر عدد من الأفراد لتحقيق هدف جماعي ، كبناء مسجد أو تعبيد طريق أو حفر بئر أو مكافحة بعض الآفات ، و يتمثل هذا النوع من التعاون فيما يعرف عندنا في الريف الجزائري بالتويزة .

2 – علاقة الثقافة بالتنظيم الاجتماعي :

و بعد أن عرفنا العلاقات الاجتماعية و دورها في التنظيم الاجتماعي نتحدث الآن عن علاقة الثقافة بهذا التنظيم. لقد قلنا بأن التنظيم الاجتماعي يتكون من علاقات الأفراد والجماعات بعضهم مع بعض، و لكن هذه العلاقات تتم في إطار من الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.

فالأسرة مثلا – كما رأينا – هي عبارة عن وحدة من وحدات التنظيم الاجتماعي ولكن صورة العائلة و علاقة أفرادها بعضهم ببعض ، و علاقتهم بالأفراد الآخرين داخل المجتمع الواحد –أو خارجه– تحكمها معايير و محددات ثقافية .فنجد مثلا ثقافة مجتمع ما يسود فيها نمط الأسرة الأحادية ، في حين يسود في مجتمع آخر نمط الأسرة المتعددة الزوجات ، كما قد يسود في ثقافة ما نمط السلطة الأبوية المطلقة ، فيما تنعدم هذه السلطة للأب و توزع على كل الكبار من أفراد العائلة (كالإخوة والأعمام) أو تتمركز في يد الأم وحدها ، أو يتقاسم كل من الأب و الأم هذه السلطة في ثقافات أخرى و هكذا ...

ولذلك نجد كلا من الثقافة والتنظيم الاجتماعي متداخلين ويكمل أحدهما الآخر، وهذه الحالة تحدث بصفة خاصة في المجتمعات ذات الأنماط الثقافية المتجانسة كما هو الشأن . مثلا . في المجتمعات العربية الإسلامية التي تشترك في عموميات ثقافية واحدة

كالدين واللغة وما إلى ذلك ، إلا أن الأمر يكون غير ذلك في مجتمعات أخرى مركبة من اشتتات في الأعراق والثقافات غير المتجانسة (كالولايات المتحدة مثلا) حيث تسود فيها ثقافات فرعية في غاية التباين والتنافر بسبب العرق أو البيئة الجغرافية، أو الدين، أو اللغة... والثقافات الفرعية في هذه الحالة تتميز الواحدة عن الأخرى تمايزا كبيرا في آداب السلوك، وفي الزي، وفي المعايير، وفي القيم والعادات والتقاليد وما إلى ذلك.

و يمكن تحديد العوامل الموجدة للثقافة الفرعية في أربعة أنواع قد تكون منفردة ، كما قد تكون مجتمعة . وتتوقف الثقافة الفرعية في درجة استمرارها ، وتعارضها ، وقوة مقاوماتها للذوبان في الثقافة العامة التي تسود المجتمع على قوة هذه العوامل التي أوجدتها ، ومدى تكامل هذه العوامل أو تعارضها فيما بينها من جهة ، وتكامل وترابط بعضها من الثقافة العامة أو الثقافات الفرعية السائدة في المجتمع من جهة أخرى . وهذه العوامل هي:

1 . **العرق** : ويتمثل هذا العامل في هجرة بعض المجموعات العرقية واستيطانها في جهة معينة من البلاد كهجرة بعض السلالات الآسيوية أو الإفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، وبقاءها في مناطق منعزلة ومنغلقة ثقافيا واجتماعيا بكيفية إرادية منها أو بكيفية مفروضة عليها ، من غالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة للتمييز العنصري الذي مارسه الأمريكي (الانجليزي الأصل) إزاء الهنود الحمر في الماضي . أو يمارسه الآن على الأفارقة الزنوج ، وشبيه به أيضا وضع بعض الجاليات العربية في أوروبا الغربية ، حيث اضطرتها الظروف إلى الإقامة هناك دون أن تلتحم اجتماعيا أو تتكيف ثقافيا مع الأنماط السائدة ويظل كذلك شأن الأقليات العرقية (التي توجد ثقافة فرعية داخل الثقافة العامة في المجتمع) إلى أن تزول هذه الجماعة العرقية أو تذوب في الأغلبية، فتذوب معها أنماطها

الثقافية المتميزة، إذا لم يحدث معها ما يساعد على بقاء هذه الأقليات العرقية كعامل التمييز العنصري مثلما هو الشأن في أمريكا ، أو النظرة الاعتلائية لدى الأقلية العرقية ذاتها كما هو الشأن في جنوب إفريقيا . مثلا . بالنسبة للبيض ، وفي كل هذه الحالات تظل الجماعة العرقية محافظة على ثقافتها الفرعية مددا زمنية متفاوتة.

2-البيئة الجغرافية :لقد سبق انم تحدثنا عن دور البيئة الجغرافية في إيجاد الأنماط الثقافية وتنويعها بصفة عامة دون تحديد ، أما في هذه الحالة فالأمر يتعلق بالمناطق الجغرافية غير المتجانسة داخل البلد الواحد ، كالصحاري و الجبال ، والمناطق الحارة ، الساحل والداخل المناطق الزراعية و المناطق الصناعية ...ففي كل من هذه البيئات الجغرافية تظهر أنماط ثقافية فرعية بحكم النشاط الاقتصادي ، و المناخ الطبيعي ،وتتمثل هذه الاختلافات بصفة خاصة في عناصر الثقافة المادية للمجتمع كوسائل الإنتاج ووسائل النقل، واللباس والمأكل ، وبعض العادات والتقاليد المرتبطة بهذه الأمور .وأوضح مثال لهذه الحالة بالنسبة للعالم العربي نجده في الجزائر على اعتبار أن هذا البلد العربي يتوفر على بيئة جغرافية لا متجانسة ، فيها الساحل و فيها الداخل ، فيها الجبال الباردة و الصحاري الملتهبة ، فيها الأحراش و فيها السهول ، فيها الأنهار و فيها القفار، فيها الحرارة المرتفعة إلى ما فوق 50 درجة في الجنوب ، و البرودة المنخفضة إلى ما تحت الصفر في الشمال ، وإذا نظرنا إلى انعكاس هذه العوامل البيئية على الثقافة فإننا نجد لها آثارا واضحة في المأكل والملبس والمسكن و المشرب ، و بعض العادات و التقاليد التي تطبع كل منطقة ببعض الطوابع والخصوصيات الفرعية في جوانب الثقافة المادية كما قلنا.

ولكن هذه الثقافات الفرعية الناجمة عن البيئة الجغرافية لا تشكل أي تعارض جوهري مع الأسس العامة للثقافة الوطنية في جانبها المعنوي (كما سنبين ذلك في موضع لاحق) وهي حالة طبيعية في معظم البلدان المشابهة للجزائر من حيث الطابع اللاتجانسي في بيئتها الطبيعية ، على شرط ألا يضاف إلى هذا العامل البيئي عامل أو عوامل أخرى كالعرق، أو الدين، أو اللغة، لأن وضع الثقافة الفرعية حينئذ سيختلف، والأمور ستتعقد وستجاوز الاختلافات الثقافية الفرعية الجوانب المادية في الثقافة إلى الجوانب اللامادية وهو وضع يكسب الثقافة الفرعية أبعادا أخرى (كما سنرى) .

3 – الدين : و يتمثل هذا العامل في اعتناق طائفة من أفراد المجتمع الواحد لديانة مخالفة للديانة السائدة في المجتمع ، سواء كانت هذه الديانة سابقة أو لاحقة ، حتى و لو كان الأفراد يعيشون في بيئة جغرافية متجانسة و ينتمون إلى أصول عرقية واحدة أو متقاربة، فتظهر بكيفية حتمية أنماط ثقافية فرعية لدى الطائفة الدينية تكون مخالفة نوعيا للأنماط الثقافية السائدة ، و من الأمثلة البارزة (المحددة) لهذه الحالة في العالم العربي نذكر لبنان والسودان حيث نجد البيئة الجغرافية واحدة ، و الفروق العرقية غير واضحة ، و مع ذلك توجد لكل طائفة دينية (مسيحية أو مسلمة) أنماط ثقافية فرعية في غاية التميز والتباين ناجمة أساسا عن الاختلاف في المعتقد الديني .

و إذا كانت الثقافة الفرعية الناجمة عن البيئة الجغرافية متمثلة في الجوانب المادية للثقافة (كما بينا في الحالة السابقة) فإن الثقافة الفرعية الناجمة عن اختلاف العقيدة مرتبطة بالجوانب اللامادية في الثقافة، أي على العكس من الأولى، ومن ثمة فهي تتوفر على مقومات أكبر للبقاء و الصمود و التميز ، طالما بقي للعقيدة معتنقون و أتباع في المجتمع .

و الأمثلة على ذلك عديدة ، قائمة في معظم أنحاء العالم (و ليس في العالم العربي فقط) فنجدها في الصين ،في أوروبا ، في الهند ، و غيرها ... و إذا كان بإمكان الدول المتقدمة القضاء على الثقافة الفرعية الناجمة عن البيئة الجغرافية بما وفرته من وسائل الاتصال المختلفة و السيطرة التكنولوجية على الطبيعة، و تكييفها بمكننة الزراعة، وكهربة الريف ، وشق الطرقات، واستصلاح الأراضي في الصحاري، واستخراج المياه الباطنية، وتحلية مياه البحار ... مما كاد يزيل الفوارق الجغرافية ، و بالتالي يزيل عناصر الثقافة (المادية) الفرعية ، فإن هذه البلدان ما تزال عاجزة (رغم كل هذه الوسائل المادية الجبارة) عن إزالة العناصر الثقافية الفرعية (اللامادية) الناجمة عن الدين مثلا ن مما يؤكد خطورة هذا العامل إذا كان مستفحلا في المجتمع ، و خاصة إذا غذته عوامل أخرى كالعرق و اللغة مثلا.

4 – اللغة : و يتمثل هذا العامل في حالة وجود جماعة أو طائفة يتحدث أفرادها لغة مخالفة للغة السائدة في المجتمع ، فينتج عن هذه الحالة نوع من الانغلاق و عدم التفاعل مع الجماعات الأخرى ينجم عنه ظهور ثقافة فرعية تختلف في بعض عناصرها (المادية واللامادية) مع الثقافة السائدة في المجتمع. و من الأوجه التي تظهر فيها الثقافة الفرعية في هذه الحالة هي الشعور بالتميز و الانتماء لدى أفراد الجماعة (التي تمثل الأقلية اللغوية في المجتمع) إلى ثقافة الأغلبية الناطقة بلغتهم في مجتمع آخر، خارج الوطن الجغرافي فيستوحون، ويستوردون منها جل القيم، والمعايير، وعناصر كثيرة من الثقافة اللامادية التي قد تتعارض مع الثقافة السائدة في مجتمعهم الذي يتعايشون معه جغرافيا وقد ينتمون إليه عرقيا ويشتركون معه دينيا .

ومن الأمثلة العديدة على ذلك في العالم نذكر كندا و بلجيكا .

1 – كندا : لقد وقع هذا البلد – كما هو معلوم – تحت السيطرة الفرنسية فيما بين القرن السادس عشر و الثامن عشر . و لما خرج الفرنسيون منه بقيت لغتهم منتشرة بين ربع أفراد المجتمع الكندي تقريبا ، و على الرغم من انقضاء قرنين كاملين على خروج الاستعمار الفرنسي من هذا البلد ، إلا أن اللغة الفرنسية ما تزال منتشرة كلغة إدارة وثقافة لدى هذا الجزء من المجتمع الكندي في إقليم (الكبك) ، و ما يزال الكنديون في هذه المقاطعة يتعصبون للغة الفرنسية ضد اللغة الإنجليزية (الأم) بالنسبة للبلد ككل، قبل عهد الاستعمار الفرنسي ، و يعتبرونها لغتهم القومية ، و ما يزال الخلاف قائما إلى الآن بين اللغة الإنجليزية (الأصلية) و اللغة الفرنسية الدخيلة ، و نتج عن هذا الانقسام اللغوي نشوء أنماط ثقافية فرعية (فرنسية) داخل الثقافة الكندية (التي تشمل غالبية أفراد المجتمع) ذات العلاقة المباشرة باللغة الإنجليزية و ستظل هذه الثقافة الفرعية القائمة في مقاطعة (الكبك) تهدد الوحدة الوطنية للبلاد كلها ، و قد تزداد استفحالا في المستقبل طالما ظلت اللغة الفرنسية قائمة في هذه المقاطعة، وطالما ظلت العوامل السياسية تغذيها يوما بعد يوم، ضمن الصراع الدولي القائم بين الهيمنتين الدوليتين القائمتين في العصر الحاضر بين (الفرنكوفونية و الأنجلوفونية) وهذا ما قصدناه بالعوامل المغذية للثقافة الفرعية من الداخل أو من الخارج .

2 – بلجيكا : ما من أحد يناقش مبدأ تجانس البيئة الطبيعية لبلجيكا ، و لا مبدأ وحدة العقيدة الدينية الغالبة (المسيحية) و لا الفروق العرقية بين أفراد المجتمع البلجيكي

الذي ينحدر في عمومه من أرومة واحدة متقاربة ، أو متصاهرة ، إلا أنه – في الوقت ذاته – نجد المجتمع البلجيكي غير متجانس لغويا[1].

و كان لهذا الوضع اللغوي غير المتجانس القائم في بلجيكا (منذ استقلالها عن هولندا سنة 1830) إلى اليوم آثار ملموسة على وحدة المجتمع البلجيكي ، و من مظاهر هذا الوضع اللغوي غيرالمتجانس ، وجرد ثقافة فرعية في المقاطعات الناطقة بالفلامية السائدة هناك كلغة رسمية إلى حد الآن ، في مواجهة اللغة الفرنسية ، و ثقافتها في صراع عنيف، تحول مع الزمن إلى اكتساء طابع قومي (أي صراع بين شخصيتين قوميتين أو ثقافيتين غير متجانستين) . و بسبب هذا العامل اللغوي وحده ظلت بلجيكا – و ما تزال – واقعة على بركان دائم الثوران إلى ما لا نهاية ، أو إلى انقسام البلاد إلى دولتين مستقلتين ، و رغم محاولة الدولة القائمة في السنوات الأخيرة انتهاج النظام الفيدرالي كمحاولة منها لتفادي التقسيم المحتوم ، و الواقع –فعلا – على الأرض، بين ثقافة (الفالون) وثقافة (الفلاماند).

وقد عبر أحد الصحفيين في تحقيق له صادر في جريدة الأخبار القاهرية بتاريخ: 10/28 / 1978 عن هذا الوضع في بلجيكا فقال :

" تعيش بلجيكا هذه الأيام واحدة من الأزمات الوزارية العديدة التي كانت اللغة سببا لها حيث اضطرت حكومة ليوثنا مانز الإئتلافية إلى الاستقالة بعد (16 شهرا فقط) من توليها السلطة بعد الخلاف العاصف الذي نشب بين الأحزاب المؤتلفة في الحكومة حول مشروع قانون جديد يستهدف حل مشكلة الخلاف حول اللغة إلى مناطق منفصلة

[1] د/ مصطفى أبو زيد ، النظرية العامة للقومية العربية ، المكتب الشرقي للنشر و التوزيع بدون تاريخ، ص: 97 - 103

تتمتع كل منها بحكم ذاتي " و جاء أخيرا – أيضا – في جريدة لوموند الدبلوماسي الصادر بتاريخ 26 / 01 / 1982 تحت عنوان " بين الخصام اللغوي والانهيار الاقتصادي "جاء فيه " أما المطالب المتعلقة باللغة أو بالحكم الذاتي فكانت مقتصرة على الفلاميين فقط سيما بعد الحرب العالمية الثانية و تترجم العواطف المتأججة لمنطقة فلاندرا بعزيمتهم القوية في الثأر ثم البناء بواسطة ابتكار لغة انطلاقا من عدة لهجات متفرقة ، وتكوين ثقافة حول الكنيسة. ولتحقيق هذه الأهداف فلم يتركوا أية وسيلة بما في ذلك التعاون مع الممثلين النازيين مقبل دعم هتلر لمطالبهم الفلامية. ولكن هذه المطالب ساهمت كثيرا في تمزيق البلاد خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ".

وأعتقد أن هذه النصوص تغنينا عن أي تعليق بالنسبة للدور الخطير الذي يلعبه عامل اللغة في إحداث الثقافة الفرعية التي قد تصبح ثقافة نوعية تتميز بها جماعة داخل المجتمع الأكبر . و اللغة هنا كعامل هام من عوامل إحداث الثقافة الفرعية في المجتمع ، لا تمس – وهذا الذي نريد أن نؤكد عليه في هذا السياق – الجوانب المادية من الثقافة فحسب، بل ترتبط بصميم الجوانب اللامادية منها ، و هي أخطر و أبقى و لا تقل توفرا على مقومات الصمود ضد الذوبان في الثقافة العامة للمجتمع من أي عامل من العوامل الثلاثة السابقة ، إن لم تفقها جميعا في الدرجة .و نعود الآن إلى قولنا الأول بأنه إذا كانت هذه العوامل منفصلة قد يمكن التغلب على بعضها لردم الهوة بين الثقافة الفرعية وعموميات الثقافة الوطنية، أما إذا اجتمعت هذه العوامل بعضها، أو كلها، وتكاملت فيما بينها، كتكامل عامل الدين وعامل اللغة – مثلا – في إيجاد ثقافة فرعية ، فإن الهوة ستزداد عمقا بين الثقافة الفرعية وعموميات الثقافة الوطنية، إلى أن تصل إلى درجة التميز

والانفصال الكلي، وبالتالي ظهور ثقافتين متعارضتين بدلا من ثقافة واحدة، وظهور مجتمعين متعاديين فوق رقعة جغرافية واحدة ، مهما كانت متجانسة في المناخ ومتقاربة الأطراف .

وهكذا تبقى الخطوط الفاصلة بين الثقافة الفرعية و الثقافة القومية معتمدة على قوة هذه العوامل أو ضعفها، و تكاملها أو تعارضها فيما بينها. و على هذه العناصر يتوقف بقاء الثقافة الفرعية أو زوالها، بمعنى ذوبانها في الثقافة العامة السائدة في المجتمع.

ومهما يكن من أمر فإن الثقافة الفرعية (في الحالات العادية) لا تتعارض مع الثقافة القومية ، و تظل علاقة الأولى بالثانية علاقة جزء بكل ، أي أن التميز الفرعي أو المحلي الذي يطبع الثقافة الفرعية في بعض الجوانب المادية (على الخصوص) لا يزيل القواسم المشتركة التي تظل قائمة بين الجزء و الكل في العموميات المتعلقة بالجوانب اللامادية من الثقافة القومية، والتي تعتبر من الثوابت الطابعة للشخصية القومية، والعاكسة لسماتها العامة (كما سنرى) .على أن هذه العموميات الثقافية نفسها و إن كانت تتصف بقدر من الثبات النسبي في الزمان ، إلا أنها ليست ذات طابع سكوني في كل عناصرها (المادية واللامادية) بل تتعرض للتغير شأنها في ذلك شأن الحياة الإنسانية ذاتها .

فالثقافة مهما تكن درجة بساطتها في المجتمع لا تعيش منعزلة تمام الانعزال بحيث تكون بمنجى عن المؤثرات الخارجية و الداخلية التي تفرض عليها نوعا من التغير (يقل أو يكثر) بل إن التغير يعتبر صفة أساسية في كل ثقافة ، و سواء كان هذا التغير سريعا وشاملا لكل عناصر الثقافة (المادية ، و اللامادية) أو بطيئا و مقتصرا على بعض الجوانب دون الأخرى، (كأن يشمل الجوانب المادية دون الجوانب اللامادية أو العكس، أو يشمل أجزاء

من كلا الجانبين). فإن هذه الأنواع كلها من حالات التغير التي تعتري الثقافة تختلف باختلاف الزمان والمكان، واختلاف نوعيات الثقافة ودرجة قوتها وتماسك عناصرها بعضها مع بعض.

والثقافة كما رأينا هي ظاهرة إنسانية قائمة بذاتها رغم تفاعلها و تبادلها التأثير مع عوامل أخرى طبيعية أو بشرية، ومن هنا كانت للثقافة صفات عامة تتميز بها في الوجود يمكن أن نختصرها فيما يلي:

1 – الصفة التعليمية: لقد رأينا في تحاليلنا السابقة أن الثقافة مكتسبة وليست فطرية، و من ثمة فهي سلوك يتعلم و ليست قوة بيولوجية فطرية يزود بها الإنسان منذ الولادة بصفته كائنا بشريا . فالاستعداد لتعلم الثقافة موجود بالفطرة لدى الإنسان، أما اكتساب المحتوى الثقافي فهو لا يأتي إلا عن طريق التعلم. والتعلم هنا لا يقتصر على تعلم الفرد للقراءة والكتابة في المدرسة، وإنما هو التعلم بمعناه الواسع، تعلم العادات والتقاليد، والمعايير والقيم، وكل ما يجده الفرد قائما في بيئة الجماعة البشرية التي يعيش فيها، وكل هذه العناصر الثقافية يتعلمها الفرد بواسطة قدرته الفريدة على استعمال الرموز كما مر بنا في مكان سابق.

2 – الصفة الإنتقالية : ليست الثقافة بقابلة للتعلم من طرف الفرد فحسب ، بل هي – أيضا – قابلة للإنتقال من جيل إلى آخر ، بمعنى أن الإنسان لا يبني ثقافته دائما من العدم ، و إنما يجدها قائمة ، فيتعلمها و يضيف إليها ما أمكنه من إضافات ، ثم يتركها تتكوم منتقلة عبر الأجيال في صيرورة دائمة .

3 – الصفة الاجتماعية : إن الثقافة بصفتها مكتسبة، ومنتقلة عبر الأجيال لا بد أن تكون اجتماعية بطبعها أي أنها توجد و تنمو في المحيط الاجتماعي.

فالفرد يتعلم الأشكال الاعتيادية للسلوك الشخصي داخل المجتمع، و يعلم – في نفس الوقت – هذه الأشكال الاعتيادية لسلوك الجماعة إلى الآخرين، فيأخذ و يعطي في إطار العلاقات الاجتماعية التي يقيمها مع الأفراد الآخرين داخل مجتمعه باستمرار من الولادة حتى الوفاة.

4 – الصفة المثالية : إن أعضاء الجماعة الواحدة يعتبرون دوما أن أنماط ثقافتهم مثالية ويتعين عليهم العمل على أن تكون سلوكاتهم مطابقة لهذه الأنماط ، و يجب الإشارة ها هنا إلى أن هذه الأنماط الثقافية تتعلق بعادات الجماعة، و لا تتعلق بالعادات الفردية التي لا تخضع للمعايير و لا تشترك بالتالي في الصفة الجماعية للثقافة .

5 – الصفة الجزائية (أو المنفعية) : إن الصفة المثالية السابقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصفة الجزائية (أو المنفعية) فالفرد عندما يعتبر أنماط ثقافة ما مثالية يفترض أن يكون مدركا لفائدة هذه الأنماط كي يكيف سلوكه ضمن متطلباتها . و كما أن للعادات الفردية وظيفة غائية تتمثل في إرضاء رغبة شعورية لدى الأفراد ، كذلك شأن العادات الاجتماعية (التي تتم ضمن إطار الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع) ، فإنها تهدف إلى إرضاء حاجات الجماعة التي تتمسك بها ، أو على الأقل يسود الاعتقاد لدى الجماعة بأن هذه العادات مفيدة لها ، حتى و لو كانت تبدو في نظر جماعة أخرى بأنها مضرة أو غير ذات فائدة.

بمعنى آخر فإن فشل الأنماط الثقافية في تحقيق الرضا الاجتماعي ، سيؤدي حتما إلى اختفاء تلك الأنماط ، و لذلك وجب على التراث الاجتماعي الذي يؤمل له البقاء والازدهار أن يبرهن على فعاليته و فائدته للجماعة التي توارثته عبر الأجيال ، أي أن يبرر وجوده عن طريق تحقيق حاجات هذه الجماعة ، و إلا تجاوزته الأحداث مع انتشار الوعي، وتوفر أسباب الاحتكاك بأنماط ثقافية سائدة في مجتمعات أخرى، في عالم طوت التكنولوجيا مسافاته طيا .

6 – الصفة التكيفية : و الصفة النفعية السابقة تفرض على الثقافة أن تكون متكيفة ، بمعنى أنها متغيرة، و غير متحجرة .

فالثقافة القوية التي يكتب لها البقاء هي التي تتوفر على قدر من المرونة يمكنها من التكيف مع الأحوال المستجدة على مستوى البيئة الطبيعة أو الاجتماعية. و بما أن الثقافة ملتصقة بالإنسان ومتلازمة معه تلازم الشيء مع ظله، (والإنسان يتمتع بقدرة فائقة على التكيف) فيكون من الطبيعي وصف الثقافة بالتكيف، وإلا زالت بعض أنماطها من السلوك لتحل محلها أنماط أخرى، بفعل قدرة الإنسان على الابتكار المستمر للأنماط الثقافية التي تلائم ظروف معيشته الجديدة، لأن الثقافة ظاهرة إنسانية قبل كل شيء، أي أن وجودها مرتبط بوجود الإنسان، وبفعل الإنسان وبإرادته الواعية .

7 – الصفة التكاملية: والتكيف بدوره يفرض التكامل ، ذلك أن الثقافة عندما تتكيف مع الظروف المستجدة يتحتم عليها أن تظل متكاملة العناصر و الأجزاء حتى لا تتلاشى معالمها وسماتها العامة. وهذه الصفة التكاملية تظهر بشكل أكثر بروزا في المجتمعات الصغيرة

ذات الثقافة البسيطة و القليلة السرعة في وتيرة التغير، و تكون أقل وضوحا في الثقافات المعقدة ذات الأجزاء الكثيرة و المتداخلة كالثقافة الأمريكية – مثلا – في الوقت الحاضر.

8 – الصفة التفاعلية : و تتمثل هذه الصفة في أن الثقافة بقدر ما هي منتوج بشري محض، فهي تعيش في تفاعل مستمر مع موجديها، فتتأثر بهم، وتؤثر فيهم بطريقة أشبه ما تكون بتفاعل المواد الكيماوية داخل الكائن الحي. فالإنسان يوجد الثقافة، ويطورها ، ويكيفها، وينقلها إلى الأجيال اللاحقة خلفا عن سلف، والثقافة بدورها تؤثر في الإنسان وتطبعه بطابع يميز شخصيته كفرد بين الأفراد أو كأمة بين الأمم . وكما تتفاعل الثقافة مع الإنسان تتفاعل مع البيئة الطبيعية، وتتزاوج مع ثقافات نوعية سائدة في مجتمعات أخرى، فتؤثر فيها ، و تتأثر بها – أيضا–، فتعطيها وتأخذ منها بعض العناصر، وهكذا دواليك...

على أنه يجب الإشارة إلى أن الثقافة ليست منفصلة عن الإنسان و عن الحياة الاجتماعية شأن الأشياء المادية كالأشجار و الأحجار و غيرها ، و إنما هذا الانفصال متصور في أذهاننا فحسب أما في الواقع ، فالفاعل بالثقافة و في الثقافة هو الإنسان ذاته، وكذلك ، فالمقصود بكلمة الثقافة تفعل و الثقافة تؤثر ليست إلا اختصارا مجازيا للفظة طويلة هي (أن أعضاء المجتمع الذين يحملون الثقافة في زمان و مكان معينين قد قاموا بعمل كذا و كذا ...) .

و بعبارة أخرى فإن الثقافة منتوج بشري و لكنها لا تعيش مستقلة بذاتها خارج المجتمع، و بمعزل عنه . و لرفع اللبس الذي كثيرا ما يوقع بعض الباحثين في الخلط بين **الثقافة و المجتمع و الفرد** نظرا لتداخل هذه المفاهيم ، و ارتباط العلاقات و التفاعلات التي تقوم بينها جميعا ، نوردها هنا تحديدا لهذه المفاهيم كما أوردها ببراعة فائقة رالف لينتون

الذي يقول في هذا الخصوص " إن لكل لفظ من هذه الألفاظ الثلاثة اسما لكيان مختلف كما أن لكل منهما خصائصه المميزة و دوره الخاص به في الصورة الدينامكية التي تتكون من الثلاثة معا .

فالمجتمع جماعة منظمة من الأفراد، و الثقافة طائفة منظمة الاستجابات المكتسبة، يتميز بها مجتمع معين، و الفرد كائن حي فادر على التفكير، و الشعور، و الفعل بذاته، لكن استقلاله الذاتي هذا مفيد ، و استجاباته يشكلها تشكيلا جذريا الاحتكاك بالمجتمع و الثقافة اللذين ينمو فيهما .

و للفرد مجال حياة محدود . أما المجتمعات و الثقافات – على العكس من ذلك – فمستمرة بلا أجل معلوم أو مسبق و هي تبقى غاية أبعد بكثير من مجال حياة الأفراد الأعضاء فيها. و لا يبدو أن بها من العوامل الكامنة ما يمنعها من البقاء إلى ما لا نهاية ، قد يكون عليها أن تتغير جذريا في تركيبها ، و تعدل تعديلا تاما في طريق حياتها، لكنها تظل حية كجماعة وظيفية منظمة "[1] و نعود بعد هذا التوضيح إلى الحديث عن العناصر الثقافية . فهذه العناصر (كما مر بنا) قد تكون مادية و غير مادية . فالقبعة – مثلا – عنصر مادي ، و رفع القبعة لسيدة عنصر لا مادي ، و الخط الفاصل بين هذه العناصر المتداخلة و المترابطة وظيفيا هو خط تحكمي ، ذلك أن العناصر المادية مرتبطة بالعناصر اللامادية ارتباط متداخلا لتكون في مجموعها مركبا وظيفيا . فالإبرة مثلا لا فائدة منها ما لم توجد كوسيلة فنية يستفاد منها في خياطه الثياب ، و رابطة العنق لا فائدة منها ما لم توجد أنواع من العادات الاجتماعية و المعايير التي تفرض وضع رابطة العنق، (كالقميص ذي

[1] د/ كمال دسوقي ، الاجتماع و دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1976 ص 69 - 70

الياقة مثلا) و هكذا فإن لكل العناصر الثقافية (المادية) وظائف مكملة و متداخلة بعضها مع بعض مع العناصر اللامادية بحيث أن كلا العنصرين يفرض وجود الآخر في إطار الأنماط العامة للثقافة السائدة في المجتمع .

في المجتمعات التقليدية ذات الثقافة البسيطة. وهذا ما يمكن الباحثين من دراسة هذه الأنماط القومية للثقافة وعلاقتها بالسمات العامة للشخصية القومية، في أحسن الحالات الممكنة من الثبات النسبي بطبيعة الحال .

سابعا : لكل ثقافة قواعدها الخاصة

إن تفاعل هذه العناصر و السمات الثقافية (المادية و اللامادية) داخل المجتمع لا تتم بكيفية منعزلة و عشوائية ، و إنما تتم بكيفية ترابطية وظيفيا في إطار واحد ، يعرف بالقاعدة أو النمط الثقافي . و النمط يعتبر هو الوحدة الوظيفية الهامة للثقافة . فالطفل مثلا عندما يتعلم سمات ثقافية لا يتعلمها منعزلة بعضها عن بعض ، و إنما يتعلمها في غالب الأحيان، ضمن إطار عام من السلوك ، هو النمط الثقافي ، و لا يكون لأجزاء النمط الثقافي معنى حقيقي إلا من حيث كونها مرتبطة وظيفيا بأجزاء أخرى داخل النمط ككل . و من وظائف النمط الثقافي داخل المجتمع أنه ينظم سلوك الأفراد و بدونه تعم الفوضى و العشوائية حياة الجماعة ، و ينعدم النظام بين وحداتها . فالفرد يتعلم منذ الصغر أنماطا مختلفة يتعلق كل واحد منها بمجال من مجالات الحياة الاجتماعية التي يعيشها بحيث تكون هذه الأنماط عبارة عن ضوابط لسلوكاته في مختلف مناحي الحياة، في العلاقات مع أفراد الأسرة ، في طريقة تناول الطعام ، في وقته ، في كيفية اللباس ، في العلاقات مع الزملاء من الجنسين ، في الدراسة وفي العمل ... و باختصار يمكن القول بأنه لكل ثقافة

قواعدها الخاصة التي تفرضها على الأفراد داخل المجتمع الواحد، و قد قال أحد الباحثين حول هذا الموضوع: "يتعلم الفرد نمطا معينا فيما يتعلق بالأشكال المختلفة للسلوك كتناول طعام الإفطار و الذهاب إلى المدرسة أو العمل... و لكل ثقافة كبيرة، وإلى حد ما كل ثقافة فرعية أنماطها الخاصة بها التي تفرض على الفرد ، و على ذلك فإنها تؤكد في حدود حد أدنى من التطابق في السلوك "[1].

و تأخذ جزاءات هذه الأنماط شكل الآداب الشعبية و الأعراف أو التوقعات الجماعية التي تحمل المطالب الجماعية أو الأخلاقية .

و عندما يعمل معظم أعضاء الجماعة بناء على جزاء نفس التوقعات الأساسية فإنه يمكن ملاحظة درجة معينة من الانتظام في سلوكهم ، فهم بعبارة أخرى يتبعون شعوريا أو لاشعوريا نفس النمط للثقافة.

و ليست الأنماط الثقافية – إذا التزمنا الدقة في القول – محسوسة وإنما توجد فقط في أذهان الأفراد أو في بناء عادات الأفراد الذين يكونون جماعة معينة. و يمكن أن نلاحظ الأنماط فقط عندما تتشكل في سلوك الأفراد.

و تختلف الأنماط الثقافية فيما يتعلق بدرجة التعقيد من ناحية ، و الأوساط الاجتماعية التي تؤدي إلى هذا التعقيد من ناحية أخرى . ففي المجتمع البدائي ينتج الانتظام في السلوك من التحذير النفسي ، حيث يتعلم الفرد طرق التفكير و العمل المنتظر في

[1] د/ محمد خيري و آخرون ، مرجع سبق ذكره ص 82 – 83

المجتمع من الكلمة الشخصية ، و الأمثال المباشرة ، أما في المجتمعات الكبيرة غير المتناسقة (كالمجتمع الأمريكي مثلا) فإن الانتظام في السلوك هو نتيجة وسائل الاتصال الجمعي .

و يمكن أن نلخص مما تقدم في حديثنا عن الأنماط الثقافية بأن النمط الثقافي هو عبارة عن وحدة أساسية في كل ثقافة بشرية ، و هذه الوحدة تعكس سلوكات الأفراد في مجتمع معين بما يجعلهم يتميزون (في الكثير أو القليل) عن أفراد مجتمع آخر .

و السلوك البشري باعتباره مقابلا للسلوك الحيواني ، فإنه يتصف بالتناسق (الاطراد) و بعدم الوراثة أي أنه لا يورث مثل السلوك الغريزي الحيواني (كما سبق تفصيل ذلك في سياقه الخاص من هذا التحليل) و لكنه ينجم عن ميل السلوك البشري إلى أن يسلك في إطار أنماط ثقافية تحكمها قواعد معيارية خاصة بكل مجتمع . على أنه ينبغي أن يفهم من ذلك أن كل فرد في المجتمع ، يقوم بنشاطه بكيفية آلية حسب مقتضيات الأنماط الثقافية السائدة ، إذ توجد في كل ثقافة مجموعة من البدائل والخصوصيات الثقافية التي تكسب السلوكات قسطا من المرونة فضلا على أن الأنماط الثقافية ذاتها تظل ذات طابع معياري ومثالي (كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مكان آخر) ، و من ثمة تظل سلوكات الأفراد متطابقة مع الأنماط تطابقا نسبيا فقط ، على أن كل هذه العوامل المتدخلة في السلوك، لعلها لا تحول دون توافر الحد الأدنى من الاضطراد و التناسق في سلوك الجماعة، مهما بلغت ثقافتها من التعقيد . و هذا ما يعبر عنه بالنمط الثقافي القومي ، و هو الذي يهمنا بالدرجة الأولى في هذا المقام .

إن هذا النمط القومي للثقافة هو عبارة عن جمع الجموع أو نمط الأنماط بمعنى أنه كل مكون من عدد كبير من الأجزاء المترابطة وظيفيا فيما بينها بنسب متفاوتة (كما سبقت

الإشارة) و لكن هذا الكل في النهاية يعبر عن شيء مغاير (نوعا ما) للكليات الأخرى المكونة من أجزاء (أنماط) أخرى في ثقافات أخرى ، و لذلك نسمع اليوم عن النمط القومي للثقافة اليابانية أو الصينية أو الألمانية أو الأمريكية . و تختلف هذه الأنماط القومية للثقافات بسبب اختلاف أجزائها (أي الأنماط الجزئية المكونة لها) من ثقافة إلى أخرى، وكذلك الاختلاف في درجة و نوعية العلاقات التي تربط هذه الأنماط بعضها ببعض، ووجود هذا النمط القومي العام للثقافة لا يعني أن جميع العناصر أو الأنماط الثقافية الجزئية المكونة له هي ثابتة دائما ولا تتغير، بل هي عرضة للتغير ، شأن كل شيء في هذا الوجود، إلا أن هذا التغير يتم ببطء على وجه العموم، وخاصة وفي المجتمعات التقليدية ذات الثقافة البسيطة، وهذا ما يمكن الباحثين من دراسة هذه الأنماط القومية للثقافة وعلاقتها بالأمن .

وسيركز هذا الفصل على عنصرين هامين هما مفهوم الثقافة الأمنية و دعائمها .

أولا: مفهوم الثقافة الأمنية

إذا توقفنا عند ما تتضمنه الثقافة الأمنية بمفهومها العام لوجدنا أنها تشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر. فالثقافة الأمنية تشمل أول ما تشمل الاكتفاء المعيشي و الاقتصادي و الاستقرار الحياتي للمواطن بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده و كيانه و تعلقه بأرضه و وطنه و دولته، فالاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه العاطفي و النفساني، و بالتالي لتعلقه بجذوره العائلية والثقافية وتقاليده، مع انفتاح من موقع الواثق بنفسه على الحضارات و الثقافات الأخرى، يرى ما فيها من محاسن و مساوئ فيأخذ بالحسن و يبتعد عن السيئ، متفاديا التحجر في المواقف، مبدئيا من المرونة ما يجعله رجل زمانه يساهم في صنع حاضره ومستقبله، مؤديا الأمانة لأقرانه وللأجيال الصاعدة.

وتتناول الثقافة الأمنية بالإضافة لما تقدم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز و الحاجة كما يتغلب على الفقر و الفاقة و المرض و يواجه الأحداث الطارئة على صحته و قدرة على العمل و الإنتاج، و تشمل الثقافة الأمنية أيضا الخدمات المدرسية والرعاية الإنسانية و التأمينات الاجتماعية و المادية في حال البطالة و التوقف عن العمل والأزمات الإنسانية كما تهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية من حيث تمتع الفرد بما يرغب من نشاطات و هوايات أثناء أوقات فراغه فيجعل حياته مليئة بالاهتمامات الفردية والاجتماعية مبتعدا بالتالي من مهاوي الانكماش و الانعزال مع ما يولده من أفكار ربما

اكتست بالطابع العدواني و بالنقمة على المجتمع و أنظمته، فيضطرب السلوك ويسهل الانحراف و تهدف بالتالي إلى الوقاية من الإجرام و الانحراف.

سبق للمفكرين العرب منذ القدم أن حددوا بصورة عامة أهداف الثقافة الأمنية عندما أبدوا تصوراتهم لمقومات الحياة، قال "الماوردي" مثلا:(اعلم أن صلاح الدنيا معتبر من وجهين : أولهما ما ينتظم به أمور جملتها و الثاني ما يصلح به كل واحد من أهلها، فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه، لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها، لن يعدم أن يتعدى إليه فساده و يقدح فيه اختلالها لأن منها يستمد ولها يستعد، ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا و انتظام أمورها، لم يجد لصلاحها لذة ولا لاستقامتها أثر، لأن الإنسان دنيا نفسه فليس يرى الصلاح إلا إذا صلحت له ولا يجد الفساد إلا إذا فسدت عليه...)[1].

كما قال : (اعلم أن ما به تصلح الدنيا ، حتى تصير أحوالها منتظمة و أمورها ملتئمة ستة أشياء في قواعدها و إن تفرعت و هي : دين متبع و سلطان قاهر و عدل شامل و أمن عام و خصب دائم و أمل فسيح)[2].

ارتباط الثقافة الأمنية بخطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:

ارتبطت الثقافة الأمنية بمفهومها الشامل المبين آنفا بخطط التنمية الاجتماعية التي تضعها البلدان المدركة لواجبها نحو مواطنيها ، فعملت على تحقيق الوعود المعلنة في بيانات

[1] أبو الحسن الماروردي . أدب الدنيا و الدين . دار الكتب العلمية – بيروت . ط . 1978 ص : 124.

[2] نفس المرجع ص : 135.

وتوصيات ومقررات بغية تعميم الخدمات الاجتماعية التي تؤمن لهؤلاء المواطنين الرفاهية المنشودة.

و هكذا نرى (العهد الدولي الخاص بحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ16 جانفي 1966 يعلن في مقدمته أنه إدراكا من الدول الأطراف فيه إن تهيئة الظروف المناسبة لإتاحة تمتع كل إنسان بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية مثل تمتعه بحقوقه المدنية و السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في الشخص الإنساني الحر المتحرر من الخوف و العوز، فقد اتفقت فيما بينها على وجوب تهيئة الفرص أمام الفرد ليقوم بالعمل الذي يرغب بحرية، و بأن يتوفر له التأهيل المهني و التقني اللازم و أن يتمتع بالضمان الاجتماعي، و بأن تمنح الأسرة أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة و كذلك جميع الأطفال المراهقين وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي و إبعادهم عن المهن التي تسيء إلى صحتهم وأخلاقهم وتربيتهم).

و ينص العهد الدولي أيضا على حق كل إنسان في مستوى معيشي كاف يوفر له ولأسرته القدر من الغذاء و الكساء و المأوى، كما يوفر له فرص تحسين هذا الوضع المعيشي ، كما ينص على حقه بالتمتع بمستوى صحي عال في جسمه و عقله، وعلى حقه في التربية و التعليم الموجهين نحو إنماء الشخصية الإنسانية و الشعور بكرامتها وتقوية احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الاشتراك الفعال في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم و التسامح بين جميع الأمم وجميع أعضاء المجتمع الواحد، والإسهام في الحياة الثقافية و التمتع بفوائد التقدم العلمي.

و تجدر الملاحظة (أن المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب المنعقد في الرباط بتاريخ 28- 30 نوفمبر سنة 1979 إدراكا منه للحاجة الماسة في البلدان العربية لوضع سياسة عامة و فعالة قصد تعميم و ترسيخ الثقافة الأمنية أصدر قرارا بوضع إستراتجية للعمل الاجتماعي في هذه البلدان و قد وافق بالفعل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أثناء انعقاد دورته في تونس بتاريخ 25-27 ديسمبر سنة 1980 على هذه الإستراتجية المتضمنة تحديدا للتنمية الاجتماعية بحيث تتناول تحسين معيشة الفرد عبر الاستجابة لحاجته الفردية و الاجتماعية من غذاء و صحة و تعليم و عمل و مسكن وثقافة و ترويح عن النفس و تنمية الشعور بالانتماء للوطن و تأمين الأمن له و لأقرانه والشعور بالطمأنينة على حاضره و مستقبله و تأمين حاجاته الروحية و النفسية و الثقافية وكافة التأمينات الاجتماعية .

المواطن والأمن:

و بديهي القول أن مثل هذه الخطط الشاملة الرامية إلى توفير الاستقرار والرفاهية في المجتمع العربي لجميع أفراده تعكس في الواقع فكرة الأمن بمفهومها الموسع والشامل، ويفترض تحقيق هده الخطط شرطا لدى المواطن وهو استعداده لاستيعاب مضمونها وأهدافها والمساهمة في تحقيقها لما تعود عليه من نفع فيما إذا أدرك دوره في تحقيقها، وهذا يتطلب حتما توجيها من قبل الأجهزة المختصة وحتى تأهيلا نفسيا و ثقافيا تمهيدا لعملية المساهمة في الخطة و تقبل معطياتها و نتائجها ،عملية التوجيه و التأهيل هذه هي جزء لا يتجزأ من عملية التربية المدنية أي من تثقيف المواطن ثقافة أمنية صحيحة .

إذا كل الخطط الإنمائية تبقى حبرا على ورق إذا لم تلق تفهما واعيا من عملية قبل المواطنين الذين تتوجه إليهم و تفاعلا معها و استعدادا شخصيا للإسهام في إنجاحها مع ما يتطلبه ذلك من مبادرات شخصية و تضحيات و مشاركة فعلية و مادية في نفقاتها، فإذا لم يتوفر هذا الاستعداد الملائم لدى المواطنين فلا أمل في أن تأتي أية خطة إنمائية ثمارها بل تنقلب إلى سيئات تزيد الوضع الاجتماعي سوءا و تولد أزمات لم تكن تعرف من قبل .

فتأمين الخدمات الاجتماعية وفرص العمل والترفيه والتأمينات الصحية والاجتماعية إن لم يقابله جهد وتضحية من المواطن انقلب إلى عامل كسل واتكالية وتبذير ووجود هامشي على درب الحياة، طالما أن كل الحاجات الإنسانية مؤمنة سواء عمل الإنسان أم لم يعمل، أنتج أم لم ينتج ،ساهم أم لم يساهم في المجهود الجماعي فلماذا الجهد و العمل والتعب؟ هذا هو المنطق الذي يمكن أن يسود البشر إذا لم يكونوا مهيئين لتفهم وظيفة الخدمات الاجتماعية ودورهم في توفيرها وحدود الاستفادة منها. وبالفعل (فقد حصل لدى فئة من الناس في الدول الاسكندنافية ، حيث أمنت الدولة كل المتطلبات المعيشية اللازمة للمواطنين ، لذا سميت بدولة الرفاهية ، أن انحرفت هذه الفئة عن الطريق القويم فأصبحت تعيش على هامش المجتمع تتمتع بمزايا التأمينات الاجتماعية دون المساهمة في توفيرها من خلال المشاركة في المجهود الوطني العام. و دب الانحراف بين أفرادها و أصبحوا عالة على المجتمع كما تحول بعضهم إلى بؤرة فساد تتصاعد منها روائح المخدرات و الشذوذ الجنسي وما شابه من تقهقر في القيم الإنسانية، وشهد الانتحار نسبا عالية جدا بسبب اندثار الطموح و تفشي الاتكالية وشعور الإنسان بالفراغ الهائل في حياته .

لذلك كان التأكيد على وجوب توفر التربية المدنية الصحيحة التي من شأنها أن تثقف المواطن ثقافة أمنية صحيحة كشرط أساسي و مرافق لعملية الأمن.

أمن الإنسان على نفسه شرط لتحقيق الثقافة الأمنية:

و إذا كان هذا هو ميدان الثقافة الأمنية فلا يمكن أن تتحقق بمفهومها العام ما لم يأتمن أمن المواطن على نفسه و روحه و ماله، و هذا هو هدف الثقافة الأمنية بمفهومها الخاص الذي سيستوقفنا فيما بعد ضمن هذه الدراسة.

وإذا كانت الثقافة الأمنية تجد مكانها بصورة رئيسية في ميدان التنمية الاجتماعية وما تستلزمه من خدمات، وقد صارت الإشارة إليها في ما سبق ، إلا أنها مترابطة بصورة مباشرة. بموضوع المحافظة على المجتمع من الانحراف و الإجرام بما توفره من شروط حياتية وتربوية واجتماعية تشكل في الواقع دعائم السياسة الوقائية ، فكل سياسة ترمي إلى المحافظة على المجتمع من الانحراف لا يمكن أن تنجح إذا لم تكن مدعومة ببنية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية وتربوية تشكل الإطار الصحيح لنمو الإنسان في مجتمعه بصورة سليمة، ويستحيل معالجة نتائج التسيب الاجتماعي دون نوفر الشروط الحياتية الأساسية للحياة الاجتماعية السليمة .

ولذا نرى أن كل الجهود التي تبذل للتصدي للانحراف تمنى بالفشل طالما أنها لم تتصد إلى البنية الاجتماعية بغية دعمها أو إعادة تكوينها أو إدخال الإصلاحات الأساسية عليها وتوفير الخدمات الأساسية ضمنها .

فتحقيق الأمن يفترض إذن تصديا مزدوجا للبنية الاجتماعية ككل ولظاهرة الانحراف كظاهرة سلبية في حياة البيئية، فتحصل المعالجة على الصعيدين معا، الصعيد العام والصعيد الخاص بهذه الظاهرة .

ثانيا : دعائم الثقافة الأمنية:

بعد أن استعرضنا مفهوم الثقافة الأمنية و ملامحها التي بدت لنا من خلال ما تقوم به المجتمعات البشرية لتأمينها و تطويرها علينا أن نبين الدعائم التي تقوم عليها و ما تفترضه من شروط يجب أن تتوفر في مجتمعنا.

~أولا~ التماسك بين أفراد المجتمع :

الانتماء إلى وطننا الواحد و مجتمعنا الواحد تجدر الملاحظة إلى أن من أولى شروط المجتمع السليم المتين المكتفي معيشيا و اقتصاديا و النامي ثقافيا أن يتوفر التماسك بين أفراده فيشعر كل منهم بانتمائه إلى وطنه و مجتمعه انتماءا وثيقا بحيث يؤلف معه وحدة عضوية حية تتفاعل معه فتحيا بحياته و تنمو بنموه و تتبلور بتبلور مقوماته ، فالانتماء ركن أساسي في الحياة الاجتماعية يستتبع حتما الانتماء إلى الأرض أي إلى الوطن بحيث يشعر الفرد بأن الوطن له و أنه مسئول عن سلامته وحياته وديمومته ، ومتى يشعر الفرد بهذه الرابطة النفسانية التي تربطه بوطنه و مجتمعه ينمو لديه الإحساس الذي يكاد يكون غريزيا بأنه جزء من الكل و بأن له دور في مجتمعه يترتب عليه القيام به محافظة عليه و بالتالي على نفسه باعتباره جزءا لا يتجزأ منه.

والملاحظ أن رابطة الانسان بالأرض رابطة قديمة قدم الأرض و الانسان فكأن للأرض و الديار القائمة عليها نداء للإنسان و كأن لها روحا ترتبط بروحه ، لقد عبر عن ذلك الشعراء منذ العصور الأولى و ما زالت مشاعرهم تهتز بذكر الأرض فتهز مشاعر الناس ، ألم يخاطب شاعر الثورة الجزائرية "مفدي زكرياء" – رحمه الله تعالى – الجزائر في إلياذته الشهيرة ؟ ألم يخاطب كذلك "لامرتين" تلك الجوامد سائلا عما إذا كانت لها روح تنصهر مع روحنا فتولد حبها لدينا ؟[1]

إن وراء هذه المشاعر حقيقة إنسانية نفسانية هي العلاقة الروحية القائمة بين الإنسان وأرضه ، تلك العلاقة تولد لديه الشعور بالانتماء ، فالإنسان دون أرض إنسان دون هوية ، إن هذه العلاقة الروحية بين الإنسان و الأرض لم توف في التربية المدنية بل تجاهلتها غالبا هذه التربية ، فكان الضعف في البنية الاجتماعية و في دور الإنسان في مجتمعه واقتصرت تلك الرابطة على العواطف العابرة الظرفية .

هنا تبرز أهمية الانتماء إلى الأرض و الدور الاجتماعي للإنسان الذي ركز عليه علماء النفس الاجتماعي و ألحوا بوجوب تنميته منذ الطفولة حتى يصبح حافزا لدى الطفل والشاب و الرجل ليعطي معنى لوجوده على أرضه و في مجتمعه و يرسم له طريق العطاء والإبداع.

فالإنسان الذي يبدأ حياته وليدا أنانيا مدفوعا غريزيا لإرواء حاجاته العضوية يرتفع مع نموه العضوي و العقلي نحو إنسانية اجتماعية تتميز بالتحكم بتلك النزعات العضوية الأساسية و بتوظيف طاقاته الجسدية و الذهنية في سبيل وظيفة اجتماعية يختارها تلقائيا أو

[1] نفس المرجع السابق ص : 148.

بتأثير عوامل ثقافية أو ذهنية أو بيئية أو تطلب منه من قبل أوليائه الذين يرافقون نموه وتبلور شخصيته تبعا لحاجاته يلمسونها و يجعلونه يلمسها فيقبل على مواجهتها بما تهيئ له من إمكانيات و مهارة وعلم وخبرة .

إن شعور الإنسان بدور وظيفي في مجتمعه يضفي عليه إحساسا بالانتماء والانتساب إلى هذا المجتمع فتشتد الرابطة التي تربطه بأعضائه مما يوفر التماسك بينهم وبالتالي تماسك المجتمع كوحدة إنسانية ذات توجهات معينة عل أرض محددة هي ملك لهذه الوحدة الإنسانية ، و هذا ما يولد بدوره الألفة الجامعة بين مواطني الوطن الواحد ، وقد لمست الشعوب حاجة الإنسان إلى انصهاره في وطنه و مجتمعه من خلال الألفة الجامعة فعملت على تنميتها بين بعضها أيضا من خلال معاهدات الصداقة التي عقدتها بين بعضها البعض تنمية للعلاقات و الاتصالات على الصعيد الرسمي و الفردي مسهلة انتقال الأفراد بين بلدانها و محاولة توحيد مصادر الثقافة و العلم ومناهج التعليم و رفع الحواجز الجمركية، كما فعلت أوروبا، فعمد إلى وضع مبادئ موحدة في التشريع و الثقافة على ما هو معلوم من المطلعين على تطور أوروبا في هذا المجال .

كما عمدت الأمم المتحدة التي تمثل الأسرة الدولية إلى إصدار إعلان حقوق الإنسان المدنية و السياسية و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بتاريخ 16 ديسمبر سنة 1966 ، الذي يسجل اعتراف الدول بهذه الحقوق وبوجوب تنميتها في سبيل توثيق أواصر التفاهم والتسامح و المودة بين جميع الأمم وجميع الجماعات السلالية أو الاثنية أو الدينية ، فكم بالأحرى بين أفراد و جماعات وطوائف

البلد الواحد و المجتمع الواحد الذين تجمعهم الروابط التاريخية والعائلية والثقافية والحضارية والتوجهات المشتركة نحو حيان أفضل .

فالألفة الجامعة بين أبناء الوطن الواحد إذن شرط أساسي لقيام ثقافة أمنية و من ثم تأمين أمن حقيقي يشارك فيه كل فرد انطلاقا من شعوره بالانتماء إلى الوطن و شعب هو جزء منه و جزء متمم له ، فالروابط الإنسانية التي تشد الإنسان إلى وطنه و مواطنيه تكون لديه الدعامة النفسانية اللازمة لشعوره بالانتماء و دون هذا الشعور بالانتماء يبقى الإنسان كائنا أنانيا ، إذ لم يكن انتهازيا، يأخذ و لا ويعطي ، وقد لمس أكثر من وطن وشعب إلى أي درك سفلي تقود الأنانية والانتهازية .

فالثقافة الأمنية من شأنها أن تجعل الأمن يستتب في ربوع الوطن، فيتمكن المواطن من أسباب الطمأنينة و الرفاهية.

هذه الثقافة تستدعي أن يكون الفرد فعالا في تحقيق الأمن انطلاقا من شعور سيصبح راسخا لديه و هو أن ما ينعم به غيره من الخير إنما ينعم به هو أيضا و أن ما يصيب غيره من شر يرتد عليه أيضا.

والألفة الجامعة هي العامل الجامع بين أفراد المجتمع الواحد فيهتزون لخير و شر بعضهم لبعض اهتزاز الوتر الواحد.

~ثانيا~ التوافق على مبادئ سلوكية و أخلاقية واحدة:

لكي تتحقق الألفة الجامعة التي يتميز بها المجتمع الواحد يجب قبل كل شيء أن يتوافق أفراد هذا المجتمع على المبادئ، سلوكية و أخلاقية و أخلاقية و اجتماعية واحدة تضمن التناسب و التقارب في المواقف و التطلعات.

هذه المبادئ السلوكية و الأخلاقية و الاجتماعية الواحدة مبادئ مكتسبة يرثها الأبناء عن الآباء و الأجداد نتيجة لانتقال الثقافات المحافظة على التراث و نتيجة للتعلم والانتساب ، ولكن هذه المبادئ ليست جامدة فهي دائمة التطور و النمو و التغير تتأثر بما يطرأ على المجتمعات البشرية من مفاهيم جديدة و متطلبات مستحدثة تفرضها المستجدات الطارئة فتتأقلم معها انسجاما مع أنماط الحياة التي تفرضها ، و هنا تبدو أهمية صلابة تلك المبادئ و صفاؤها و ترسخها و جذور المجتمع كما تبدو أهمية المرونة التي يجب أن تتصف بها بحيث لا يحصل تباعد بين تلك المبادئ الأساسية و بين ما يتطلبه العصر من توافق مع مستجداته ، فلا تزمت و تحجر كما لا انفلات من عقال السلوكية و الأخلاقية سياج الأمة ضد التفكك و فقدان الهوية الوطنية ، ذلك الرباط الوثيق الذي يجمع أفراد الوطن الواحد و يشدهم إلى أصالتهم و جذورهم الثقافية و الأخلاقية والوطنية .

فإذا تأمن هذا التوافق بين أبناء الوطن الواحد حول المبادئ السلوكية و الأخلاقية والاجتماعية تكون قد تأمنت إحدى الدعائم الأساسية للأمن في هذا الوطن ، فالأمن لا يقوم إلا على أرضية ثابتة و صلبة من تلك المبادئ الصافية التركيب .

~ثالثا~ التعاطف بين أبناء الوطن الواحد ، الألفة الجامعة :

ومن ثم إن أحد الشروط الأساسية التي يجب توفرها في أي مجتمع حتى تعمه الثقافة الأمنية وينعم بالأمن هو تعاطف أبناء الوطن الواحد مع بعضهم البعض وتعاطف الشعوب فيما بينها ، فبقدر ما تشد العاطفة والأخوة والمحبة أبناء الوطن الواحد بقدر ما تكون الرابطة الإنسانية بينهم أقوى ، ومتى ما وجدت هذه الرابطة الإنسانية فإنها تشكل سدا منيعا يحول دون إيذاء الأفراد بعضهم لبعض ودون اعتداءهم على بعضهم البعض لان الشعور بالعاطفة والمحبة يولد حما الشعور بالاستقامة في التعامل و الإحساس بواجب الالتزام . بموجب عام هو عدم الإضرار بالغير ، فبالأحرى إذا كان هذا الغير ممن تربطه بقرينه رابط الأخوة والمحبة .

تكلمنا فيما سبق عن الألفة الجامعة، يقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – **"المؤمن ألف مألوف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف. وخير الناس أنفعهم الناس"** اعتبر "الماوردي"[1] الألفة الجامعة كشرط من شروط ثلاثة يصلح بها حال الإنسان وهي : نفس مطيعة إلى رشدها منتهية عن غيها و ألفة جامعة ومادة كافية .

فالألفة الجامعة برأيه واجبة لأن الإنسان مقصود بالأذية محسود بالنعمة، فإذا لم يكن ألفا مألوفا تختطفه أيدي حاسديه وتحكمت فيه أهواء أعاديه فلم تسلم له نعمة ولم تصف له مدة .

فإذا كان ألفا مألوفا انتصر بالألفة على أعاديه و امتنع من حاسديه، فسلمت نعمته منهم و صفت مدته عنهم و إن كان صفو الزمان عسرا و سلمه خطرا.

[1] الإمام محمود شلتوت – دار القلم – القاهرة ط . 1966 ص : 135

وقد ذكر الكتاب الكريم الناس في كثير من الآيات الكريمة بالرحمة و الأخوة ابتداء من الرحمة بين الزوجين حيث جعل الله – تعالى – بينهما مودة و رحمة ، و بين أنصار النبي – صلى الله عليه و سلم – إذ كانوا رحماء بينهم و بين المؤمنين الذين تواصوا بالرحمة وكانوا أولياء بعضهم لبعض ، يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر ، كما ورد في الآية الكريمة : ﴿ **واعتصموا بحبل الله جميعا و لا تفرقوا و اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا** ﴾ و كذلك الآية: ﴿ **إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم و اتقوا الله لعلكم ترحمون** ﴾ ، و في الحديث الشريف عن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – : "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**" (رواه مسلم).

و هذا خير تعبير عن وحدة المجتمع بوحدة أفراده الروحية ، فالرابطة بين الإخوة تكون اجتماعهم حول مفاهيم واحدة و ما تمليه من مبادئ سلوكية فيسود التعاطف بينهم وتسود الرحمة و كلاهما ضروري لحياة اجتماعية آمنة و مطمئنة إلى حاضرها ومستقبلها ، ميثاقها التعاون و رابطتها المودة و الرحمة و أشار الإمام "محمود شلتوت " بنعمة الأخوة الحافظة للمجتمع إذ ورد في شرحه (يذكر الله المؤمنين الأولين ، و قد حل بينهم ، بفضل التمسك بكتاب الله و الاعتصام به ، الود و الصفاء محل البغض و الجفاء) . يذكرهم بتلك الأخوة التي أفرغها عليهم الإيمان بالله تعالى... ووحدت في نفوسهم الإحساس و الشعور و الرغبة

في تحقيق الأغراض السامية و أصبحوا بفضل هذا الصفاء و تلك الأخوة أسرة واحدة على قلب رجل واحد متحابين متعاونين شعارهم تقوى الله و صالح الناس[1].

و إلا بقيت الذات البهيمية هي الموجهة و المسيطرة فيستوي عندها الإنسان والحيوان مع فارق النطق بينهما إذا كان للنطق من سبيل .

ذكر الإمام "الغزالي" في كتابه إحياء علوم الدين ما يلي : (و كما أن البدن في الابتداء لا يخلق كاملا و إنما يكمل و يقوي بالنشوء و التربية بالغذاء ، فكذلك النفس تخلق ناقصة قابلة للكمال . و إنما تكمل بالتربية و تهذيب الأخلاق و التغذية بالعلم)[2]

و شدد الإمام "الغزالي" على الإخوة الرابطة بين الناس فشبهها بعقد الزواج و بين لها حقوقا ثمانية يقول (اعلم أن عقد الأخوة رابطة بين الشخصين كعقد النكاح بين الزوجين، و كما يقتضي النكاح حقوقا يجب الوفاء بها قياما بحق النكاح ... فكذا عقد الأخوة فلأخيك حق في المال و النفس و في اللسان و القلب بالعفو و الدعاء و بالا خلاص والوفاء و التخفيف و ترك التكليف و ذلك يجمعه ثمانية حقوق :

الحق الأول: في المال : قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :"**مثل الأخوين مثل اليدين تغسل أحداهما الأخرى** ..." فكذا الأخوان إنما تتم أخوتهما إذا ترافقا في مقصد واحد فهما من وجه كما الشخص الواحد ، و هذا يقتضي المساهمة في الصراء والضراء والمشاركة في المال و الحال و ارتفاع الاختصاص و الاستئثار و المواساة بالمال مع الأخوة.

[1] الإمام الغزالي – إحياء علوم الدين – الجزء الثالث (طبعة عثمان خليفة) سنة 1933 ص 52.

[2] الجزء الثاني من إحياء علوم الدين ص 152.

(و هذا ما يذكرنا بالتعاضد الاجتماعي بتعبيرنا المعاصر حيث تقوم مساهمة الجميع في تحمل نفقات الخدمات الاجتماعية عن طريق الضرائب والمساهمات المباشرة).

الحق الثاني : في الإعانة بالنفس في قضاء الحاجات والقيام بها قبل السؤال وتقديمها على الحاجات الخاصة .

الحق الثالث : في اللسان بالسكوت مرة والنطق مرة أخرى ، أما السكوت فهو في أن يسكت عن ذكر عيوبه في غيبته وحضرته .. وأن يسكت عن التجسس ... وعن أسراره التي بثها إليه... والقدح في أحبابه ولا ينبغي أن يخفي ما يسمع من الثناء عليه... وإخفاء ذلك من الحسد .

الحق الرابع : على اللسان بالنطق ، فالأخوة كما تقتضي بالسكوت عن المكاره تقتضي أيضا النطق بالمحاب ، بل هو أخص بالأخوة لأن من قنع بالسكوت صحب أهل القبور .

الحق الخامس: العفو عن الزلات والهفوات .

الحق السادس: الدعاء للأخ في حياته وبعد مماته بكل ما يحبه لنفسه ولأهله وكل متعلق به فتدعو له كما تدعو لنفسك.

الحق السابع: الوفاء والإخلاص ومعنى الوفاء الثبات على الحب و إدامته إلى الموت معه وبعد الموت مع أولاده وأصدقاءه .

الحق الثامن: التخفيف وترك التكلف والتكليف.

فالأخوة تخلق شعورا بالتعاطف بين الناس فإذا التزموا بأركان العقد الذي تكلم عنه الإمام الغزالي وأوفوا بحقوقه أمنوا جانب الاضطراب ، فيما بينهم والتأم شملهم في ظل محبة جامعة وهي أساس المجتمع السليم .

~رابعا~ العقيدة الدينية:

إذا كنا قد أكدنا على وجوب توفر المبادئ السلوكية و الأخلاقية و الاجتماعية الواحدة كركائز ضرورية و لازمة لثقافة أمنية من شأنها تأمين الأمن لجميع أفراد المجتمع، فهذا لا يعني أننا تجاوزنا أهمية المبادئ الدينية المنبثقة عن عقيدة دينية ثابتة و صحيحة كإحدى الدعائم الأساسية للثقافة الأمنية ، إلا أننا نفرد للعقيدة الدينية بابا خاصا باعتبار أن معظم الأوطان في عالمنا الحالي تضم عقائد دينية ، إن التقت حول جوهر واحد متمثل بالعزة الإلهية إلا أنها سلكت سبلا مختلفة للوصول إلى هذا الجوهر الذي يتطلع نحوه المؤمنون.

فالعقيدة الدينية جامع بين أفراد المجتمع الواحد كما هي جامع بين شعوب متباعدة الأوطان، و هي كذلك عنصر أساسي في التماسك الداخلي للمجتمع كما هي عنصر أيضا في توافق المجتمعات مع بعضها البعض بقدر ما تبتعد عن التزمت و التعصب والكره والبغضاء.

فالعقيدة الدينية تأمر بالمعروف و تنهى عن المنكر ، تحصن الإنسان بالتقوى و مخافة الله تعالى ، و تنمي لديه الشعور بمسؤوليته الذاتية تجاه نفسه و تجاه بارئه عن أفعاله كافة. فيصبح هو الطرف و الحكم فيما يقول و يفعل ،أي يصبح لديه الضمير الإنساني والاجتماعي الذي يحاسب على القول و الفعل ،الذي يأمر بالحسنى و ينهى عن المنكر،

يوجه نحو الخير و يلجم عن الشر ، متطلعا نحو إرضاء الخالق و إرضاء النفس بحيث تكون هذه النفس دائما آمنة مطمئنة على نفسها من حساب الدنيا و الآخرة.

نذكر ما قاله "الماروردي" في كتابه (أدب الدين و الدنيا) أن الدين المتبع يصرف النفوس عن شهواتها ، و يعطف القلوب عن إرادتها حتى يصير قاهرا للسرائر جازرا للضمائر رقيبا على النفوس في خلواتها ، نصوحا لها في ملماتها ، و هذه الأمور لا يوصل بغير الدين إليها ولا يصلح الناس إلا عليها فكان الدين أقوى قاعدة في صلاح الدنيا واستقامتها وأجدى الأمور نفعا في انتظامها وسلامتها . ولذلك لم يخل الله تعالى خلقه منذ فطرهم عقلاء من تكليف شرعي واعتقاد ديني فينقادون لحكمه فلا تختلف بهم الآراء ويستسلمون لأمره فلا تتصرف بهم الأهواء[1].

وبما أن معظم المجتمعات تضم أكثر من ديانة واحدة فكان لابد من أن تتوجه تلك الديانات نحو تنمية الشعور بالتعاطف والتقارب بين بعضها البعض بحيث تبتعد عن التزمت والتعصب والتنافر وإلا كانت كالسد بين أفراد المجتمع الواحد المنتمين إلى ديانات مختلفة.

وهذا السد يؤثر في متانة البنية الاجتماعية فيعتريها الشعور بالريبة والانكماش والابتعاد والتقوقع مما يهدد التماسك الاجتماعي عبر التنافر الحاصل بين الأفراد ، وهذا وهن في بنية المجتمع طالما أدى إلى انهيار مجتمعات وتناحرها وتحاربها فاندثارها . فالتعصب الديني كالثائر الأعمى تعصف فيه الكراهية فيبطش دون هوادة بينما تبتعد عن إدراكه حقيقة تقارب الديانات مع بعضها وتكملتها لبعضها البعض.

[1] أبو الحسن الماروردي . أدب الدنيا و الدين . المرجع السابق . ص 136.

ويكفي أن نذكر ما ورد في القرآن الكريم من آيات تؤيد تكامل الرسالات السماوية ونزولها بلسان القوم الذين أنزلت من أجلهم.

فقد ورد في الآية الرابعة من سورة إبراهيم عليه وعلى نبينا عليه الصلاة والسلام: ﴿**وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم** ﴾ ومن ثم ورد في الآية 43 من سورة المائدة : ﴿ **إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون و الأحبار بما استحفظوا من كتاب الله** .... ﴾ و الآية 45: ﴿ **وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة و هدى و موعظة للمتقين**﴾ والآية 47: ﴿ **و أنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب و مهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله** .... ﴾ و كذلك الآية الثالثة من سورة آل عمران: ﴿ **نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه و أنزل التوراة و الإنجيل من قبل هدى للناس** .. ﴾

هذه الآيات دليل بين على تكامل الرسالات الدينية و كلها تأمر بالتقوى و العدل وحسن السلوك ، فلا تنافر و لا تناحر بل هدى نحو الخير و نحو الأمان و الاطمئنان النفسي، ﴿ **فقد آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه و المؤمنون ، كل آمن بالله و ملائكته وكتبه و رسله لا نفرق بين أحد من رسله و قالوا سمعنا و أطعنا ، غفرانك ربنا وإليك المصير**﴾[1]

وبالتالي فان الثقافة الأمنية تفترض كإحدى دعائمها الأساسية أن تكون العقيدة جامعة بين أفراد المجتمع الواحد كي يتحقق أمنهم.

[1] القرآن الكريم – سورة البقرة – الآية 285.

وفي حال تعدد العقائد الدينية يجب أن تتجه في جوهرها و أسلوبها نحو التقارب بين بعضها البعض حتى تطمئن النفوس و تتحد المشاعر الإنسانية و الوطنية ، فإذا كان لكل شرعته ومناهجه الديني ، و إن اختلف في الأسلوب ، إلا أنه يتحد في الغاية وهي مخافة الله تعالى وإطاعة أوامره و الحسنى بين الناس و التحصن بالفضيلة و الأخلاق السامية و الترفع عن الصغائر و التعفف في القول و المسلك ، و قد ورد في القرآن الكريم: ﴿ **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، و لم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ، إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم عن الذين قاتلوكم في الدين ، وأخرجوكم من دياركم و ظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، و من يتولهم فأولئك هم الظالمون** ﴾[1].

~خامسا~ الاستقرار السياسي:

من دعائم الثقافة الأمنية الهادفة إلى تأمين الأمن أيضا الاستقرار السياسي في المجتمع عبر حكم عادل و واع يرعى شؤون المواطنين و يعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار النفساني و المعيشي لهم مع ما يتطلبه من توفر سبل العيش الكريم.

فالاستقرار السياسي أمر أساسي في حفظ المجتمع الإنساني من الاهتزاز المستمر الذي يزعزع الحياة الاجتماعية و الأسس التي تقوم عليها فتعم الفوضى و يسود عدم الاستقرار، وهذا ما يباعد بين الناس فيشعرون بالخوف على حاضرهم و مستقبلهم.

[1] القرآن الكريم – سورة الممتحنة – الآيتان 8 و 9.

والمقصود بالاستقرار السياسي توفر حياة عامة دعائمها مبادئ دستورية تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية و ممارستهم لهذه الحقوق في ظل أنظمة و قوانين تسهر على تطبيقها أجهزة حكم قادرة و فعالة ، فالحياة السياسية ممارسة لحقوق و إيفاء بالتزامات وتحقيق الأهداف العامة يتوافق عليها المواطنون و يكلون أمر إنفاذها إلى أجهزة حكم أنشئوها أو ارتضوا بها يسهرون على سلامتها كما تسهر على سلامتهم يؤازرونها في مهامها كما تؤازرهم في جهودهم .

والاستقرار السياسي لن يكون إلا إذا أدرك المواطن ما هو مفروض عليه من واجبات وما هو مطلوب منه من مؤازرة و جهد في سبيل تحقيقه ، كما لا يتم الاستقرار السياسي إلا إذا أدركت أجهزة الحكم كافة أن لوجودها مبررات اجتماعية وأن عليها التزامات نحو المواطنين وجدت للوفاء بها و عملية الإدراك هذه سواء على مستوى المواطن أو الحكم هي نتيجة لتوجيه تربوي أساسي يرمي إلى تنمية الشعور بالمواطنة لدى الأفراد و إلى تفهم لمتطلبات الحياة السياسية و تمرس في التعامل معها و مع الحياة العامة سواء أكان المواطن في منزلة الرجل العادي أو الموظف العام .

فالحياة السياسية تمرس بالمسؤوليات الوطنية وهذا التمرس لا يأتي إلا بالتعلم عبر التوجيه والإرشاد والتحسس بالواجبات تجاه المجتمع والحكم عامة، وهذا ما يفيد الرابطة بين التربية و الأمن عبر الممارسة الصحيحة للحقوق والقيام بالواجبات التي تمليها الحياة السياسية و توجبها على الفرد و الحكم بالسواء .

فارتباط الفرد بالدولة والدولة بالفرد، عبر الواجبات والحقوق المتبادلة من دعائم الاستقرار في حياتهما المشتركة يمارس كل منهما حقوقه وواجباته عن وعي وإدراك لوظيفته

الاجتماعية ولمسؤولياته، هذه حقائق من البديهي أن تكون معلومة من الجميع و أن تصل بالفكر السياسي و الاجتماعي إلى المستوي المفروض لدى كل من هو مسؤول عن الأمن العام ... ومن ثم فان الاستقرار السياسي يفترض قيام حكم ديمقراطي واع قادر على تمثيل رغبات المواطنين وتطلعاتهم، متجاوب مع حاجاتهم مستعد لمناقشة سياسته العامة أمام ممثلين شرعيين لعامة الناس، خاضع لأنظمة رقابة ساهرة على حسن مساره و توافقه مع القوانين و الأنظمة الدستورية بحيث لا تطغى سلطة على أخرى و يبقى الحفاظ على سيادة القانون رائد كل ممارس لهذه السلطة ، فلا تعسف ولا استئثار بل مشورة وتعاون وتنسيق وعمل في سبيل المصلحة العامة . إن مثل هذا الحكم كفيل بتأمين الاستقرار السياسي في حياة الوطن فيشعر المواطن أن هناك سلطة عليا اختارها لتسهر على أمنه ومصالحه فينصرف إلى العمل البناء وهو مطمئن إلى حياته اليومية والى مصيره ، كما يشعر أن هناك بين الحكام أذنا صاغية مستعدة للاستماع إليه و مناقشته و الرد على أسئلته و إيجاد الحلول المناسبة لمشاكله .

أما إذا كان الحكم مستبدا ظالما متحكما بالناس بعيدا عنهم فينتج عن ذلك نوع من الكبت النفساني و الانكماش و الأنانية الفردية ، فيتراكم التظلم و التأفف حتى إذا لمعت شرارة ما انفجر الوضع مع ما يرافق هذا الانفجار من عبث بالأمن و النظام و تعد على أموال الناس و أنفسهم وحريتهم، وخير مثال يجسد هذه الحقيقة أحداث أكتوبر 1988 في بلادنا، فالكبت والاضطهاد إن أديا في زمن معين إلى ضبط السلوك ، فان هذا الضبط لا يشكل صقلا للشخصية ولكن إمساكا بعنان قوة دافعة ما إن تسنح لها الفرصة

بالانطلاق حتى تصبح مدمرة استجابة للدوافع الغريزية البدائية التي لم تصقل الصقل الكافي.

فالكبت الاجتماعي مانع للانحراف، والمانع الحقيقي هو التربية الصحيحة التي تصقل الشخصية فتعطيها النهج السلوكي القويم كما تشكل خير سياج حافظ لسلامة الفرد والمجتمع.

~سادسا~ الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي :

الأمن المعيشي :

إن الاستقرار السياسي نفسه رهن بالأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي ، والمقصود بالأمن المعيشي أن يتوفر الفرد على الغداء والكساء بصورة يكون آمنا معها على سد حاجاته الأساسية وعلى توفير أسباب الحياة السليمة من الأمراض وأسباب الرزق والعمل والحصول على الحاجات اللازمة لحياة الإنسان فيصل إلى تلبيتها من خلال العمل المفيد والنشاط الصناعي والتجاري والزراعي والمهني المثمر.

لو لم تكن غالبية أفراد المجتمع الذي نعيش ضمنه مكتفية غداءا وكسوة لوجب وضع هذا الركن في أول مقومات الثقافة الأمنية لأنه الركن الأساسي في تحقيق الأمن وفي قيام البنية الاجتماعية السليمة .

فالناس لا يمكن أن يهنأ لهم عيش إذا كان عيش الآخرين في خطر لان الشعور إنساني يمتد من الإنسان حيث وجد ، و لذا وجب الأمن الغذائي و الكسائي بين أولويات اهتمامات المجتمع المحلي و العالمي .

وفي الواقع إذا عدنا إلى تقارير الأمم المتحدة حول الوضع الغذائي في العالم لسنة 1982[1] لوجدنا أن خمسمائة مليون من البشر يعيشون دون الحد الأدنى للمستوى الغذائي لمفترض لدى الفرد حتى يتمكن من العيش و النمو الطبيعي ، بينما مئة مليون آخرون هم في حالة المجاعة الحقيقية التي تقضي على حياتهم .

فهل يمكن أن نتكلم عن أمن حقيقي و شامل في مجتمع يشكو أفراده من الجوع بل يموتون بسببه ؟

إن تأمين حد أدنى من التغذية و الكساء شرط أساسي لانتظام حياة الانسان وبالتالي لانتظام مجتمعه.

و تجدر الملاحظة أن الاعتماد على المصادر الأجنبية و الخارجية للاكتفاء الغذائي له عواقب إنسانية و اجتماعية و سياسية خطيرة إذ يجعل القوت اليومي للإنسان رهنا بإرادة الدول المصدرة.

فإذا أرادت أن تستعمل هذا الوضع لأغراض سياسية أمكنها تجويع شعب بكامله بغية الوصول إلى مآربها، و هذا ما يجب أن يشكل حافزا لإقامة أمن غذائي يجعل بلادنا ذات اكتفاء ذاتي .

حتى يستتب أمنها في سائر جوانبه ، كما يجب أن يفوق النمو في قطاع الإنتاج الغذائي النمو السكاني الذي يجب أن يخضع بدوره إلى ضوابط تحول دون الانفجار الحاصل في

[1] د/ محي الدين توق – دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة . المجلة العربية للدفاع الاجتماعي العدد الحادي عشر 1981 ص 119.

بعض البلدان العربية و الذي يحمل معه انفجارات لا بد أنها تحت حالة ضغط الحاجة الغذائية المتنامية .

الأمن الحياتي:

يفترض توفير الأمن الحياتي توفير بيئة طبيعية يعيش ضمنها الانسان و هو متمتع بكافة الضمانات الصحية الحافظة لكيانه، وهذا لا يتوفر إلا بتوفر مناخ طبيعي سليم بيئة طبيعية محفوظة من التلوث و هي شروط أساسية لحياة الانسان و يصعب أن نتصور أمنا حقيقيا قائما على الاستقرار بينما صحة الانسان وكل من غذائه و هوائه ومائه معرض للتلوث ودافع له للانتقال من بيئة إلى أخرى سعيا وراء ظروف طبيعية ملائمة لمتطلباته الحياتية.

الأمن الاقتصادي:

و من ثم إن تحقيق الأمن الاقتصادي لا يتم فقط بتأمين الرزق و إمكانيات العمل بل خصوصا بتنمية إدراك الانسان لإمكانياته الإنتاجية و لمهارته المهنية و بتعلمه كيفية توظيفها و استعمالها و تثميرها و التصرف بنتائجها ، و هذا يعني أن الأمن الاقتصادي لا يتحقق بتوفير سبل العمل و الإنتاج و سد الحاجات الضرورية فقط بل كيفية ولوج هذه السبل بالصورة الصحيحة و البناءة فلا يصاب الانسان بالتخمة و لا يستسلم للظروف والطوارئ غير المواتية بل يتعلم على التصرف في الرخاء و القحط على السواء .

و بديهي القول أنه بافتقاد فرص العمل و الإنتاج و سد الحاجات لا يمكن أن يتحقق أمن اقتصادي و لا أمن عام و شامل ، إذ عندما تعصف الحاجات المشروعة بالإنسان و لا يتوصل إلى تحقيقها يضطرب حبل يومه و يغزو فكره و قلبه القلق على المصير فيتوه في مهاوي الإضطراب النفساني و المعيشي و ربما أدى به التيه إلى دروب الجريمة الانحراف.

فالجريمة و الانحراف قد يكونان تعبيرا عن رفض الحرمان و القلق و الاضطراب وكذلك رفض لواقع تأبى النفس البشرية تحمله لما فيه من مذلة و إهانة و حط من القدرة الإنسانية، فالجائع و المحروم و المضطهد لا تعفو أحيانا نفسه عن التعبير عن ضلاله بسلوكه دروبا غير سليمة .

الخصب و الأمل و أثرها في طمأنة الانسان إلى حاضره و مستقبله :

فالإنسان بحاجة للاطمئنان إلى حاضره و مستقبله المعيشي و الاقتصادي حتى تزول من فكره و فلبه خشية يومه وغده و تسود مكانها طمأنينة و ثقة باليوم و الغد ، و قد عبر عن هذا الواقع كل من اهتم بموضوع الأمن في المجتمع و ذلك منذ القدم ، وقد ذكر فيما سبق ما ذهب إليه "الماروردي" عند دراسته للشروط التي توفر صلاح الدنيا و الدين عندما قال بخصب الدار و الأمل الفسيح .

فحص خصب الدار بقوله : (إن الخصب يكون من وجهين : خصب في المكاسب وخصب في المواد ، فأما خصب المكاسب فقد يتفرع من خصب المواد و هو من نتائج الأمن المقترن بها ، و أما خصب المواد فقد يتفرع عن أسباب إلهية و هو من نتائج العدل المقترن بها).[1]

و الخصب برأيه (تتسع النفوس به في الأحوال و يترك فيه ذو الإكثار و الإقلال، فيقل في الناس الحسد و ينتفي عنهم تباغض العدم و تتسع النفوس في التوسع و تكثر المؤاساة والتواصل و ذلك من أقوى الدواعي لصلاح الدنيا و انتظام أحوالها ، لأن الخصب يؤول إلى الغنى و يورث الأمانة و السخاء)[2].

كما قال بالنسبة للأمل في المستقبل بأنه لولا هذا الأمل لما عمرت الأرض :(فالأمل يبعث على اقتناء ما يقصر العمر عن استيعابه ، و يبعث على اقتناء ما ليس يؤمن في دركه بحياة أربابه، ولولا أن الثاني يرتفق بما أنشأه الأول حتى يصير مستعينا لا افتقر إلى أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى و أراضي الحرث و في ذلك من الأعواز و تعذر الإمكان ما لإخفاء به ، فلذلك ما أرفق الله تعالى خلقه من اتساع الآمال حتى عمر به الدنيا فتم صلاحها و صارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن)[3].

و لم يكن بتأكيده على وجوب توفر المادة الكافية بأقل منه (لأن حاجة الانسان لازمة لا يعرى منه بشر ... فإذا عدم المادة التي هي قوام نفسه لم تدم له حياة و لم يستقم له دين ... و إذا تعذر شيء منها لحقه من الوهن في نفسه و الاختلال في دنياه بقدر ما

[1] أبو الحسن الماروردي – أدب الدنيا و الدين – المرجع السابق- ص 145.
[2] نفس المرجع، ص 145 و146.
[3] نفس المرجع السابق، ص 207 و ما يليها.

تعذر من المادة عليه لأن الشيء القائم بغيره يكمل بكماله ويختل باختلاله)[1] وحدد أسباب المادة بأنها نتاج الزراعة و الحيوان و التجارة و عن ذكر عن رسول الله صلى عليه وسلم قوله: "**تسعة أعشار الرزق في التجارة و الحرث**" كما حددها نتاج الصناعة و قد قسم الصناعة إلى صناعة فكر و صناعة عمل و صناعة مشتركة بين فكر وعمل .

فالوفر الاقتصادي و المالي و ازدهار الزراعة و الإنتاج و الأمل في تحقيق الربح و رد الغائلة و الحاجة من الأمور الأساسية التي يستقيم معها توازن الانسان مع نفسه و مع غيره ويؤمن له الطمأنينة على حاضره و مستقبله و يجعله حريصا على أوضاعه المالية وطاقاته الإنتاجية ، كما يحقق الأمن للمجتمع عبر تأمين الشخص على نفسه و على حاضره ومستقبله و لا يمكن أن نتصور أمنا شاملا في بلد تعمه الفاقة و العوز و لا طاقة للإنسان من الخروج منها فيبقى مضطرب الحال و الحركة لا يهدأ له ساكن و لا يشبعه وعد .

هذا ما أدركته المجتمعات التي وعت متطلبات أمنها فعملت على تحقيقه عبر تأمين سبل العمل و الإنتاج و البحبوحة لأفرادها .

التأمينات الاجتماعية :

أما في المجتمعات المعاصرة التي شهدت ولادة الآلة و تطور الصناعة بصورة مذهلة متعدية كل توقع وحساب، فلم تعد مسألة توفير الغذاء و الكساء من أولويات اهتمامات هذه المجتمعات بل تعدتها إلى تأمين فرص العمل بصورة دائمة ، طالما أن الانسان قادر عليه ، و تأمين العامل تجاه مخاطر العمل و التقلبات الاقتصادية التي من شأنها أن تجعله عاطلا عن الإنتاج غير قادر على إدراك سبل معيشته و تأمين المواطن العادي تجاه مخاطر

[1] نفس المرجع، ص 220.

المرض و الحوادث الطارئة التي تنقص المقدرة على العمل لديه أو تحرمه منها والتأمين تجاه عجز الشيخوخة .

ومن هنا نشأت سلسلة من التأمينات الاجتماعية[1] بدأت بالتأمين ضد مخاطر العمل في الصناعات إلى أن شملت كافة المخاطر التي يتعرض لها المواطن في أطوار حياته المختلفة، وأصبحت الدول تتمايز اليوم تبعا لمقدرتها على توفير التأمينات الاجتماعية لمواطنيها، وهذا ما حمل الاسكندينافيين على تسمية دولتهم بدولة الرفاهية لأنها أكثر الدول غنى في تأمين احتياجات المواطنين منذ ولادتهم إلى مماتهم . صحيح أن هؤلاء المواطنين يدفعون ضرائب مرتفعة على الدخل، ولكن هذه الضرائب لا تذهب سدى ولا هدر بل توظيفا اجتماعيا يضمن للفرد ذلك الشعور بالاستقرار والطمأنينة إلى يومه وغده فينصرف إلى الإنتاج المادي والعلمي والثقافي ، فالتأمينات الاجتماعية ترمي إلى حماية الفرد و العائلة من التقلبات المفاجئة في الحياة مما يعرضها إلى مصاريف إضافية يعجزان عنها إجمالا بالنظر لضخامتها أو لحدوثها في أوقات لا تكون الإمكانيات متوفرة لديهما .

التأمينات الاجتماعية و ديمقراطية التربية :

لا شك في أن بعض المجتمعات و إن أمنت الرفاهية لأفرادها بصورة تامة بقيت تشكو بعض الخلل السلوكي لدى فئة منهم لا بأس بحجمها ، لاسيما بين الأحداث، ولكن مراد هذا الخلل ليس تلك الرفاهية و التأمينات الاجتماعية بل انحلال دور الخلية الأساسية في المجتمع ألا وهي العائلة، لقد أثبتت الدراسات الميدانية التي أجريت في الدول الإسكندنافية إن اعتقاد الأهل بأن الدولة أخذت على عاتقها معظم التأمينات الاجتماعية التي كانت

[1] د/ مصطفى الجمال و حمدي عبد الرحمن . التأمينات الاجتماعية . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية 1974.

مطلوبة منهم جردهم من دورهم التربوي ، فدفعهم الى اعتماد ما سمي بديمقراطية التربية أي جعل الأولاد يشبون ضمن إطار من الحرية بعيدا عن الضوابط السلوكية التي اعتقد البعض أنها تسبب الكبت و العقد النفسية و بالتالي الازدواجية في الشخصية والمواقف ، إلا أن هذا المفهوم الخاطئ أدى إلى اضمحلال الرقابة الوالدية ودور التنشئة الذي كان الأهل يقومون به فسبب الانفلات السلوكي و الأخلاقي في المشاهد في مثل هذه المجتمعات كما سبب الاتكالية على الدولة و مؤسساتها و شكل أيضا خللا في البنية الاجتماعية و دورة العمل فيها.

فديمقراطية التربية ترمي إلى تعميم وسائل التربية الإقناعية والتوجيهية كنقيض التربية التسلطية و التعسفية التي تولد مركبات النقص لدى الأولاد و تنمي فيهم الشعور بالكبت، ولا تشكل مطلقا انفلاتا تربويا و انهزاما لدور الأهل في التوجيه والتنشئة الصحيحة القائمة على أسس أخلاقية سليمة ، لا تشكل مطلقا إعفاء للأهل من موجب الرقابة و لا تحريضا و خروجا للأولاد على سلطة أوليائهم ، إن المفهوم الخاطئ للاتجاه الحديث للتربية هو الذي ولد المشاكل الانحرافة في الدول الاسكندينافية و كذلك أمريكا الشمالية أخذت تحصد هذه الدول انحرافا و شذوذا في السلوك هو حصيلة تلك المفاهيم الخاطئة .

قالت بهذا الصدد المؤلفة الايطالية "منتسوري" (إن التحرر الذي ندعو إليه لا يعني الفوضى و وجوب احترام شخصية الطفل لا يبرر تركه يفعل ما يشاء من غير رقيب مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ما نراه اليوم من عصابات الشباب الجانحة وحركات المراهقين العنيفة و نحن نسوق هذه الملاحظة إلى الأهل الذين يريدون أن ينشأ أولادهم حسب قواعد التربية الحديثة المتحررة فيتركون لهم العنان ليفعلوا ما يشاءون . فإذا ضاق بهم

صدرهم و لم تعجبهم تصرفاتهم انقلبوا إلى محافظين يتصرفون بقساوة مفاجئة مما يؤدي إلى عكس النتائج التي تهدف إليها التربية الحديثة . كما يجدر بنا أن ننبه إلى الخطأ الكبير الذي يرتكبه أولئك الذين يسيئون فهم الطرق الحديثة للتربية فيظنون أن التربية الحديثة تعنى إن ندير ظهورنا لكل ما أعطته التربية التقليدية وأن نرخي لأطفالنا زمام الأمور فيتصرفون على هواهم ، إن نظاما كهذا تترك فيه الحرية دون مراقبة أو توجيه ، لهو أشد ضررا من تربية تقليدية تفرض على الأطفال بالقوة و يجبرون على إتباعها صاغرين)[1].

فالتأمينات الاجتماعية المعززة بتربية صحيحة إذا هي وسيلة الانسان إلى الاطمئنان على حاضره ومستقبله لا وسيلة تفلت من مسئولياته نحو نفسه و نحو أقرانه ومجتمعه . وبالتالي إذا كانت الدولة المتحضرة تسعى اليوم إلى توفير التأمينات الاجتماعية فذلك بغية توفير أمن حقيقي قائم على أسس من الإنتاجية و الاكتفاء المعيشي . فبقدر ما يشعر الانسان بالاطمئنان إلى سبل عيشه وبالأمان تجاه نوازل الدنيا و مفاجآت الغد التي من شأنها أن تؤثر في إنتاجه وعمله وصحته ومقدرته، بقدر ما يكون متجاوبا مع المتطلبات الاجتماعية في سبيل أمن حقيقي ينعم به هو وأقرانه. فالأمن يتطلب جهودا شخصية كما يتطلب تضحيات ، وبالتالي يجب أن يهيئ الفرد لبذل هذه الجهود ولتحمل تلك التضحيات دون أن يكون منشغلا في أمور تقض عليه مضجعه من جهة و تسيطر على أفكاره فتصرفها عما دونها من اهتمامات و اتجاهات .

فالإنسان القلق على نفسه و مصيره منتقص المقدرة و منتقص التركيز لأنه يعيش همومه مع إحساس عميق بعدم مبالاة الآخرين به و بعدم مشاركتهم في أحاسيسه وصعابه

[1] جماعة من المؤلفين . التطور التربوي في العصر الحديث – دار مكتبة الحياة – بيروت ط 1974 ص 31.

وخوفه. فكيف السبيل إلى التجاوب معهم فيما يطلبونه منه من مساهمة و هم بنظره غافلون عنه و عما يتخبط به من مشاكل و هموم ؟ فالسبيل الوحيد إذن لإيجاد النفسية القابلة لنداء الغير هو تحريرها من مخاوفها و همومها فينفتح على العالم بكل ثقة وصفاء ومشاركة الناس في تطلعاتهم و انجازاتهم و تحقيق مثلهم العليا .

هذه هي الغاية التي تسعى إلى تحقيقها التأمينات الاجتماعية التي نقلت من مستوى التأمين ضد الحوادث المادية الطارئة على العامل إلى مستوى التأمين على رفاهية الحياة وتوفير الوسائل الكافية للتغلب على صعابها فيطمئن الانسان ليومه و غده .

~سابعا~ توفير أجهزة الأمن ، تلك العين الساهرة :

من الواضح أن المتطلبات التي ثار بيانها آنفا لتوفير الأمن و الازدهار و الثقافة الأمنية تشترط لتحقيقها أجهزة و مؤسسات متخصصة تأخذ كل منها قسط من المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع ككل فدعامة المجتمع المنظم هي تلك الأجهزة و المؤسسات العاملة كل منها في حقلها في سبيل تلبية حاجات المواطن و تأمين العدالة الاجتماعية والطمأنينة و النمو و الازدهار في الميادين الثقافية و الاجتماعية .

و من ضمن هذه المؤسسات و الأجهزة تلك المسؤولة عن الأمن بصورة عامة و عن سلامة المواطن بصورة خاصة ، فمهما بلغت درجة رقي الانسان و المجتمع البشري ككل يبقى بحاجة إلى عين ساهرة على أمنه تتدخل حيث يجب أن تتدخل فتحول بقوتها دون حصول الشر حتى إذا حصل حالت دون تماديه و لاحقت مرتكبه لينال عقابه إصلاحا لنفسه و عبرة للغير .

و إذا نظرنا إلى أكثر البلدان مدنية و نضوجا سياسيا و ثقافيا و اجتماعيا لوجدنا أن أجهزة الأمن فيها أقوى من الأجهزة الأخرى ، تنظيما و نشاطا و فعالية و بالرغم من كون تدخلها في حياة المواطن و المجتمع تدخلا محدودا ، إلا أنه حاضر عند الاقتضاء وبفعالية، ومجرد شعور المواطن أن هناك عين ساهرة على أمنه و أن هناك أجهزة فعالة مستعدة دائما للتدخل صيانة لهذا الأمن .

يوحي إليه بأنه يتمتع بالأمن في إطار مجتمعه فيعزز ثقته بهذا المجتمع و بالقائمين على شؤونه ، فالثقة بالأجهزة الأمنية عامل ايجابي كما عي عامل رادع لكل عابث إذ يصبح لديه شعور يبلغ حد اليقين بأن ليس بإمكانه العبث بأمن مجتمعه دون إثارة ردة فعل مناسبة تؤدي به حتما إلى العقاب .

إذن فإحدى دعائم الثقافة الأمنية بغية تحقيق أمن الفرد و المجتمع هي في توفر أجهزة أمنية فعالة تقي المواطن جنوح الجانحين و لذا دعيت بالعين الساهرة لأنها عين يقظة دوما وإن نامت سائر الأعين، و موضوع العين الساهرة موضوع قائم بذاته يستأهل الوقوف عنده وقفة طويلة كما يستأهل نظرة عميقة في إطار الدراسة مستقلة تخرج عن إطار الدراسة الحالية .

~ثامنا~ توفر المؤسسات التربوية:

من بين المؤسسات التي تنهض بتثقيف المواطنين ثقافة أمنية بغرض توفير الأمن للمؤسسات التربوية بصورة عامة و تلك التي توجه الانسان و تساعده على التعلم في الحياة الاجتماعية و صقل الشخصية بصورة خاصة ، و دراسة هذه المؤسسات تستأثر باهتمامنا في إطار دراستنا هذه إذ عليها المعول في تصميم و تنفيذ سياسية التربية المدنية كعامل من

عوامل الوقاية من الجريمة و الانحراف . فارتباط الأمن الاجتماعي بالتربية المدنية ارتباط وثيق على ما سنبينه في أكثر من مجال أثناء معالجتنا للموضوع ، و بالتالي إن الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية عامل أساسي في تثقيف المواطنين ثقافة أمنية، ومن ثم في تأمين أمن المجتمع ، فهي المرجع المهيأ لتلقين المواطن منذ حداثة سنه و أثناء نموه مبادئ السلوك الاجتماعي، و هي المرجع الذي يؤمن ممارسة فعلية لهذه المبادئ السلوكية في المجتمع المصغر أي في المدرسة ، فالمدرسة هي أول مجتمع يدخله المواطن الصغير بعد بيته فيحتك بأقران له لم تكن لتربطه بهم من قبل أية رابطة ، و يبدأ في ظلال هذا المجتمع اختباراته الإنسانية والاجتماعية من خلال الاحتكاك العفوي الذي تفرضه حياة المدرسة و الزمالة والمشاركة في الدروس و الألعاب و النشاطات الاجتماعية والترفيهية .

و يمكن القول بأن الأمن يدين بقسط كبير إلى المدرس و المدرسة ، فبقدر ما يتعلم المواطن الصغير على الحياة الاجتماعية السليمة بقدر ما يتزود بالمعطيات و المؤهلات اللازمة التي تخوله لممارسة حياة اجتماعية متزنة و مثقفة مع المتطلبات الإنسانية والاجتماعية .

هذه الحقيقة قلما تنبه إليها المدرسون، و لا نقول المربون لأن قلة هم المربون من المدرسين . و كأن تلقين العلوم كاف بحد ذاته لتنمية الشخصية الإنسانية و تأهيلها لحياة اجتماعية سليمة، و هذه محطة هامة في دراستنا سنتوقف عندها مليا لنبرز دور المعلم المربي في تأهيل المواطن لحياة اجتماعية سليمة.

~تاسعا~ المقدرة على معالجة الصعاب و الآفات : دور المؤسسات و العيادات الاجتماعية :

إذا كان التأهيل لحياة اجتماعية سليمة وسيلة هامة في حياة المجتمع فإن معالجة ما يعتري هذه الحياة من مصاعب و مشاكل و ربما من أمراض لا تقل أهمية عن التأهيل المذكور ، فالمجتمع السليم الذي يتمتع باستقرار أمني هو ذلك المجتمع القادر على معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض مسيرة أفراده و حياتهم اليومية لئلا تؤدي هذه المشاكل إلى الانحراف و العبث بالأنظمة و إلى محاولة معالجتها أو حلها بطرق غير قويمة غالبا ما تؤدي إلى الجريمة .

فالأمن مرتبط إلى حد بعيد بسلامة المجتمع من الآفات و الأمراض الاجتماعية وبمقدرة هذا المجتمع على معالجتها حين تبدو بوادرها استدراكا لتفاعلاتها السلبية .

تقع هذه المهمة على عاتق المؤسسات الاجتماعية و الجمعيات الخاصة و الأجهزة العامة التي وليت مسؤولية تقصي الحالات الاجتماعية المرضية أو الناتجة عن خلل في البنية الاجتماعية و معالجتها بما أوتيت من إمكانيات و معرفة و و سائل فتجهيز المجتمع بمثل هذه المؤسسات و الأجهزة ضمانا لأمنه بالنظر للدور الوقائي و العلاجي الذي يمكن أن تقوم به قبل أن يستفحل الأمر و يدفع بالبعض إلى مهاوي الجريمة و الانحراف .

~عاشرا~ توفر الجهاز القضائي القادر و العادل :

ومن ثم و في حال عدم تمكن الأجهزة الوقائية من الحيلولة دون حصول الجريمة والانحراف ، باعتبار أن الإحاطة بكل العوامل الكامنة وراءهما و المسيطرة عليها أمر مستحيل في مجتمع يترك للأفراد حريتهم في التفكير و التصرف فلا بد من وجود جهاز قضائي قادر و عادل يسهر على تطبيق الأنظمة و القوانين بحق المخالفين و الجانحين فيقرر

لهم ما يستحقونه من لوم اجتماعي و ما يحتاجون إليه من إصلاح و إعادة تأهيل لحياة اجتماعية أفضل .

فكما أن الأمن مرتبط بفعالية أجهزة الأمن الساهرة على سلامة المواطن كذلك هو مرتبط بفعالية و سهر الجهاز القضائي على تطبيق القوانين و الأنظمة و تحسسه بدوره الوقائي و الإصلاحي في المجتمع و استعداده لتفهم مشاكل الجانحين و المذنبين و العمل على إصلاحهم و إعادة إدماجهم مع الحياة الاجتماعية السليمة .

القضاء القادر و العادل، النير و المستنير دوما بالعلم ، المتفهم لأمور الناس وقضاياهم، ركن من أركان أمن المجتمع ، فهو ملاذ المظلوم و ضمانه ضد الظا لم، قوي على المعتدي رءوف بالمذنب، حيث تحب الرأفة ، يشعر المواطن بوجوده و يطمئن لعدالته فيعتبره ملاذه الطبيعي عندما يختل الميزان و يعتدي عليه من غاشم أو عابث و قد روي عن رسول الله صلى الله عليه و سلم :" **السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم**" ومن المعلوم أن من كان بيده السلطان كان بيده القضاء .

القضاء العادل والفاعل لا يمكنه أن يؤدي رسالته كاملة إلا إذا استند إلى قوانين وأنظمة عادلة تتوافق مع المفاهيم السلوكية المتعارف عليها في المجتمع و التي وجدت لضمان حرية الفرد وسلامة مجتمعه .

وكي تكون القوانين و الأنظمة عادلة و فعالة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نفسية الشعب الذي تتوجه إليه منظمة أمور دنياه ، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تراث هذا الشعب و ثقافته و تقاليده و نزعته نحو التطور و التحرر من كل قيد مقيد لتطلعاته المثلى، فلا يبقى أسير عادات بالية لم يعد من مبرر لبقائها و لكن هذا لا يعني انفلاتا من القيود

السلوكية التي يفرضها النظام الاجتماعي لأن كل مجتمع إذا لم يخضع لأنظمة ضابطة للسلوك يصبح معرضا للانحلال و الانفلات الخلقي، وطالما أن القانون الجنائي يعني بضبط السلوك الإنساني في المجتمع المنظم ، فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار موقف هذا المجتمع من ذلك السلوك المنحرف المهدد لكيانه و يضبطه بالضوابط التي ألفها الناس واعتادوا عليها .

فلا يأتي ذلك القانون و كأنه تسلط على الشعب يعاقب للعقاب، هذا ما يرفض توافق الشعب مع ذلك القانون بأن يقبله كأداة معبرة عن إرادته في ضبط السلوك الجانح الخارج عن نظم مجتمعه و حياته.

و التوافق مع القوانين و الأنظمة لا يتم إلا بتفهم المواطن لمضمونها و انفتاحه عليها وتقبله لها كوسيلة واقية من الانحراف و الظلم.

هذا التفهم لا يتم إلا عبر تربية مدنية صحيحة تبني قلب الإنسان و فكره و توجهه نحو العدل في تصرفه و تعامله مع الغير كما تعطي الحرية معناها الحقيقي بعيدا عن الفوضوية في التفكير و التصرف.

كما قال أحد المفكرين : (إن الحرية تضطهد و القانون يحرر)[1] وبالفعل إن الحرية دون حدود هي اضطهاد الانسان لأخيه الإنسان و تجاوز لحقوقه وحرمانه و تعد عليها ، بينما الحرية المحددة بالقانون هي حرية عادلة عاقلة تنمو وتترعرع حيث يجب أن تنمو وتترعرع دون تجاوز و اضطهاد ، و هذا ما جعل القانون محررا لإنسان من اضطهاد أخيه الإنسان فيما إذا استرسل هذا الأخير في ممارسة حريته دون ضوابط و موانع .

[1] ميخائيل نعيمة – دروب – مؤسسة نوفل بيروت . ط 1973، ص 51.

وكما قال أحد المفكرين المعاصرين إن العدل و الحرية هما: (في بناء قلب الإنسان وفكره و وجدانه و إرادته بناء لا مجال فيه للظلم و الاستبداد و الاستعباد. فالمجتمع الصالح لا يقوم إلا بأفراد صالحين مثلما لا يقوم البناء الجميل إلا بحجارة جميلة.

والعدل و الحرية لا ينبعان من القانون بل من القلب و الفكر اللذين هما مصدر كل خير وشر فمن شاء أن يبني للإنسان عالما يسوده العدل و تظلله الحرية عليه أن يبنيه أولا وآخرا في قلب الانسان وفكره)[1].

و بناء العدل في القلب الانسان و فكره يستوجب حتما بناءا و وسيلة بناء هما في الواقع المربي و منهجيته في التربية ، و كلاهما يصب في قناة التربية الاجتماعية ، و تشييد أعمدة العدل في المجتمع التي يقوم عليها أمنه و استقراره يبدأ من هنا ، من المربي و من التربية الموجهة إلى قلب الإنسان و فكره ، و من ثم فإن القضاء العادل كأساس من أسس الأمن لا بد و أن يتمتع بالاستقلال المعنوي و المادي الذي يمكنه من فض الخلافات بين المواطنين بتحكيم القانون بينهم و قول كلمة الحق بكل جرأة و صفاء ذهن. كما يمكنه من معاقبة المذنب و تقرير ما يجب أن يخضع له من تدابير إصلاحية تعيده إلى المجتمع عضوا صالحا. و لا تقتصر مهمة القضاء على هذه الوظيفة بل هو فوق هذا رسالة المجتمع إلى أفراده و تعبير حي عن الضمير الاجتماعي ينطبق باسم الجميع معبرا عن موقفهم من كل خارج عليهم و على نظمهم.

فكلمة القضاء بين الناس موقف من مشكلة، هذا الموقف يعبر عنه ضمير الشعب بلسان من انتدبهم للقضاء بين الناس باسمهم .

[1] نفس المرجع السابق ص 52.

و طالما أن القضاء متمتع بقوته و فعاليته و عدله طالما أن الأمن متوفر بين الناس إذ يشعرون أن لهم درعا واقية من الظلم و التعسف حيث وجدا يحتمون بها كلما تعرضوا للمخاطر و اختل الميزان ، شرط أن يكونوا على بينة من دور القضاء في حياتهم اليومية والاجتماعية و هذا يكتسب من خلال ما يتلقونه من تربية مدنية في مختلف مراحلها .

و قد أدركت معظم المجتمعات الراقية أهمية تعريف المواطنين بقضاء بلادهم وبالقوانين فأدخلت ضمن البرامج المدرسية و التربوية فصولا تتعلق بدراسة القضاء والقوانين والمؤسسات العامة إجمالا مما يساعدهم في إدراك وظيفة القضاء في المجتمع ومنزلته لدى المواطن و دوره الحامي لحرياتهم و حقوقهم.

حادي عشر~ توفر المؤسسات العقابية و الإصلاحية الصالحة:

و لكن مهمة القضاء تبقى غير فاعلة إذا لم يؤازره جهاز تابع له وظيفته اتخاذ التدابير الإصلاحية التي يقررها بحق المذنبين و المنحرفين و الخارجين على النظم و القوانين . ولذا كانت الأهمية المعطاة في المجتمعات المتطورة للمؤسسات العقابية و الإصلاحية باعتبارها الجهاز الفاعل في إنجاح كل ما يقرره القضاء من تدابير لصالح الفرد و المجتمع.

والمؤسسة العقابية لا تعني فقط السجن بل تعني كل أنواع العقوبات أكانت تنال من حرية الشخص أو سمعته أو ماله أو حريته في مزاولة مهنته أو تفرض عليه حرية مراقبه أو تخضعه لدورات تهذيبية أو تربوية أو توجيهية.

ويقصد بالمؤسسة الإصلاحية إجمالا السجن أو دار الإصلاح فهي توفر للمحكوم عليه إعادة تأهيل مهني و اجتماعي و تعطيه من الاهتمام ما يساعد في تربيته تربية مدنية صحيحة ، كل حسب وضعه الشخصي و حاجته الذاتية و استعداده النفساني و الذهني، فتساهم بالتالي هذه المؤسسة و بصورة مباشرة في توفير الأمن إذ تحول دون تكرار المذنب لذنوبه والمنحرف لانحرافه بما تزوده من وسائل و إمكانيات تبعده عن دروب الجريمة والانحراف وتوجهه نحو حياة شريفة تنفعه كما تنفع أقرانه ومجتمعه بصفة عامة.

فالأمن يختل إذا وجد في المجتمع من هو ناقم على النظم و القوانين ورافض لمبادئ السلوكية المقررة ومعاد لأبناء قومه يناهضهم في مواقفهم و يعتدي على حقوقهم و يهدد أمنهم و حريتهم ولكن عندما يتدخل المسئولون عن أمن المواطن و سلامته يعزلون مثل هذا العنصر المسبب للإضراب و الإخلال بالأمن و يخضعونه لتربية مدنية تعالج ما اعوج من خلقه و تصقل شخصيته حتى تقوم مجددا من هاويتها على أسس سليمة و صحيحة تكون هذه التربية في الواقع قد حصنته تجاه المزالق كما حصنت مجتمعه من انزلاقاته مستقبلا في مهاوي الرذيلة و الانحراف و الإجرام .

وأكثر من ذلك ، فعندما تنص التشريعات الحديثة على وجو فرض التعويض لمالي أو العيني على المذنب تجاه المتضرر على أن يؤخذ من حصيلة ما يمكن أن يعود عليه من دخله أثناء قيامه بإنفاذ عقوبته ، كأجره من عمله في السجن مثلا ، فإنها في الواقع لا ترمي إلى التعويض على الضحية على ما لحق بها من حرمان و ألم و خسارة بل ترمي فقط إلى تعويد المجرم إلى الالتزام بموجبات نحو أقرانه و مجتمعه حتى إذا أخل بها تحمل موجب التعويض، فيمسه ماله و رزقه مما يجعله يشعر بأن عليه دينا نحو مجتمعه .

ومن ثم فإن الغرامات التي تفرضها التشريعات الحديثة، ومعظمها يتجه اليوم نحو تحديد قيمتها بالنسبة لدخل الفرد ، ترمي إلى التعويض على المجتمع عن الخسارة التي لحقت به من جراء الاعتداء عليه و تجعل المعتدي يؤمن بأن للمجتمع حقا في ماله عندما يلحق الخسارة به، ونرى هذه الفكرة عند الإمام " أبي زهرة " عندما يقول :(لقد جعل الإسلام كفارات الذنوب تعاونا اجتماعيا و كأن الذنب الذي ارتكب أو التقصير في عبادة هو اعتداء اجتماعي فلا يكفر الاعتداء إلا تعاون اجتماعي يسد النقص. و يزيل الخلل ، ولقد اعتبر كل إعطاء للفقير مكفرا للسيئات ، مطهرا من المعاصي ، و لذا قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :"**الصدقة تطفئ المعصية كما يطفئ الماء النار**".

إذ كل معصية ضؤلت أو كبرت ، أعلنت أو خفيت تعد اعتداء اجتماعيا فلا تزول إلا بتعويض للمجتمع ، فالكذب و النميمة و الغيبة و غير ذلك من الآفات الاجتماعية التي قد تحدث من الأشخاص من غير اكتشاف لها أو وضع رقابة مستمرة عليها ، و هي معاص اجتماعية ، يجب لتكفيرها إن يثوب صاحبها و يقلع عنها و أن يقدم للمجتمع معونة بقدر ما قدم من أذى على طاقته[1] .

ففكرة الكفارة على قدر المستطاع توازي فكرة الغرامة النسبية ، و كلاهما يرمي حسب ما قلنا إلى تأمين إدراك المخالف لالتزامه نحو المجتمع و نحو الآخرين ، كل بنسبة مقدرته على الإدراك و باللغة التي يفهمها ، و من ثم إن الالتزام تجاه المجتمع بتعويض مالي وسلوكي عما فعله المذنب في الماضي و ما يجب أن يلتزم به مستقبلا يشكل الهدف الذي ترمي إليه

[1] الإمام أبو زهرة – تنظيم الإسلام للمجتمع – دار الفكر العربي – القاهرة – ط 1975 ص 21.

المؤسسات العقابية مهما كان الوجه الذي تتخذه هذه المؤسسات أكان تحذيريا أو زجريا أو إصلاحيا أو عقابيا .

ثاني عشر~ توفر التسامح تجاه من صلح من المنحرفين:

و لكن العمل التربوي الذي تقوم به المؤسسات الإصلاحية تجاه المحكوم عليه الذي أعيد تأهيله اجتماعيا و مهنيا و أخلاقيا يبقى دون فائدة عملية و دون أثر في المجتمع فيما إذا كان هذا المجتمع بالذات لم يهيأ مسبقا لتقبل من صلح من المذنبين و لإفساح المجال أمامه لينصهر مجددا ضمنه و قد عفى عن الماضي.

فالمجتمع الذي يرفض انصهار الجانح بعد إصلاحه يجني على نفسه لأنه باضطهاده ونبذه من يرغب في الانصهار فيه يخلق منه عدوا أشد حقدا من ذي قبل كما يولد لديه الشعور بأن كل ما بذل لديه في سبيل إعادته لمجتمعه شريفا صالحا ذهب سدى بل قوبل بالرفض و النبذ و الاحتقار .

ولذا كان لا بد من التوجيه المدني الصحيح للمواطن كي يدرك أهمية التسامح والعفو عن الماضي و التطلع إلى مستقبل الجانح بالأمس و كأنه ولد مجددا و بذهنية جديدة وتوجهات سليمة ، هذا التوجه الذي يستتبع التعاون بين المجتمع و الجانح يشكل أيضا وسيلة من وسائل ضمان الأمن من الاضطراب بسبب نقمة من اعتقد أن منزلته بين أبناء قومه ما زالت قائمة و إذا به يفاجأ بالطرد و النبذ فيصبح طريدا ناقما، و النقمة تجر الحقد فالتعدي ، إن لم يكن شيء فلإثبات وجود ذلك الانسان و لإثبات قيمته ، و إن حصل ذلك من خلال سلوك سلبي و عنيف ، فكل إنسان يشعر بحاجة ماسة للاعتراف بوجوده

كشريك كامل في حياة مجتمعه فإذا رفضت مشاركته هذه، أثبت حقه بها بوسائل غير شرعية مما يؤدي به للانحراف و ربما الجريمة .

و بالنظر لما يمكن أن يحدثه إعلان الجرائم في صحة المجتمع و في نفسية أفراده ، سواء لجهة إتباع السوء أو لجهة النقمة على المذنب و نبذه و القضاء عليه اجتماعيا و هذا ما يولد في نفسه النقمة و حب الانتقام و التمادي في السوء بعد أن يكون ذووه قد نبذوه، صار التأكيد على التوبة والكفارة كوسيلة من وسائل الصفح الاجتماعي كما صار التأكيد على عدم إعلان الجرائم أمام الناس وإن كان إنزال العقوبة بشأنها واجبا ينفذه علانية كوسيلة للردع الجزر.

يقول الإمام ~أبو زهرة ~(ان الإسلام في سبيل أن يكون المجتمع في مظهره فاضلا أوجب أن تستتر الجرائم و لا تعلن فلا تكشف أستار الجرائم أمام الملأ من الناس و قد تكون العقوبة علنية و لكن الجريمة يجب أن لا يعلن على الناس أمرها لأن إعلانها يفسد الجو الخلقي للمجتمع و يجعل الشر معلنا و إعلانه يغري بإتباعه و يشيع فساده بين الناس...)

ولذلك اعتبر الإسلام من يرتكب جريمة و يعلنها قد ارتكب جريمتين : جريمة الارتكاب وجريمة الإعلان، ومن أعلن جريمة غيره فقد شاركه في إثم ما ارتكب بقدر ما أعلن ، و قد صاح رسول الله بهذه الحقيقة فقال عليه الصلاة و السلام: "**أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ، و من أبدى صفحته أقمنا عليه الحد**"[1] و يضيف الإمام أو زهرة : " انه في سبيل تهذيب الأفراد أوجب أن يكون

[1] نفس المرجع السابق ص 22.

هنالك رأي عام مهذب لائم يحث على الخير و ينهى عن الشر ، يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر، فان الرأي العام له رقابة نفسية تجعل كل شرير ينطوي على نفسه ، فلا يظهر وكل خير يجد الشجاعة في إعلان خيره"[1].

ثالث عشر~ توفر المؤسسات الاجتماعية و الجمعيات الخيرية:

إن المؤسسات الاجتماعية و الجمعيات الخيرية تلعب دورا كبيرا في تأمين الأمن إذ تصرف وقتا و جهدا كبيرين في سبيل تأمين الخدمات الاجتماعية و التربوية و الصحية نحو المعوزين تسعفهم عند الحاجة و تساندهم في مصاعبهم على حل مشكلاتهم، لاسيما المادية و المعيشية منها بالإضافة للحاجات التربوية والدعائية التي لا يستطيعون سدها بأنفسهم لعجزهم أو جهلهم أو قصر يدهم .

فالمؤسسات الاجتماعية و الجمعيات الخيرية بما تقوم به من جمع للمئونات الفردية في بوتقة عاطفية و إنسانية واحدة و ضمن برنامج عمل واحد تشكل عاملا مهما في تنمية الشعور بالتعاضد الإنسانية لدى من لديهم المقدرة على العمل الاجتماعي أو على المساهمة فيه وبين هؤلاء مجموعة المستفيدين الذين يشعرون بأن أقرانهم لم يتخلوا عنهم بل يشاركونهم في السراء والضراء وليسوا عنهم غافلين كما ليسوا بغارقين في أموالهم وملاذهم.

وعندما يشعر أبناء المجتمع الواحد بهذه الرابطة الإنسانية الخيرة التي تجمع الغني والفقير فتقربه منه و تجمع الميسور و المعسر و صحيح الجسم و المريض و ذي العاهة، يكون المجتمع قد حصن نفسه في وجه الإخلال بأمنه فيما إذا ثار الضعيف على القوي أو استعتر القوي بالضعيف و ذلك بإقامته العروة الوثقى بين أفراد شعب واحد تشدهم إلى بعضهم

[1] نفس المرجع السابق ص 22.

بعضا في الأفراح و الملمات فيشتد البنيان و يصمد في وجه الرياح التي يمكن أن تعصف به نتيجة لتذمر أو تأفف أو ثورة على أوضاع فاسدة .

وهنا لابد من ذكر ما قاله الإمام " محمود شلتوت " في تفسيره : (يدلنا واقع الحياة وتاريخ الاجتماع أن احتفاظ الأمة بكيانها يرتبط بأمرين لا بد منهما : الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي، والاستقرار الداخلي أساسه صلاح الأسرة و صلاح المال و قوة النظم التي تساس بها في جميع شؤونها والاستقرار الخارجي أساسه احتفاظ الأمة بشخصيتها واستعدادها لمقاومة الشر الذي يطرأ عليها و العدو الذي يطمع فيها ، و لابد مع هذا وذاك من تقوية العنصر الروحي في قلوب أبنائها حتى يتحقق فيما بينهم التضامن و التعاون على السير بالأمة في ظل تشريعها القوي العادل في سبيل الخير والفلاح والعزة والمنفعة)[1].

إن الأمن كما بيننا آنفا ليس سوى نتيجة لتوفر الاستقرار الداخلي و الخارجي في المجتمع، وهذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا بالألفة بين القلوب المواطنين وبتعاطفهم مع بعضهم البعض وبنمو إحساس مشترك بينهم بأن في خير الفرد خيرا للجماعة و في شر الفرد شرا على الجماعة، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن يقول أو ليس للتقاليد الشعبية دور في تحقيق ذلك الإحساس وبالتالي في توفير أمن المجتمع ؟

[1] الإمام شلتوت . ذكر سابقا . ص 235.

وسنبحث في هذا الفصل في عنصر العادات و التقاليد من حيث معانيها وأقسامها، وتكوينها ومميزاتها، وأهميتها في تحقيق الاستقرار و الأمن في المجتمع .

أولا: تحديد معاني العادات أو التقاليد الشعبية

العادات الشعبية بصفة عامة، كما يعرفها جلن و جلن Gillin & Gillin هي كل سلوك يكتسب اجتماعيا و يتعلم اجتماعيا و يمارس اجتماعيا، و يتوارث اجتماعيا[1] وليس معنى هذا أن كل سلوك متكرر يدخل في إطار العادات أو التقاليد الشعبية، فهناك أنواع من السلوك المتكرر تعتبر عادات خاصة بالفرد بل تعد في كثير من الأحيان لوازم له هو شخصيا، أي أنها ليست عادات أو تقاليد تشترك فيها الجماعة ذلك لأن العادات أو التقاليد الشعبية، ظاهرة اجتماعية تمثل أسلوبا اجتماعيا، بمعنى أنها لا يمكن أن تتكون أو تمارس إلا بالحياة في المجتمع و التفاعل مع أفراده و جماعاته و يرى "ادوارد سابير" أن العادات أو التقاليد الشعبية "مصطلح يستعمل للدلالة على مجموع الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة و تترسمها تقليديا و هذا ما يميزها عن النشاطات الشخصية التي يقوم بها الفرد"[2] و لذلك كان من أهم الصفات المميزة للعادات أو التقاليد الشعبية ما يتصل بها من جزاء اجتماعي توقعه الجماعة إزاء مخالفتها. أما العادات الفردية فلا تحتاج إلى هذا الجزاء الاجتماعي لأنها تعتبر استجابات لظروف حياتنا المباشرة.

وعلى الرغم من اختلاف العادات الفردية عن العادات الشعبية على الوجه الذي ذكرناه، فإنهما مرتبطتان ارتباطا "علّيا" في الحياة الاجتماعية، فإن أي عادة فردية معينة،

---

[1] Gillin & Gillin , Cultural Sociology ,N.Y, Mac Millan 1954.

[2] Sapir . E . Encyclopaedia of the social sciences ,NY, Mac Millan co , 1950 p658 .

نشأت بين أفراد كثيرين، يمارسها عدد كبير من أعضاء الجماعة، من الممكن أن تصبح عادة أو تقليدا شعبيا، و في هذه الحالة تتكون العادة أو التقليد الشعبي على أساس من العادة الفردية. و حيثما وجدت عادة فردية منتشرة، فمن المحتمل أن تقابلها عادة أو تقليد شعبي في الوقت نفسه، أي أن العادات الفردية كثيرا ما تخلق عادات أو تقاليد شعبية والعكس صحيح. ولكن بينما نجد العادات الفردية تنشأ و تتكون دون تأييد من العادات أو التقاليد الشعبية فإن العادات أو التقاليد الشعبية لا تستطيع أن تعيش إلا إذا ترسبت العادات الفردية المقابلة لها في نفوس الأجيال الناشئة" و إذ تنقش الجماعة عاداتها في طبائع الصغار القابلة للتشكل، تعمل على أن تكسبها الشكل الذي تريده و توجه قواهم الكامنة، كما تحد منها كيفما تشاء وعن طريق التعليم تنتقل عادات الجماعة بأوسع معانيها إلى عادات كل جيل والعادات التي تتكون بهذه الوسيلة تعمل على استمرار العادات أو التقاليد الشعبية. وبهذا الشكل يجثم الماضي بكل ثقله على الحاضر[1].

ومما سبق نتبيّن أن العادات أو التقاليد الشعبية بأوسع معانيها هي السلوك المتكرر الذي تفرضه الجماعة على الأفراد و تتوقع منهم أن يسلكوه، و إلا تعرّضوا لاستياء الجماعة وسخطها و انتقامها. وعلى ذلك يكون مفهوم العادات أو التقاليد الشعبية مفهوما عريضا وواسعا جدا وشاملا كل الشمول لكل ما هو مؤيد و مقبول من طرق العمل وأنماط السلوك التي أخذت في التكوين ليهتدي بها الناس في معيشتهم بعضهم مع بعض.

ثانيا: العادات أو التقاليد الشعبية من دعائم المجتمع المنظم الآمن

والإنسان كما يقول عنه "باجوت Bagehot" حيوان صانع عادات فطبيعته كإنسان، تحتم عليه أن يقيم صرحا من العادات و المعتقدات، و هو إذ يفعل هذا إنما

[1] مكيفر وبيج ، المجتمع ، ترجمه من الانجليزية د/ علي أحمد عيسى ص : 388 – 389.

يرسي دعائم المجتمع، و إن وسيلته إلى هذا هي الشعور بالحاجة إلى الإشباع و القوة الخفية وراء المحاكاة[1].

و تلك العبارة، إن دلت على شيء، فإنها تدل على أنه لا يمكن تصور قيام أي مجتمع منظم و آمن دون عادات أو تقاليد شعبية. فالعادات أو التقاليد الشعبية بإجماع الباحثين في العلوم الاجتماعية و الإنسانية هي الدعائم الأولى التي يقوم عليها التراث الثقافي في كل بيئة اجتماعية. فهي كما يقرر "سمنر sumner"[2] و كثير غيره هي الأصول الأولى التي استمدت منها النظم و القوانين مادتها، كما أنها القوى الموجهة لأعمال الأفراد وحياتهم. ففي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم و التعبير عن أفكارهم و ما يجول في مشاعرهم، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها و الملاحظ أنهم يتجنبون الأفعال التي تحدث لهم ألما أو ضررا أو فشلا، ويكررون أفضل الأفعال وأكثرها تحقيقا لأغراضهم و رفاهيتهم و أمنهم. وبفضل هذا التكرار تصبح الأعمال والأفعال لأغراضهم والإجراءات عادات أصيلة يعتزون بها، وعندما ترسب هذه الأعراف في شعور الجماعة وتستقر وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة.

---

[1] نقلا عن:

Nasr ; Mohammad Abdul Muizz , Walter Bagehot, Alexandria Unir . Press 1959. p . 117

[2] Somner , Wiliam Graham , Folkways : Astudy of the Sociological Importance of Usages , Manners Cutoms , Mores, and Moral ,N.Y, Ginn , 1940 .p. 53

ومجموع هذه القواعد التي ترتبط بمظاهر النشاط الاجتماعي المختلفة، تتضافر بعضها مع بعض لتكوّن النظم التي تعد جوهر الثقافة و لبّها.

ومجموع هذه النظم يكوّن التنظيم الاجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع وأمنه. لذلك تعد العادات أو التقاليد الشعبية بحق عاملا جوهريّا من أكبر و أقوى عوامل التنظيم والضّبط في علاقات الأفراد و بهذا يتحقق أمنهم، فهي تسهل لهم أفعالهم و تحدد منطق الترابط و التعامل فيما بينهم و يوضح ذلك مكيفر و بيج بقولهما: "إنه لا يرجى للنظم السائدة و الروابط أي انتظام بمعنى الكلمة إلا إذا ارتكزت و اعتمدت على مركب معتمد من صنوف مختلفة من العادات و أساليب السلوك"[1].

و إن دور العادات أو التقاليد الشعبية في الضبط و التنظيم لا يقل شأنا و أثرا عن دور القوانين الوضعية. فإذا اعتبرنا القوانين سلطة المجتمع المكتوبة و الموضوعة فإننا نعتبر العادات سلطته و دستوره المحفوظ في الصدور، ذلك الدستور الذي يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها في جميع العصور و في كل مراحل الثقافة المختلفة، و في كل زمن، طوال اليوم من الصباح إلى المساء و طوال العمر من الطفولة و الشباب إلى الكهولة والشيخوخة. فهي تغمر الإنسان و تحيط به في كل مناسبة و في كل معاملاته مع غيره في المجتمع، و الإنسان يخضع لها و يطيع أوامرها بشكل يفوق كثيرا حد التصور لهذه الحقيقة.

و من هنا ندرك في وضوح و جلاء الأهمية العظمى للعادات و كيف أنها تدخل في سائر نواحي الحياة الاجتماعية لتنظيمها و ضبطها تحقيقا لأمن المجتمع و نرى أن "أفلاطون" كان على صواب عندما نادى في كتابه (القوانين) "بضرورة احترام العرف والتقاليد و الطقوس الدينية لأن هذه الأمور و ما إليها تكوّن مجموعة من القوانين غير

[1] مكيفر وبيج – المصدر السابق ص : 41.

المكتوبة فهي الدستور غير المدوّن الذي لا يقل شأنا في حياة المجتمع عن الدستور المكتوب و هي فوق ذلك المعين الأول الذي تستقى منه التشريعات و القوانين الوضعية مادتها وأصولها الأولى"[1].

و هذا يجعلنا لا نعجب عندما نرى مثل "بكين"يصفها: "بأنها المدبر الأساسي لحياة الإنسان" و أن يقول عنها "لوك" أنها قوة أعظم من الطبيعة و هذه القوة يمكن مشاهدة أثرها الفعال عند الأمم المتأخرة التي لا تعرف القوانين الوضيعة و التي تقوم هذه العادات مقامها عندهم[2].

مما سبق يتضح أنه ليس من المبالغة في شيء، أن تعتبر العادات أو التقاليد الشعبية بابا مستقلا من أبواب العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، وموضوعا أساسيا وجوهريا من موضوعاتها، لأنها تمثل ما يعبّر عنه أحيانا بالعقل الجمعي أو الروح الكلية للناس في المجتمع، أو ما يسميه "سمنر" روح الجماعة "ethos" إذ يقول بصدد الكلام عن هدفه من تأليف كتابه الضخم الذائع الصيت بعنوان الطرق الشعبية "folkways" وربما كان من الأصوب أن يكون عنوان الكتاب "علم روح الجماعة" ethology بذلا من الطرق الشعبية، حيث أن "روح الجماعة" اصطلاح أكثر مناسبة لدراسة الآداب الاجتماعية، و الأعراف و الاستعمالات و السنن بما في ذلك طريقة تكونها و نموها واضمحلالها و كيفية تأثيرها في المصالح التي تبغي خدمتها".

[1] مصطفى الخشاب – علم الاجتماع و مدارسه (تاريخ الفكر الاجتماعي و تطوره) القاهرة . مطبعة لجنة البيان العربي 1962 ص : 6.

[2] عبد العزيز عزت ، السلطة في المجتمع – القاهرة – (لم يذكر الناشر) 1960 ص : 59.

ثم يستطرد قائلا: أن اليونان أطلقوا اصطلاح ethos أي (روح الجماعة) على مجموعة الاستعمالات الخاصة و الأفكار و المعايير و القوانين التي تميز مجموعة عن غيرها بل أنها لتبرزها كوحدة منفردة عن مجموعات أخرى"[1].

و يعود "سمنر" إلى حديثه مرة أخرى عن مصطلح ethos فيقول: أنه مصطلح يعني خلق الجماعة groupe chacter أي مجموعة السمات المميزة التي تمتاز بها الجماعة عن غيرها و تبرز شخصيتها وتجعلها منفردة بين الجماعات الأخرى[2].

و هكذا تبرز أهمية دراسة العادات أو التقاليد الشعبية التي تعطي الثقافة طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها من الثقافات.

ثالثا: أقسام العادات أو التقاليد الشعبية

والعادات أو التقاليد الشعبية تشتمل على أقسام كثيرة، إذ تتضمن كل ما تواضع عليه الناس من عادات اتفاقية، و عرف و محرمات و سنن و تقاليد و أدب لياقة وشعائر وطقوس و مراسم، و ممارسات و موضات و بدع و تقاليع أو نزوات.

ونعود فنقول : إن كل هذه الأقسام التي تنقسم إليها العادات أو التقاليد الشعبية تتشابه إلى حد كبير لأنها تتفرع عن أصل واحد، و لكنها في الوقت نفسه تختلف بعضها عن بعض مثلها في ذلك كمثل قطع النقود التي تتنوع و تختلف في الحجم و الوزن والقيمة و لكنها تتشابه في أنها كلها من معدن واحد و أنها أساس للتعامل أو كمثل قطع النسيج التي تختلف من حيث عدد خيوط لحمتها وسداها ومن حيث رقتها ودقتها ومتانتها و زخرفتها و لكنها تتشابه في أنها كلها من "خامة" واحدة.

[1] سمنر – الطرق الشعبية – المرجع السابق ص : 56.

[2] سمنر – الطرق الشعبية – المرجع نفسه ص : 70.

وأقسام العادات أو التقاليد الشعبية السالفة الذكر تختلف بعضها عن بعض من حيث درجة الإلزام و مدى السيادة أو الشيوع أو الانتشار، و كذلك من حيث الدوام والبقاء ومن حيث الجزاءات التي تساندها.

وسنفصّل القول عن الجزاءات التي تساند العادات نظرا للدور المهم الذي تلعبه هذه الأخيرة في توفير الأمن على وجه الخصوص.

فمن حيث هذه الجزاءات فهي جزاءات اجتماعية تتمثل في التحقير الاجتماعي بمختلف أساليبه ودرجاته كالامتعاض والاستهجان والاستخفاف والسخرية والنظر والاشمئزاز و السخط و الكلام الجارح و التوبيخ و اللوم و العدوان، الأمر الذي يفقد الفرد مكانته الاجتماعية و يسلبه مهابته.

غير أن الملاحظ على الجزاء الاجتماعي أنه يخلو أساسا من عنصر التحديد و ذلك على عكس من الجزاء القانوني مثلا الذي يحدد تماما و يقنن نوع العقاب و طريقة تنفيذه وتوقيعه.

فالجزاء الاجتماعي المتصل بالعادات يشرف عليه الرأي الجمعي عن طريق مباشر لا عن طريق هيئة رسمية و على ذلك فالتزام العادات و خاصة ما تعلّق منها بـ"الأمن " أساسه "الرأي الجمعي" و الخشية من استنكاره و غضبه.

و أنه لمما يسترعي النظر أن معظم المؤلفات الحديثة التي كتبت باللغة الانجليزية في علم الاجتماع و الأنثروبولوجية، لا تتكلم عن العادات أو التقاليد الشعبية تحت عنوان: SOCIAL HABITS بل تحت عنوان FOLKWAYS المصطلح الذي اخترنا له عبارة "الطرق الشعبية" بمعنى طرائف الناس و أول من استعمل اصطلاح FOLKWAYS كمرادف للعادات أو التقاليد الشعبية هو العلامة الأمريكي الذائع

الصيت "وليم جراهم سمنر Wiliam Graham sumner" الذي كان أستاذ العلوم الاجتماعية و السياسية بجامعة "ييل yale" بالولاية المتحدة الأمريكية.

فقد كتب في عام 1906 مؤلفا ضخما عن العادات أو التقاليد الشعبية يقع في اثنين و تسعين و ستمائة صفحة و نشره بعنوان رئيسي هو FOLKWAYS و منذ ذلك الحين أصبح هذا الاصطلاح المفضل والأكثر شيوعية عند التعرض لدراسة العادات أو التقاليد الشعبية.

و جدير بالملاحظ أن "سمنر" حرص على أن يفسر العنوان الأساسي لكتابه بعنوان فرعي مفصل هو "دراسة للأهمية السسيولوجية للاستعمالات و أدب السلوك و الأعراف والآداب الاجتماعية"[1].

و يفهم مما تقدم، أن الطرق الشعبية اصطلاح مرادف و مساو تمام لاصطلاح العادات أو التقاليد الشعبية بصفة عامة و دون تحديد لمكانها أو زمانها أو الفئة أو الفئات المتمسكة بها و دون تمييز بينها من حيث درجة الالزام أو مدى الانتشار أو الدوام أومن حيث الجزاءات التي تسندها. وسوف نتمسك في بحثنا الحالي بهذا المدلول و هذا المعنى وهما المدلول و المعنى اللذان قصدهما "سمنر" واضع الاصطلاح و مؤسس و رائد فكرة FOLKWAYS أي الطرق الشعبية، و يقصد بالعادات أو التقاليد الشعبية ،كما سبق أن أشرنا، كل سمات وأنماط الثقافة المرسومة بالطابع الجمعي أو الذي يمارس اجتماعيا. فهي تشمل تصرفات الناس في مختلف المواقف و المناسبات الاجتماعية وتستوعب كل الطرق و الأساليب التي أقرتها الجماعة و تعارفت عليها بغية ضبط أمورها وتحقيق سلامتها و أمنها و رفاهيتها.

[1] سمنر – الطرق الشعبية – المرجع نفسه ص : 81.

و العادات أو التقاليد الشعبية تختلف باختلاف الثقافات و لكنها مهما اختلفت فهي تكوّن دائما المحتوى content و الأساس لكل ثقافة.

رابعا: طريقة تكوّن و نموّ العادات أو التقاليد الشعبية

أما عن طريقة تكوّن العادات أو التقاليد الشعبية فيرجعها بعض العلماء وفي مقدمتهم "sumner " إلى الحاجات الضرورية الحيوية التي تتطلب الإرضاء و الإشباع ويأتي على رأس هذه الحاجات الغذاء و الأمن و يمكننا أن نلخص آراءه من هذه الناحية في أنه لكي يتم إرضاء الحاجات الضرورية، لابد من قيام الناس، أفرادا و جماعات بأفعال أو طرق أو أساليب مختلفة و عن البيان أن هذه الأساليب التي يمارسها الناس لإرضاء حاجاتهم الضرورية لابد أن تتكرر مرة بعد مرة و يوما بعد يوم و سنة بعد سنة وفي أثناء هذا التكرار لا يلبث الناس عن طريق "التجربة و الخطأ" أن يكتشفوا أن هناك طرقا ناجحة صائبة مفيدة و طرقا "فاشلة" وغير صائبة وضارة، وبطبيعة الحال يختارون الطرق و الأساليب التي نجحت في إشباع حاجاتهم ويعتبرونها صالحة وسليمة ومجزية ولذلك يتبعونها خاصة ما تعلق منها بغذائهم و أمنهم، و من جهة أخرى يتجنبون الطرق والأساليب التي أخفقت في إرضاء حاجاتهم أو التي سببت لهم آلاما و أضرارا تؤثر على أمنهم و رفاهيتهم و سعادتهم.

ومن البديهي أن الناس عندما يتبين لهم صلاحية أسلوب ما أو قيمة طريقة ما من طرق السلوك في إرضاء حاجتهم، فإنهم يرغبونها و يكررونها في كل مناسبة تتطلبها، ويتمسكون بها مع مرور الزمن، وبذلك تتبلور وتصبح عادة أو تقليدا شعبيا يتعارف الناس عليه و يعملون على ترسيخه وتأصيله وتثبيته في نفوس الأفراد، كما يعملون أيضا على نقله أفقيا في الجيل الواحد ورأسيا إلى الأجيال المتعاقبة وفي شكل أعراف وتقاليد تحرص عليها الجماعة وتحترمها فما دامت هذه العادة قد أصبحت ضرورية لسلامة البنيان الاجتماعي

والأمن والرفاهية الجماعية فهي تمثل التصرفات الصحيحة والصائبة والسلوك المتسم بالصواب والخير والحكمة.

ولا يفوتنا و نحن بصدد الكلام عن طريقة تكوّن العادات أو التقاليد الشعبية أن نشير إلى ما كتبه الدكتور "عبد الفتاح عبد الباقي" عن طريقة تكون "العرف" ، وهو ذلك النوع من العادات الذي يعتبر بإجماع العلماء أهم فرع من فروع الطرق الشعبية" فالعرف يتكون من ضمير الجماعة بطريقة لا نشعر بها و لا نحس، شأن العرف في هذا شأن قواعد اللغة وقواعد الأخلاق و غيرها من الأمور التي يخلقها المجتمع لخدمة نفسه والعرف ينشأ تدريجيا ببطء فقد يتبع شخصا أو أكثر قاعدة ما في حكم تصرفاتهم حتى إذا ظهر صلاح تلك القاعدة واتفقت مع ظروف الجماعة وحاجاتهما لجأ باقي الأفراد إلى إتباعها بدورهم، مدفوعين في ذلك بغريزة التقليد و السير على المألوف هكذا يستمر درج الناس على القاعدة وتنتقل بينهم من جيل إلى جيل حتى يصل بها الأمر لكثرة إتباع الناس لها أن يتولد في أذهانهم وجوب احترامها في أنها لهم[1].

أما "باجوت"، فعلق أهمية خاصة على المحاكاة كعامل جوهري في طريقة تكوّن العادات أو التقاليد الشعبية و هكذا يقول: "إن وسيلة الإنسان إلى تكوين العادات، هي القوة الخفية للمحاكاة، و يضاف إليها الشعور بالحاجة إلى الإشباع. ففي البداية يتبع بعض الأفراد بالمصادفة نمطا سلوكيا معينا، فإذا نجح هذا النمط في إشباع حاجاتهم وإرضاء ميولهم، فإنهم يكررونه و هنا يحاكيهم باقي الناس ويمارسون هذا النمط"[2] وبيّن لنا

[1] عبد الفتاح عبد الباقي ، نظرية القانون ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية : 1975 ، ط2 ، ص: 158.

[2] نصر محمد عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص : 117 ، 119.

الدكتور "محمد عبد العزيز نصر" "أن العامل النفسي عند "باجوت"مهمّ كل الأهمية فقد طبع الإنسان على الميل إلى المحاكاة."

وهو ميل ذو قوّة مغناطيسية كبرى، قوّة خلاّقة للعلاقات الاجتماعية، التي تحدث من التفاعل المستمر بين عقول الناس، كما بيّن لنا أيضا أن "باجوت" لم يكن ينظر إلى المحاكاة بمعناها الضيق بل كان ينظر إليها نظرة علماء النفس المعاصرين الذين يرون أنها ميل فطري يشمل الإيحاء (أي المحاكاة في الأفكار)، والمشاركة الوجدانية (أي المحاكاة في العواطف)، والتقليد أي المحاكاة في السلوك والأفعال. والمحاكاة في نظر "باجوت" قوّة تعمل للتطابق في المجتمع، ومن مظاهرها التطابق في الزيّ وآداب والسلوك وفي الدّين وفي السياسة ومختلف الآراء والأفكار وبذلك يتحقق للمجتمع أمنه و سلامته ورفاهيته ومن يعارض المحاكاة و لا يخضع لها، فإنه يتعذب عذابا كبيرا.

وجدير بالذكر أن "باجوت" كان ينظر إلى المحاكاة، كما كان ينظر لها "ابن خلدون"و"تارد" على أنها عامل جوهري في تماسك المجتمع و ما معنى تماسك المجتمع إن لم يعن أمنه؟.

خامسا: مميزات العادات أو التقاليد الشعبية

أ- التلقائية:

لما كانت العادات أو التقاليد الشعبية تنبثق من حاجات الناس الطبيعية الحيوية كما بيّنا في الفقرات السّابقة، فإنّ العلماء يميّزونها دائما بأنّها تلقائية Spontanées أي تتكّون في داخل الجماعة بصورة غير واعية و غير مقصودة و دون تأمّل أو هدف منطقيّ، ذلك لأنّ أساسها المحاولة العشوائية والتجربة والخطأ في إشباع الحاجات الطبيعية. فهي تمثّل

ضرورة اجتماعيّة تلقائيّة، وظاهرة جوهريّة لمعيشة الناس بعضهم مع بعض إذ تربط فيها بينهم في الحاضر وتلقّنهم تجربة الماضي وتسهّل عليهم معاملاتهم المتبادلة.

و هكذا ينشأ كل منّا فيجد نفسه أمام "رصيد"مدخّر من العادات إذن سابقة على الفرد التي ارتضتها جماعته و اتّفقت عليها. فالعادات إذن سابقة على الفرد، كما أنّها ليست من خلق تفكيره الهادف، بل تنبثق من المحاولة و الخطأ و تنمو مع التجربة، فيسير وفقها الفرد دون وعي منه، و دون تفكير منطقيّ، إذ يرى نفسه ملزما بمراعاتها حتى يجاري و يطابق من يعيش بينهم و ينسجم معهم. فهو في الحقيقة مضطرّ بل منساق بشكل يكاد يكون سحريا، إلى أن يصبّ قوالب سلوكه و يشكّل أعماله وفقا لها دون أن يخطر بباله أن يتدخّل فيها أو يحاول تعديلها و تطويرها.

و يليق بنا في هذا المقام أن نورد فقرة للعالم "سمنر" sumner تتبلور فيها أهمّ معاني تلقائية العادات أو التقاليد الشعبية فهو يقول :إن الطرق الشعبية ليست من خلق الذكّاء البشري و ليست من ابتكار التأمّل العقلي الهادف، و أنّ مثلها كمثل نتائج القوى الطبيعية التي يستخدمها الناس و يسخّرونها لتحقيق أغراضهم دون وعي منهم أو كمثل طرق السلوك الغريزية عند الحيوان التي تنمو مع التجربة و التي يصل إلى أعلى مستوى للتكيّف تبعا للاهتمامات التي يراد إشباعها[1].

ب- الإلزام و الجبرية:

و من مميّزات العادات أو التقاليد الشعبية أنها ملزمة و جبرية، أي أن لها سلطة وسلطانا على الأفراد يضغط عليهم و يشعر كل فرد منهم أنه مضطر للخضوع لها. ففي الوقت نفسه الذي نجد فيه أن العادات مفروضة علينا نجد أنفسنا متمسكين بها فهي تلزمنا

[1] سمنر – المرجع السابق ، ص : 4.

و في الوقت نفسه نجد راحتنا في إطاعتها و مما هو جدير بالذكر أن التكوين الفردي يتهيأ لقبول ضغط العادات تماما كما يتهيأ "بنفس الكيفية" التكوين الجسمي للفرد لسبب جوهري سبقت الإشارة إليه، عند الكلام على الخاصية السابقة للعادات، وهو أن الأفراد ينشئون منذ ولادتهم عليها و يتمثلونها كأساليب و طرق محببة لديهم ومقبولة عندهم فإنها تربيهم و تسعدهم و توفر لهم أمنهم. و لذلك فلا يكادون يحسون ضغطها أو إلزامها لأنهم تعودوه فهو يظل في حالة كمون ما داموا يسيرون في سلوكهم وفقا لمقتضياتها أما إذا حدثتهم نفسهم بالخروج عليها و مخالفتها و انتهاكها. فإن الإلزام يخرج إلى الفعل و يثبت وجوده. ويهمنا أن نبرز تلك الحقيقة فهي أن العادات أو التقاليد الشعبية بصفة عامة تعد كلها قوى ملزمة بمعنى أنها تتضمن بدرجة ما شيئا من الإلزام و الضغط على الناس ذلك لأن الجماعة تراها التصرفات الملائمة السليمة "و الأصولية" المؤيدة لسلامة و أمن ورفاهية وسعادة المجموع.

و يرى "تونيس" أن عنصر الإلزام موجود حتى في أبسط أنماط السلوك مثل مجرد الاستعمالات Usage التي تبدوا أنها لا تتضمن أي نوع من إجراءات و يمضي "تونيس" فيوضح أن عمومية وجود هذا العنصر الملزم في العادات كلها على الإطلاق ذات علاقة وثيقة بعمومية وجود العنصر الخلقي فيها إذ يقول "العنصر الخلقي moralorethical élément"متضمن في كل أنواع العادات أو التقاليد حتى في أبسط الطرق الشعبية أو "الاستعمالات" و العنصر الخلقي في العادات أو التقاليد الشعبية من الصعب ملاحظته على حذة و كعنصر منفصل لأنه يكون مختلطا و ممتزجا بها و مذابا فيها إلا أننا نستطيع أن نعيشه و نحسه عندما ننحرف عن الطرق المألوفة للسلوك حيث نشعر "أن اضطرابا ما قد حدث في نظام طرق السلوك " أي أن شيئا ما قد خرج عن المألوف، و قد لا نهتز لما

حدث أو لا نهتم و لكننا على أية حال نشعر بشعور طفيف يعتمل في نفوسنا (كالجرح مثلا) بسبب ما حدث.

ج- الاتصال بنواح أسطورية و عناصر خرافية:

و من مميزات العادات أو التقاليد الشعبية في جميع الثقافات بصفة عامة، و بصفة خاصة أيضا في الثقافات المختلفة و القطاعات المنعزلة أو التي تنتشر فيها الأمية، أنها تتصل بنواح أسطورية و عناصر سحرية و خرافية.

و حقيقة الأمر أنه "لا يكاد يوجد مجتمع في العصر الحالي يخلو من الخرافات و من أنماط السلوك المتصل بالتفكير الخرافي برغم ما يبدو في هذا من تناقض مع ظروف العصر وما وصلت إليه العلوم و المعارف العلمية من تقدم هائل في مختلف الميادين"[1].

و يمكن تفسير الخرافات السائدة في المجتمع الحديث بأحد أمرين: أولهما، أن تكون الخرافات من مخلفات الماضي البعيد، و من نتائج خبرات الإنسان في عصور كانت خبراته فيها محدودة، و إمكانياته في البحث عن المعرفة قاصرة و عاجزة، ثم انتقلت تلك المعتقدات الخرافية من جيل إلى جيل عبر العصور عن طريق التربية و التعليم، و الأمر الثاني أن بعض هذه الخرافات من صنع العقلية الخرافية التي ورثها الإنسان عن الأجيال القديمة و التي يطبّقها على ما يصادفه من مشكلات معاصرة، إذا ألزمته الطرق التي تفضّلها[2].

ويبدو أن السبب الرّئيس في اتجاه الإنسان إلى ممارسة السلوك و العادات المتصلة بالتفكير الخرافي، هو الخوف أي عدم الشعور بالأمن و الاطمئنان و العجز و الضعف إزاء حاجاته الأساسية أو مشكلاته المستعصية و عدم القدرة على التفكير المنطقيّ السليم.

[1] نجيب اسكندر إبراهيم فام منصور ، التفكير الخرافي ، بحث تجريبي ، القاهرة مكتبة الأنجلو 1962 ص : 138.

[2] المصدر السابق ، ص : 138.

فالواقع أن الخوف الشديد و التوجس المستمر أهم الأسباب التي تساعد في شيوع العادات الخرافية و خاصة إذا اجتمع مع هذا الخوف الشديد الجهل و الشعور بالضعف والعجز عن العمل الإيجابي و هنا تأتي العادات الخرافية بوسائلها الفعالة التي تؤمّن الناس وتطمئنهم و توهمهم أنهم يستطيعون التحكم في بيئتهم و في مصائرهم.

و العادات الخرافية، تستهدف زيادة على بعث الأمن و الأمل و الطمأنينة في النفس، مساعدة الإنسان على التهيؤ لمواجهة الأحداث أو الوقائع المقبلة.

ويمكننا أن نلخص وظائف العادات الخرافية فيما يلي:

1- أنها تساعد على تفسير كثير من الظواهر الغريبة عليه.

2- أنها تحقق للإنسان حاجات كثيرة إذ تستهدف جلب السعادة و الأمن و النفع له.

3- أنها تجنب الإنسان الضرر و تدفع عنه الخطر سواء أكان هذا واقعيا أم وهميا[1].

والواقع أن هذه الوظائف متداخلة بعضها في بعض تداخلا شديدا، فتجنب الضرر مثلا يعني في الوقت نفسه تحقيق نفع ما، كما أن تحقيق النفع يعني تجنب ضرر الحرمان أو العوز أو الإثم أو الألم أو غيره و لذلك فهناك عادات خرافية تجمع بين وظيفتي تحقيق النفع وتجنب الضرر مثل عادة بعض العرب في عمل "تحويطة" للعروسين توفق بينهما وتحيطهما بسياج سحري يمنع عنهما الحسد والعين، ففي هده العادة يجتمع التأكيد على منع الخطر الذي قد يتعرض له العروسان من العين أو الحسد مع ما تجلبه "التحويطة" من خير يتمثل في التوفيق بينهما.

د- الرغبة في التمسك بها:

[1] المصدر نفسه ، ص : 140.

و من مميزات العادات أو التقاليد الشعبية أنها في مجموعها مرغوب فيها أي محببة إلى الناس. و يرجع ذلك إلى تلقائيتها و شعور الأفراد بضرورتها لتعاملهم بعضهم مع بعض ولصلاح حالهم و استقرارهم و أمنهم، كما يرجع أيضا إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى تشكيل الأفراد على الصورة التي يرتضيها المجتمع الذي يعيشون فيه، حتى يتوافق بعضهم مع بعض فيتماسكوا و تقوى وحدتهم و يتحقق أمنهم.

سادسا: أدوار العادات أو التقاليد الشعبية

أ- الدور الإرشادي التوجيهي:

إن العادات أو التقاليد الشعبية لتعدّ بحق كما قال "أرنولد جرين" "مصابيح هادية"[1] فهي تقدم للفرد عددا كبيرا من مختلف الأنماط السلوكية المعدة من قبل، و ما عليه إلا أن يتمثلها و يرعاها بعد أن يتعلمها بالتنشئة الاجتماعية في الأسرة و في غيرها من الجماعات والهيئات التي يمر بها منذ ولادته، فالتنشئة الاجتماعية في هذه الجماعات المذكورة تهدف إلى إرشاد الفرد عن (طريق غرس العادات الاجتماعية المختلفة فيه) إلى ما يجب وما يجوز، وما هو حلال وما هو حرام و ما هو فاضل و ما هو رذيل و ما يفعل وكيف يفعل ومتى يفعل، أن ترشده إلى الطرق التي اتفق الناس و تعارفوا عليها فصارت عرفا عاما أو تقاليد ملزمة أو عادات اتفاقية يستحسنونها ويستهجنون سواها فعن طريق التنشئة الاجتماعية بأساليبها المتعددة، من محاكاة و تعويد وغرس الأفكار والمعتقدات التي يستفيد كل فرد في الجماعة من خبرات الأجيال السابقة عليه، تلك الخبرات التي تتطور في العادات الاجتماعية فالعادات أو التقاليد الشعبية بناءا على ذلك تمثل لونا من ألوان التراث الاجتماعي، فهي

[1] ينظر : Green , Arnold W , Society ,N.Y, MC Graw – Hill , 1960

تمد الفرد بسلسلة متكاملة الحلقات من مشكلات التي انتهت الثقافة من حلها على أيدي الأجيال السالفة، و بذلك تغنيه عن إجهاد نفسه في استيضاح مواقفه إزاء الأحداث الاجتماعية الجارية التي تمس جميع مظاهر النشاط الحيوي والاجتماعي التقليدي.

وبناءا على هذا، فإن العادات أو التقليد الشعبية يصدق عليها قول جلن و جلن: "أنها تمد الفرد بسلوك نقي مقطر من الخبرات الماضية وبذلك توفر عليه كثيرا من الوقت والمجهود اللذين كان عليه أن يبذلهما لتحليل مشكلات الحياة التي يتعرض لها وبحثها وحلّها"[1]، و في المعنى نفسه يقول سمنر: "أن الطرق الشعبية ليست أسئلة عن أمور الحياة بل هي أجوبة لها، وليست مشاكل للحياة و إنما هي حلول لمشاكل الحياة حلول قد انتهى إليها أسلافنا وقدّموها لنا كحلول نهائية لأنها تحمل في طيّاتها الحق والصواب"[2] ومن الحق والصواب أن يعيش أفراد المجتمع آمنين مطمئنّين على حاضرهم و مستقبلهم.

ب- الدور الجمالي:

و إننا إذا أمعنا النظر فيما سبق استطعنا أن نبرز الدور الجمالي، فالعادات ترشد الفرد إلى الجميل و الحسن و المستساغ و المستحب و اللائق من الأفعال و السلوك وبهذا تتحقق سلامة و رفاهية و أمن الفرد و المجتمع.

و يجب أن ننظر إلى الدور الجمالي للعادات بمعنى واسع جدا، معنى يتضمن الجمال الشكلي الظاهر و المحسوس في السلوك و الأفعال كتقديم الهدايا أو المساعدات من نقود أو زهور أو حلوى أو غير ذلك، كما يتضمن أيضا الجمال المعنوي أو الجمال الروحي أي جمال العواطف و الشعور الذي يتضح في التعاطف و المشاركة الوجدانية بين الناس، وليس

[1] جلن و جلن ، المرجع السابق ص 150.

[2] سمنر- المرجع السابق ص 79.

هناك بالطبع فصل بين هذين النوعين من الجمال الشكلي و المعنوي لأن السلوك بنوعيه: العملي و العاطفي وحدة ممتزجة تمام الامتزاج و هذا الجمال جد مهم في توفير الأمن الاجتماعي نظرا لما يترتب عليه من تراض و تعاطف و تواد بين أفراد المجتمع.

فقولنا: أن للعادات دورا جماليا معناه أنها ذات دور فنيّ، ترشد الفرد إلى "فن الحياة" فن التعامل مع الناس تعاملا حسنا جميلا و مجاملتهم و المحافظة على شعورهم ومشاركتهم في آلامهم و أفراحهم حتى يألفوه فينسجم معهم و ينسجمون معه، أي أن العادات من هذه الناحية ترشد الفرد، كما تقول "البارونة ستاف La Baronne Staffe" إلى القواعد التي تعرفّه كيف يعيش و إلى استعمالات المجتمع و أدابه التي تجعله راضيا عن نفسه مرضيا عنه من الآخرين الذين يعيش بينهم.[1]

فالدور الجمالي للعادات أو التقاليد الشعبية يتضح بأجلى معانيه في تلك الطائفة من العادات التي تعرّفها لغتنا العربية "بآداب اللياقة" والتي يقال عنها بالأوروبية ethiquette أو بروتوكول protocole أو good manners شمائل حسنة لها أثر مهم في سلامة و أمن الفرد و الجماعة.

ويرى "ميكفر وبيج" أن آداب اللياقة هي "الطرق التي تميز سطحيا الطبقات الاجتماعية والجماعات المهنية وغير المهنية وكثيرا ما تتخذ كعلامة أو دليل على مؤهلات الشخص وعمله. وفي الواقع أن كل جماعة ذات تقاليد قديمة مهما كان قدمها لابد أن يكون عندها بروتوكول لتنظيم آدابها ووضع معايير السلوك في ظروف معينة، و لكنها إلى جانب ذلك، تضفي من الرموز على الفروق الاجتماعية ما يحرص بعض أعضاء المجتمع

[1] Baronne Staffe. Usage du monde regle du savoir Vivre . Paris , E . Flammarion ; 1899 p . 3

لأسباب أساسية عندهم على أن يستبقوها"[1]، فلآداب اللياقة أثر عظيم في تماسك أفراد الجماعة و أمنهم.

ج- الدور التّنبئي:

و إلى جانب الدورين السابقين نستطيع أن نذكر أيضا دورا تنبئيا و معنى هذا أننا إذا عرفنا العادات التي تسود القوم الذين ينتمي إليهم الفرد، أمكننا أن نتنبأ بسلوك هذا الفرد أي بأنه سوف يسلك سلوكا حسب هذه العادات (على الأقل في معظم المواقف التي يواجهها).

و بذلك تقوم العادات أو التقاليد الشعبية بدور مشترك، دور تنبؤي بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع، فمما لا شك فيه أننا إذا لم نستطع أن نعتمد على توقعاتنا لما سيقوم به الفرد من سلوك، فإننا لا نستطيع أن نعيش معه في مجتمع واحد فالتوقعات تنبثق أساسا من الحياة الاجتماعية، و بمجرد أن تتكون هذه التوقعات تصبح مثل العادات أو التقاليد الشعبية مرشدا للسلوك، و بذلك يصفها "تشارلز هبر تجد judd بأنها صنو العادات الشعبية أو على حد تعبيره "الشقيق الشعوري المقابل للعادة الشعبية"[2] كما يرى "تشارلز تجد" أن الخروج عن المتوقع يعكر صفو أمن الفرد إذ يسبب له آلاما نفسية و أدبية ومعنوية حادة لا تقل في كثير من الأحيان عن الآلام الجسمية، و إذا أبدى أحد أفراد الجماعة لسبب ما نوعا من السلوك الذي لا يتوافق مع توقعاتها فإن الجماعة تصر

[1] مكيفر وبيج ، المرجع السابق . ص 395.

[2] Iudd . Ch, psychology of social institution . NewYork , Mac Millan , 1927, p59.

وتصمم عن طريق جزاءاتها المختلفة، على تعديل سلوك الفرد المهمل و المقصر في مراعاة عاداتها بحيث يتوافق مع توقعاتها في المواقف المشابهة المستقبلة"[1].

وتتضح أهمية الاعتماد على التوقعات الاجتماعية في تعامل الناس بعضهم مع بعض إذا ما انتقل الفرد من مجتمع إلى مجتمع آخر يختلف عنه في ثقافته وفي عاداته وطرقه الشعبية فإنه إذا لم يعرف كيف يتعامل مع أفراد هذا المجتمع على أساس ما يتوقعه من سلوكهم فإنه ولا شك يشعر بكثير من الحرج و الحيرة والاضطراب والقلق.

والواقع بصفة عامة أن الأجنبي الكيّس الذي يرغب في استرضاء الجماعة التي يفدّ إليها لا يفوته أن يحرص على التمسك أو على الأقل التظاهر بالتمسك بقانون توقعات هذه الجماعة وتتبعه، فالمثل يقول "أرضهم ما دمت في أرضهم".

و يمكننا مما سبق أن نخلص إلى أن العادات أو التقاليد الشعبية تمدنا بمجموعة من التوقعات التقليدية يعتمد عليها الفرد و الجماعة (التي يكون الفرد واحدا منها) و بدون هذه التوقعات لا تستطيع الجماعة الاستمرار في حياة اجتماعية منظمة آمنة.

لكل ما سبق تعد العادات أو التقاليد الشعبية بسبب ما تؤديه من الأدوار الحيوية (التي تتلاقى كلها في ضبط المجتمع و تنظيمه) وسيلة من أقوى الوسائل في استقرار المجتمع والمحافظة على كيانه و تماسكه ووحدته و أمنه و سلامة بنيانه.

د . الدور الضبطي التنظيمي:

الآن و بعد أن تكلمنا عن الأدوار الثلاثة السابقة للعادات أو التقاليد الشعبية وهي الدور الإرشادي التوجيهي و الدور الجمالي والدور التنبئي نستطيع أن نستخلص منها ونقرأ بين سطورها الدور الضبطي التنظيمي. فقد اتضح لنا الآن أن هذه الأدوار المختلفة، مهما

[1] Iudd . Ch, Opcit, P 60.

تشعّبت فهي تتلاقى في هدف واحد وتعمل في النهاية لدور موحد يتمثل في الضبط والتنظيم اللذين يعتبران عاملين أساسيين من عوامل استتباب الأمن.

فالعادات أو التقاليد الاجتماعية بسبب ما تؤديه من الأدوار الحيوية التي تتلاقى كلها في ضبط المجتمع و تنظيمه وسيلة من أهم الوسائل وأهمها في استقرار المجتمع والمحافظة على كيانه وتماسكه ووحدته وسلامة بنيانه وأمنه.

إن للعادات والتقاليد الشعبية دورا مهما فاعلا يسهم في بعث الحس الأمني لدى الفرد في المجتمع.

الأمثال الشعبية هي ديوان المجتمعات تصور فيه التجارب و العادات و القيم و الأخلاق بأنواعها و ألوانها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية و التاريخية، فهي أشبه بالشعر ديوانا للعرب ، فهي الموسوعة التي نرى فيها صورة المجتمعات والأمم الحقيقية في كل جانب من جوانب حياتها في الماضي و الحاضر و المستقبل .

و هي موسوعة الحياة ، و سجل تاريخ و كتاب تراث فيه كل شيء ، ولا يمكن لمجتمع أن يستغني عن أمثاله الشعبية مهما كان الحال ، لأنه يرى فيها شخصيته و قوته و كرامته و عزته وأصالته و تاريخه و مكانته بين مجتمعات العالم.

و المتفحص في ذخيرة الامثال الشعبية الجزائرية يجدها تحتو ي على كنوز زاخرة و زاهرة من كل جوانب الحياة و ميادينها ، ولا غرابة فهي عصارة تجارب حياة المجتمع الجزائري عبر قرون متعاقبة و أزمنة متلاحقة ، فهي إذن بمنزلة الحقائق العلمية التي لا تدع مجالا للشك ولا منفذا للريب . و قديما قالوا التجربة تسبق العلم . غير أن الشائع اليوم بين أفراد المجتمع الجزائري إهمال الإهتمام بهذا الجزء المهم من التراث ، و إغفال معانيها(نعني الأمثال الشعبية) و في حسبانهم عدم جدواها في صناعة ثقافة المجتمع و ترشيد سلوكه الإجتماعي و التربوي و الامني و غيره ، و كأن المطلوب غير هذا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط ، أي بين أفراد المجتمع ، بل امتدت عدوى اللإهتمام واللامبالاة ، واللارعاية إلى المنظومة التربوية الجزائرية ، حيث لوحظ فيها الغياب الطويل و العريض والعميق لنصوص الأمثال الشعبية الجزائرية . و السؤال هنا هو : لماذا لا يحصل إدراج نماذج منها مختارة في مفردات المنهاج التربوي في كافة مستويات التعليم بوطننا لترسيخ معاني الثقافة الأمنية أساسا و قاعدة ، إذ من دون أمن لا نصنع شيئا في الحياة ، ولا نقدم رجلا فيها إلى الأمام . و لما كان للثقافة الأمنية هذا الثقل و الوزن في استقرار حياة.

المجتمع ، رأينا اختيار نماذج من الأمثال الشعبية الجزائرية ذات البعد التربوي الأمني للتعامل معها على منهج الوصف و التحليل و الإسقاط على الواقع ، وهي على المنوال التالي:

-1-ليرة تكسي غيرها و هي عريانة:

هو مثل شعبي جزائري فيه معنى التضحية من أجل الغير ، و فيه معنى إيثار الغير على النفس . وكل من التضحية و الإيثار هما خلقان كريمان ممدوحان من قمم الأخلاق الشريفة ، و كونهما يقودان إلى ربط أواصر أفراد المجتمع ، فهما يدفعان إلى صناعة استقرار في الحياة ، وفي الوقت نفسه يعملان على إشاعة الأمن في المجتمع ، و غرس خلقه الفضيل بين أفراده في شتى أنواع العلاقات ، وإلا ماذا ننتظر من غياب كل من التضحية و الإيثار إلا التفكك و النزاع و الصراع و العداوة التي تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمعات.

-2-بليس قال ما يغلبني غير اللي يشاور:

و ذلك لبيان أهمية المشورة في إنتاج سداد الرأي و صوابه في قضايا الأفراد و المجتمعات . وسداد الرأي و صوابه المؤسس على المشورة طريق إلى تحقيق الأمن و تحصيل الاستقرار. وما هذه الفتن و النزاعات و الصراعات و الحروب إلا من صنع الرأي المستبد الواحد المعادي للمشورة . فهو إذن مثل شعبي جزائري ذو بعد تربوي أمني.

3 -واحد عندي ولا عشرة عند الناس:

يضرب هذا المثل في التحذير ضمنيا من إقراض المال للغير الذي يقبض ولا يسدد لما يترتب عن ذلك من مشاكل و نزاعات و عداوات و صراعات و حروب تهز استقرار الفرد و مجتمعه ، و تذهب بأمن حياته . وفي التحذير هذا دعوة إلى إشاعة خلق التربية الأمنية بين أفراد المجتمع الواحد . و المثل الشعبي هذا مفتوح في ضربه على كل المعاملات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية سواء أفرادا أو جماعات أو أمما و هكذا.

-4-واحد ماراح من واحد سالم[1]:

مثل شعبي يضرب في الاحتياط من الإساءة للغير ، مع عدم استغراب إساءة الغير إليك و لو كنت محسنا إليهم إحسانا.

و يقال هذا المثل في الصديقين و الأخوين و الجارين و القربين يغدر أحدهما بالاخر و في هذا الاحتياط بعد تربوي أمني يقود إلى إقرار مصلحة الأمن و السلم بين الأفراد في العلاقات ، و يدفع مفسدة العداوة و الصراع و النزاع بينهم . وفي ذلك كله مقصد شريف و غاية نبيلة هي غرس خلق التربية الأمنية في أفراد المجتمعات في كل مستويات الحياة.

-5-خذ طريق العافية ولو دايرة وبنت العم ولو بايرة[2]:

في هذا المثل الشعبي معنيان تربويان أمنيان الأول يحث على تجنب الأشياء التي لا يحمد عقباها ولو كلف تجنبه عناء زائدا و شاقا.

و يقال أيضا في الحث على الإبتعاد عن كل ما يؤدي إلى الخصومات و المنازعات و الصراعات و الفتن.

مهما كان ، فالطريق الدائرة قد تكون أتعب لطولها ، لكنها هي أسلم و أأمن عاقبة ، و لذا في حد ذاته سلوك أخلاقي ذو بعد تربوي أمني ، و المعنى الثاني في المثل فيه تحبيب الزواج من القريبة ، لأنها تكون مجبرة على حفظ عرض زوجها و ماله و نسبه الطي هو عرضها و مالها و نسبها ... وفي ذلك مدعاة إلى تحقيق الأمن و السلم و التعايش الحسن و المعاشرة.

المعروفة بين أفراد الأسرة ، و على الرأس الزوج و الزوجة ، إذ هما أساس أمن المجتمع واستقراره ويبدأ امن المجتمع عند علماء الانثروبولوجيا من امن الأسرة أساسا .

---

[1]- أمثال جزائرية – ص 22

[2]- المرجع نفسه – ص23

-6- (خذ الراي اللي يبكيك وما تخذش الراي اللي يضحكك)[1] :

في المثل الشعبي هذا حث على الأخذ بالنصيحة الحسنة من الغير ، ولو كانت مرة و مؤلمة و مبكية ، لأن فيها أمنه واستقراره . وفي المثل أيضا تحذير من الأخذ بنصيحة العدو الحلوة و المضحكة و الطريفة التي تحبذ له عمله السيئ و تزينه ، لأن فيها تهديدا لأمنه واستقراره ، وهي سبيل ميسر إلى تهلكته في العاجل أو الآجل .

و المثل يحمل بعدا تربويا أمنيا يسهل إسقاطه في الراهن على المنحرفين من الشباب و الرجال و البنات و النساء المبتلين و المبتليات بأمراض العصر من خمور و سفور و مخدرات واختلاس أموال و رذائل و غيرها .

-7- (خوك خوك لا يغرك صاحبك)[2]:

في هذا المثل الشعبي تحذير من معاداة الأخ الشقيق و تفضيل الصاحب عليه في الثقة و المعاملة، لأن ذلك يجر إلى عواقب غير محمودة ، ويكرس مغ مر الزمن عليك لا أمنا في حياتك بكثرة المشاكل و الأضرار واصطناع الشرور ...الخ .

وكل هذا يصنع لك عدم الاستقرار في حياتك ليصبح الحذر و الحيطة و الخوف منهم صاحبك الذي لا يفارقك ، و التربية الأمنية تطلب تقريب الأخ الشقيق ، أو أحدا من الأقارب على الصاحب و الصديق ، لأن الأول يدوم ، و الثاني يفارقك بعد ساعة او يوم.

مع لزوم الحيطة و الفطانة في المعاملة مع القريب و البعيد ، علما أن التجربة علمتنا أنه هنالك بعض الأقارب عقارب ، كما أن بعض الأقارب أطايب.

[1]- أمثال جزائرية ص 23.

[2]- المرجع نفسه ص 24.

و زيادة على هذا فإن المثل الشعبي هذا يدعو إلى ربط أواصر المجتمع بدءا بأفراد الأسرة الواحدة، و في ذلك قوة و أمن واستقرار.

8-إذا ضربت أوجع:

و هذا مثل شعب جزائري يضرب في وجوب التعامل مع اللوماء و السيئين من الناس بالغلظة التامة إذا تمردوا أو تمادوا في الأذى و السوء ، لأن الرفق بهم في هذه الحالة لا يفلح ، بل يزيد في طغيانهم ظنا منهم خوفكم منهم . و هذا ما يجعل دائرة الأمن بينكم و بينهم في اضطراب و تقلص، و تبقى و كأنها فتيل قنبلة سينفجر في أي لحظة من اللحظات . فالتربية الأمنية توجب التعامل مع العدو العنيد بالغلظة ، لأنه بها يصل إلى إيقاف سوئه و أذاه ، فتأمن أنت و المجتمع من شره و في ذلك أمن واستقرار . و قد جاء تأكيد هذا المعنى في القران الكريم في قوله تعالى : يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين وأغلظ عليهم و مأواهم جهنم و بئس المصير التوبة.

9- الجار قبل الدار:

يضرب هذا المثل في وجوب مدارسة المحيط و الأرضية المرتبطة بالمشروع الذي تعزم على بنائه ، فهي تسبق المقصود ، و ذلك لضمان سلامة بنائه و أمنه بعد إنجازه.

وليكن أي مشروع في حياة الإنسان، فقبل الزواج لابد من حسن اختيار الزوج، و قبل السفر لابد من حسن اختيار رفيق السفر. و قبل اتخاذ أي قرار يخص الحياة لابد من ظروفه كاملة شاملة حتى لا ينقلب عليك فتجني منه شوكا، و يتحول فرحك إلى حزن و ندامة، وينقلب الرفيق إلى خصم مبين، و الجار على عار و دمار.

و هو مثل شعبي قد يكون سببه ما حصل لإنسان اشترى بيتا أو بنى مسكنا ليقيم و يسكن، ولم تراع الظروف المحيطة بهذا البيت من جار، إذ فوجئ بجار سوء أشبعه أذى لا يتوقف ، فلما بلغ صبره حدا لا يطاق انفجر و خسر . والمعنى من المثل يصب في عين خلق التربية الأمنية، لأن فيه حث

على وجوب أخذ الاحتياط من ضرر قد يصاحبك كامل حياتك إن لم تأخذ به . وهو ضرر لا ينجو منه إلا الحذر.

و المثل أيضا يضرب في وجوب اختيار الجار الخلوق و الأمين و حسن معاملته لما يوفر في ذلك من أمن و أمان واستقرار في حياتك وبيتك و أولادك ، فالجار باق معك زمن حياتك كلها . كما أن المثل يحذر من مجاورة الجار السيئ. لما يترتب عنه من أذى ساخط و شر مستطير ينسف الاستقرار و يذهب بالأمن، وينذر بضر أليم مهددا للحياة و للكيان و المثل بهذه الصيغة يصب في عين التربية الأمنية في الحياة الاجتماعية أفرادا و جماعات بكل شرائحها، وفي كل مناحي الحياة. وفي سياق هذا المعنى يصلح للمقام المثل الشعبي القائل : الرفيق قبل الطريق . حيث يصلح للأطفال والتلاميذ درسا في عين التربية الأمنية التي تقود إلى ثقافة دفع المفسدة و جلب المصلحة. كما يتوسع إلى كل شرائح المجتمع ، ثم يتوسع إلى المجتمعات و الدول و الأمم في سياساتها الخارجية.

10- (اذا غابت السبوعة تستتبع الضبوعة)[1]

و هو مثل يصب في عمق التربية الأمنية و أبعادها ، حيث يقال في الأراذل من الناس يعلون و يتحكمون في رقاب الناس بالظلم و التبجح و الفهر و الفساد و الأذى و يقال في أمور الناس يتولاها من ليس أهلا لها ، و هم الأصاغر من الناس.

و المثل يستعمل في الحياة الإجتماعية ، كما يستعمل في السياسة ، كما يوظف في الكسول وغير المبالي يعلو ذكره ، و الذليل يعز و هو يشبه المثل العربي القائل : إن البغاث بأرضنا يستمر ، كما يضرب للضعيف يصير قويا.

و إذا استتبعت الضبوعة غابت منهم الحكمة في الأخذ بمقاليد الأمور في شتى مجالات الحياة ، وإذا حصل و تحقق فانتظر الفتنة ذهب الأمن واختفى الإستقرار و التربية الامنية تصنع بيد الحكماء ، أما الفتنة و اللا ستقرار فيصطنع بيد الاراذل اللوماء.

[1]- أمثال جزائرية ص73

11 – (السبع يزئر و الحمار ملاقيه)[1]:

هذا المثل يقال فيمن يقدم على أحطار محققة في الوقت الذي كان يجب عليه أن يتقيها و يبتعد عنها كل البعد لخطورتها ، و لما تحمله من أضرار كبيرة تمس من يقترب منها لا محالة كما يصاغ المثل للأطفال الذين يلعبون قرب مواقع الخطر و الضرر ، الذين يخرجون للعب أثناء هبوب الرياح أو نزول المطر أو اشتداد الحر ، لأنهم بذلك يعرضون أنفسهم للضرر و الخطر . و يساق المثل أيضا في الرجل يدفعه الفضول للذهاب إلى مكان المشادات و التشاجر و التراشق بالحجارة بين المتظاهرين و الشرطة و غيرها من الأمثلة.

فالحمار لغباوته يسمع لزئير الأسد فلا يختفي، بل يواصل سيره حتى لو كان في الاتجاه الذي فيه الأسد.

و المثل هذا يصب في عمق التربية الأمنية ، إذ يحث الأطفال و الرجال و النساء بضرورة التحلي بالحس الأمني في الحياة ، ومن ذلك أن يكون كيسا حذرا فطنا في كل شيء ن و أن ينزع رداء الغباوة ، و ينزع ثوب البلاهة عنه انتزاعا ، و ذلك بتجنبه مواضع الخطر و أماكن الضرر قال تعالى : (و خذوا حذركم) (النساء) ، و قال أيضا : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) البقرة.

-12-عوم و عس حوايجك:

مثل جزائري شعبي يضرب في التحلي بالفطانة والكياسة في قضاء الأمور في الحياة يقابل ذلك مجانبة الغفلة و الحماقة في تدبير الأمور، وربما يكون مورد المثل أن إنسانا لغفلة سبح في بحيرة أو بحر تاركا أغراضه على شاطئه ، و على حين غفلة سرقت واختفت ، فلما انتهى عاد إليها فلم يجد شيئا، و في لحظة خسر كل شيء فجاءه أحد الحكماء ناصحا له بقوله (عوم و عس حوايجك) . والمثل يصلح أن يضرب في عمق التربية الأمنية للإنسان طفلا كان أو امرأة أو رجلا ملفتا إياهم إلى ضرورة مصاحبة الحذر و الحيطة و النباهة في كل الأمور دونما غفلة أو لا مبالاة . و هو مثل جار وحي بين

[1]- المرجع السابق ص73

الأطفال في المدرسة ، و الرجال و النساء في مختلف الأمكنة و تجمعات الأفراح ، بل حتى في المساجد التي تشكو من سرقة الأحذية ، حتى صار يقال لكل من دخلها على حذائه عوم و عس حوايجك ، و هكذا...

و يصلح المثل في العديد من المواضع سواء كانت مواضع أفكار أو مواضع أحجار، و هكذا... خصوصا و نحن في ظروف عامة غير مأمونة، لذا صار مثلا ضروريا في حياة الأفراد و الجماعات والمجتمعات.

13-الخلطة بلطة و الجرب يعدي:

مثل شعبي جزائري يضرب في التحذير من المخالطة المفتوحة مع الناس، و الناس معادن، كما فيهم الحكيم و هم قلة، وفيهم اللئيم و هم كثرة. ربما يتوجه التحذير رأسا من مخالطة الأراذل من الناس، و ذلك لأنه ينتج من مخالطتهم السلب للمال و التعرية و التوقيع في موطن الضرر و السلب في قيم الأخلاق. فكم من تلميذ كان نجيبا خلوقا مجتهدا ناجحا ، غير أن مخالطته للأشرار قلبت حاله من خير إلى شر ، فضاع و ضيع ، و كم من شاب أصاب ثم خيب و خاب و كم من صالح انحرف ، و كم من طاهرة تحولت إلى بائرة، و كم من مسكين صار سكينا ، و كم من مسؤول صار مغلولا .... و هكذا نسأل الله الثبات . كما أن المثل يتقي معناه و أبعاده من نصوص النبوة ، منها قوله صلى الله عليه و سلم : مثل الجليس الصالح و الجليس السوء كمثل حامل الطيب و نافخ الكير .

لذا يستحسن أن يلقن التلميذ في المدرسة و البيت قبله هذا الخلق وقاية له من الضرر و في نفس السياق و المعنى و الحال يساق مثل شعبي قريب منه هو : خلط روحك مع النخالة ينقبوك الجاج ، و المثل هو لغاية مجانبة مخالطة الأراذل و المرضى و الأشرار من أفراد المجتمع.

-14-خلطها تصفى:

هو مثل شعبي يحث على خلق الصراحة بالحق مهما كانت عواقبه ، ذلك أن كتمان الباطل قد يبقي المنازعات بين الأفراد في العائلة و المجتمع قائمة كالقنبلة الموقوتة قابلة للتفجر في أي وقت ، والكتمان للشر يبقيه قائما ضارا مهلكا في المجتمع ، فكان من الحكمة التصريح بالحق ، و إن نتج منه ضرر و لا بد فخفيف و طفيف ، و سرعان ما تعود الأمور إلى و نصابها ، و يصفى كل شيء و يضرب المثل أيضا في المريض الذي يصرح بمرضه و ألامه الطيب حتى يخلصه منه و هكذا ، ولذلك قالوا : من كتم داءه قتله.

و المثل هذا هو من عين التربية الأمنية للأطفال و الرجال و النساء في شتى السلوكات الاجتماعية ،كما يمكن توظيفه في المجتمعات التي تقهر شعوبها و تستبد في حكمها ولا تراعي حقوق الأفراد ولا الجماعات و لا القبائل بشتى ألوانها و مختلف أشكالها إذ السكوت على الحق في الأوضاع الظالمة يبقيها على ذلك ، و يزيدنا ظلما.

لذلك يصدق المثل على هذه الحال ، ثم يحصل بعدها العدل و تعود أمور المجتمع إلى طبيعتها ، و ربما يحسن في المقام صياغة المقولة الثابتة التالية : موت على حق خير من حياة على باطل ، والمثل العربي القائل :

15 المؤمن بسلاحو[1]:

هذا المثل الشعبي جار كثيرا على ألسنة الناس و خطاباتهم، و يضرب في حث الإنسان، أي مقامه و سنه و وظيفته على وجوب أخذ الاحتياط و الحذر و التسلح إن اضطر الحال إلى ذلك اضطرارا ، خصوصا في أزمنة الاضطرابات و الاحتجاجات و المواجهات العمياء التي تأتي على الأخضر و اليابس ، و يستغلها السفهاء للفساد و الإفساد.

[1]- أمثال جزائرية ص35

و يذهب معنى المثل إلى إصابة عمق التربية الأمنية للطفل و التلميذ ، فتقول له : المومن بسلاحو، و أنت تطلب من أخذ ملزمات المحفظة و المئزر كلها ، و هو يتوجه إلى المدرسة.

و تقولها له حاثا إياه على مراجعة دروسه دوما قبل دخوله الامتحان.

و تقولها له إذا كان مريضا حاثا إياه على تناول دوائه باستمرار كما أوصاه الطبيب.

و تقولها له حاثا إياه على ارتداء معطفه و ليس في الظرف الممطر و البارد ، وقاية له من كل مكروه.

و تقولها له حاثا إياه على الاجتهاد في طلب العلم و النجاح لأن العلم سلاح المؤمن أنى كان.

و المثل يبقى مفتوحا على جميع السلوكيات التي تمثل الحيطة و الأخذ بالأسباب عند جميع شرائح المجتمع.

-16-المومن ما يكون حقو[1]:

و هو مثل يضرب لغاية الحث على نبذ الأحقاد و الأذى بين الأفراد في المجتمع ، كما يدعو إلى خلق إصلاح ذات البين ...الذي من وراءه تحقيق الاستقرار ، وسط الأمن بين أفراد الأسرة و المجتمع . و هو يصب في وعاء التربية الأمنية لدى جميع شرائح المجتمع بدءا بالتلميذ – الطفل – في المدرسة إلى الشيخ الكبير في الحياة .

و قد علمنا ما تثمره الأحقاد و الكراهيات من ضر و ضرر في المجتمع و بين أفراده... فقد أوقدت الأحقاد نار الحرب بين الأشقاء ، و لربما قادت غلى التهلكة ، ولربما أوصلت إلى الموت ... و هكذا.

[1]- المرجع السابق، ص35

– 17–أنا نحفر لو في قبر و هو هابر بالفأس :

و هذا المثل الشعبي جار على ألسنة العامة من الناس و خاصتهم في المجتمع الجزائري .

يضرب في من تأتي لمساعدته فيعرقل عملك . و هو ما ينبئ على خير الأول و حماقة الثاني وغيرهم . و مثل هذا السلوك قد قد يشوش الطريق في تحقيق الأمن والتعاون و التآخي و التآزر

و الاستقرار بين الأفراد في المجتمع . إذ من جاء إليك بالخير فاشكره و تعاون معه بإخلاص والمثل.

كما ينصح بفعل الخير للغير ينصح بوجوب استقبال الخير للغير ينصح بوجوب استقبال الخير بالخير ، وينهى عن رد الحسنة بالسيئة ، لأنها ستكون طريقا إلى الجفاء و الكراهية و القطيعة التي لا يستقر المجتمع و لا يامن لحلولها فرد ولا مجتمع ، ولا أمة . و قد يكون من عين التربية الأمنية الطفل أن تغرس فيهما خلق المساعدة للغير ، مع خلق وجوب الخير بالخير ، و الحسنة بالحسنة ، و هكذا لقوله تعالى : (**و إذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها**) النساء . فبذلك الخلق يأمن وتستقر مجتمعاتهم.

وقد يساق في المعنى نفسه أو قريب منه المثل الشعبي القائل : أنا باللقمة لفمو و هو بالعود لعيني، وهو يضرب في المسيء إلى من يحسن إليه .

و المثل هو في معنى و مقصد المثل العربي الفصيح القائل : يأكل تمري و يعصي أمري

يأكل التمرة ويرجمني بالنوى . و يدخل في هذا السياق أيضا المثل الشعبي السائد : يأكل فالغلة و يسب فالملة .... و هكذا . وإن كان هذا الأخير يتوجه رأسا إلى من يتذمرون و يلعنون البلد بخيراته التي ينعمون فيها على الدوام ، أو يسبون و ينكرون معروف البلد الذي وظفهم وأمنهم في حياتهم ووفر لهم جميع حقوقهم . و يمكن في ذات السياق أن موسوعة أمثال شعبية جزائرية يتوجه رأس مقصدها إلى غرس التربية الأمنية في المجتمع بالتصريح مرة و بالتلميح أخرى ، و هي كثيرة جدا

لا يكفي المقام لتحليلها ، فلربما يأتي ظرف موائم نجمعها للتحليل و الاستنباط و الاستعمال كمشروع فرقة بحث في علم الانثروبولوجيا إن شاء الله.

و هذه بتضمنها على التالي

-إذا مات خوك ما تعز بن خوك

-إذا كنت زين استر روحك مالعين ، وإذا كنت شين استر روحك مالفضايح

-بالرض ولداتك أمك

-أنا نقولك سيدي وأنت فهم روحك[1]

-الناس بالناس و الناس بربي[2]

- و يتيم لك ربي[3]

في الشفقة و الرحمة باليتيم عندما لا يجد نصيرا... و في الفقير لا يجد مساندا، فهو يحث على هذه الأخلاق الحسنة كالتحلي بالشفقة باليتيم ، و الرحمة بالآخرين ، و السند و التعاون بين أفراد المجتمع . و هو بذلك يقود إلى إقرار الأمن بين أفراد المجتمع لا محالة .

-أنا مير و انت مير و شكون يسوق الحمير[4]:

و هو مثل شعبي يقال فيمن ترفع عن القيام بعمل زاعما انه ليس في مستواه فعلى الآخرين القيام به . فهذا ليس من الأخلاق التي تبعث على الارتياح والاستقرار، بل ربما زعزعت كيان الفرد في أمنه

[1]- أمثال جزائرية– ص 31

[2]- المرجع نفسه – ص 36

[3]- المرجع نفسه – ص 36

[4]- المرجع نفسه، ص 36

. فالمعنى الأساس يتوجه إلى وجوب العمل و قبول أي عمل مادام العمل شرف و كرامة و حياة، كما أن رفض العمل أو التعالي عليه مساس في العمق بخلق التربية الأمنية .

بنت عمك ترفد همك[1]:

يقال في تحبيذ الزواج بالقريبة و الحث عليه لمن لم يجد ، ذلك أن وراءه استقرار الأسرة و أمنها ، و دفع للمفسدة الأخلاقية و هو يسير في خط تعزيز التربية الأمنية لدى الأفراد في المجتمع ، لأن الأصل في الزواج الأمن و الصحة و الاستقرار بكل معانيها و أبعادها.

البنين يعرفوه الضروس[2]:

مثل يضرب فيمن زعم أنه أحسن إليك ، و أنت تعلم أنه أساء إليك ، كما يقال فهي معاملة زائفة مغشوشة و مفضوحة .

فهو يحذر منها وممن يتعامل بها ، دفعا لمفسدة و جلبا لاستقرار أمن فهو يصب في عمق التربية الأمنية للأفراد و الجماعات .

البيوت يخلوها الزغاريت والا المساليت [3]:

يضرب هذا المثل الشعبي الجزائري في الرجل يلحقه الإفلاس لكثرة زواجه و طلاقه

و يقال في شروة أسرة أو مجتمع يبددها الأبناء الطالحون، و هو مثل صالح للمجتمعات التي يبدد أفرادها أموال العامة لفسادهم

و المثل بهذا المعنى فيه تحذير من تبديد المال في ما لا فائدة منه ولا منفعة للفرد و الأسرة و المجتمع ، و هذا يصب في عين التربية الأمنية في المجتمع

[1]- أمثال جزائرية، ص37

[2]- المرجع نفسه، ص49

[3]- المرجع نفسه، ص49

بات كلب تصبح راجل[1]

يقال في العائلة تكثر مطالبها بحيث لا يقدر رب العائلة عليها فتفتد العائلة استقرارها ويهتز امنها وفي المثل حث رب العائلة على طلب المعقول من النفقة حتى يتحقق التوازن ويحكم الامن والاستقرار.

-(جا يداويها عماها)[2]

-(جا يربح صيدو بورابح)[3]:

فيه الرجل يقع في ورطة لجشعه وطمعه فوقع في ما لا يحمد عقباه ففيه بذلك معنى من معاني التربية الامنية.

-(جا يطيب اتحرق)[4]:

-(جا يتعلم الحسانة في روس اليتامى)[5]:

يقال فيمن يعبث بأموال الضعفاء و اليتامى و من لا مدافع عنهمم و هذا يقود حتما الى اللامن اللاستقرار فهو يصب في عين التربية الامنية من جهة المال

يجي في الكوزو ويقولهم جوزو

يقال في من يدفع غيره للمخاطر بعد أن يحصن نفسه . أو من يستضيف الناس ولا يدفع شيئا من ماله .

---

[1]- أمثال جزائرية ص56

[2]- المرجع نفسه، ص56

[3]- المرجع نفسه، ص56

[4]- المرجع نفسه، ص56

[5]- المرجع نفسه ص70

و الأمثال الشعبية الجزائرية في عين الموضوع أكثر من أنتحصى ، و قد اكتفينا بهذه النماذج متونا فحسب.

جا القط يوري لبيو النط.

-الحب أعمى.

-حتال ليزيد نسموه يزيد.

-الحاج موسى موسى الحاج.

يقال في تساوي الشيئين و بقاء الحال على حاله . و يقال أيضا عندما مسؤول قديم بمسؤول جديد من طينته و عجينته الفاسدة . فهو يصب في عين التربية الأمنية.

-حدث الفاهم تستراح.

-احرز دينك يوم تتخلط الأديان.

-احصل بالفاس في الراس ، خلي الخماس يشقى.

-حل الصرة تلقى الخيط.

-المحامية تغلب السبع.

-الحنش مايحفر غار مايبات فيه.

-الحاجة اللي تهمك وصي عليها رجل أمك.

-احييني اليوم و اقتلني غدوة.

-الحيا من الدين.

-الخبر يجيبوه التوالى.

-اخدم بصوردي و حاسب البطال.

-اخدم على روحك تعجب الناس.

-اخدم يا الشاقي للباقي.

-اخدم يا صغري لكبري ، واخدم يا كبري لقبري.

-خسربقرة و بنتها.

-اخسر و فارق.

-خلي البير بغطاه.

-خاين البيت ما يتعس.

-الخير أمرا و الشر أمرا.

-يدخل بالطول و يخرج بالعرض.

-يدخل من و يخرج مناكي الحوتة.

-الدنيا بالوجوه و الاخرة بالفعايل.

-الدار دار بونا و الكلاب طردونا.

-دير روحك مهبول تشبع كسور.

-الذيب خش السوق.

-راس مال الراجل كلمتو.

-نوري لك النجوم فالقايلة الحامية.

-ربع نسا و القربة.

-ربي يعطي اللحم اللي معندوش لسنان.

-الروح روح الله و العود عود البايلك.

...هذا وإن ما يستخلص من هذا العرض الوصفي التحليلي لهذه الباقة من النماذج في الأمثال الشعبية الجزائرية هو انه كما هي تكشف عن طبيعة المجتمع الجزائري في شخصيته و عقليته و نمط فكره و مستوى ذكائه ، الأمر الذي يفيد مسالمة هذا الشعب الأبي و توقه إلى الحياة الآمنة المستقرة ، و بغضه منطق الحرب و العداء و الاستعباد و القهر ، و أنه ما أشهر سلاحه إلا في وجه المستعمر الغاشم الذي استباح ماله و عرضه و دمه ، كما أن مضمونها يردد ألا استقرار ولا ازدهار ولا نماء ولا رقي لأمة أو حضارة إلا في رحاب تربية أمنية أمنة مؤمنة.

الخلاصة الباب الأول

بناءا على ما سبق نقول أن ثمة عوامل غير محددة منبثة في صفحة الحياة الاجتماعية كلها من مثل روح الشعب و عاداته و تقاليده و طرقه الشعبية و سائر أنواع الفولكلور لا تستطيع التربية أن تهملها لأنها تلعب دورا أساسيا في توفير الأمن ، ولأنها تعبر عن روح المجتمع و طابعه الشخصي، و قد غدا من المتفق عليه أن من عناصر تربية شعب من الشعوب و عناصر ثقافته الأساسية العناية بتقاليده و فلكلوره و فنه الشعبي بأشكاله المختلفة و العناية باللون المحلي الشعبي لثقافة الشعب كالعناية بالأصول التاريخية و القومية لتلك الثقافة من خصائص النظام التربوي السليم و الطرائق التربوية الحية ومن هذا كان الواجب أن تتضمن التربية جوانب عديدة متصلة بروح الشعب و تقاليده، سواء كان ذلك في المناهج أو في طرائق التربية و التربية المدنية على الخصوص، فهل لهذه الأخيرة دور في توفير الأمن؟ خاصة و أن ربط التربية بالمجتمع و بالبيئة مطلب من مطالب التربية الحديثة، فلا شك أن أهم عناصر هذا الربط إقامة الصلة اللازمة بين التربية و بين الخصائص الثقافية القائمة في البيئة، و على رأسها عادات الشعب و تقاليده و آدابه و فنونه و طراز حياته، ولذلك رأينا من اللازم أن نركز على دور التربية المدنية في توفير الأمن لمساندة العادات والتقاليد في ذلك و لكن قبل ذلك يجب علينا أن نتطرق إلى مفهوم التربية المدنية ومضمونها.

و من هذا العرض يتبين أن مفهوم الثقافة يكتسي أهمية بالغة في الانتروبولوجيا، كونها تشمل كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع ، و ردود أفعال الفرد إثر تأثره بعادات جماعته ، و تضم إليها الأنشطة البشرية كما تحددها هذه العادات .

كما أن الثقافة الأمنية تشمل أول ما تشمل الاكتفاء المعيشي و الاقتصادي، واستقرار حياة المواطن التي تحفظ وجوده و كيانه و وطنه و توازنه العقلي و العاطفي والفكري .

وسيبحث الفصل هذا في عنصر التربية المدنية من حيث مفهومها و مضمونها ودورها في تكوين الشخصية الإنسانية ، و في وظيفة هذا الدور في المجتمع . كما سيعرض لأهمية القيم السلوكية ، و تكييف الفرد مع المحيط الاجتماعي ، مع بسط لرأي نخبة من الباحثين التربويين و الاجتماعيين في مفهوم التربية المدنية .

أولا: الإنسان كائن اجتماعي بحاجة للتربية

فالإنسان كائن اجتماعي بالفطرة بمعنى أنه المخلوق الوحيد الذي يولد و هو بحاجة إلى غيره ليقوم و يعتني به و يغذيه و يعمل على تنشئته كي يصبح إنسانا اجتماعيا، فالحيوانات على كافة أنواعها مؤهلة منذ ولادتها و بصورة غريزية للمحافظة على نفسها ولتدير أمورها و إن احتاج بعضها لغذاء أولي ممن ولدها. أما الإنسان فمنذ ولادته وحتى بلوغه أشده بحاجة للغير لتنشئته جسديا و نفسيا و اجتماعيا فالوليد الذي يترك دون غذاء و دون رداء لا يمكنه العيش.

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته (الباب الأول من الكتاب الأول): "إن الاجتماع الإنساني ضروري و يعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم و هو معنى العمران و بيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان و ركبه في صورة لا يصح حياتها و بقاؤها إلا بالغذاء و هذا التماسة بفطرته و بما رغب فيه من القدرة على تحصيله. إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له و لهم. فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني و إلا لم يكمل وجودهم و ما أراده الله تعالى من

اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم و هذا هو العمران و كان أبو الحسن الماوردي قد أشار في كتابه أدب الدنيا والدين[1] إلى اختلاف الناس في المجتمع سبب لتعاونهم. إذ يشعر كل منهم بحاجته للآخر .

يقول: "أعلم أن الدنيا لم تكن قط لجميع أهلها مسعدة و لا عن كافة ذويها معرضة، لأن إعراضها عن جميعهم عطب و إسعادها لكافتهم فساد، لائتلافهم بالاختلاف والتباين و اتفاقهم بالمساعدة و التعاون. فإذا تساوى حينئذ جميعهم لم يجد أحدهم إلى الاستعانة بغيره سبيلا و بهم من الحاجة و العجز ما وصفنا فيذهبوا صنعه و يهلكوا عجزا. و أما إذا تباينوا و اختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعنوية متواصلين بالحاجة لأن ذا الحاجة وصول و المحتاج إليه موصول.

و يشير العلامة ابن خلدون إلى انتظام المجتمع حول سلطة مركزية تنظم علاقات البشر بين بعضهم و تكون مرجعا للحكم بينهم: "...إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه و تم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم. فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان و اليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان..."

و يضيف في الفصل الحادي و الخمسين: "... و ما نسمعه من السياسة المدنية... إنما معناه عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من هم في ذلك المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا. و يسمون المجتمع الذي فيه ما يسمى من ذلك بالمدينة الفاضلة و القوانين المراعاة في ذلك بالسياسة التي يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصالح العامة فإن هذه غير ذلك."

[1] أبو الحسن الماروردي – أدب الدنيا و الدين– تحقيق مصطفى الخشاب – دار الكتب العلمية – سنة 1978 . ص : 135.

و كان قد عرف ابن خلدون بالسياسة المدنية في مقدمة الكتاب الأول "بأنها تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتض لأخلاق و الحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع و بقاؤه "و يتبين من مجمل كتاباته أن مبادئ العلم و التهذيب الخلقي وما يسميه بالسياسة المدنية تؤخذ علن السلف بما ينقله للخلف كما تؤخذ بالتمرس لأن العلم دون التمرس لا ينفع شيئا.

ثانيا: دور التربية في تكوين الشخصية الإنسانية

من هنا تظهر أهمية التربية الأولى و المتابعة التي يحتاج إليها الإنسان منذ ولادته. كما يظهر أثرها في نموه الجسدي و النفساني و الاجتماعي أي في تكوين الشخصية الإنسانية. فإذا كانت التنشئة الأولى تنشئة بدائية تجاور الحيوانية بتأمين الغذاء دون تكوين الشخصية شبه الإنسان كل حيوان حاجز عن التفكير و النطق. فالإنسان يتعلم أن يكون إنسانا[1] ولأنه يتعلم أن يكون إنسانا يمكنه أن يتعلم كيف يكون إنسانا صالحا من خلال التأثير إيجابيا في غيره أي من خلال تربية أفضل.

و من ثم إن الإنسان في تفكيره و سلوكه هو حصيلة ما اكتسبه من ثقافة انتقلت إليه تعلما من محيطه. فهو إلى حد بعيد صورة عن المحيط الاجتماعي و التراث الثقافي اللذين وجد و ترعرع فيهما. فالأجيال تنقل إلى بعضها البعض حملها الإرثي و الثقافي والحضاري على ما يطرأ على هذا الحمل من تطور و تغير نتيجة لتفاعل قوى مختلفة تؤثر في الفرد و الجماعة فالإنسان كائن حي يتبدل دوما مع الزمن. و كما يقول بعض المؤلفين: "ليس لقيمنا معنى إلا إذا سايرت الحياة، أما إذا تركنا الحياة تمر بعيدا عنا لا يبقى لمبادئنا أية

[1] Harold Bernard developement in Western Culture Allyr and Bacon . Boston 1973 . p 4.

سلطة على إنسان اليوم و تصبح الحياة، مبادئ ميتة يذورها الغد كما ذرا الأجيال السابقة. فالتحولات و التغيرات لا تمس فقط أوضاع الحياة و التربية الخارجية أو تؤثر فحسب على المعرفة و طرق بثها بل تتعدى كل ذلك حتى تصل إلى مناهج الفكر والعمل ذاتها. إلى المفهوم الإنساني للثقافة و الحضارة، بل إلى غاية التربية ذاتها[1].

فإذا كان المحيط الاجتماعي الذي يربي فيه الإنسان قائما على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية الاكتساب سليمة أيضا. و بقدر ما تكون تلك مبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان و سلوكه، كما أنه بقدر ما تكون التربية الأولى تربية صحيحة و سليمة بقدر ما تطبع الإنسان بها لأن السنوات الأولى من حياة الطفل هي سنوات حاسمة في حياته. فالقدر الذي يكتسبه منها في هذه السن و القدرة على هذا الاكتساب هما في أوجهما. و كلما تقدم بالسن كلما أصبحت عملية الاكتساب أبطأ كما تواجه مراكز مقاومة تواجدها طوارئ ناتجة عن احتكاك الإنسان بمحيطه و الإنسان قادر على تقييم نفسه و عمله فإذا اعتقد نفسه على صواب بينما سلوكه موضوع شكوى مع أقرانه أو إذا اعتقد أن ما يفكر به هو الصحيح و إن ما يقال له لا يأتلف مع تصوره وفكره، فإن عملية التوجيه تصبح صعبة للغاية كما تتطلب جهدا ووقتا وأساليب متنوعة بتنوع الفكر الفردي وهذا أمر تعجز عنه القدرة البشرية العادية.

أما في الطفولة و في طور المراهقة و الشباب، فإن عملية التوجيه تلقى تجاوبا لأن الإنسان فطر في هذه المرحلة على التأثر بما يحيط به و على التكيف مع ما يطلب منه وعلى تقليد النماذج السلوكية التي يشاهدها أمامه . و بقدر ما تكون المبادئ التي تحيط به سليمة و تكون النماذج صالحة للحياة الاجتماعية بقدر ما تكون التنشئة صحيحة بدورها.

[1] التطور التربوي لجماعة من المؤلفين – دار مكتبة الحياة – بيروت ، سنة 1974 ص : 9.

قلنا أن الإنسان كائن اجتماعي بالفطرة أي أنه بحاجة لمجتمع كي يعيش فيه فيساعد قي نموه و تطوره و حياته، فالحاجة للغير مستمرة في حياة الإنسان وتأدية هذه الحاجة من الغير تملي دورا على الغير و على الفرد. فهناك فرد يعطي و فرد يأخذ. و عملية العطاء والأخذ تملي بدورها تبادلا فعطاء شيء يتم إجمالا لقاء شيء آخر. كما أن أخذ شيء ما يتم لقاء عطاء شيء آخر، و إن كان مجرد هذا الشيء عاطفة متبادلة أو شعور بالوفاء أو حتى حسنة. و قد ورد في الكتاب الكريم { **لا نضيع أجر من أحسن و يجزي الذين أحسنوا بالحسنى** }.

ثالثا: وظيفة الدور في المجتمع

عملية التبادل هذه شكلت صورة من صور الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع. أما الصور الأخرى فتترتب من خلال ما يترتب على كل فرد أن يقوم به اتجاه مجمعته ابتدءا من عائلته مرورا بالمدرسة و وصولا إلى المجتمع المهني و الثقافي و الحياتي بصورة عامة بحيث يجب عليه أن يتقن أدوارا مختلفة تتطلبها منه الحياة الاجتماعية بكامل جوانبها.

فهو يقوم بدور الزوج تجاه زوجه مع ما يتطلبه هذا من واجبات و معاملة لائقة وعطف و رعاية كما يقوم بدور الوالد و من تم المرشد و من ثم كاسب العيش أي المتقن لمهارات معينة تدر عليه الرزق و من ثم يقوم الإنسان بدو الكائن الاجتماعي المتعامل مع غيره من الناس و بدور المواطن المؤدي لما يطلبه منه وطنه و مواطنوه و بدور الراعي لرعيته وما تلقى عليه الرعاية من مسؤوليات.

تلك هي أدوار مطلوبة من كل فرد طالما أنه يعيش في مجتمع هو بحاجة إليه. كما أن المجتمع بحاجة إليه كذلك كي يكون مجتمعا إنسانيا متكاملا حافظا لنفسه من الهرم والانحلال. و كما قال ابن خلدون: "إن السياسة المدنية ترمي إلى حمل الجهود على منهاج

يكون فيه حفظ النوع و بقاؤه و يتم ذلك بمقتضى الأخلاق و الحكمة. فالمحافظة على النوع و على المجتمع هدف أساسي في الحياة لأن الإنسان دون اجتماع يفقد ميزته الإنسانية و يكاد لا يطيق حياة دونه. و المحافظة هذه لا تتم إلا بقيام كل إنسان بدوره في الحياة بعد أن يعد له الإعداد الملائم و لذا نرى اتجاه الفلاسفة منذ القدم نحو التركيز على دور الإنسان في مجتمعه محافظة على هذا المجتمع. لقد خصص أفلاطون قسما كبيرا من كتابة "الجمهورية" لمعالجة موضوع التربية باعتبار أنها القاعدة الأساسية في المحافظة على الجمهورية من خلال إعداد كل إنسان للدور الذي ينتظره فيها وفقا لاستعداده الشخصي والذهني و لمكانته المهنية و الاجتماعية و مؤهلاته القيادية. و هذا ما جعل العلامة جون ديويjean Dewey(أحد رواد القرن التاسع عشر و أواسط القرن العشرين في علم التربية) يعرف بالفلسفة بأنها النظرية العامة للتربية إذا اعتبرنا أن التربية هي عملية تكوين النزاعات الأساسية الفكرية و العاطفية في الإنسان تجاه الإنسان والمجتمع[1].

فالقيام بالدور الاجتماعي يتطلب تعلما في كل ميدان من الميادين التي بيناها أعلاه وهذا التعلم ينتقل من الفرد بواسطة الاتصال الكلامي و الأداء العملي لأن المهارة في كل شيء لا تكتسب كلاما بل ممارسة. فالكلام وسيلة للتعبير عن الفكر المجرد بينما الأداء وسيلة للتنفيذ المادي للفكر المجرد و الإنسان لا يحيا بالتجريد بل بالواقع الملموس وإن كان يعبر عن أفكار بالتجريد الذهني هذه حقيقة من الواجب حضورها في الذهن لأن كثيرا من التعلم المقتصر على الأفكار المجرد لا يجد تطبيقا عمليا له فيصبح و كأنه منثور أو كالبريق العابر مهما بلغت قوة تأثيره في حينه فإن مفعوله يندثر باندثار شعاعه أو بعبور هوائه.

[1] جون ديوي . الديمقراطية و التربية . ترجمة منى عقراوي و زكريا ميخائيل – القاهرة – 1946 ص 56.

طبعا لا أحد ينكر ما للفكر من تأثير هائل في تسيير الإنسان و توجيهه و تجييش عاطفته إلا أن هذا التأثير لابد بأن يترجم أفعالا و إلا كان مفعوله مؤقتا. فالإنسان نساء للأفكار حافظ للخبرات وقد جاء في كتاب الله الكريم: {**قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون**} و كذلك: {**و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون**} كما جاء على لسان الرسول صلى الله عليه و سلم: "**إن الله يحب العبد الذي إذا عمل عملا أتقنه**" و كذلك: "**إن العلم ينفعك فيه قليل العمل و إن الجهل لا ينفعك فيه كثير العمل**"[1] فالعمل يكسب الخبرة و المهارة متى اكتسبنا صعب ضياعهما. و بالتالي فإن أداء الدور يفترض التعلم و من ثم التمرس في العمل و كلاهما مكتسب.

رابعا: الدور وسيلة لتأكيد الذات

بالإضافة إلى أن الدور الذي يقوم به الإنسان في المجتمع بشكل جزاء من الحياة الاجتماعية فهو وسيلة أيضا لتأكيد الذات الإنسانية، فالإنسان يشعر بأهمية ذاته و يندفع نحو إبراز هذه الأهمية و تأكيدها بالنسبة لنفسه و بالنسبة لغيره.

كما أن الإنسان يشعر بضعفه و بقصوره في نواح معينة من الحياة فيعمل جاهدا على إزالة أسباب الضعف و تقوية ذاته و إزالة أسباب قصوره بتطور قدراته طالما أنه يشعر بأن الغير ينتظر منه هذا التحدي المتمثل في التفوق على الضعف و القصور.

أما إذا شعر نفسه و كأنه منسي في مجتمعه لا أثر له فيه و لا نظرة منه إليه تخادل واندحر و انزوى فتخفت لشعلة الإنسانية فيه إن لم تؤجج فيه مركبات نقص يمكن أن يؤدي التعويض عنها إلى ارتكاب أفعال سلبية تهز الضمير الإجتماعي لتوقضه و تنبهه إلى

[1] شوكت المنلا . باقات من الإسلام . المؤسسة العربية للدراسات و النشر – بيروت – 1973 ص 55.

المشكلة الفردية أو الإجتماعية القائمة و المنسية . هذا ما جعلنا نقول بأن الانحراف والإجرام يشكلان أحيانا مؤشرا على خلل في حياة الفرد و المجتمع أو العلاقة القائمة بين الاثنين.

فالذات الإنسانية هي من جهة حصيلة ما اكتسبه الإنسان من مفاهيم و قيم وسلوك ومن جهة ثانية هي صورة لإدراك الإنسان لنفسه و لدوره في مجتمعه فالذات تكون خافتة أو مشعة خاملة أو فاعلة خائفة أو واثقة بقدر ما يشعر الإنسان بدوره في المجتمع ويدرك ما يطلبه من الآخرون و ما ينتظرونه منه.

خامسا: ممارسة الدور من خلال السلوك

تتم ممارسة الدور من خلال السلوك. و إذا جمعنا أدوار إنسان بمفرده في مجتمعه ومن ثم أدوار الآخرين في نفس المجتمع لتكونت لدينا صورة عن الحياة الاجتماعية. فهي حصيلة ممارسة أدوار من قبل أشخاص مختلفين يتبعون أنماطا سلوكية متكيفة مع متطلبات كل دور. و لا شك في أن ممارسة الأدوار على الشكل الذي سبق أن بيناه. بما يعتمده من تحرك وتفاعل و تداخل و أخذ و عطاء و علاقات، تحتاج إلى تعلم من جهة وإلى انضباط من جهة أخرى حتى يبتعد عن الأنانية و العشوائية و الفوضى.

فإذا كان الدور وسيلة إلى تأكيد الذات فإن ممارسته بصورة متوازنة و متوافقة مع أدوار الآخرين تشكل عصب الحياة الاجتماعية المتزنة الصحيحة. و إذا كانت بعض الأدوار تمارس بصورة عفوية إلا أنها مكتسبة من الغير منذ الصغر فالوالدان اللذان يمارسان دورهما الوالدي نحو صغيرهما إنما يلقنانه بنفس الوقت، و من خلال النموذج السلوكي الذي سيقوم به اتجاه الغير، و كذلك المعلم الذي يمارس دور المربي تجاه تلاميذه إنما يقوم بممارسة دوره هذا نحوهم و بتعليمهم هذا الدور أيضا.

و يكفي للدلالة على صحة هذا القول ما يشاهد لدى كافة الأولاد من صبية و بنات وقيامهم منذ طفولتهم الأولى بتمثيل الأب و الأم أو المعلم في لعبهم فهم تعلموا ويريدون أن يعلموا لأن ذاتهم الإنسانية تحقق نفسها بالتعلم و التعليم أي بالاكتساب والإكساب .فالذات لها دور وكي تمارس هذا الدور يجب أن تتعلمه.

سادسا: أهمية القيم السلوكية:

من هنا تبدو أهمية القيم التي تلقن عبر التعليم و المفاهيم الإنسانية و السلوكية التي تتكون عبر التعلم . فالإنسان يختزن قيما اكتسبها و لكنه يطورها تكيفا معه تطلعاته وإدراكه لدوره و نظرته إلى محيطه و متطلبات هذا المحيط منه. فإذا كانت هذه القيم سليمة حصنته بمناعة أساسية في تكيفه فلا يتأثر إلا بما يشعر بأنه متوافق مع قيمه واختياراته الأساسية في الحياة. و إذا كانت تلك القيم سلبية زادتها الأيام سلبية ما لم يدرك الإنسان أنه بإمكانه التغلب عليها و قهرها . هنا تبرر عصامية الإنسان في ارتفاعه فوق قيم محيطه عندما تكون هذه القيم غير سليمة. فالتغلب على قيم المحيط يشكل في حد ذاته تحديا كبيرا. و هو تحدي يفترض إرادة التفوق و الإنسان المدرك لذاته قادر على ذلك، و هذا ما يقول به علماء الاجتماع معتبرين أن الإنسان يكون نفسه عبر قرارات يتخذها كما تأثر الإنسان بمحيطه رهن باستعداده لتقبله وبموقفه منه و من قيمه كما هو رهن بنظرة المجتمع إليه وتقييمه لدوره فيه وما يتطلبه منه للقيام بهذا الدور. فالتفاعل إذا بين الإنسان و محيطه تفاعل قائم منذ الولادة و يستمر ما استمرت الحياة و بما أن الإنسان بطبيعته يميل نحو جعل نفسه مقبولا من مجتمعه وفاعلا في هذا المجتمع من خلال الدور الذي يريد أن يمارسه ضمنه، و هذه نزعة فطرية في النفس الإنسانية، فإنه حقا يتكيف و يريد أن يتكيف مع محيطه حتى يحقق ذاته ضمنه.

سابعا : التكيف مع المحيط الاجتماعي

عملية التكيف هذه بدورها عملية تجربة و اختبار و تعلم موجهه. فإذا انطلقت التجربة من قاعدة فطرية غير مزودة بأفكار موجهة كونها التعلم لدى الفرد اكتسبت المعرفة نتيجة للنجاح و الفشل في التحرك. و كانت فرص الفشل أكثر من فرص النجاح، و أما إذا انطلقت التجربة من قاعدة مزودة بأفكار محددة من متطلبات التحرك ونظامه أصبحت فرص النجاح، أي التكيف الاجتماعي هنا، أكثر بكثير من فرص الفشل لأن الإنسان يستفيد من حصيلة اختبارات و تجارب سلفه كما يدرك المشاكل التي تعترضه و قد تعلم على التعامل معها و تجاوزها و هو في طريقه إلى القيام بدوره وتحقيق ذاته.

هذا هو المعيار الذي يميز انتظام الإنسان ضمن مجتمع وظفت فيه الخبرات السلوكية السابقة فأصبحت دليلا له و بين مجتمع لم يرتفع إلى مستوى المفاهيم المجردة فبقي دليل الإنسان فيه إحساسه الفطري و ما يستخلصه من فشله و نجاحه و هو يجرب ممارسة دوره فيه . فالمجتمع الأول منتظم و منظم و المجتمع الثاني فوضوي يتخبط الإنسان فيه وهو يشق طريقه ضمنه[1].

يمكن القول إذا أن مهمة الإنسان في الحياة تصبح مبسطة فيما إذا اهتدت بالخبرات التي وفرتها الأجيال السابقة فتعلمها الإنسان و عمل بها. و تكون معقدة إذا اضطر لتوفير الخبرات لنفسه عبر فرص النجاح و الفشل المرافقة لحياته. و إذا قيل أن مجتمعا متحضر وآخر متخلف وجدنا المعيار المميز بينهما في انتظام الأول ضمن حضارة مكتسبة ومنتقلة

[1] ينظر : : Harold Bonner on Being mind of man Hougtton Mifflim Bhon 1965 p : 153

جيلا بعد جيل و في تخبط الثاني في مشاكله الحياتية يسير على غير هدى لأن دليله في الحياة مفقود كما إن انتظامه في الحياة غير متوفر لعدم اكتسابه مقومات هذا الانتظام.

فالنظام الاجتماعي هو تكيف متوازن بين رغبات الإنسان و دوره و متطلبات حياته الاجتماعية و بقدر ما يتعلم الإنسان على تكييف نفسه مع هذه المعطيات و يكون لديه الاستعداد الفكري للتكيف بقدر ما تنتظم الحياة الاجتماعية فينصرف الإنسان إلى القيام بدوره و هو مدرك لهذا الدور كجزء من حياة الجماعة.

عملية الإدراك هذه بحاجة إلى تنمية و تطوير لدى كل إنسان و هي تشكل في الواقع صفحة من صفحات التربية المدنية. فالإنسان بحاجة للتعلم على الحياة الاجتماعية و على التكيف معها. كما أنه يكتسب هذا التكيف بالخبرة الواعية انطلاقا مما تعلمه بشأنها.

لا ينفصل مفهوم التربية المدنية عن مفهوم التربية الأساسية إلا بتركيزه على علاقة الإنسان بمجتمعه و بيئته و وطنه و أرضه. قلتان في باحث سابق إن الإنسان يتعلم على أن يكون إنسانا. و بما أن الإنسان كائن اجتماعي فتوجهه الإنساني يدفعه إلى الاندماج في مجتمع. لذلك فإن التربية الأساسية تتضمن تعلم الإنسان على التصرف كإنسان نحو نفسه ملبيا حاجاته الاجتماعية و متهيئا لممارسة دوره في الاجتماعي. و هذا الدور يلقي عليه واجبات كما يمنحه حقوقا و كلا الحقوق و الواجبات يستتبع الاستيعاب و التفهم وحسن الأداء.

ثامنا: رأي الباحثين التربويين و الاجتماعيين في مفهوم التربية المدنية

نرى أن الباحثين التربويين و الاجتماعيين متفقون على تحديد مضمون التربية المدنية وإن اختلفوا أحيانا في تعريفها. فالبعض يميل إلى القول بأن التربية المدنية "هي جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتهما لفائدتهما المتبادلة"[1]

و إن مفهوم التربية الوطنية ينطلق من "مبدأ أساسي هو إن الفرد لا يعيش منعزلا في أية لحظة من لحظات حياته بل هو دائما عضو في جماعة لا وجود له خارج إطارها. وهو نفسه لا يستطيع أن يدرك نفسه إلا جزءا من كل و إلا واحدة في إطار هذه الجماعة"[2]

بينما حدد البعض الآخر المواطنية، أو كما يسميها "المواطنة" بأنها شعور الفرد بالإنتماء للجماعة و شعور الجماعة بحجمها و تركيبها و شعور كل من الفرد و الجماعة بالروابط المتبادلة والمصالح المشتركة. و حدد أربعة مستويات للشعور بالمواطنة و هي:

المستوى الأول: شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه و بين بقية أفراد الجماعة كروابط الدم والجوار الموطن و طريقة الحياة التي يشاركهم فيها و ما يترتب على وجوده بين هذه الجماعة من حقوق و واجبات.

المستوى الثاني: شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة و ما قدمته من مجهودات في سبيل بناء مدنيتها و ما يترتب على هذا الشعور من تصور نفسه كحلقة في سلسلة و جزء من عملية مطردة.

المستوى الثالث: شعور الفرد بالارتباط بالوطن و بالانتماء للجماعة أي ارتباط مستقبلها بمستقبله و انعكاس ما يصيبها على نفسه و كل ما يصيبه عليها. و هذا يأتي من

[1] ينظر دراسة أحمد بشير بدوي ، منهج التربية الوطنية في السودان – دار العلم للملايين – بيروت سنة 1973 ص 108.

[2] أوليفيه ربول – فلسفة التربية – ترجمة الدكتور جهاد نعمان . منشورات عويدات : بيروت 1978 ص : 126.

شعور الفرد بالمصالح المشتركة بينه و بين أفراد الجماعة و بارتباط مصيره بمصيرهم ومصيرهم بمصيره.

المستوى الرابع: اندفاع هذا الشعور الفردي بعضه في بعض و شيوعه بين أفراد الجماعة حتى تتجه قدر المستطاع نحو توحيد في الفكر و الشعور و الاتجاه و الحركة.

و يرى باحث آخر أن " التربية المسئولة اجتماعيا هي التي في تولد الفرد الاتجاهات الإيجابية الصحيحة نحو دوره الاجتماعي في المجتمع، و هي التي تزوده بالمهارات الاجتماعية التي تسهم في بناء الوطن و الأمة و تجنبه إمكانية الوقوع في الزلل و الخطأ وتجنبه التحول إلى الهدم بدل البناء و الاستهلاك بدل الإنتاج و الاستغلال بدل العطاء والحياد بدل الولاء والأنانية بدل المسؤولية الجماعية. "[1].

و هناك من المؤلفين من دمج التربية المدنية بالتربية الأخلاقية غير مميز بينهما معتبرا أن فحواهما هو ذاته مع أن التربية المدنية هي أشمل من التربية الأخلاقية، و إن كانت هذه قاعدة لازمة للأولى و نرى هنا تعريف ابن خلدون للسياسة المدنية بأنها "عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل المجتمع نفسه و خلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا" و مفهوم هذا أن بلوغ الإنسان درجة من الرقي في نفسه و خلقه تجعله يتصرف اجتماعيا بصورة لا تؤذي الآخرين و بالتالي لا توجب تدخل الحكام كما فهمها ابن خلدون في فصل سابق على قوله هذا هي الوازع "يدفع بعضهم عن بعض (أي الناس) لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم"فعلم الأخلاق يمنع العدوان و الظلم فيعيش الناس في مجتمع يسوده الأمن و هذه هي الغاية القصوى للمجتمع المدني.

[1] المرجع السابق، ص: 139.

ورأى البعض[1] أن التربية ليست بالنسبة إلى الرأي العام إلى فرعا من فروع التربية أن التربية الأخلاقية ليس في الأساس غير التربية نفسها و قد يقترب آخرون من هذا المفهوم أو يبتعدون عنه تبعا لثقافتهم أكانت ثقافة فلسفية أو أدبية أو اجتماعية أو حياتية. (أي بيولوجية) أو طبيعية (أي انتروبولوجية) أو مزيجا من هذا و ذاك.

خلاصة الآراء السابقة في مفهوم التربية المدنية:

يتبين لنا من محاولات تحديد التربية المدنية أن مضمونها هو صقل الشخصية الإنسانية بتعلم الإنسان على الحياة الاجتماعية و تمرسه بها حتى يقوم بدوره فيها بانسجام تام مع الآخرين و مع متطلبات الجماعة.

و لا نرى من فائدة في تمييز التربية بمفهومها العام عن التربية المدنية أو الأخلاقية لأن التربية بمفهومها العام هي إكساب الإنسان الصفات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا عاقلا.

فالإنسان لا يولد اجتماعيا كما يولد حاملا للميزات التي نصفها اليوم بالميزات الإنسانية الاجتماعية و كما قال الفيلسوف كانت "إن الإنسان لا يصبح إنسانا إلا بالتربية"[2]

و كما يقول أوليفية ربول في مؤلفه السابق الذكر (ص48 من الترجمة العربية) "لا يولد الإنسان إنسانا إنها نقطة تجمع عليها اليوم العلوم الإنسانية كلها، فلا شيء من كل ما يؤلف الإنسانية، أي اللغة و الفكر و المشاعر و الفن و علم الأخلاق، و لا شيء من كل ما سعت الحضارة طيلة آلاف السنين للحصول عليه قد انتقل إلى جسم المولود الجديد. فعليه أن يكتسبه بالتربية" و لا بد للتربية من أن تستفيد مما قدمته العلوم الإنسانية

[1] Kant , reflexion sur l'éducation . PUF Paris , 1975, P 135

[2] نفس المرجع ص:155.

والاجتماعية من معطيات قيمة أصبحت اليوم بمتناول المربين و الآهل يسترشدون بها في تنشئة الأولاد تنشئة صحيحة و سليمة. فعلم النفس و علم الاجتماع وعلم التربية و علم الاتصال بالناس، أي علم تنمية العلاقات الإنسانية كلها تساهم إلى حد بعيد في رسم خط سير التربية الحديثة بما أبرزته من منعطفات في طريقها فمهدتها للمربين بمزيد من المعرفة والإلهام والبصيرة، ولا شك في أن المراقب لتطور أساليب التربية في عصرنا الحالي يلاحظ التطور العميق فنرى مثلا من يعتبر التلازم قائما بين المدنية و العلوم الاجتماعية. فالعلوم الاجتماعية بنظرهم هي المدخل للتربية المدنية والتقدم السياسي و الاجتماعي.

فالتربية المدنية هي التمرس في سبيل المستقبل، في سبيل الديمقراطية، و قومها التعلق بالوطن و هي التمرس داخل العائلة و في المدرسة و في الأندية الاجتماعية بصورة متكاملة بغية تحقيق الأهداف السامية لتلك التربية.

بينما يرى بعض الآخر أنه إذا واجه الإنسان بمفرده مشاكل الحياة دون مساعدة وتوجيه فإن مواجهته ستكون ناقصة و ربما غير ناجحة في تحقيق احتياجاته، بينما إذا استعان بغيره ممن لديهم الخبرة فإن عونهم له يجنبه الأخطاء و يزيد من فرص نجاحه. أن نقل هذه الخبرة من شخص لآخر يتم بواسطة التربية و إن التمرس في فهم المجتمع والمشاركة فيه يشكل التربية المدنية فهدف التربية الأساسي هو إحداث تغيرات متمناة في الإنسان.

و التغير الجذري الذي حصل لأساليب التربية الحديثة بحيث أصبح التركيز أكثر فأكثر على تنمية شخصية الولد و مواهبه يقدر ربما فاق تنمية مقدرته على خط والتقليد. فالمطلوب من الوالد اليوم أن يكون ذا شخصية زاهية و مشعة لا أن يكون أداة ترداد وتقليد.

و عندما نقول بتنمية شخصية الإنسان تعني لزوما إعطاءه بعدها الإنساني والاجتماعي

حتى تصبح مؤتلفة مع متطلبات الحياة الاجتماعية، أي نعطيها التربية المدنية المؤهلة للحياة الاجتماعية المتوازنة و العالقة[1].

التربية المدنية علم و فن :

فالتربية المدنية علم و فن، إنها علم في الأساس و فن في الأداء. إنها علم يرمي إلى بناء الشخصية الإنسانية و إقامة علاقات جيدة بين هذه الشخصية و المجتمع إنها علم لأنها تحتوي مبادئ ثابتة يجب أن تنقل للإنسان الناشئ بواسطة التعلم و لا يمكنه أن يستوعبها إلا بالتعلم و من ثم إنها فن لأنها ترمي من جهة إلى صقل الشخصية بأن تظهر جمالها وتبلور إشعاعها على ذاتها و على غيرها. و لأنها من جهة ثانية تتطلب مهارة واتقانا وذوقا و شعورا ساميا عند أدائها.

فمضمون التربية ينقل للإنسان الناشئ عبر العقل و القلب و الشعور و العاطفة وليس عبر الحفظ و الذاكرة. و من يخاطب العقل و القلب و يوقظ الضمير الإنساني وينميه بحاجة إلى فن قوامه تفهم عميق للنفس التي يخاطب و إحساس بما يحيط بهذه النفس من قوالب موروثة و غير موروثة تحجبها عن العين العادية جاعلة الوصول إليها دقيقة للغاية ربما صادفت نقاط مقاومة و دفاع و انغلاق و تشبث و رفض و كلها تحديات لا يمكن أن يجتازها المربي إلا بشعور مع الغير و التعاطف معه و التفهم. لذلك كانت مهمته مهمة علمية و فنية في آن معا فمخاطبة الناس و الوصول إلى قلوبهم وعواطفهم و مشاعرهم فن كما أن الوصول إلى عقولهم فن أيضا فلا يخاطبون إلا بما تقدر عقولهم على تقبله و فهمه و هضمه.

[1] في مقدمة تهذيب الأخلاق لابن مسكويه للشيخ عبد الكريم سليمان – دار الكتب العلمية – بيروت . ط 1981 ص: 7.

علم التربية المدنية قديم قدم الإنسان:

عندما نرى في العالم المحيط بنا أن التربية مورست بصورة طبيعية و بديهية من قبل الأهل و العشيرة و المحيط الاجتماعي منذ أن وجد الإنسان على الأرض ندرك أن مضمونها الفطري هو الذي أوحى في ما بعد بالنظريات العامة التي وضعها الفلاسفة والمفكرون فجاءت بالإضافة للاختيارات و التجارب و المفاهيم المكتسبة مع الزمن، والناتجة عن احتكاك الإنسان بمحيطه و تفاعله مع بيئته و متطلبات الحياة فيها، لتضع الإطار التربوي الذي نعرفه اليوم، كانت في الماضي تربية بسيطة و مقتصرة على ضروريات الحياة البدائية لأن هذه الحياة كانت تتصف بالبساطة و الفطرية تتحكم بها ظروف معيشية جائزة لا تدع مجالا لتشعبات في التطلعات و السلوك . يقول أحد علماء الأزهر بهذا الصدد أن صناعة الأخلاق "ظهرت في بقية الناس عفوا و جاءت لهم من قبل الرؤساء و أولياء الأمور الذين يقودونهم إلى عمل الصلاح و الأصلح برسمهم خطط المصالح و وضع معالم الأعمال و سن القوانين الملائمة لأحوال الناس و قيامهم على حراستها و تنفيذها بكل الطرق المحيطة والاحتراس في التدابير السياسية و إعداد الناس إلى ممارسة المصالح و توزيع الأعمال على نمط يكفل التساوي بين الأفراد في الحقوق والواجبات حتى يمتنع التهافت و يبطل التزاحم المؤدي إلى نقص في الانصباء و الحظوظ المعاشية[1]. بالفعل، فإنه بين الصناعات الأولى التي أتقنها الإنسان بالفطرة هي صناعة السلوك و الأخلاق. فقد مارسها الناس بداهة على ذريتهم ليجعلوا منها مرآة لأنفسهم تعيد لهم صورتهم الإنسانية و الاجتماعية فتشع منها تقاليدهم و مفاهيمهم السلوكية والأخلاقية و كأنهم أتموا الرسالة الطبيعية التي أنيطت بهم

[1] أبو نصر الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة تقديم و تعليق د/ ألبير نصري نادر– دار المشرق – بيروت ط4 سنة 1973 ص51.

فأدوا الأمانة و كانت ذريتهم خليفة على الأرض كما أنهم قصدوا من وراء التربية المدنية تربية أمينة تصون كيانهم.

و بتمعننا في أخلاق الناس و سلوكهم تبدو لنا هذه الصورة بأجلى معانيها مع ما يطرأ عليها من تعديل بحكم تطور الزمن و تقدم البشرية و ما تحرزه من خبرات ومفاهيم. إلا أن الصناعة الصانع الأول تبقى قائمة بجذورها و أعمدتها لا يتحرر منها الإنسان وكأنها على لغة علماء النفس، ضمير مستتر وراء ضمير اليقظة يقوده غالبا فيتحكم بدوافعه ومظاهره و إن لم يشعر به صاحبه لأنه دفين في أعماق نفسه.

ولكن إدراك الناس لصناعة الصانع الأول و لحكم الضمير الجماعي المستتر وراء ضمير اليقظة، و هو حصيلة الحمل الثقافي و الأخلاقي الذي يحمله كل فرد، و لم يكن أمرا مستطاعا طالما أن الناس كانوا منهمكين بتحصيل غذاء يومهم و سبيل معاشهم لهم سوى ما يقيهم الجوع و البرد و الحر و نوازل الطبيعة.حتى إذا استقرت أمور حياتهم انصرفوا إلى التأمل في كيانهم الإنساني و في ذاتهم و نفسهم فأقبلوا على تعلم ما لم يكونوا تعلموه بحواسهم. فارتفع تفكيرهم من الحس إلى العقل، فكانت لهم العلوم وأولها علم الأخلاق أو صناعة الأخلاق. و يكفي أن نذكر أرسطو في كتابه "الأخلاق" ليمتد نظرنا إلى ما قبل ألفي و مئتي عام من تاريخ البشرية حيث نقف على اهتمام المفكرين من الناس على وضع نظرية عامة للدولة و سياستها بعد أن ظهرت جمهوريات المدن وكان أفلاطون أحد الأولين في وضع نظرية عامة لسياستها.

يقول العلامة ابن خلدون "إن الناس ما لم يستوف العمران الحضري و تتمدن المدينة إنما هم في الضروري من المعاش و هو تحصيل الأقوات من الحنطة و غيرها فإذا تمدنت المدينة و تزايدت فيها الأعمال و وفت بالضروري و زادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى

الكمالات من المعاش . ثم إن الصنائع و العلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات و القوت له من حيث الحيوانية و الغذائية فهو مقدم لضرورته على العلوم و الصنائع و هي متأخرة عن الضروري. و على مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتألق فيها و استجادة ما يطلب منها..."

و كان سبق لأبي نصر الفارابي في كتابه" إحصاء العلوم" أن صنف العلوم إلى علوم نظرية و علوم عملية و جاءت العلوم التي أسماها بالعلوم المدنية، أي علم الأخلاق وعلم سياسة المدنية بين العلوم العملية، و قد علق على ذلك (مثل عثمان محمد أمين) بأن هذا التقسيم يتوافق مع تقسيمه للفلسفة في كتابه "التنبيه إلى سبيل السعادة" إلى قسمين: قسم به تحصل معرفة المجهودات و الثاني تحصل به معرفة الأشياء و هذه تسمى الفلسفة العملية و الفلسفة المدنية و من ثم قسم الفاربي الفلسفة المدنية إلى قسمين: أحدهما يحصل به علم الأفعال الجميلة و الأخلاق التي تصدر عنها الأفعال الجميلة، والقدرة على أسبابها و به تصير الأشياء الجميلة فنية لنا و هذه تسمى الصناعة الخلقية. والثاني يشتمل على معرفة الأمور التي تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن و القدرة على تحصيلها لهم و حفظها عليهم و هذه تسمى الفلسفة السياسية.

و يمكن القول بأن ابن سينا تبنى هذا التقسيم أيضا عندما قسم الحكمة إلى قسمين: قسم نظري مجرد و قسم عملي. و تضمن القسم العملي من الحكمة علم الأخلاق وغايته دراسة كيف يجب أن تكون عليه أخلاق الإنسان و أفعاله انطلاقا من المعرفة بنفسه وتضمن القسم العملي أيضا علم سياسة المنزل و يعرف به كيف يكون تدبير الإنسان لمنزله. و كذلك تضمن علم سياسة المدنية و يعرف به أصناف السياسات والرياسات والاجتماعات و المدينة الفاضلة.

تبين مما تقدم أن التاريخ الحضاري العربي عرف علم التربية المدنية كعلم عملي قائم بذاته فمنهم من سماه بالسياسة المدنية و منهم بالعلم المدني و منهم بعلم الأخلاق وسياسة المدينة و قد أجمع الكل على اعتبار هذا العلم أساسيا في تكوين المجتمع الصالح و هذا ما أكد عليه الفارابي عندما عرف بالعلم المدني ب"أنه يفحص عن الأصناف الأفعال السنن الإرادية وعن الملكات و الأخلاق و السجايا و القيم التي عنها تكون الأفعال والسنن وعن الغايات التي لأجلها نفعل و كيف ينبغي أن تكون موجودة في الإنسان وكيف الوجه في ترتيبها على النحو الذي ينبغي أن يكون وجودها فيه و الوجه في حفظها. و يبين أن التي تنال بها ما هو في الحقيقة سعادة هي الخيرات و الجميلة والفضائل و إن ما سواها هو الشرور و القبائح و النقائص و أن وجه وجودها في الإنسان أن تكون الأفعال و السنن الفاضلة موزعة في المدن و الأمم على ترتيب و تستعمل استعمالا مشتركا...".

والفلسفة المدنية تتضمن جزئيين، جزء يشتمل على تعريف السعادة و تمييز ما بين الحقيقة منه و المضنون به و على إحصاء الأفعال و السير و الأخلاق و الشيم الإرادية الكلية التي من شأنها أن توزع في المدن و الأمم و تمييز الفاضل منها و غير الفاضل وجزء يشتمل على وجه ترتيب السير و الشيم الفاضلة في المدن و الأمم و على تعريف الملكية التي يمكن بها السير و الأفعال ترتيب أهل المدن و الأفعال التي يحفظ بها عليهم ما رتب ومكن فيهم..."

ويضيف الفارابي "... أن المدينة الفاضلة إنما تدوم فاضلة و لا تستحيل متى كان ملوكها يتوالون في الأزمان على شرائط واحدة بأعيانها حتى يكون الثاني الذي يخلف المتقدم على الأحوال و الشرائط التي كان عليها المتقدم..."

وهكذا نرى أن مضمون و فحوى التربية المدنية متوافران في العلم الذي ينشد وضع القواعد السلمية للمجتمع السليم عبر التربية الأخلاقية التي تتوفر للإنسان أسمي هذا العلم بالسياسة المدنية أو بالعلم المدني أو بالفلسفة المدنية أو بالحكمة العلمية.

اتساع المفهوم المعاصر لعلم التربية المدنية :

و إذا كان علم التربية المدنية اشتمل في الماضي على علم الأخلاق و سياسة المدن فإنه مدعو في عصرنا الحالي إلى تناول مواضيع مستحدثة أوجدها العصر التقني والصناعي بما حققه من تطور في نسق الحياة و ما أدخله من عادات و تعامل لم يكن معروفا من قبل.

فقد تشعبت اليوم سبل الحياة و متطلباتها و زادت الكماليات على الكماليات حتى وصف المجتمع المعاصر بالمجتمع الاستهلاكي. فلا شك في أن وسائل التعلم و التعليم والتعامل مع المعطيات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية المعاصرة أصبحت بحاجة إلى تطور يناسب التطور الحاصل حتى يتمكن الإنسان من مواجهة كل المتغيرات المستحدثة في حياته بما يؤمن له تعاملا متوازنا معها فلا يشعر بنفسه أنه مغلوب على أمره نتيجة لتسارع التقلبات و التغيرات أو أنه في سباق مع الزمن لبلوغ غايات و أهداف كلما اقترب منها ابتعدت عنه و كأن جهده ذاهب سدى.

لذلك لا يمكن مواجهة مسألة التربية المدنية إلا ضمن إطار الزمن و الحضارة اللذين يتحكمان بالإنسان فيمليان عليه ما يجب تعلمه و ممارسته حتى يعيش بتوازن عاطفي وعقلي مع محيطه.

هذا ما يدعونا إلى إلقاء نظرة خاطفة على موقع التربية المدنية في تاريخ الحضارة الإنسانية توصلا إلى تحديد مضمونها في عصرنا الحالي على ضوء متطلباته من الإنسان.فالتربية المدنية ترمي إلى تكييف الإنسان مع متطلبات عصره و محيطه الاجتماعي.

هذه المتطلبات لا يحددها الفرد من منطلق نظري بل يجد نفسه بمواجهتها، فهو لم يفرزها بل أفرزتها عوامل مختلفة و متداخلة تفاعلت فيما بينها فأوجدت الوضع الاجتماعي الذي يتهيأ الإنسان لدخوله و التعامل معه و على الفرد التكيف بادئ ذي بدء مع هذا الوضع حتى يدخل محيطه الاجتماعي فيجد عندها دوره فيه.

و يمكن للإنسان من خلال أداء دوره في مجتمعه أن يدخل في التغيرات المناسبة فتكون حسنة إذا كان الدور كذلك و إلا كانت فاسدة بفساد ذلك الدور. فكما أن الإنسان يتأثر بمحيطه فهو يؤثر فيه أيضا.

و على ضوء الوضع الاجتماعي السائد و المتغير يتحدد مضمون التكيف معه و إن كانت القواعد الأساسية لمجتمع إنساني سليم تبقى ، لأن الإنسان ذو طبيعة واحدة و إن تنوعت متطلباته و تطلعاته.

و يقف على وصفه للتربية المدنية عبر مراحل ، منها المرحلة القبلية ، والحضرية والدينية والمعاصرة . كما يتساءل عن مصير التربية في العصر الحالي ، و ينتهي برصد خلاصة نتائج .

أولا: التربية المدنية في المرحلة القبلية:

يعتقد البعض بأن المرحلة القبلية في تاريخ الحضارة الإنسانية تشكل مرادفا لبدائية الإنسان وبهيمنته وانصرافه إلى الناحية الحياتية والغذائية والغريزية فيه دون العلوم والتقنيات.

صحيح أن المرحلة القبلية لم تميز بعلوم و تقنيات. ولكنه من الخطأ الاعتقاد بأن المجتمع القبلي هو مجتمع بهيمي و كأن الإنسان عاش فيه جماعة كما تعيش الحيوانات، تلفها الحاجة و يشدها الخوف من الغريب و العدو يربطها المصير الغذائي.فمن درس الحياة القبلية وجد أنها تقوم على نظام بالغ الدقة قائم على أسس بنتها الأجيال فتوارثت الخبرات و القيم و المعايير و الأنظمة و الحقوق و الواجبات محيطة ممارسة بعضها بشكليات أين منها الشكليات التي تفرضها القوانين الحديثة. فهناك أصول و شكليات في التعامل ابتداء من الزوج والبنوة والشيوع في القطيع والأرض والماء والكلاء والتجند والخدمة الاجتماعية والسلطة الداخلية والتعامل مع الخارج والتكامل والضمان الجماعي للفرد و يكفي أن نذكر بالمسؤولية الجماعية التي كانت تتحملها القبيلة ضمانا لتصرف فرد من أفرادها أكان معتديا أم ضحية. في الحالة الأولى كانت القبلية تهب بأسرها لمؤازرته و في الحالة الثانية كانت تتحمل الدية تضامنا فيما بينها لأن الفرد عضو متضامن مع سائر الأعضاء تجمع بينهم عصبية واحدة هذه الصورة عن المسؤولية التضامنية الجماعية و عن التضامن الاجتماعي في تحمل المخاطر و كلها مفاهيم لم يبتعد بها الإنسان عن مفاهيمها الأولى و إن تغيرت التسميات بأن حلت المسؤولية التضامنية مكان العصبية القبلية.

فالعصبية القبلية هي الشمل الجامع عرف بها ابن خلدون بقوله: "إنها تكون في الالتحام بالنسب أو ما في معناه. و ذلك أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل. ومن صلتها النصرة على ذوي القربى و أهل الأرحام أن ينالهم ضيم تصيبهم هلكة. فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه و يود لو يحول بينه و بين ما يصيبه من المعاطب و المهالك . نزعة طبيعية في البشر مذ كانوا. فإذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبا جدا بحيث حصل به الاتحاد و الالتحام كانت الوصلة ظاهرة فاستدعت ذلك بمجردها و وضوحها.و إذا بعد النسب بعض الشيء فربما تنسي بعضها ويبقى منها شهرة فتحمل على النصرة لذوي نسبه بالآمر المشهور منه فرارا من الغضاضة التي يبتوهما في نفسه من ظلم من هو منسوب إليه بوجه الخصوص. ومن هذا الباب الولاء والحلف إذ نعرة كل أحد على أهل ولائه و حلفه للألفة التي تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب و ذلك لأجل اللحمة إلى صلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريبا منها. و من هذا نفهم معنى قوله صلى الله عليه وسلم: **"تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم"** بمعنى أن النسب إنما فائدة هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة و النصرة (المقدمة، الفصل الثامن من الباب الثاني) من هذا الوصف الذي يعطيه ابن خلدون للرابطة التي تربط بين الأفراد المجتمع القبلي يتبين لنا بوضوح كيفية بروز الضمير الاجتماعي الذي يشعر به الآخرون ويثور لما يصيبهم من مآس و يعضد موقف الآخرين.

كما يبين هذا الوصف الوحدة العضوية التي تؤلفها القبيلة. إذ كم من مرة وردت تسميات كاللحمة و الإتحاد و الالتحام و النصرة و الولاء و لكنها صفات سبق لنا وأشرنا إليها بأنها من دعائم الثقافية الأمنية و من الأسس التي يقوم عليها الأمن و من الركائز التي

تستند إليها التربية أو السياسة المدنية الرامية إلى إيجاد التوافق و اللحمة والتعاضد بين أفراد المجتمع حتى تكون الحياة فيه سليمة خالية من كل عوامل الاضطراب وعد الاستقرار.

و قول الرسول صلى الله عليه و سلم: **"تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم"** كاف بحد ذاته لإبراز معالم التعلم على المحافظة على صلة الرحم و النسب وبالتالي المحافظة على تلك الروابط التي تجعل من أفراد المجتمع الواحد جسما واحدا كما قال الرسول صلى الله عليه و سلم أيضا في حديثه: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ثم شبك بين أصابعه"**. رواه البخاري و مسلم و الترمذي عن أبي موسى الأشعري. و كذلك قوله عليه الصلاة و السلام : **"ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى"** أخرجه البخاري والحديث عن النعمان بن بشير. و المدلول اللغوي للتراحم و التواد و التعاطف اشتراك الجماعة في أصل الفعل أي التبادل الحاصل بينهم المتضمن الرحمة و المودة والعطف.

فالحياة القبلية تقوم إذا على ما رأينا على أسس من التعاضد الاجتماعي بكل معانيه وجوانبه. هذه الأسس بنتها الأجيال توارثا و تقليدا و تراثا. فهي مقومات المجتمع القبلي يشترك كل في إقامتها و بنائها و دعمها و توريثها على صفائها و بساطتها. أنها تربية اجتماعية بسيطة في مضمونها بسيطة في منهجها بسيطة في أهدافها. إنها ترمز إلى المحافظة على الجماعة من خلال تأهيل الفرد للقيام بتلك المحافظة مع ما يستتبع ذلك من دور يؤديه وقد تمرس به بعد أن تلقنه من سلفه أو نسيبه.

ولذلك أشرنا في بداية هذه الدراسة بأن التربية المدنية الأولى كانت تربية أمنية محورها المحافظة على سلامة العائلة و المجتمع القبلي و على تلك العصبية الجامعة. وكتربية أمنية فإنها تشمل بالطبع أمن القبيلة حياتيا و اجتماعيا و حماية التراث و التقاليد.

ولا تختلف القبائل عن بعضها حول جوهر انتقال التراث و تثبيت اللحمة والاتحاد وإذكاء النعرة و الولاء و النصرة و إن تنوعت الأشكال و المراسم و الاحتفالات وما يسمى بالطقوس المرافقة لعملية صهر الفرد في مجتمعه و اجتيازه مراتب النضوج التي تنقله من طور الطفولة إلى الفتوة فالرجولة فالشيخوخة. كل هذه الشكليات إن هي الإعادات تحيط بالعلانية انتماء الفرد لقبيلته و قبوله دوره فيها و إشهاد ذويه على أهليته للقيام بهذا الدور من خلال ما يطلب منه من إذا إذعان للطقوس و من أعمال تظاهرية تثبت جدارته وكفاءته و رجولته.

اختلف الأسلوب إلا أن الجوهر بقي واحدا: اندماج الإنسان في مجتمعه من خلال تهيئته لاستيعاب رسالة المجتمع إليه و قبولها و القيام بدوره في حملها و إنقاذها و حمايتها.

يقول بهذا الصدد السيد "مرشرت" ممثل مؤسسة "فريدي ريش بيرت" العاملة في حقل نشر التربية المدنية في العالم "... كان المجتمع واقعا تحت سيطرة تقاليد مقدسة تتميز بطابع شديد الاستقرار يضمن استمراره تثقيف يتركز على الحفاظ على النظام الاجتماعي الموروث والحفاظ على القيم المدنية و الثقافية المعروفة و على التقاليد المتبعة... كان الولد يتطبع تدريجيا بفضل التثقيف بطابع الفئة التي ينتمي إليها. عائلته كانت أم إقليمية أم وطنية ويعتنق مشاعر فئته و عادات و تصرفاتهم. لم يكن التعليم مقسوما إلى فروع. أي أنه لم يكن من تمييز كما هو الحال في أيامنا هذه بين التثقيف العائلي و الديني و التثقيف المدني والمهني..."

أو ليست هذه هي أهداف التربية المدنية في دمج الفرد في مجتمعه؟

فالتربية المدنية إذا ليست حدثا جديدا في حياة المجتمعات الإنسانية و هي مرافقة للمجتمع الذي يعتبره المؤرخون اليوم مجتمعا بدائيا و هو من التنظيم ما يضعه في أرقى

مرتبات الاندماج الاجتماعي و الترابط الإنساني، محط أنظار المجتمعات المعاصرة. فهي تتطلع نحو هذه اللحمة بلهفة تزداد تأججا كلما شعرت ببعد الشقة بين أفراد المجتمع الواحد الحاصل اليوم بسبب اتساع المدن و نشأة الفروقات الاجتماعية و الاقتصادية وما سببه العصر الصناعي من آليته في العمل جردت العامل من الطابع الشخصي الذي كان يضفيه على عمله.

ثانيا: التربية المدنية الحضرية الأولى:

يقول مؤرخو التاريخ الإنساني إن المرحلة الحضرية في حياة الإنسان تحققت عندما تكاثر الناس و استقروا على أرض فأمنت لهم أسباب العيش و الازدهار و الدفاع المشترك ضد الاعتداء الخارجي.

وما يميز المرحلة الحضرية في حياة الإنسان، أو كما يمكن أن نسميها أيضا المرحلة المدنية، نسبة إلى المدن، انتظام البشر في ظل حكم اتخذ له بنية سياسية معينة و كانت الصورة الأولى للدولة الحديثة. هذا الحكم سواء أكان ملكيا أو جمهوريا أو شعبيا عرف الدساتير و القوانين المكتوبة التي حددت المبادئ السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي ترعى كيان الدولة و مواطنيها.

بحث مؤرخو الحضارة الإنسانية في مقومات الكيان الجغرافي و السياسي للمدن، وهي بمثابة الدول الصغيرة أو الجمهوريات، كما كانت عليه مدن الإغريق و الرومان في السابق، كما بحثوا في مقومات الدولة في تلك المدن و أعطوا عنها صورة حية تعكس مدى التنظيم الذي كان يسودها.

نذكر على سبيل المثال ما قاله ابن خلدون في مقدمة الكتاب الأول من المقدمة وقد عالج فيه ما أسماه "بالعمران البشري و الاجتماع الإنساني" معرفا بأنه "التساكن والتنازل في

مصر أو حلة بالعشير و اقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون على المعاش... ومن هذا العمران ما يكون بدويا و هو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجعة في القفار و أطراف الرمال و منه ما يكون حضريا و هو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدر للاعتصام بها و التحصن بجدرانها"[1]

وفيما خص مقومات الدولة ينقل ابن خلدون عما رواه المسعودي لكلام الموبذان بهرام بن بهرام: "أيها الملك إن الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة و القيام لله تعالى بطاعته والتصرف تحت أمره و نهيه. و لا قوائم للشريعة إلا بالملك و لا عز للملك إلا بالرجال. وقوام للرجال إلا بالمال. و لا سبيل للمال إلا بالعمارة. و لا سبيل للعمارة إلا بالعدل. والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب و جعل له قيما و هو الملك[2].

وما نقله عن انو شروان بأن "الملك بالخبر و الجند بالمال، و المال بالخراج، و الخراج بالعمارة، و العمارة بالعدل، و العدل بإصلاح العمال و إصلاح العمال باستقامة الوزراء ورأس الكل باقتصاد الملك حال رعيته بنفسه و اقتداره على تأديتها حتى يملكها و لا تملكه".

و عن أرسطو في كتابه السياسة نقل ابن خلدون قوله: "العالم بستان سياحة الدولة، الدولة سلطان تحيا به السنة، السنة سياسة يسوسها الملك. الملك نظام يعضده الجند، أعوان يكلفهم المال . المال رزق تجمعه الرعية، الرعية عبيد يكتنفهم العدل، العدل مألوف و به قوائم العالم... ثمان كلمات حكمية سياسية ارتبط بعضها ببعض..."[3].

[1] مرشرت . التطور الاجتماعي و التثقيف المستمر منشورات مؤسسة فريد ريش ابيرت – بيروت – 1969 ص 1.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون . الكتاب الأول من المقدمة.

[3] نفس المصدر .

وفي هذه المرحلة الحضرية من تاريخ الإنسان نرى كيف تجمعت مقومات الدولة فانتظم الناس مجموعة تسودها شرائع و قوانين و أنظمة حكم، كلها ترمي إلى تأمين العدالة الاجتماعية بينهم و الأمن الداخلي و الخارجي مع حفظ النفس و المال و حماية العمران والاقتصاد.

هذه شرائع و القوانين وصلت إلى العامة عن طريق الإعلان عنها في لوحات وخلال الاجتماعات العامة كما أن الالتزام بها كان يتم عن طريق الرقابة الذاتية بإشراف الدولة، إما التربية المدنية نفسها فكانت مرادفة للتربية الثقافية و هي وقف على وجهاء القوم إجمالا حتى إذ وصلوا إلى سدة الحكم فرضوا مبادئها على الرعية المؤلفة من أحرار وعبيد. فكان الالتزام بالواجبات المدنية التزاما سياسيا لأن المدينة هي الدولة و الدولة هي الحكم أي الملك أو الرئيس المنتخب. والطاعة واجبة له، هذا ما يفسر إلى حد بعيد التبعية الشخصية للحاكم، والقول السائر: "الناس على دين ملوكهم" فيه من المعاني السياسية ما يغني عن كل شرح.

موقع التربية المدنية إذا في هذه المرحلة الحضرية هو الالتزام السياسي و التبعية للحاكم.

و بالتالي فإن مقوماتها منصهرة في مقومات الدولة و الانتماء السياسي إليها، و هذا ما يؤيد قولنا السابق بأن التربية المدنية كانت تربية أمنية.

و من ثم مبادئ هذه التربية المدنية السياسية كانت تتم عبر اتصال الحاكم بالرعية إما مباشرة و إما بواسطة ممثليه أو معاونيه أو من ينتدبهم لهذه الغاية أو بواسطة الكهان الذين يتولون نقل العبادات إلى الرعية و إرشادهم إلى الالتزام بالمبادئ التي يقوم عليها دين الدولة.

أما وسيلة النقل فكانت إما الوعظ و إما طلب التقيد بالشرائع بأوامر تصدر من الحاكم و تشرح من قبل ممثليه لعامة الشعب.

ثالثا: التربية المدنية في المرحلة الدينية

إذا نظرنا إلى المعنى اللغوي لكلمة الدين لوجدنا التسلسل التالي من المرادفات: الجزاء- المكافأة- الطاعة – الحساب (مالك يوم الدين)- القهر – الغلبة – و الاستعلاء – السلطان – الحكم – السيرة – التدبير – ما يعبد به الله تعالى – الملة – الورع – المال – القضاء – العادة – الشأن.

و إذا كانت هذه المرادفات التي نجدها في قواميس اللغة العربية أتت متفرقة فجمعها والربط في ما بينها يعطينا فكرة عن مفهوم الاجتماعي للدين بالإضافة إلى مفهومه العبادي. فالدين طاعة و ورع و عبادة و خضوع و حساب (أي مسؤولية) و مكافأة وجزاء سلطان و حكم أو ليس هذا من المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية؟

و بالفعل من مراجعتنا لما جاءت به الأديان السماوية نجد أنها رسالة الخالق لعباده يرشدهم للخير و ينهاهم عن الشر و يظهر لهم سواء السبيل و يأمرهم بالعدل والتقوى والعبادة و الترفع و الطهارة، طهارة النفس و الجسد، و الخلق الحسن وحسن المعاملة والوفاق بين الناس و التعامل بصدق واستقامة الم يقل عن حق: الدين المعاملة، أي كل ما يضمن حسن الدنيا والآخرة.

و الملاحظ أن الأديان السماوية توجهت إلى البشر بمحسوس القول و الصورة على قدر إدراكهم لأمور دنياهم و طبيعة أنفسهم لا بالمعاني الباطنية التي كان منالها صعبا من عامة القول، لذلك لا تعجبن من مخاطبة البشر بالأمثال و تصوير للجنة و النار و تحديد القصاص بأنه العين بالعين و السن بالسن لأن موقع هذه الأمور من الإحساس و المادة ما يدركه عامة الناس فيلمسون بحسهم و تصورهم ما تعنيه كلمات كالثواب و العقاب والعدل في المجازاة من معان حتى إذا تقدم الإنسان في المقدرة على التفكير المجرد اختلف

الخطاب إليه، فحلت مفاهيم مكان أخرى كجزاء الحسنة بالحسنة: "من يعمل مثقال ذرة خيرا يره"[1] و جزاء السيئة بالسيئة "و من يعمل مثقال ذرة شرا يره"[2]

و عبر عن هذا الواقع الإمام الشيخ محمد عبده في رسالة التوحيد بقوله :"جاءت الأديان و الناس من فهم مصالحهم العامة بل والخاصة في طور أشبه بطور الطفولية للناشئ الحديث العهد بالوجود، لا يألف منها إلا ما وقع تحت حسه . و يصعب عليه أن يضع الميزان بين يومه و أمسه و أن يتناول بذهنه من المعاني ما لا يقرب منه لمسه، و لم ينفق في روعه من الوجدان لباطن ما يعطف على غيره من عشيرته أو ابن جنسه ، فهو من الحرص على ما يقيم بناء شخصه في هم شاغل عما يلقى إليه في ما يصله بغيره، اللهم إلا يدا تصل إلى فمه بطعام أو تسنده في قعود أو قيام.فلم يكن من حكمة تلك الأديان أن تخاطب الناس بما يلطف في الوجدان أو يرقى إليه بسلم البرهان، بل كان من عظيم الرحمة أن تسير بالأقوال، و هم عيال الله تعالى، سير الوالد مع ولده في سذاجة السن، لا يأتيه إلا من قبل ما يحسه بسمعه أو ببصره، فأخذهم بالأوامر الصادعة والزواجر الرادعة و طالبتهم بالطاعة و طالبتهم بالطاعة و حملتهم فيها على مبلغ الاستطاعة و كلفتهم بمفعول المعنى، جلي الغاية و إن لم يفهموا معناها و لم تصل مداركهم إلى مرماه و جاءتهم من الآيات ما تطرق له عيونهم و تنفعل به مشاعرهم وفرضت عليهم من العبادات ما يليق بحالهم هذه...[3] .

[1] المصدر السابق .

[2] القرآن الكريم – سورة العاديات –

[3] القرآن الكريم – سورة العاديات –

التربية المدنية في الشريعة الموسوية:

فماذا تضمنت شريعة موسى (عليه و على نبينا الصلاة و السلام) التي نزلت على قوم هذه حالهم سوى الوصايا العشر بأن لا تعبد إلا الله الواحد و بالوالدين إحسانا وبأن لا تقتل و لا تزني و لا تسرق و لا تشهد الزور و ترغب بمال غيرك و بزوجه و أتباعه وأرزاقه. و قد وردت الآية (الأنعام 155): ﴿ **ثم أتينا الكتاب تماما على الذي أحسن وتفصيلا لكل شيء وهدى ورحمة للذين بلقاء ربهم يؤمنون** ﴾[1]

هذه التواهي هي في الواقع دستور السلوك المدني في صيغته الأكثر تبسيطا لأنه دستور الشعب الناشئ يسعى إلى مستقر عبر الصحراء و هو على حال من البداء ما يبرر مخاطبيه بلغة سهلة يفهم معناها بالحس و التصور على ما صار شرحه أنفا.

التربية المدنية المسيحية:

و ما تضمنت الشريعة المسيحية سوى هذه الوصايا التي تشكل دستورا للسلوك في مجتمع استقر و تحضر. يقول عباس محمود العقاد في كتابه عبقرية المسيح[2] عن الحالة التي يتخبط فيها المجتمع إبان ظهور دعوة السيد المسيح (عليه و على نبينا الصلاة و السلام): "كانت له (أي للمجتمع) فئتان بارزتان: أحدهما تحجر الأشكال و الأوضاع في الدين والاجتماع و الأخرى سوء العلاقة بين الأمم و الطوائف مع اضطرارها إلى المعيشة المشتركة في بقعة واحدة من العالم المعمور"

[1] الإمام الشيخ محمد عبده رسالة التوحيد . الفصل الأخير منها.

[2] القرآن الكريم – سورة الأنعام – الآية : 155.

فجاء السيد المسيح بالرسالة و عنوانها المحبة و الإخاء و الترفع عن الماديات نحو الروحانية السامية و التسامح بين الناس مخاطبا الضمير الإنساني لأنه هو الذي يقود به كل شيء و هو الذي يبقى رفيق الإنسان حيا. يقول عباس محمود العقاد في كتابه المذكور أعلاه : "لقد نقض السيد المسيح شريعة الأشكال و الظواهر و جاء بشريعة الحب وشريعة الضمير شريعة الحب لا تبقى حرفا من شريعة الأشكال و الظواهر ولكنها تنتقض حرفا واحدا من شريعة الناموس بل تزداد عليه. و ينبغي أن نصحح معنى الناموس في الأذهان فإن معناه هو القوام الذي يقوم به كل شيئ و ناموس العقيدة الأبدية التي يقوم بها ضمير الإنسان مادام للضمير وجود. فلن يزل قائما، كما قال السيد المسيح، ما قامت الأرض والسموات ... لقد أكمل المسيح شريعة الناموس حقا لأنه جاء بشريعة الحب و هي زيادة عليه. إن الناموس عهد على الإنسان بقضاء الواجب و لا ينتظر الآمر و لا ينتظر الجزاء" ويضيف الكاتب قوله: لهذه الشريعة، شريعة الحب قضى على شريعة الكبرياء و الرياء وعلم الناس أن الوصايا الآلهاية لم تجعل للذهر و الدعوى والتيه بالنفس و وصم الآخرين والذنوب و لكنها جعلت لحساب نفسك قبل غيرك وللعطف على الناس بالرحمة و المعذرة لا لاقتصاص الزلات و استطاع العيوب[1].

التربية المدنية الإسلامية:

و عندما جاء الرسول برسالته متممة لما قال به قبله من الرسل، و هل نادى سوى بما نادى به الرسل من قبل و بما أوصوا أبناء قومهم؟؟

[1] عباس محمود العقاد – عبقرية المسيح ص 101.

يقول الإمام الشيخ محمود شلتوت بأن سورة الأنعام تضمنت الوصايا العشر التي أوصى بها الله عباده و ذلك في الآيات الثلاثة التالية '112،113،114: ﴿ **قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا و لا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم و إياهم و لا تقربوا الفواحش ما ظهر منها و ما بطن و لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون** ﴾ (**151**): ﴿ **و لا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده و أوفوا الكيل والميزان بالقسط و لا نكلف نفسا إلا وسعها و إذا قلتم فاعدلوا و لو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون** ﴾ (152): ﴿ **و أن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه و لا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون** ﴾ (153)[1].

و يضيف الإمام الشيخ محمود شلتوت قوله "رسمت هذه الآيات، و قد أطلق العلماء عليها اسم الوصايا العشر نظرا لتذليل آياتها الثلاثة بقول الله (ذلكم وصاكم به)، للإنسان طريق علاقته بربه الذي يرجع إليه الإحسان و الفضل في كل شيء (لا تشركوا به شيئا) ووضعت الأساس المتين الذي يبنى عليه صرح الأسر التي تكون الأمة القوية الناجحة في الحياة (و الوالدين إحسانا)، و سدت منافذ الشر الذي يصيب الإنسان من الإنسان إلى النفس و الأعراض و الأموال و هي عناصر لا بد لسلامتها "لا تقتلوا أولادكم و تقتلوا

[1] نفس المرجع.

النفس و لا تقربوا مال اليتيم" ثم ذكرت أهم مبادئ التي تسموا بالتزامها و المحافظة عليها الحياة الاجتماعية الفاضلة "و أوفوا الكيل و الميزان" "و إذا قلتم فاعدلوا و بعهد الله أوفوا" وختم بأن هذه التكاليف و تلك المبادئ هي الصراط المستقيم بعض بها محمد يبينها ويدعو إليها، كما بعث بها جميع الرسل السابقين[1].

يتبين مما تقدم و مما ذكرناه آنفا أن الهدف الأساسي للشريعة الإسلامية هو الأمن يسود مجتمعا فاضلا عبر تربية الإنسان التربية الفضلى التي تجعل منه عضوا نافعا في مجتمعه فاضلا عبر تربية الإنسان التربية الفضلى التي تجعل منه عضوا نافعا في مجتمعه، و هذا ما يفيد لأن الأمن و التربية المدنية بأوجهها الخاصة بكل مجتمع، أكانت عبر الدين أو العبادات أو غيرها من الأوجه ، كانا دوما متلازمين و مرتبطين : فالأمن هو الهدف والتربية المدنية هي الوسيلة.

المنهج التربوي في الأديان : المناداة و التوجيه :

أما كيف كانت تحصل التربية المدنية عبر التربية الدينية باعتبار أن هذه كانت تضمن تلك؟ كان موشى يدعو قومه إلى نبذ الأحقاد و الكذب و اتباع ما أنزل عليه. كما كان عيسى ابن مريم يدعوا قومه أيضا إلى التعلق بآداب الدين، و كذلك فعل محمد رسول الله صلى الله عليه و سلم مناديا أبناء قومه بأن يتبعوا ما أنزل عليه من كتاب ويبتعدوا عن كل ما خلفته الجاهلية لديهم من مفاهيم و عادات لا تأتلف مع الدعوة الإسلامية، من هنا وصف الأنبياء بأنهم الرسل لأنهم في الواقع يحملون رسالة أمروا بإيصالها إلى الناس عبر التوجه إليهم و قيادتهم.

[1] لقرآن الكريم – سورة الأنعام – الآيات :151 – 152 – 153.

فالتوجه المباشر إلى القوم و المناداة بالأخلاق الفاضلة و السهر على التقيد بها بواسطة النخبة المختارة من القوم التي نذرت نفسها لإعلاء شأن الدين وتعليمه وإرشاد العامة كان النهج التربوي المتبع في إبلاغ الرسالات السماوية وما تضمنته من عقيدة وتربية، فكان لليهود الرهبان و الربانيون و كان لمسيحيين الكهنوت و الكنيسة وكان لمسلمين الأئمة.

و التوجه المباشر كان يشكل في تلك الأزمنة الغبرة وسيلة الاتصال الوحيدة القائمة بين البشر، و ككل وسيلة كانت تشترط أن يكون المصدر الصادرة عنه قادرا على تضمينها ما يرغب نقله إلى الآخرين كما تشترط أن يكون مضمونها واضحا و أن يعبر عنه بلغة أو رموز يفهمها الجميع فتتوافق لغة الخطاب مع ذوق الموجه إليه فيتذوقها مع مضمونها، و من هنا نرى الأقدمين من المفكرين يقرنون نقل رسالتهم إلى مستمعيهم بالشعر أو بالموسيقى فيطرب لها المستمع و يدرك معانيها، و من ثم جاءت الأديان تستعمل نفس الطريقة من خلال الترتيل و الطقوس التي تأتلف مع ذوق المخاطبين من العباد، و بقدر ما علت اللغة وصفت بقدر ما جاءت الرسالة ببلاغة و إيقاع سمعي فجذبت المستمعين و الإتباع وجعلتهم يقدرون المعنى و المبنى، و من هنا ندرك بلاغة القرآن الكريم في عصر كانت اللغة العربية في أوج أصالتها و إشراقها كما نذرك بلاغة الأئمة و الخطباء في توجيههم إلى الرعية.

و من ثم أن التوجه إلى الرعية عبر البارزين من إشرافها ينقلون إلى أتباعهم و ذويهم ما سمعوه من توجيهات و نداءات يجسد في الواقع منهجية متطورة في مخاطبة العامة يقوم بها اليوم علم الاتصال الجماهيري الحديث و يبني عليها إستراتيجية المعاصرة و المخاطبة الجماهير، بينما كانت هذه الإستراتيجية معروفة منذ أن تحضر العرب فكانت لهم مجالس الشيوخ فتلتئم فتناقش و تستمع و تسأل و تجاب و من ثم تنصرف حاملة الرسالة إلى المريدين و التابعين و عامة الناس، و يثبت علم النفس الاجتماعي أنه من السهل جدا نقل

الرسالة إلى العامة عبر قياديهم فيما إذا تجاوب هؤلاء القياديون عازفون عنها، فارعية بحاجة إلى قيادة، حتى في أعرق المجتمعات المتحضرة، و القيادة طبقات تتوزع المسؤوليات كل على قدر قدرها.

و نلاحظ عبر ما حمله لنا التاريخ و عبر ما نشاهده اليوم أن النخبة المختارة من القياديين مارست و تمارس دورها مؤثرا في المجتمع منمية لذة أفراده الإيمان بالمبادئ الدينية والأخلاقية التي تؤمن بها معززة لديهم شعور الإنتماء للطائفة الدينية التي تمثل، وتتم ممارسة هذا الدور بصيغ مختلفة كالوعظ و الإرشاد و الخطاب المباشر أو بالوقوف على أسرار الفرد في الجماعات المنغلقة على نفسها، أو بالمراقبة الفعلية على التصرفات الأفراد، فكل طائفة تختص بطريقة معينة في توجيه الجماعة و إجراء الرقابة على أفرادها وذلك تبعا للثقافة الخاصة بها و العادات و التقاليد و نوع العلاقة الروحية القائمة بين المرشدين و الأفراد و ما تسمح به أنظمة الحكم السياسي.

فالحكم السياسي المرتدي الطابع الديني أو المرشح بمثل هذا الطابع يمارس رقابة مباشرة على تقيد الرعية بأصول الدين و الأخلاق كما كان حاصلا في السابق في المجتمع الغربي حين كانت الكنيسة تمثل السلطة الروحية و الزمنية و كما هو حاصل في أجزاء من المجتمع العربي المسلم في يومنا هذا.

أما إذا كان الحكم قائما على المبادئ السياسية الفاصلة بين الدين و الدولة فإن المراقبة على شؤون الرعية الدينية تكاد تكون معدومة إلا ما حصل منها من قبل أفراد المجتمع بممارسة الرقابة الذاتية على تصرفاتهم و محاسبة أنفسهم و ذويهم على يفعلون. إنه الضمير الاجتماعي الديني الذي يقوم بوظيفة الوازع الشخصي و هذا ما يفرض مستوى معينا من النضوج الثقافي تسعى التربية المدنية و الدينية إلى توفيره منذ الحداثة و عبر الحياة.

و من ثم إذا توقفنا قليلا عند الأساليب التي كانت متبعة في الديانتين اليهودية والمسيحية لوجدنا أنها كانت تقوم أصلا على ترويض النفس و الانصياع للأوامر والتعالي على الأمور المادية و التطلع نحو الروحانيات، و كان يمثل هذا المنهج في التربية الرهبان أنفسهم تجاه أنفسهم و من ثم بما يحملون تلاميذهم على إتباعه.

يقول الدكتور فاخر عقل: "... رأينا الرهبنة ليست في أساسها خطة تربوية مقصودة بالذات و عن كل ما نشأ من مدارس و أعمال تربوية إنما كانت لاهتمامها بالدين و الحياة الأخلاقية فقط، إنما يجب أن نذكر أن مدارس الوحيدة في المجتمع المسيحي الغربي خلال قرون (من القرن السابع حتى أوائل القرن الثالث عشر) و عنها لم تسمح بنشوء مدارس أخرى غيرها لفقد أهميتها ... كان من مدارس الإدارية تعليم الرهبان أو الأطفال الذين يتحضرون لحياة الرهبنة و كان التعليم فيها دينيا بحتا و فيما عدا فإن هذه الأخيرة لم تعن بتقديم أي نوع من التعليم الآخر.

و لكن بهذا التاريخ نشأت المدارس الأخرى و نشأت أفكار تربوية ليست حتما دينية وإن كانت متأثرة إلى حد بعيد بالتعاليم الدينية ممزوجة بمفاهيم فلسفية مكتسبة من الفلاسفة القدماء، و من المفكرين المعاصرين فتكونت مدارس تربوية انتقلت من طور الترويض إلى طور تنمية المواهب و انتساب الفئات فلعبت دورا هاما في تطوير أساليب التربية كفن و علم منفصلين عن التعليم الديني و العلوم الطبيعية، و ساعد تأسيس الجامعات في العالم الغربي على بروز هذه المدارس التربوية فكان لها أثر فعال في التوجه إلى شخصية الإنسان و إلى تأهيله للحياة الاجتماعية دون التركيز على الترويض الذي ينتمي فقط وضعا سلبيا إذ يضع النواهي من جهة و يطوع النفس بالضغط النفساني وربما الجسدي على الانصياع لها دون تفكير.

أما التربية الإسلامية فإنها انطلقت مباشرة إلى القوم لعدم وجود نظام كالنظام الكنيسي يتولى التربية الدينية و الأخلاقية بصورة مباشرة حتى إذا ظهرت المدارس انتقلت عبرها التربية الدينية و العلمية بواسطة أساتذة ليسوا حتما من رجال الدين بل ممن بلغوا درجة من العلم بأصول الشريعة و بأصول العلوم الأخرى تخولهم نقل علمهم للآخرين.

صحيح أن التعليم الأول كان يحصل في المدارس بقراءة القرآن الكريم و حفظه ولكن ما عتم الأمر أن ظهرت بجانب قراءة و حفظ القرآن العلوم الأخرى و يقول الدكتور فاخر عقل في كتابه المشار إليه سابقا "و إذا كانت الدنيا هدف التربية عند اليونان و الرومان وكانت الآخرة و التحضير لها غاية التربية المسيحية فقد حض الإسلام على جمع بين الاثنين قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿ **وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا** ﴾ و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا**" و على هذا كانت غاية التربية الإسلامية أن تهيئ الطفل لدينا يعيش فيها كعضو نافع بالمقدار الذي لا يفسد دينه و لا يصرفه عن آخرته.

و يشير المؤلف إلى أنه بعد المرحلة الابتدائية في المدارس حيث كان تعليم القرآن هو الأساس، و إن كان بعض المربين رأى أن يتعلم الولد اللغة و الشعر حتى يتمكن من فهم القرآن، تبدأ مرحلة التعليم العالي التي كانت تتم في الجوامع و المستشفيات و المنازل حيث كان الأثرياء يستقدمون العلماء إلى منازلهم لتعليم أولادهم، ويشير المؤلف إلى الدور الذي قام به إخوان الصفا برسائلهم الإحدى و الخمسين التي تضمنت العلوم الطبيعة و الرياضة

و الفلسفة و المنطق و ما وراء الطبيعة متدرجين من العلوم الحسية إلى العلوم العقلية منتهين بالأمور الإلهية[1].

إذا وضعنا الدعوة الإسلامية ضمن إطارها الجغرافي و السياسي الأول حيث قام رسول الله صلى الله عليه و سلم بدعوته بين قوم ناصبوه العداء فاضطر للهجرة من دياره ومعه صحبه ممن اهتدوا لأدركنا أن الدعوة حصلت أصلا بالنداء و تمت بالنداء واستمرت بالنداء، فالرسالة النبوية ملخصة بالآيتين: ﴿**يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا و نذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا**﴾[2] و في حديث عن علي بن أبي طالب خرج مع الرسول و أبي بكر يتوجه إلى قوم و كان بينهم مفروق من عمرو فسأله مفروق عما يدعو إليه الرسول فتلى عليه الآيات الثلاثة من سورة الأنعام و التي سميت بالوصايا العشر على ما ذكرنا آنفا: فقال له مفروق "دعوت و الله يا قريشي إلى مكارم الأخلاق و محاسن الأعمال، و قد أفك قوم كذبوك و ظاهروا عليك" و كان قد سأله عما يدعو إليه فقال الرسول: أدعكم إلى الشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأني رسول الله و أن تؤوني و تنصروني و تمنعوني حتى أؤدي حق الله الذي أمرني به فإن قريش تظاهرت على أمر الله و كذبت رسوله و استغنت بالباطل عن الحق و الله هو الغني الحميد[3].

و يلاحظ الإمام الشيخ محمود شلتوت أن الوصايا التي احتوتها الآيات المذكورة وجهت إلى قوم كنداء لهم "فكلمة" "تعالوا"، تتضمن إرادة تخليص المخاطبين و رفعتهم من انحطاط هم فيه إلى علو يراد لهم و يدعون إليه و تدل في الوقت نفسه قد رقت في النفوس

[1] الإمام محمود شلتوت.

[2] د/ فاخر عاقل – التربية قديمها و حديثها – دار العلم للملايين . بيروت 1973 ص 115 و ما يليها.

[3] القرآن الكريم – سورة الأحزاب – الآيتان : 48 – 49.

قوته: يقرب البعيد و يؤلف النافر و يشعره بمعاني العطف و المحبة و الرحمة، ... و الآية ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي أحسن ﴾ .

كما يلاحظ عند الرحمان عزام في كتابه الرسالة الخالدة "كان الإرشاد الاجتماعي المبني على الاقتناع أحد الأسلحة القوية التي لجأ إليها الإسلام للإصلاح الاجتماعي، فكان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرع الآذان بالقرآن و الحديث ليصل إلى القلوب والعقول حتى تعرف الحق و تدرك الرشد ... فلما انتشرت الدعوة ... و وجد الرأي العام لها في المدينة ابتدأت مرحلة التشريع و الإلزام، كذلك عالج الإسلام أفات المجتمع العربي وقتئذ بالدعوة ثم بالتشريع" و ينطلق السيد عزام من هذه الواقعة للقول بأن الإصلاح الاجتماعي يجب أن ينطلق من الدعوة و من ثم للتشريع حتى يتهيأ الجو الصالح لدى الأفراد كما تتهيأ نفوسهم لتقبله[1].

ذلك هو الواقع الذي اتبعته التربية الرامية إلى صقل شخصية الإنسان و إعلاء شأنه و إلى وضع القواعد التي يجب أن تسير عليها الحياة الاجتماعية و العلاقات بين الناس، فالدعوة إلى المسلك السليم و من ثم لحمل الناس على الالتزام بما يقرره المجتمع هو النهج العلمي الذي يقود لتحقيق الأهداف و سنعود لهذا الموضوع في مرحلة لاحقة.

أما أصول تنشئة الطفل في الإسلام فقد وردت في حديث الرسول فحواه "ربه سبعا ورافقه و اتركه حيث تشاء" أي أن التربية الأساسية تستمر واحدا و عشرين عاما وهي سن الرشد في معظم المجتمعات المتمدنة المعاصرة، و تقوم على التعليم و التأديب والمرافقة، فبالمرافقة أي بالتمرس العلمي بما تعلمه الإنسان و تربى عليه تتم التربية الصحيحة،

[1] الإمام محمود شلتوت – تفسير القرآن الكريم – دار القلم . الكويت بدون تاريخ ص: 394.

هذه ناحية مهمة جدا في أصول التربية المدنية على سنبينه لاحقا، هذه التربية لا تتم بالتعلم النظري بل بالممارسة، و ممارسة المبتدئ تتطلب دوما مرافقة من مرشده ورقابة منه حتى يتم تصويب خطواته و تطويع أفعاله بما يناسب التربية التي تلقاها والرقابة أساسية في كل عمل يتطلب المتابعة كما هو الحال التربية إذ أنها عملية مستمرة وإن اختلف نهجها في كل مرحلة من مراحل الحياة كما يبينه كلام رسول صلى الله عليه وسلم عندما حدد مراحلها و نهج كل مرحلة منها[1].

ونرى فيما كتبه العلماء و المفكرون و ما خاطب به ولاة الأمر رعاياهم وأبناءهم نهجا تربويا منبثقا عما ورد في الكتاب الكريم و سنة الرسول تأكيد على أهمية التربية ومنزلة الولد و مسؤوليته تنشئته و سبل و تحسين أخلاقه.

على سبيل المثال نذكر ما قاله الإمام الغزالي: أعلم أن الطريق في ريادة الصبيان من أهم الأمور و أؤكدها، و الصبي أمانة عند والديه، و قلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية من كل نقش أو صورة، و هو قابل لكل نقش و مائل إلى كل ما يمال إليه فإن عود الخير و علمه نشأ عليه و سعد في الدنيا و الآخرة و شاركه ثوابه أبواه و كل معلم له ومؤدب، و عن عود الشر و أهمل إهمال البهائم شقي و هلك و كان الوزر في رقبة القيم عليه و الوالي له... وصيانته بأنه يؤدبه و يعلمه محاسن الأخلاق و يحفظه من أقرناء السوء و لا يعود التنعم و لا يحبب إليه الزينة و أسباب الرفاهية... ينبغي أن يراقبه من أول أمره فلا يستعمل في حضانته و إرضاعه إلا امرأة صالحة متدينة تأكل الحلال... ينبغي أن يحسن مراقبته و أول ذلك ظهور أوائل الحياة فإنه إذا يحتشم و يستحي و يترك بعض الأفعال فليس ذلك إلا لإشراق نور العقل عليه حتى يرى بعض الأشياء قبيحا ومخالفا للبعض

[1] عبد الرحمن عزام – الرسالة الخالدة – دار القلم . القاهرة (لم يذكر تاريخ نشرها).

ويستعان على تأديبه بحيائه أو تميزه... إذا أهمل الصبي في ابتداء نشوءه خرج في الأغلب رديء الأخلاق كذابا حسودا سروقا نماما لجوجا إذا فوضل و ضحك وكياد و مجانة و إنما يحفظ عن جميع ذلك بحسن التأديب ثم يشغل في الكتب فيتعلم القرآن، و الأحاديث والأخبار و حكايات الأبرار و أحوالهم لينغرس في نفسه حب الصالحين، ليكن الأب حافظا هيبة الملام معه فلا يوبخه إلا أحيانا"[1].

و يقول ابن خلدون في مقدمته "إن إرهاف الحد بالتعلم مضر بالمتعلم سيما في أصاغر الولد لأنه من سوء الملكة و من كان مرباه بالعسف و القهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم سطا به القهر و ضيق عن النفس في انبساطها و ذهب بنشاطها و دعاه إلى الكسل و حمل على الكذب و الخبث و هو التظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه و علمه المكر و الخديعة لذلك صارت له هذه عادة و خلقا وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع و التمرن... و كسلت النفس عن اكتساب الفضائل و الخلق الجميل فانقبضت عن غايتها و مدى إنسانيتها فارتكس و عاد في أسفل السافلين... فينبغي للمعلم و الولد في ولده أن لا يتبدأ عليها بالتأديب، و قال محمد بن أبي زيد في كتابه الذي ألفه في حكم المعلمين و المتعلمين: " لا ينبغي لمؤدب الصبيان أن يزيد في ضربهم إذا احتاجوا إليه على ثلاثة أسواط شيئا..."[2].

و يبدو لنا مما استعرضناه في التربية عبر التربية الدينية بأنها اتجهت نحو تنشئة صحيحة منذ حداثة حتى ينقش التأدب التأدب و الحياء و ضبط النفس و مراقبة الذات في قلبه فيتكون لديه ضمير اجتماعي برافقه في مسيرة حياته يرشده ينصحه و يذكره بمكارم

[1] ينظر : د/ فاخر عاقل – التربية قديمها و حديثها – دار العلم للملايين . بيروت 1973 ص 135 و ما يليها.

[2] الإمام أبو حامد الغزالي – الكتاب الأول.

الأخلاق و حسن التعامل مع الناس فينقسم أمره و يعدل في قوله و عمله فيرضى ربه ونفسه و الغير، هذه هي أسس التربية المدنية الصحيحة التي تحفظ الإنسان من مهاوي السوء.

و قد أعطت التربية الدينية أهمية كبرى لعلاقة الوالدين بأولادهم و علاقة هؤلاء بأولئك باعتبار هذه العلاقة هي أولى علاقات الإنسانية الاجتماعية التي تنشأ مع نشأة الولد و إدراكه لما حوله من أناس يتعامل معهم ملتزما بهم بداية و نهاية فالعائلة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي تنشأ فيها الحس الاجتماعي المبني على العلاقات أوسع و إذا ساءت فلا أمل في تحسنها لاحقا بعد أن تكون قد فسدت في المهد.

فالتربية المدنية إذا بمفهومها الديني هي حلقات متلاحقة من التعليم و لتعلم والتمرس على الأخلاق الحسنة مع توزيع للمسؤوليات بشأن السهر عليها من المهد إلى اللحد، وطبيعي القول أنه متى تأمن مثل هذا المنهج التربوي تأمنت تبعا له حصانة من الانحراف وسوء الإجرام، إذا كما رأينا في مواضع مختلفة أن من أهم أسباب هذه الانحرافات فقدان التربية الأساسية و غياب الحس الاجتماعي لدى الفرد و الجماعة.

رابعا: التربية المدنية في المرحلة المعاصرة

تتميز المرحلة المعاصرة بالتغيرات الجذرية في البنية الاجتماعية التي أعقبت تحول المجتمعات البشرية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية إثر اكتشاف و تطوير الآلة بصورة أحدثت انقلابا جذريا و شاملا في المقاييس الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية فظهر معها المجتمع الإنساني المعاصر بصورة مختلفة تماما عن تلك التي عرفت في حقبات التاريخ.

سيطرة الإنسان على المادة لم ترافقها سيطرة الإنسان على نفسه:

فاليوم سيطر الإنسان على المادة بصورة لم يسبق لها مثيل فطوع معظم القوى والطاقات الطبيعية و حولها إلى وسائل تخدم وجوده و حياته على هذه الأرض، إلا أن هذا الانتصار المدهش على قوى الطبيعة لم يرافقه انتصار لا على قوى الشر العاصفة في كيان الإنسان و المتربصة بسعادته و أمنه و استقراره و لا على نفسه بالذات يروضها إلى ما فيه راحة الضمير و صفاء الفكر و سلامة العلاقة بالآخرين، فقد قيل عن حق بأن لو تسير لإنسان أن يتغلب على نفسه كما تغلب على الطبيعة لكان من أسعد المخلوقات القاطبة.

بل العكس يبدوا صحيحا، فنلاحظ بأنه بقدر ما يسجل الإنسان تقدما في تحقيق انتصاره على قوى الطبيعة بقدر ما يرافق ذلك انتكاس في سلوكيته و أخلاقه و انحراف في سيرته و تجبر في عدوانيته، تبين ذلك كافة الإحصاءات الجنائية حول حجم الجريمة والانحراف و كأنها إفراز طبيعي لتقدم الصناعي و الاقتصادي.

سيطرة المعايير المادية على المعايير الأخلاقية و المدنية:

في الواقع إذا أمعنا النظر في المعايير التي أوجدها المجتمع المعاصر لنجاح الناس وتفوقهم لوجدنا أن معظمها معايير مادية وجودية أن لم تكن انتهازية تسلطية أهدافها الكسب و الغنى و ما يحملانه من فساد في النفس الإنسانية الضعيفة أمامه.

يقول العالم الاجتماعي أوتوكلينبرغ في كتابه علم النفس الاجتماعي "إن حب الكسب يمكن أن يعتبر بحق كما لو كان في أساس كل البنية الاجتماعية للعالم الغربي، ومن الراجح أن عدادا كبيرا من مؤسساتنا لا يمكن تعليمها إلا تبعا للسلوك الصادر عن حب الكسب، و ينقل كلينبرغ عن مؤلفه آخر قوله "يجب أن نلاحظ أن الميل الإنساني الرئيسي و العالمي، هذا الميل الذي ليس حب الكسب إلا تعبيرا عنه، إنما هو رخبة في الهيمنة و

التسلط و نيل التقدير، بينما الوجه الثاني لهذه الرغبة، هو الحرص القوى في أن لا ينالنا احتقار أشباهنا"[1].

و كثيرا من الأوقات لا تطلع الساعي وراء الكسب إلى مسالكه الشريفة بقدر ما يتطلع إلى القمم التي يريد أن يبلغها.

و كان من نتيجة سيطرة المعايير المادية على غيرها أن أثرت في العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الناس فأصبح الانزواء عن المجتمع ظاهرة سلبية تهدد التماسك بين أفراد المجتمع الواحد و تهدد تلك الألفة التي يجب أن تجمع بينهم، كما أصبح الكسب السريع والكثير و بأي وسيلة هو الهاجس الأول لدى الناس، فاعتادوا على الإقبال على أمور الدنيا و على المباهاة بما يكسبون و على الغيرة و الحسد كلما رأوا نعمة على جار أو قريب لم تصل يدهم إلى مثلها هذه كلها تحديات تربوية تتطلب تصديا لها و معالجة حتى تعود العلاقات الإنسانية إلى مستوى طبيعي يؤمن التواصل بين أفراد المجتمع الواحد فتزداد الآفة الجامعة.

و من ثم فإن البنية الاجتماعية الأولى، و نقصد بها العائلة، توجد في حالة خطر التصدع و اختلاف التوازن بسبب انصراف الزوج و الزوجة في معظم البلدان إلى العمل سوية خارج المنزل في سبيل كسب مما يعرض تربية الأولاد للإهمال أو الاتكال على الغير وأغلبهم من الغرباء عنهم للقيام بها لقاء أجر.

و الغرباء أنفسهم ليسوا حتما ممن يجيد أصول التربية، فالمجتمع المعاصر إذا مهدد تبعا للتهديد اللاحق بكيان العائلة مما يضيفه بقدر ما يبتعد العائلة عن وظيفتها الأساسية وهي التنشئة الصحيحة و التوجيه التربوي الصحيح و تمكين العلاقات الإنسانية والروابط

[1] عبد الرحمن ابن خلدون – الكتاب الأول من المقدمة .

العاطفية و المحبة المتبادلة بين أعضائها، لقد حدث اهتزاز خطير في العلاقة الوالدة والزوجية نرى اليوم آثاره في المجتمعات التي عملت فيها الثورة الصناعية عملها فبنت في الجهة المادية وهدمت في الجهة الاجتماعية و الأخلاقية، و اختلفت درجة البناء والهدم بين مجتمع وآخر إلا أن آثارهم قائمة و بينة تشهد عليها المشاكل التي نشأت عنهما و التي يحاول من بيدهم الأمر حلها بما تسير لهم من وسائل.

هذا الاهتزاز في البنية الاجتماعية هو عين التصديات و قد استدعى تركيزا أكثر فأكثر على الجانب التربوية و الثقافية و الأخلاقية في الإنسان، لقد أرك المسئولون فداحة الخطر الذي يهدد مجتمعهم فيما إذا استمرت عملية الاهتزاز هذه و استمر التصدع المؤدي حتما إلى انهيار الأنظمة الاجتماعية التي قضت البشرية قرونا في إقامتها مستعينة بالديان والأخلاق و التربية و التنشئة.

فاستشراء الإباحية الأخلاقية يؤدي إلى انحلال الروابط الزوجية، و هي العقد الأساسي في حياة كل مجتمع، كما يؤدي إلى انحلال الروابط الإنسانية التي تشمل الالتزام بالمبادئ السلوكية و الاجتماعية الراعية لعلاقات الناس بعضهم البعض فتحل الإنسان من تلك القيم التي ترشده نحو الخير و تصبح العدوانية البهيمة دليله و قائده.

هذه الصورة ليست تخيلا إنها انعكاس لما تنطبق به الإحصاءات و الأرقام و التقارير الصادرة عن الهيئات المهتمة بسلامة المجتمع و بأمنه و استقراره.

و من ثم إن العصر الحالي هو عصر علم و تقنية رفقته موجهة من الحريات السياسية أعطت لمواطن العادي الحق في التدخل في شؤون بلاده و تعاطي أمور الحكم و التشريع وأعطت حرية التعبير عن رأيه دون خوف أو وجل. و لكن من الملاحظ أن هذه الحرية السياسية لم يرافقها النضوج السياسي المفترض لدى من يمارس مسؤوليات في الحياة العامة

فظهر العبث من قبل من وصل إلى مراكز السلطة و ظهرت مفاسد الحكم في غياب الانضباطية التي كانت تفرضها الشرائع السابقة و الدساتير، فكثرت الشكوى من لتسلط والفوضى الرشوة و الانصراف عن شؤون الناس إلى الانتهازية و ما رافق ذلك من فضائح تناولتها الصحف و وسائل الإعلام.

خامسا: مصير التربية المدنية في العصر الحالي

في خضم هذه التطورات كان لابد من التساؤل عن مصير التربية المدنية و أثرها في حياة الأمم و الشعوب المعاصرة.

في الواقع ظهرت الحاجة إلى التربية المدنية الصحيحة في المجتمع المعاصر بصورة ملحة للغاية لم يسبق أن ظهرت عليها في السابق، ففي الماضي كانت الأطر التقليدية المكونة من العائلة و القبلية و الأقرباء و الإمامة لمدرسة و الحكم تقوم إجمالا بإمداد الفرد بما يحتاج إليه في نشأته و نموه و حياته حتى إذا ضعف ركن سانده آخر، أما الإنسان المعاصر فلا شك في أنه شعر يتخلى تلك الأطر عنه أو يتخاذلها عن القيام بواجبها أو بوهنها أو باضمحلالها أو بذهابها. فأصبح في فراغ لا يمكن سده إلا بتدخل أجهزة الدولة المختصة والمؤسسات الاجتماعية فتحل محل الأطر التقليدية أو تساعدها فيما بقي لها من أثر ولكن هل بإمكان الدولة و المؤسسات أن تحل محل الأطر الأساسية الطبيعية التي كونتها الإنسانية منذ نشأتها؟

انتقلت في الواقع مهام التربية و التنشئة من أرضها الطبيعية إلى أرض لم يثبت الاختبار حتى الآن أنها أرض صالحة لتغذية عملية التنمية الإنسانية كما كانت تغذيها تلك الأرض الطيبة التي أوجدها الله لها منذ بدء الخليقة.

هنا يكمن جوهر المشكلة السلوكية في المرحلة المعاصرة، و من هنا تنطلق عملية حل هذه المشكلة من خلال إيجاد الرسائل الصالحة لحلها، فهل وفق المجتمع المعاصر في إيجاد الحل السليم؟ و هل ساهمت التربية المدنية التي أتخذها هذا المجتمع كمحور مركزي لخطط التنمية الإنسانية و الاجتماعية و الأخلاقية في حل المشكلة السلوكية؟

ما زال الجواب بعيد المنال إذ ن العملية التنمية عبر هذه التربية المدنية ما زالت إما في المهد و إما فتية و إما في عالم التصورات.

في ضوء هذا الواقع نحاول الدراسة الحالية إبراز معالم هذه التنمية الإنسانية والاجتماعية و الأخلاقية كعامل أساسي في توفير حاجات الأمن شمولية انطلاق مما برز من معطيات مستحدثة في المجتمع المعاصر، و لا شك في أن للأيام المقبلة الكلمة الفصل في صوابية و مدى فعالية هذه العملية على أن تكون الاختبارات المتلاحقة مصدر معرفة أوسع بإيجابيات و سلبيات السياسة المتبعة فيصار إلى تقويم مسارها كي تتجه نحو الهدف المنشود أي نحو تأمين الأمن و بذلك يتعنى علينا أن نبحث في مستويات التربية المدنية في الفصل اللاحق إن شاء الله.

كي تحقق التربية أهدافها في المجتمع الإنسان لا بد من أن يكون لها منهجا معينا يتلاءم مع مستوى الإنسان الذي تتوجه إليه .

فأهدافها أصبحت معروفة و قد اتخذت هنا فكرة أساسية محورها تنشئة المواطن تنشئة صحيحة و جعله عضوا مفيدا و صالحا في مجتمعه و إيجاد مناعة كافية لديه تقيه الانحراف فالتربية المدنية ترمي إلى تحصين الفرد أخلاقيا و اجتماعيا و تزويده بالخبرة الكافية التي تمكنه من التعامل مع مسببات الانحراف و الإجرام بما يضمن سيطرته عليها أو تحييدها والعمل على عدم حدوثها ابتداء.

رأينا أن الفكرة والأساسية كانت واحدة في الشرائع السماوية و هي تحصين الفرد بالأخلاق السامية وتهذيب نفسه وتقوية أواصر المودة و المحبة بين المواطنين بحيث، أصبح التعاون والتآخي رائدهم الأول فيتعاملون عن الصغائر و الأنانية و ينظرون إلى المجتمع كوحدة متماسكة .

يقول عبد الرحمن عزام في كتابه الرسالة الخالدة : هذا التقابل بين الفرد و الجماعة في المسؤولية العامة عن المساح هو أساس مقاومة الآفات الاجتماعية، و جميع وسائل الإصلاح لا تنتج نتائجها إذا لم تكن قبلها هذه الوسيلة ... فعلى الذين يريدون مقاومة الآفات الاجتماعية أن يوقظوا أولا ضمير الفرد و ضمير الجماعة و أن يؤكدوا على معاني المسؤولين السابقين حق يعكس الفرد حماس البنوة و البر بالجماعة و تحس الجماعة إحساس الأمومة والرعاية للفرد ، بنشء من إدراك المسؤولين السابقين و الاضطلاع بها ما يسمى حديثا الرأي العام ذلك الحارس اليقظ لكيان الأمة إذا كان مبنيا على بصيرة ووحدة في القصد و هو السلطة الرهيبة التي تقوم الحكام و الأفراد و به تهتز الأمة ويتنفس جسمها انتفاضة الغضب إذا أصابه سوء أو فساد .... و هو أمضى سلاح للقضاء على الآفات

الاجتماعية يفعل ما لا تفعل القوانين، و هو العين الساهرة على تنفيذ القوانين و احترام القواعد الأدبية و السنن الصالحة التي أقرها المجتمع .

و في الحقل الديني أيضا و المتفق عليه أن تنمية الضمير هي الوسيلة الأولى الق تتبعها الشرائع السماوية لتفادي الانحراف و الإجرام و كذلك فساد الأخلاق والانحراف نحو المعاصي و الرذائل، يقول الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه العقوبة في الفقه الإسلامي : "تعمل الشريعة على منع الجريمة بثلاث طرق (أولها) التهذيب النفسي : فتربية الضمير في الأساس الأول في منع وقوع الجريمة، و إن العبارات الإسلامية كلها تتحه نحو تربية الضمير و تهذيب النفس و تربية الروح و الائتلاف في قلب المؤمن، و الائتلاف هو الذي يكون الردع الواقي للفضائل الاجتماعية كلها من غارات الرذيلة في النفس فإن إحساس الشخص بأنه من الجماعة يعيش في ظلها و حمايتها و أنها منه و هو منها يمنع التفكير في الجريمة أو يمنع الإصرار على التفكر فيها إن خطر خاطرها ... و انه مما يكون رأيا عاما فاضلا خلق الحياء .... و الحياء إحساس قوي بالقيود النفسية التي تجعل للجماعة و ما يرضيها مكانا في نفسه .... (ثالثها) العقاب... و الغاية منه حماية الفضيلة و حماية المجتمع من أن تتحكم الرذيلة فيه و المنفعة الخاصة أو المصلحة....[1]

فخلق الضمير الاجتماعي لدى الشخص حتى يشعر أن مصلحته متحدة مع مصلحة الجماعة يستوجب التوجه للإنسان. بما يستطيع فهمه عن دوره في المجتمع ومن تم تعليمه انتهاج السلوك القويم الذي يضمن الانصهار الكلي في البوتقة الاجتماعية التي تشكل عالمه و حياته الاجتماعية الإنسانية.

[1] عبد الرحمن عزام – الرسالة الخالدة – دار القلم – الكويت بدون تاريخ ص : 141 و ما يليها .

و طالما أن الناس على مستويات مختلفة في التفكير و الثقافة وعلى درجات متفاوتة من الانغراس في الحياة الاجتماعية و في مراكز مختلفة في سلم المسؤوليات، وطالما أن الثقافات المتنوعة في مجتمع واحد حقيقة واقعة تسبب غالبا نشأة مذاهب و تيارات فكرية متعددة و تكون نفسيات وعقليات مختلفة وطالما أن درجات الذكاء لدى الناس وقابليتهم للعمل و الفهم المختلفة أيضا فكان لا بد من تصنيف المفاهيم السلوكية والأخلاقية الق تشكل جوهر التربية المدية ضمن فئات تأخذ بعين الاعتبار اختلاف المستويات المذكورة سابقا فيخص كل مستوى بفئة معينة من هذه المفاهيم القابلة للتطور كما هي قابلة للانصهار في المفاهيم الأخرى، و لكن الفاصل بينها الدور المنوط بكل فرد في مجتمعه.

و على هذا الأساس يمكن أن نقسم مستويات التربية المدنية إلى أربعة مستويات: مستوى العائلة – مستوى المدرسة – مستوى الحياة العامة – مستوى لوقاية من الانحراف.

و سنعالج الموضوع في إطار كل مستوى في هذه المستويات من زاوية العلاقة القائمة بين التربية المدنية و الأمن الاجتماعي.

أولا:التربية المدنية على مستوى العائلة:

تسلم كل المجتمعات بأن العائلة هي الركن الأساسي في بنية المجتمع الإنساني و أن انتماء الإنسان لمجتمعه يتم عبر انتمائه لعائلته التي تشكل الخلية الاجتماعية التي يترعرع ضمنها الولد، حتى إذا اشتد عوده و أصبح له من القدرة ما يمكنه من الاستغناء عن مؤازرة عائلته ماديا، دون أن يستتبع ذلك حتما الاستغناء عن سندها المعنوي و النفساني و الاجتماعي، دخل المجتمع الأكبر مزودا بما اكتسب من قيم و مبادئ سلوكية تعكس درجة انتمائه لمجتمعه.

أهمية التربية في سن الطفولة الأولى:

تقول معظم الدراسات التي أجريت في العالمين العربي و الغربي بأن سن الطفولة الأولى هي سن تكوين الشخصية الإنسانية و تنمية المواهب الفردية فالولد يكتسب من احتكاكه بمحيطه ردات فعل على المؤثرات الخارجية بحيث تكتمل نصف ردات فعله الثابتة في حياته في السنوات السبع الأولى من حياته. و بديهي إن يكون للقيم السلوكية الإيجابية و السلبية السائدة في محيطه العائلي دور فعال و مؤثر في تكوين طريقة تعامله مع الغير، وتثبت الأبحاث التربوية أيضا أن تكون الصورة الذاتية لدى الطفل منذ حداثة سنه تؤثر في نظرته إلى نفسه طيلة سن حياته ، فإذا تكونت لديه صورة سلبية عن مقدرته ومكانته في عائلته بأن شعر نفسه مهملا، دون دور معين في محيطه العائلي، لا يثير اهتمام أحد كأن وجوده أو عدمه سيان نمت لديه صورة قائمة عن مكانته في المجتمع ما تلبث أن تترجم تصرفات تؤدي إلى إثبات الوجود عبر سياق تعويضي يتصف العنف أو بالمشاكسة أو بالانحراف، و بالعكس إذا وجد الرعاية والمحبة و العاطفة و التقدير والتشجيع بين أفراد أسرته زهت صورته عن نفسه و نمت مقدراته و مواهبه و أصبح يشعر بإشراقة مضيئة تشع من شخصيته فتؤهله للقيام بدور فعال في حياته العائلية ومن ثم المدرسية و المهنية والاجتماعية .

دور العائلة في بناء الطفل :

من هذه المعطيات يتبين بوضوح الدور الذي يقوم به العائلة في بناء شخصية الطفل واستعداداته الذهنية و السلوكية، كما يلمس الباحث الأمية الكبرى التي أعطيت لبرامج تثقيف الأهل و لإعدادهم الإعداد التربوي الكفيل بجعلهم يقومون بوظيفتهم التربوية على أكمل وجه، وبالفعل فإن هذه البرامج وضعت لتناسب مراحل مختلفة حسبما تقتضيه من

مؤهلاتهم الشخصية، فمنها ما يتوجه إليهم في مرحلة ما قبل الزواج على شكل دروس في الوالدين ومنها ما يمكن أن يتابعوه بعد الزواج أثناء انتظار الولد الأول أو بعد ولادته و منها أخيرا ما يتخذ شكل دورات متلاحقة تركز كل منها على طور من أطوار نمو الولد لغاية بلوغه سن الرشد و ما بعدها.

التربية المدنية ضمن العائلة

و لا شك في أن الوالدين بحاجة للتوجيه والمستمر حول أصول التعليم و التعلم وتطور أساليبه فينصب هذا التوجيه على واجبات الوالدين نحو الولد و على واجبات الولد نحو والديه وعلى واجبهما نحو نفسيهما حتى يكونا في مستوى دورها كمربيين لرجل الغد، فالشجرة لا تثمر إلا من ثمارها كما قال الإمام مالك ، و القوم الصالحون هم حصيلة التربية الصالحة .

إذا يمكن القول بأن عملية التربية المدنية على المستوى العائلي تتضمن اتجاهين، الاتجاه الأول نحو علاقة الوالدين بالولد وواجبهما نحوه و الاتجاه الثاني نحو علاقة الوالدين فيما بينهما كزوجين و مربيين لما لهذه العلاقة من تأثير مباشر على تربية ولدها و تنشئته تنشئة سليمة .

أهمية علاقة الوالدين بالولد:

فعلى صعيد علاقة الولدين بالولد أجمعت آراء العلماء و المربين على التركيز بصورة مباشرة على أهمية هذه العلاقة وعلى وسائل تقويتها و استثمارها بحيث يؤدي الوالدان دورها التربوي الصحيح.

فقد أثبت الأستاذ كلوك من خلال مقارنة أجراها بين فئتين من الأحداث اختيرتا من محيط اجتماعي واحد أن فئة المنحرفين منهم تشكو من اضطراب في علاقات الوالدين بنسبة أكبر من تلك ذات السلوك السوي كانت هذه النسبة كما يلي:[1]

الوضع العائلي	حدث منحرف	حدث غير منحرف
الوضع العائلي متفسخ	45.7%	26.6%
عطف الأب على الولد		
حنان	40.2%	80.7%
لا مبالاة	42.0%	16.0%
عدائي	16.9%	3.3%
عطف الأم على الولد		
حنان	72.1%	95.6%
لا مبالاة	21.2%	3.4%
عدائي	6.7%	1.0%

هذه الأرقام و النسب لا تدع مجالا للشك في أن اضطراب العلاقة الوالدية بالولد والوضع العائلي السيئ ينعكسان سلبا على الولد و يشكلان عاملا هاما في التسبب بانحرافه.

و تبدأ العلاقة السليمة بين الوالدين و الولد باهتمامهما أولا بصحته و جسده لأن العناية الصحة هي الضمانة الأولى في عملية التربية تنطلق من القاعدة الحياتية الأولى في الإنسان أي الجسد.

[1] Sheldon Glueck , Unravelling JUV – Delinq – Harva –Univ Press 1950 p. 50

ولا نعجب من فداحة الجهل المسيطر في عالمنا المعاصر في حق العناية الصحية بالطفل، فالرعاية الصحة غير متوفرة في معظم البلدان، لاسيما المتخلفة منها، نتيجة للجهل بأصولها، ولهذه الرعاية علاقة مباشرة بموضوعنا إذ كم من الأعراض المرضية تحدث بسبب الجهل الصحي لدى الأهل فأدت لعاهات جسدية أو عقلية حملها الأولاد طيلة حياتهم فكانت عائقا دائما في وجه نموهم وتبوئهم المكانة التي يريدون وعقبة أمام قيامهم بدورهم في المجتمع فأصبحوا عالة على ذويهم وملى المجتمع يشكون التخلف و أحيانا العوز مع ما يولد من نقمة وشعور بالنقص والظلم .

هذا ما أدى بالهيئات الدولية للمطالبة بوضع تشريعات لحماية صحة الطفل وبإيجاد العيادات الطبية والاجتماعية المؤهلة لتوجيه الأهل الوجهة الصحيحة مع تزويدهم بكافة ما يحتاجون إليه من غذاء وكساء ودواء.

فن العلاقات الإنسانية :

و التركيز في التربية المدنية على المستوى العائلي يتناول إذا إلى جانب العلم بأصول التربية الصحيحة فن العلاقات الإنسانية، و نسمي هذا فنا و ليس علما فقط لأن العلم بالشيء دون فن في أدائه لا يفيد شيئا، فالفن بالإضافة إلى كونه مجوعة قواعد علم معين هو براعة و ذوق في الأداء و مجال في التصور و العاطفة في الإيقاع و سمو في النظر وحب في العطاء و القبول و تعلق بالأصول و تطلع نحو الأفضل ، فبينما العلم جاف في مبادئه الفن رقيق في مضمونه حي في وجوده يتناول فن العلاقات الإنسانية علاقة الوالدين بعضهما ببعض و علاقة الوالدين بالولد و هذا الأخير بهم و علاقة هؤلاء جميعا بالأقربين والأبعدين.

يكتسب فن العلاقات الإنسانية ضمن العائلة أي ضمن ذلك المجتمع المصغر، و خير ما يستدل به في إقامة العلاقات السوية في العائلة ما جاء في كتاب الله: ﴿**و وصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها و وضعته كرها و حمله و فصاله ثلاثون شهرا حتى إذا بلغ أشده و بلغ أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أصلح لي في ذريتي . . . .**﴾[1].

و كذلك: ﴿ **و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر إحداهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا** ﴾[2]

و الأحاديث النبوية كثيرة في هذا المضمار كقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : أبر أبر أن يصل الرجل ود أبيه: و كذلك جوابا على سؤال أحدهم عن أحق الناس بحسن صحبته قال: أمك، فقال ثم من: أمك، و قال ثم من،: أمك، و قال ثم من؟ ثم أباك وكذلك: و صاحبهما في الدنيا معروفا، و كذلك: ليس منا من لا يرحم صغيرنا ولا يعرف حق كبيرنا.

[1] القرآن الكريم – سورة الأحقاف – الآية 17 .

[2] القرآن الكريم – سورة الإسراء – الآيتان : 23 – 24

و بعد ذلك يأتي حق ذي القربى: ﴿ **فأت ذا القربى حقه و المسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله و أولئك هم المفلحون** ﴾[1]

فإقامة العلاقات الإنسانية بين ذوي الرحم و الأقارب المبنية على الاحترام المتبادل و المحبة والتسامح و التعاضد وإعطاء كل ذي حقه يشكل نموذجا للعلاقات الإنسانية العامة وللسلوك الاجتماعي القويم وكلاهما مطلوب من الفرد كخطوة أولى في اندماجه في مجتمعه.

و يمكن القول هنا بأن العائلة المصغرة هي المدرسة الأولى للعلاقات الإنسانية فبقدر ما تكتسب الشخصية الإنسانية خبرة و مراسا في تعاملها مع الآخرين، و إذا علمنا أن معظم الانحراف و الإجرام الحاصلين في العالم اليوم مردها إلى سوء العلاقات الإنسانية بين البشر نتيجة لفقدان الاحترام المتبادل للرأي و الحرية و المكانة الاجتماعية و الملكية الفردية و ضيق منطقة التسامح في التعامل لدى الأفراد مما يجعل ردات الفعل الانفعالية أكثر ميلا إلى ازدراء شخصية الآخرين و التحجر في العاطفة كل ذلك يحدث اضطرابا في العلاقات الإنسانية فيبرز إلى حيز الوجود بدرجات مختلفة الأفعال العدوانية على الغير.

و نلاحظ أن معظم البرامج التربوية سواء انطلقت من مفاهيم دينية أو أخلاقية أو اجتماعية تنصب على تحسين علاقة الناس بعضهم بعضا من خلال إرشادهم إلى المعاملة الحسنة حتى في الكلام: ﴿**و جادلهم بالتي هي أحسن ، و قول معروف و مغفرة خير من صدقة يتبعها أذى و لا تنازعوا فتفشلوا ، . . . و الكاظمين الغيظ**

[1] القرآن الكريم – سورة الروم – الآية : 28

والعافين عن الناس و الله يحب المحسنين.. ﴾[1] كما ترشدهم إلى التسامح فيما بينهم في كل ما يتعاملون به حتى تتيسر أمورهم و لا تنبت الضغينة بينهم و يعفون عن بعضهم بعضا فتزول أسباب الصدام والتنافر، و هذا ما ذكرنا بقول الرسول: "رحم الله رجلا سمحا إذا باع و إذا اشترى و إذا اقتضى وإذا قضى وبالآية الكريمة: ﴿**و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و إن تصدقوا خير لحكم إن كنتم تعلمون**﴾.

و لا شك في أن التسامح يزيل أسباب التنافر بين البشر و يبعدهم بالتالي عن الاقتصاص من بعضهم البعض بالاعتداء، و بقدر ما كون التسامح سائدا بين قوم بقدر ما تخف الاعتداءات على بعضهم بعضا لأن كلا منهم يقبض على جموحه فيلجمه ويستعيض عن الاعتداء بالمغفرة.

و نلاحظ اليوم أن كثيرا من الدعاوي الجزائية و المدنية تقام بسبب مواضيع كان يغلب في الماضي عليها طابع التسامح فلا تظهر إلى الوجود، ، فاليوم إذا خدش شخص اشتكي و إذا خدشت سيارته أدعى و إذا تأخر مدين قاضاه ....

فن أداء الدور الاجتماعي :

و من ثم فبقدر ما تتيح العائلة لكل فرد من)فرادها القيام بدوره ضمنها مع ما يتضمنه هذا الدور من واجبات و مسؤوليات بقدر ما تكتسب الشخصية الإنسانية خبرة في أداء دورها الاجتماعي الأوسع . تتطلب هذه العملية تنمية لإدراك الذات و إدراكا لقيمة

[1] القرآن الكريم – سورة البقرة – الآية : 263

ووظيفة الذات كعضو فاعل و مفيد في محيطه، فإذا تخلف نمو هذا الإدراك الوظيفي أصبح الإنسان عالة على مجتمعه كما اتخذ من مجتمعه موقعا هامشيا يلحق الضرر به نتيجة لانعزاله و تخلفه عن أداء وظيفته فيه .

لذلك يترتب على الوالدين تعلم فن الوالدية كوظيفة اجتماعية مطالبان بأدائها فيؤدي كل منها دوره فيها و كذلك تعليم الأولاد القيام بأدوارهم في العائلة من خلال ما يطلبان منهم من وظائف و خدمات تخرج الولد من أنانيته الفطرية إلى اجتماعيته المكتسبة .

ويلحظ جميع المربين نتائج تخلف الوالدين و الأهل عن الطلب من الأولاد القيام بوظائف معينة في العائلة، يعكس ذلك التخلف زيادة في الأنانية و شراسة في الأخلاق وهي ظاهرة مرافقة للأولاد المدللين الذي لا يعرفون من علاقتهم بوالديهم سوى الطلب والغنج و الدلع و كل هذا يؤدي للانحراف الخلقي و السلوكي و إلى الشاذ من لمواقف وتصرفات و المفاهيم و كل هذا يشكل تحديات بالنسبة للتربية.

علم الصحة العقلية :

ولكي يمكن تفادي هذه المواقف العدوانية من الغير أو الرافضة أو الأنانية لا بد من إتقان علم بديهي في تكوينه ومعطياته ألا وهو علم الصحة العقلية و المقصود بعلم الصحة العقلية أن يتمتع الإنسان بصفاء ذهن و نفسي يجعله يدرك الأمور الحياتية دون غشاوة تحجب واقعها عنه أو تصوره له على غير حقيقته أو تخلق في ذهنه مواقف معينة تجعله في وضع نفساني مضطرب يمكن أن يودي إلى الشذوذ السلوكي .

فالصحة العقلية هي إحدى المقومات الأساسية في اتزان الفرد في مجتمعه وتوفرها له يتم أولا و آخرا في البيت من خلال الاتزان العاطفي وجو الثقة والمحبة الذي يسرد العلاقات العائلية مما ينعكس ايجابيا على تصرفات الفرد في الداخل والخارج.

تكلم الأقدمون كما يتكلم المعاصرون عن مزايا السعادة الزوجية وسعادة العائلة هذه السعادة في الواقع ليمت فقط غاية في ذاتها بل بالأحرى وسيلة إسعاد المرء في اتصاله بعالمه الخارجي، باقترانه ، محيطه المدرسي و المهني و الاجتماعي وما ينتج عن ذلك من علاقات إنسانية فاضلة هي في الواقع زينة الحياة الدنيا و متاع نفساني لا يضاهيه متاع فالراضي عن نفسه يرغب في رضا الغير منه و عليه، و لذا نرى بوذا في تعاليمه يؤكد على إتباعه، وهم على ما يبدوا يتبعونه للآن في فلسفة حياتهم بأن السعادة ليست تلك التي تشعر بها أنت تلك التي تنعكس عليك من خلال نظرة من تسعده في الحياة، و هذا منتهى الصحة النفسية التي تجلب الاتزان العقلي و العاطفي .

وإذا كانت عائلات كثيرة تسعى بالبداهة إلى توفر جو من السعادة لأبنائها فإن عائلات كثيرة أخرى تشقى و تشقى لعدم إدراكها مغزى و وقع السعادة على أفرادها وعلى الغير، إن مثل هذه العائلة لم تدرك معنى الصحة العقلية و لم تقف على مقدرتها في توفوها فضاعت في متاهات الشقاء النفسي، وهي ربما كانت محلى بعه قوسين أو ادن من إسعاد ذاتها و إسعاد الغير .

و لذا نرى نشر مبادئ علم الصحة العقلية مسؤولية تربوية أساسية تقع على العائلة كما يجب أن تنمو أو تنمى ضمن العائلة بكل الوسائل إلى من شأنها إيصال لتوجيه والرأي إلى من يجب أ ن يصل إليه فيحمله إلى الغير .

وبديهي القول أيضا بأن مسؤولية الأجهزة المختصة كبيرة في كل مجتمع إذ عليها أن تعي أثر توفر الصحة العقلية لدى الأفراد انطلاقا من العائلة فينعكس ذلك إيجابيا على المجتمع ككل .

و علم الصحة العقلية ليس بعلم معقد دونه عامة الناس فيما إذا أتيح لهم الإلمام بمبادئه، طبعا ليس من المطلوب أن يتقن الأفراد أصول الطب العقلي و العلم النفسان ليقوموا بتطبيق القواعد الصحية التي يقوم عليها هذان العلمان بل يكفي أن يقف العامة على تلك المبادئ المبسطة التي تؤدي إلى توفير الارتياح النفساني و الاتزان العاطفي والابتعاد عن حالات الهياج العصبي و الانفعال العاطفي و تعقيد الأمور والنضرة المتشائمة للدنيا حق يكونوا في الواقع قد ولجوا ميدان علم الصحة العقلية بأبسط صوره ومعانيه ويبقى للأطباء العقليين و النفسانيين معالجة الأمراض العقلية و النفسانية والحالات المرضية الأخرى كما يبقى لهم القيام بالدور الريادي في توجيه الأفراد نحو تطبيق الوسائل المؤدية إلى توفير الصحة العقلية النفسانية و معلوم في الطب العقلي والنفساني أن الطبيب يبقى عاجزا عن. مداواة أي مرض من الأمراض العقلية و النفسانية إن لم يلق تجاوبا من مريضه، هذا التجارب يفترض حتما إلماما بمبادئ أولية في علم النفس و هي غير مستعصية على العامة من الناس فيما إذا شرحت لهم ببساطة و واقعية وبصورة يشترك في فهمها الدهن و الحس.

علم المسؤوليات :

علم المسؤوليات علم الالتزام، يكاد يكون هذا العلم فطريا لأن الالتزام من أولى الروابط الإنسانية التي يشعر بما الطفل عفويا أن لم يكن غريزيا، فالتزام الطفل بوالديه يتخذ شكل التعلق بما و الشعور العفوي بارتباطه عاطفيا بها وبمحافظته على رضاها. هذه هي صورة الالتزام الأولى التي يدركها الطفل بدءا بوالدته و من ثم انتقالا إلى والده وإخوته وألعابه و أشيائه الخاصة فإذا أخل بهذا الالتزام و شعر بإخلاله سارع للاسترضاء على ما هو مشاهد لدى الأطفال.

هذا الالتزام تجاه الغير و الالتزام هو بالروابط العاطفية و الالتزام تجاه الأشياء المملوكة وكأنها كائنات حية ملازمة للإنسان كله، كل هذا يشكل في الواقع الأساس الأول للالتزام العام بالواجبات و القيم التي تقوم عليها المسؤوليات وهل للإنسان كيان اجتماعي دو ن التزامات ومسؤوليات؟ و هل أن الالتزام يكتسب و المسؤولية تنمو سوى بالتعلم والممارسة؟ لقد سبق واشرنا إلى رأي دور كهايم في دور الإلتزام لدى الفرد بواجبات تجاه أفراده و مجتمعه كحافظ لاتزانه النفسان حتى إذا شعر بأنه أصبح خالي الالتزام لسبب من الأسباب شعر في ذات الوقت بأن دوره في مجتمعه قد انتهى وبأن معنى حياته قد فقد مما يمكن أن يؤدي به ليس فقط إلى الانزواء والاضمحلال النفساني بل إلى إنهاء حياته نتيجة للفراغ الذي أصبح فيه، فالإنسان فطر محلى تحمل المسؤوليات لأن حياته تجاه نفسه واتجاه الغير تفرض عليه مثل هذه المسؤوليات، و هي كما قال دوركهايم. عامل اتزان نفساني لدى الفرد .

ومن هنا قولنا بعلم المسؤوليات الذي يشكل أولى العلوم التي تكتسب مع الطفولة و تنمو مع السن و ترسخ مبادئها و من م مفاهيمها منتقلة فن المحسوس إلى المجرد إلى أن تكتسب المفاهيم لدى الإنسان كيانها الاجتماعي والقانوني اقتصرت للان معرفتنا بالمسؤوليات عن نتائجها دون أصولها، نقول بالمسؤولية و لكن مقلما نلتفت إلى مصدرها ، ونجعل الناس مسؤولين عن أشياء وأفعال كثيرة دون أن ننظر إلى درجة علمهم بها وتعلمهم بها ، فنحاسبهم على ما يفعلون و يقولون وكأنهم بعلم المسؤوليات ملمون .

يكتسب علم المسؤوليات بالتدرج ابتداءا من العائلة و من ثم يرتفع رويدا رويدا حتى يبلغ مستوى المدرسة فالمهنة فالدور الاجتماعي، و المسؤولية حمل ثقيل و إلزام من الجميع، يقول رسول الله صلى الله محليه وسلم :"كلكم راع و كل راع مسؤول عن رعيته، الإمام راع

ومسؤول عن رعيته و الرجل راع في أهله و هو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها و مسؤولة عن رعيتها، و الخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته " (رواه البخاري و مسلم الترمذي عبد الله بن عمر الذي قال أيضا : وحسبت أن قد قال : والرجل راع في مال أبيه مسؤول عن رعيته: و كلكم راع ومسؤول عن رعيته) . و الراعي لغة الحافظ المؤمن الذي يؤول إليه تدبير الشيء وسياسته. يقول الشراح لأحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم بهذا الصدد أن " الزوج أو رب الأسرة راع في أسرته و مؤتمن على من تحت ولايته، فعليه التعليم لهم والتثقيف والتربية والتهذيب بنفسه أو بواسطة ماله حق يكونوا أئمة في الأخلاق أكمله في الآداب سواء في ذلك بنوه و بناته و إخوته و أخواته وزوجته وخدمه .. كذلك المرأة في بيت زوجها راعية و مؤمنة موكلة و ربة مملكة رعيتها البنات والبنون والزوج الرءوم والبيت و ما له من المال و الخدم . فلتكن للأولاد خير مربية وفي بيتها حكيمة مدبرة وعلى المال قائمة راعية حافظة له منمية و لخدمها قدوة صالحة ترشدهم إلى الواجب وتهديهم إلى الصالح، تراقب سيرتهم و ترعى نفوسهم "..

هذا هو علم المسؤوليات كما اختطه رسول الله صلى الله عليه و سلم لرعيته وكما نلاحظ أن الإطار الطبيعي الذي وضعه فيه صاحب الرسالة هو البيت أي العائلة، فالولد والوالدة يتمر سان بالمسؤوليات كما يعلمان أولادها مبادئ هذه المسؤوليات قولا و عملا ابتداء من المسؤوليات البسيطة و من ثم تدرجا إلى المهم فالأهم .

ولا نخال أنفسنا بعيدين عن الحقيقة إذا عرفنا التربية المدنية بأنها علم المسؤوليات فهي تنمي مسؤولية الإنسان نحو نفسه و أقرانه و مجتمعه و وطنه على ما حددنا من قبل ومن كان .مستوى المسؤولية حفظ نفسه و حفظ الآخرين من مهاوي الانحراف لأنه مدرك لمسؤوليته نحو نفسه و نحو أ قرانه و بالتالي ملتزم بما فيه الخير لنفسه و لهم .

والجدير بالذكر أن الأبحاث التي أجريت على المنحرفين أثبتت أن المنحرف إجمالا فاقد للشعور بالمسؤولية نحو نفسه ونحو الآخرين، فالغير لا يشكل شيئا بالنسبة إليه ولا يثير فيه أي شعور بأي التزام نحوه بل هو غريب عنه ولا رابطة تربطهما ولا واجب عليه تجاهه .

و قد تبين من دراسة أجريت على ثلاثمائة واثني عشر حدثا منحرفا تراوح أعمارهم بين الثالثة عشر و السادسة عشر أنه بقدر ما يكون هؤلاء الأحداث متورطين في الانحراف بقدر ما يكونوا مبتعدين عن الروابط العائلية و الاجتماعية فاقدي الشعور بالمسؤولية تجاه الأقربين عير مهتمين أو مبالين بهم، و هذا ما يجعل عملية إعادة تأهيلهم اجتماعيا صعبة للغاية لأن إيجاد الشعور بالمسؤولية نحو الغير في عمر تجاوز تلك التي تؤثر فيها العاطفة والرعاية أمر عسير و أحيانا جهد ضائع .

و كل عملية من عمليات التربية المدنية على المستوى العائلي يجب أن تهتم أول ما تم به بإحياء علم المسؤوليات لدى الوالدين و الأولاد و بالتالي تطوير .مفاهيم المسؤولية الشخصية و الالتزام الشخصي بالمبادئ و القيم التي ترعى الحياة الاجتماعية و علاقات النامي، فبقدر ما ينمو علم المسؤوليات و يتطور يشعر الفرد بالتزاماته نحو مجتمعه وحقيقة وجوده الاجتماعي و واقعه و دوره بين قومه إذ بدون الشعور بالمسؤوليات نحو النفس ونحو الآخرين يبقى الإنسان ذلك الكائن الفطري الأناني الساعي دوما إلى تحقيق غاياته دون الالتفات إلى حقوق الآخرين و تواجدهم الاجتماعي و الإنساني معه .

و لذا نربط بين علم المسؤوليات و ما نسميه علم المدنيات على ما سنبينه فيما يلي :

علم المدنيات:

نقصد بعلم المدنيات علم أصول الحياة المدية، فانتقال الإنسان من الخلية العائلية إلى المجتمع الإنساني الموسع يتطلب تهيئة نفسانية و اجتماعية قائمة على أسس ثابتة و واضحة ترعى تعامله مع ما يحيط به من كائنات حية و جامدة. فالإنسان ابن محيطه فيه يولد وفيه يحيى و فيه يذبل و يزول ، و في مرحلة من مراحل حياته يقوم تعامل بينه و بين هذا المحيط، وهذا التعامل يجب أن ترعاه أمول حت يكون سليما و حافظا للعلا قات الطيبة والمفيدة بينهما فلا هدم و لا استئثار.

ويشمل علم المدنيات من بين ما يشمل:

أولا المحافظة على البيئة :

فالإنسان يتعامل أول ما يعامل مع البيئة الطبيعية التي تحيط به من أرض و ماء وجبال واحراج وبحار وبحيرات وما على الأرض وما فيها، وقد وجدها الخالق في خدمة الإنسان وعليه المحافظة عليها لتؤدي له هذه الخدمة، قال تعالى في كتابه الكريم، ﴿**ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض** ﴾[1]

و كذلك : ﴿ **الله الذي خلق السماوات و الأرض و أنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم و سخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره و سخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس و القمر ذائبين و سخر لكم الليل و النهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ﴾[2] و كذلك: ﴿ **و هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا و تستخرجوا منه حلية تلبسونها و ترى الفلك مواخر فيه و لتبتغوا من فضله و لعلكم تشكرون** ﴾[3] و كذلك: ﴿ **ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات و ما في الأرض و اسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة** ﴾[4] و كذلك : ﴿ **و سخر لكم ما في السماوات و ما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون** ﴾[5] ، وكذلك

[1] القرآن الكريم – سورة الحج – الآية 75

[2] القرآن الكريم – سورة ابراهيم – الآيتان : 32 – 33

[3] القرآن الكريم – سورة النحل – الآية : 14

[4] القرآن الكريم – سورة لقمان – الآية : 20

[5] القرآن الكريم – سورة الجاثية – الآية : 13

إنا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي و الإشراق و الطير محشورة كل له أواب

﴿

وإذا نظر الإنسان إلى وجوده على الأرض لأدرك كم أن وجوده عليها مؤقت وأنه عابر سبيل وأن الأرض وما عليها ملك لله (له ما في السموات وما في الأرض) ولأدرك أن تسخير ما لا يملك إنما هو خدمة تؤدي له ليستفيد منها دون أن يلحق الأذى بالأمانة التي عهد إليه بها فيستعملها بقدر حاجته إليها، فواجب الحفظ من واجب الأمانة.

و انطلاقا من الخطر الذي ظهرت آثاره في أنحاء العام بحيث جعل الحياة في بعض المناطق، لاسيما في المدن الآهلة بالسكان، حياة ملؤها الإخطار على الصحة الجسدية والعقلية، اتخذت الدول القادرة على التخطيط و التنفيذ الواعية واجباتها نحو مواطنيها مبادرات على الصعيد التشريعي و الميدان للحد من تدهور الوضع البيئي وإعادة الاعتبار لكل الاهتمامات بالمحافظة على البيئة الطبيعية، فكانت حركة إعادة التحريج وتقنية المياه المبتذلة و ضبط درجة السموم التي تنفها المصانع و المحركات و إخضاع الصناعات لضوابط تحول دون تلويث الهواء، والماء و الأرض.بما تفرزه من نفايات و دخان كما عقدت عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية ، تحمل الدول لاسيما تلك المجاورة لبعضها وعنى إتباع سياسة موحدة في المحافظة على البيئة والقضاء على كل أسباب التلوث و الانحلال في الطبيعة، وتشير التقارير بأن الدول الواعية لمسؤولياتها الوطنية والدولية ملتزمة بتلك الاتفاقيات وجادة رفي تنفيذ بنودها، بينما ودول أخرى لا يتعدى توقيعها على مثل هذه الاتفاقيات الغايات الدعائية و الظاهر الكاذبة.

فحماية البيئة إذا أصبحت ركنا أساسيا من أركان المحافظة على الكيان الإنساني والمحافظة على الأرض و ما عليها و ما فيها و ما يحيط بها أصبح واجبا وطنيا و اهتماما مصيريا يهم الأجيال الحاضرة و لناشئة كما يهم تلك !لمقبلة عليها لتسلم الأمانة.

فالأرض و ما عليها أمانة، و المحافظة محلى الأمانة واجب على الإنسان، كما أن استثمار الأرض و ما عليها يجب أن يتم بصورة لا تفسد على الأجيال الحاضرة واللاحقة ما لها حق فيه و لا تفسد وظيفة الأرض بالنسبة للإنسان و لا جمالها بالنسبة لناظريه إذ جعل الله ما على الأرض زينة لها حيث قال تعالى في كتابه الكريم :﴿ **إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا** ﴾[1] و بهجة للناظرين و مورد رزق للناس .

والآيات القرآنية تؤكد على هذه الوظائف وعلى البهجة التي أرادها الخالق للأرض. فنقرأ: ﴿ **و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج . تبصرة وذكرى لكل عبد منيب . و نزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات و حب الحصيد . و النخل باسقات لها طلع نضير . رزقا للعباد و أحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج**﴾[2]

وكذلك : ﴿ **و الأرض مددناها و ألقينا فيها رواسي و أنبتنا فيها من كل شيء موزون . و جعلنا لكم فيها معايش و من لستم له رازقين** ﴾[3] وكذلك: ﴿ **إنما**

[1] القرآن الكريم – سورة الكهف – الآية 8

[2] القرآن الكريم – سورة ق – الآيتان : 8 – 11

[3] القرآن الكريم – سورة الحجر – الآيتان : 19 – 20

مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس و الأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفها و زينت . . ﴾[16]

فرابطة الإنسان بالأرض رابطة مصير كما هي رابطة جمال و سمو و فوق هذا رابطة أمانة، والمؤتمن حفيظ على ما ائتمن عليه إذا أراد أن يكون من القوم الصالحين هذا بالإضافة إلى عامل المنفعة و المحافظة على منابع الرزق لمصلحة الإنسان في حياته ولمصلحة من يأتي بعده م ذريته و الولد بطبيعة تتحكم به غريزة الهدم ولا ندري ، لماذا فادا لم يرب مند،نشأته على التحكم بهذه الغريزة و على الامتناع عن الهدم و إذا لم يعلم مند صغره على التحكم بهذه غريزة و على الامتناع عن الهدم وأدا يعلم منذ صغره معنى الأمانة والفائدة من المحافظة على البيئة شب و هو فاقد لهذا المعنى و ارتكب من الاعتداءات ما يضر به و بيئته وبمن سننتقل إليهم الأرض فيما يعد .

يقول السيد مرشرت في محاضرته التي سبق .كرها : إذا ربي الطفل على احترام الملكية و تدرب ليس فقط على المحافظة على ما يملكه شخصيا بل على الممتلكات الحكومية العامة التي يمتلكها الجميع و وعي مسؤوليته في ذلك عندما يكبر وتأملت فيه هذه العادة أصبح شديد الاهتمام و بالحفاظ على الممتلكات العامة حتى و لو لم تحرسها الشرطة،. و سيصبح من النادر أن يلقي أحدهم بالنفايات في لساحات العامة و الشوارع أو غلى الشواطئ أو في أي مكان آخر فيساهم بذلك في وقاية أمثاله من الأمراض التي يتوجب بذل كثير من المال لمحاربتها .... فاحترام النظام يؤمن السلامة للجميع و من ثم لن يخطر بال أحد عدم الالتزام بالنظام ....[1]

[1] القرآن الكريم – سورة يونس – الآية 24

و في الواقع تبين لنا من العودة إلى حجم الإجرام الذي تعكسه الإحصاءات كافة أن الاعتداءات الواقعة. على البيئة تشكل الحجم الأضخم من الجرائم المرتكبة في أي بلد من بلدان العالم لاسيما في البلدان المتخلفة و هذا دليل على غياب التربية المدنية المركزة على علم المدنيات وأهم موضوع فيه المحافظة على البيئة الطبيعية لأنها المتنفس و المجال الحيوي الوحيد للإنسان .

ولا عجب في أن نضع المحافظة على البيئة في قمة الأولويات و قبل المواطنة لأن الوطن يفترض موطنا و الموطن لا يقوم إلا ببيئة صالحة للعيش فيها و إلا كان أرضا قاحلة لا أمل في الحياة على ترابها فإذا انكبت الاهتمامات التربوية الأولى على توعية الأهل حول أهمية البيئة الطبيعية بالنسبة لحياتهم السليمة و لحياة أولادهم لأثار ذلك فيهم حافز تعليم أولادهم على المحافظة على البيئة بالابتعاد عن كل ما يضر بها و القيام بالأعمال، المؤدية إلى ازدهارها و إعادة الإشراقة إليها، فالولد يحب الطبيعة بصورة فطرية ولكن يجهل دورها بالنسبة إليه كما يجهل سبل المحافظة عليها و إنمائها و لذا كان واجب المربين تنمية الشعور بالمسؤولية لديه تجاه الطبيعة فيشب على حبها واحترامها والمحافظة عليها ويصبح هذا الحب و الاحترام إلزاما مرافقا له في حياته ينقله إلى أقرانه ولمن يأتي بعده فيصان المحيط الطبيعي اللازم لحياة الإنسان و ازدهاره، إن حب الطبيعة والالتزام بالمحافظة عليها يبدأ في البيت وينمو في المدرسة و يزدهر في الحياة العامة[1].

ثانيا – المواطنة

عندما تحلوا الأرض في عين ساكنيها فينعمون بخيراتها وثمارها و يطمئنون إلى وجودهم عليها تنبت جذور فيهم تشدهم إليها لتثمر حبا و تعلقا، فالحب انتماء لا يمكن

[1] مرشرت . مرجع سبق ذكره ص : 18

أن ينتمي الإنسان إلى شيء لا يحبه كما لا يمكنه أن يحب دون أن يشعر بالانتماء إلى ما يحب أو بانتماء ما يحب إليه.

و انتماء الإنسان للأرض يتبلور عبر المواطنة الصحيحة، تلك الرابطة بين الإنسان ووطنه هذه الرابطة لا تدرك عند الإنسان و إلا بالتربية المدنية لأن الإنسان بطبيعته يميل للاستئثار بكل شيء و يصعب عليه إعطاء أي شيء إلا شعر بأن في العطاء مصلحته، تلك أنانية متحكمة به لا ندري لماذا وإن فسرها علماء النفس المعاصرون بأنها من غريزة المحافظة على الذات، و نلاحظ أن معظم الشرائع السماوية و النصائح و الإرادات التربوية ركزت على العطاء و من ثم على العطاء، والانتماء لوطن يفرض العطاء من النفس و المال و الجهد و فوق كل هذا من القلب. و العطاء موهبة تنمي في الإنسان وهي بحاجة لمن ينميها، و إذا كان لها من جذور في نفسه فيوقظها و يشعلها، و أقوال الأنبياء و المرشدين بالعطاء لا تحصى و المواطنة هي عطاء من الإنسان لوطنه لأن للوطن حق على المواطن.

و الانتماء للوطن يرتب واجبات على الإنسان كما يولد فيه شعور المحافظة على ما ينتمي إليه، فإذا دعي للقيام بدوره في وطنه شعر أنه يقوم بأداء وظيفة وطنية مهما كانت هذه الوظيفة من الرفعة أو الوضاعة، فالحاكم و القاضي و المعلم و الطبيب و المهندس و العامل كلهم يقومون بأداء وظيفة اجتماعية معينة، كل حسب قدره و قدرته، فإذا شعر هؤلاء بالمواطنة الصحيحة و بالانتماء لوطن مفروض عليهم أن يحافظوا عليه امتنعوا عن العبث بقدراته وإساءة أمانة لما ائتمنوا عليه و استثمار وظائفهم لغايات أنانية أو شخصية تهلك المصلحة الوطنية فتزول الرشوة و يزول سوء الائتمان و الغش في المعاملات والتحكم بالآخرين و كلها جرائم ترتكب على نطاق واسع بحق المواطن والوطن .

ندرك من هنا الأهمية التي توليها برامج التربية المدنية لتوعية الشعور بالوطنية والانتماء للوطن مع ما يرتب هذا من واجبات على عاتق المواطن و هذه التنمية لا يمكن أن تتم إلا في البيت و عبر الأهل لأن هؤلاء هم ناقلوا الحضارة و الثقافة ´لأبنائهم وبالمثل الذي يعطونه لهم يصنعون المواطن الصالح .

ثالثا الحضارة و الثقافة

لا تتميز الأوطان بأرضها و بيئتها فقط بل بحضارتها و ثقافتها و شرائعها الخاصة. فالحضارة هي الميزة الإنسانية التي تطبع قوما بطابع التمدن فيتميزون عن الآخرين بطرق حياتهم و معيشتهم وتفكيرهم و سلوكهم و تصرفاتهم و يقاس رقي الحضارة بتساميها وتطلعاتها نحو المثالية الإنسانية التي أمرت بها الشرائع السماوية والتعاليم الدينية والمدنية.

والحضارة تراث ينقل عبر الأجيال مع ما تغتني به من اختبارات البشر و ما يدخل عليها من تطور ومفاهيم تولدها الأيام والعلاقات البشرية وما يستجد من الخيرات و القيم.

و الناقل الأول للحضارة و الثقافة هو العائلة، فإذا كان ما اختزنته منها ضئيلا لم تستطع عطاء أكثر مما تملك عطاؤها ضحلا ضعيفا . أما إذا كان نصيبها من الحضارة و الثقافة كبيرا نقلته إلى أبناءها فشبوا وهم أغنياء بتراث ورثوه رفع من شأن أهلهم كما يرفع من شأنهم. فرقي الإنسان يقاس بحضارته و ثقافته و سلامة تقاليده وسموها، وهي قيم تورث كما يورث المال و الملك والإنسان صاحب الحضارة و الثقافة يتأثر إلى حد بعيد بما اكتسبه، فهو يتأثر في تفكيره و وسلوكه بوحي حضارته التي توجب عليه الارتفاع إلى مستوى ما خص به من حمل إرثي فيدخل حلبة الدور الاجتماعي الذي رسم له ليؤدي فيها ما هو مطلوب منه .

وقليل هم أصحاب الحضارة والثقافة الذين يشدون عن قيم حضارتهم و ثقافتهم ويبتعدون عن الواجب وينحرفون عن الخط المرسوم فالحضارة و الثقافة مانع موثوق يسد طريق الانحراف والفساد، وخير دليل على هذا ما هو مشاهد في الأمم ذات الحضارات العريقة حيث يكاد ينعدم فيها الانحراف والإجرام فحضارة الأمم يمكن أن تقاس من بين ما تقاس به نسبة انحراف و إجرام أبنائها، و بقدر ما تكون هذه النسبة ضئيلة بقدر ما تشير إلى سمو حضارتهم و تربيتهم و التزامهم بالمعايير السلوكية والأخلاقية القويمة.

هذا ما يقودنا للربط بين وجوب تعزيز الثقافة بين أفراد العائلة والروابط الحضارية التي تشدها ماضيها و حاضرها حتى تكون مستقبلا حضاريا ساميا.

هذه إحدى، الوظائف الأساسية التي ينتظر من التربية المدنية أن تؤديها على المستوى العائلي، فالعائلة دون مستوى حضاري و ثقافي عالة على المجتمع بل عامل سلبي في وجوده لأنها تساعد على الانحلال وليس على البناء. هذه إحدى، التحديات التي تنتظر من التربية المدنية أن تجابهها على المستوى العائلي.

رابعا : النظام السياسي

يظن البعض أن النظام السياسي هو ذلك المجهول الذي لا تتفتح معرفته إلا أمام القادرين من الرجال، على الخوض في معركة عبر الأحزاب وأقنية الحكم و مسالك الدولة، و لكن يخطئ من يظن أن المواطن العادي غريب عن نظام بلده السياسي أو يجب أن يبقى غريبا عنه .

إن النظام السياسي هو نظام يرعى علاقة الأفراد فيما بينهم و علاقة هؤلاء بالحكم، فكل مجتمع منظم بحاجة لحكم سياسي يصون بنيته و يرعى مصالحه و يشرف على أموره ويرعى شؤون أبنائه. النظام السياسي هو نظام إدارة شؤون المجتمع لما فيه خير المجتمع

لحياتهم السليمة و لحياة أولادهم لأثار ذلك فيهم حافز تعليم أولادهم على المحافظة على البيئة بالابتعاد عن كل ما يضر بحا خير المجتمع ومن هنا ترادف كلمة سياسة مع كلمة إدارة وقيادة ساس القوم أي تولى قيادتهم و عني بأمورهم. والسياسة علم للجميع لأن كل إنسان راع وكل راع مسؤول عن رعيته أي عن سياستها.

والخطأ في أن يفصل بين الإنسان وسياسة أمور بلده أو يبقى هذا الإنسان بغفلة عما يفعل ساسة بلده ببلده، فكل مواطن سياسي بمعنى أن له دورا في إدارة بلده و رعاية شؤونه و المساهمة في إعلاء شأنه، خصوصا في إجراء الرقابة المباشرة على من يسوس أمره، هذه الرقابة تنظمها القوانين السياسية في كل بلد بأن تجعل لكل أمة من يرعى شؤونها تحت مراقبة سلطة منبثقة من الرعية .

و إذا كانت بعض البلدان تشكو من التخلف الاجتماعي و السياسي فلأن أبناءها غافلون عن دورهم في سياسة بلدهم، و أو أنه حيل دونهم و هذا الدور فأصبح الساسة في واد والعامة في واد آخر. هذا ما أنبت مواقف خاطئة ونفسيات مشككة منها اعتقاد عامة الناس بأن إدارة البلد من شان الحكم فإذا تعثرت سيرة التنمية و إذا تخبط البلد في مشاكل اجتماعية و اقتصادية و حياتية فذلك مرده لسوء الحكم و عدم درايته إن لم يكن لفساده، لقد نبتت الاتكالية على الحكم في رعاية شؤون المجتمع و إعلاء شأنه كأن تظهر اتهامات غير محقة توجه للحكم كلما حدث حادث سبب ضررا للمواطن .

مع أنه إذا عدنا إلى الأصول لوجدنا أ ن ليس بإمكان الحكم أن يفعل أي شيء أو أن يخطو أية خطوة إذا لم يكن هنالك إسهام مباشر من المواطن فالمواطن مسؤول عن سياسة بلده بل هو العامل الأساسي في سياسة بلده.

لذلك وجدنا أن النظام السياسي يشكل أحد مقومات علم المدنيات الذي ندعو لإدخاله على مستوى العائلة حتى يشب الأولاد وهم مدركون لدورهم في سياسة بلدهم. بمفهوم أن سياسة البلد هي إدارته و قيادته و رعاية شؤونه و السهر عليه لا بمفاهيم أخرى تصور الأشياء على غير حقيقتها يقول بها حالم أو عابث أو خارج.

يقول بهذا الشأن مرشرت، مثل مؤسسة أيبرت فريدريش المهتمة بشؤون نشر التربية المدنية في العالم "...إنه لا ينبغي أن يكون التثقيف السياسي تعبيرا عن نظرية اجتماعية أو سياسية تعتنقها فئة واحدة فالسيطرة السياسية التي تفرضها فئة واحدة الصورة العكسية للبنية السياسية الحرة، بعكس التثقيف المفروض إلزاميا، لا يستهدف حمل المواطنين على التعصب لرأي واحد و جعلهم رسلا لعقيدة اجتماعية أو سياسية واحدة بل إتاحة للاقناع عن طريق فاعلين في مجتمعهم يسهم كل فرد في حدود وسائله وإمكاناته في بناء بلده وتنميته و تطويره، و إسهام المواطن في هذا المجال أشد ضرورة في البلدان الناشئة منه في البلدان العريقة، فمرحلة إعادة تنظيم المجتمع و يناء الأمة تتطلب من الفرد ومن مختلف الفئات في بلدان عديدة من العالم الثالث العلم الواسع و استعداد الملخص للمشاركة وللتضحية ببعض المصالح في سبيل مصلحة الجموع.

و بقدر ما يتفهم الولد جوهر النظام السياسي و الحكم في بلده و دوره في بناء وطنه سياسيا و اجتماعيا و بقدر ما يعايش بتفهم هذا النظام و الحكم و الدور بقدر ما يغرس في نفسه شعور بالانتماء إلى وطنه و إلى نظامه مقتنعا بمحاسنه مصلحا لمساوئه ومطورا دائما لمفاهيمه وأساليبه تحقيقا لغايته القصوى و هي سعادة المجتمع و انتظامه في سبيل تحقيق أمنه. يتحقق تفهم الولد و من ثم المواطن لنظام. بلاده السياسي عبر التربية

المدنية التي توجد الرابطة الذهنية و العاطفية و الفكرية بين الإنسان، ووطنه و نظامه السياسي، و هذه أمور يجب أن تكتسب وتكتسب بالفعل عبر التعلم على علم المدنيات.

و لا غرو إذا قلنا بأن النضوج السياسي لدى المواطن يحصنه من انحرافات كثيرة في حياته الاجتماعية بسبب شعوره بالالتزام نحو وطنه أو بما يمليه عليه واجب المواطنية والإحساس المدني وليس عن عبث ما قيل " إن كل مواطن خفير" لأنه مسؤول عن تصرفاته كما هو مسؤول عن مصير وطنه.

يعتقد بعض العلماء الجنائيين أن جزءا مهما من الإجرام لاسيما ذلك المرتكب من الشباب، مرده إلى عدم النضوج السياسي، إذ أن كل شيء في الحياة المعاصرة قد سيس، ولكنه سيس على غير هدى مما سبب اهتزازا قويا في مبادئ و قواعد كانت ثابتة في حياة المجتمعات فأصبحت ضعيفة متهاونة مثال ذلك الضعف الذي اعترى السلطة إجمالا: سلطة الحاكم و سلطة الوالدان و سلطة المدرسة نتيجة مفاهيم خاطئة للديمقراطية، فالديمقراطية المرادفة لحرية الرأي والتعبير أصبحت في نظر البعض الفوضى والهدم كما يجب أن تركز على السلطة السياسية ووسائل عملها و وسائل الرقابة عليها ودور كل مواطن في ممارسة السياسة ووسائل عملها و وسائل الرقابة عليها و دور كل مواطن في ممارسة الحياة السياسية بحيث يحصل تفهم لدور السلطة في انتظام الحياة السياسية و الاجتماعية ولدور النظام السياسي في حياة الفرد والأمة. فتفهم المواطن لنظامه السياسي يسهل عليه فهم ما يطلبه هذا النظام من التزام وواجبات، فالنظام السياسي بحاجة لوعي و إدراك لواقع البلد الداخلي و الخارج كما هو بحاجة لحماية وإنعاش ومادة تخوله تحقيق المشاريع و التنمية، فإذا طلب من المواطن الانخراط في سلك الجندية أو الشرطة وطلب منه دفع الضرائب و القيام بواجبات سياسية معينة أدرك أنه يقوم بذلك لأن تعلقه بنظامه السياسي يفرض عليه هذا

الواجب لصيانته و صيانة بلده وتغذيته ما يدفع عنه الأذى، و يسهل عليه النمو و الرقي . ومن ثم أن سن القوانين والشرائع هو من الأعمال التشريعية السياسية التي تمارس في سبيل خير المجموعة، وإطاعتها واجبة ليس لأنها مفروضة فرضا، و أحيانا تحت طائلة العقاب، بل لأنها وسيلة الانسان نحو الأمان و الاطمئنان وسلامة الروح و الجسد و الملك، فإذا أدرك الإنسان فحوى القوانين و غايتها أصبح التوافق معها سهل و أبسط عما لو كان يجهلها ويجهل أهدافها ووظيفتها فيصبح في وضع الرافض لها و المتهرب منها و المخالف لها.

لا يمكن للإنسان أن يصل إلى هذه الدرجة من التفهم، أي من النضوج السياسي، إلا عبر تربية مدنية صحيحة تضع التربية السياسية في مكانها الصحيح ضمن حياة الإنسان في مجتمعه، و هذا أمر يبدأ أيضا على مستوى العائلة و يتبلور بعد ذلك على سائر المستويات، إن وظيفة النظام السياسي علم يكتسب ونظام يمارس منذ الحداثة، فإذا شب الإنسان على مبادئ سياسية صحيحة كان مواطنا صالحا مرتبطا بوطنه و ملتزما بنظامه.

و من يرتبط بوطنه و يلتزم بنظامه لا ينحرف و لا يجرم بحق وطنه و نظامه و خير دليل على هذا ما وصلت إليه بعض الأمم المتحضرة الراقية حيث يمارس النشاط السياسي من القاعدة السياسية وهي المواطن ، فكلما طرأ طارئ يمس بأمن الوطن وبمصالحه انطلق الدفاع عنه من تلك القاعدة، كما انطلقت منها كل حركة إصلاحية لما فيه خير الفرد و المجتمع. و من ثم إن الرقابة التي يمارسها المواطن العادي عبر ممارسة دوره السياسي تشكل وازعا قويا فلا شطط في حكمهم و لا انحراف لأن عين من أوكل إليهم شؤونه ساهرة على حسن أداء الأمانة و الرسالة.

ونلاحظ عند المقارنة بين الأنظمة السياسية السائدة في عالمنا الحالي أنه حيثما وجدت الرقابة على الحكم استقامت أموره لأن يوم الحساب هو كل يوم في حياة الحاكم

ولأن الذي يحاسب قائم لا تغفو له عين ، هذا الدور يتعلمه المواطن منذ الصغر لأن من يتعلم مراقبة الوكيل يتعلم بنفس الوقت مراقبة نفسه، فالضمير الاجتماعي واحد لا يتجزأ فإذا نما قام بوظائفه على كافة الأصعدة ابتدءا من الذات.

خامسا : النظام الاقتصادي

الاقتصاد عصب الحياة، فالإنسان يعمل في سبيل اقتصاده لأن العمل كتب عليه كوسيلة لكسب عيشه و رزقه و تعزيز مكانته الاجتماعية عبر رفع مستواه الحياتي، ومن الخطأ الاعتقاد أن النظام الاقتصادي يعني فقط البنية العامة الاقتصادية في بلد معين بل يعني اقتصاديات الفرد و العائلة و الجماعة و القرية و الريف و المدينة والوطن ككل .

فكل إنسان له نظامه الاقتصادي لأنه يشكل كما قلنا عصب حياته الفردية يشمل هذا النظام القوة الإنتاجية للفرد أي إمكانيات العمل ذات المردود المالي لديه، فإتقان العمل أو الصناعة و المهارات فيهما نوعهما ونتائجهما و التوظيف المالي و العملي الذي يتطلبانه و مرددوه، كل هذا من مقومات إنتاجية الفرد التي تغذي اقتصادياته، ثم إن كل فرد يرغب في المحافظة على دخله وتوظيفه في سبيل خدمة مآربه بحاجة لإقامة ميزان بين المقبوضات والمدفوعات بحيث يتحقق توازن فلا يقتر على نفسه حبا بالمال فيحرم نفسه وذويه من خيرات الدنيا و لا يسرف في الصرف فيصبح دائما في سباق بين الدخل والإنفاق مما يرهق وضعه الاقتصادي و المالي ويحرمه من نعمة التمتع بما يكسبه في حياته ويجعله في قلق دائم على مصيره.

نذكر تلك القاعدة الاقتصادية الأساسية التي ذكر الله تعالى بها الإنسان إذا قال له: ﴿ **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا** ﴾[1] وكذلك: ﴿ **ولا تبذر تبذيرا** ﴾[2]. فالإنسان بحاجة لتعلم كيف يؤمن دخلا له من عمله وكيف يستعمل هذا الدخل دون تبذير أو تقتير حق يؤدي وظيفته الفردية والاجتماعية.

إذا التفتنا إلى الجرائم الواقعة على المال أو في سبيل تحصيل المال لوجدنا أن حجمها ضمن حجم الجرائم كافة و أن مرتكبيها ليسوا في معظمهم من البؤساء الفقراء الذين يعتدون بغية سد رمقهم و لكنهم من المارقين الذين يسعون وراء الكسب غير المشروع في سبيل الصرف غير الموزون على ملذاتهم و مآربهم ولا صلة بين الحاجة والسرقة إلا ما ندر، كم من محتاج أبت نفسه السرقة لأن الرادع الأخلاقي لديه من القوة ما يمنعه من الاعتداء على مال الغير وملكه.

فاقتصاديات الفرد عامل أساسي في اتزانه النفساني والاجتماعي والفرد بحاجة لتعلم على ممارسة وسائل الكسب و الصرف والادخار منذ حداثة سنه. هذه وظيفة العائلة الواعية لواجباتها فالطفل بطبيعته و بقلة إدراكه لا يقم للمال وزنا بل الوزن كل الوزن للأشياء التي تستهويه، فهو لم يكسب المال حق يعطيه أهمية خاصة ، وبما أن ما يحصل عليه من أبويه يمكنه من تملك الأشياء التي يرغبها فإن الرابطة الذهنية لديه تقوم بين المال وإرواء الحاجات وليس بين المال ومصدر كسبه، وهذا ما يؤدي إلى نظرة ناقصة لديه للمال فتدفعه وراءه في سبيل تحقيق رغباته دون التبصر بمصادره و بصعوبة الوصول إليه، فإذا شب

[1] المرجع السابق، ص :43

[2] القرآن الكريم – سورة الإسراء – الآية : 29

الطفل على هذه الوتيرة غلب عليه طابع أرواء الحاجات على واجب الكسب فيحلل كل شيء بما فيه مال الغير لأن غريزة التملك في هذه الحالة تغلب واجب الكسب.

ولذا نرى في معظم البلدان التي وعت أثر التربية المندية في العائلة أن أهمية كبرى تعطى في المجال التربوي إلى تنمية شعور الطفل بواجب الكسب حتى يربح ما يرغب في صرفه، فتكلفه والدته القيام بأعمال منزلية معينة لقاء أجر حتى يربط بين واجب الكسب عبر العمل وحق الصرف، وهذه تربية فضلى قلما نجدها، في المجتمع العربي لاعتقاد خاطئ بأنها تغلب الوجه المادي على الوجه العاطفي مع أنها بالعكس تمي التعاطف بين الوالدين والولد لشعوره بأن ما يكسبه والده لا يأتي بأهون السبل بل بالجهد و العمل مما يعزز الشعور بالمسؤولية لديه كما يعزز الإكبار و التقدير لوالديه اللذين يكدان ويعملان لتقديم ما هو بحاجة إليه.

هذه النظرة إلى اقتصاديات الفرد بحاجة لتنمية عبر التعلم ابتداء من مهد الحياة الاقتصادية أي العائلة و للعائلة اقتصادياتها أيضا، فهي مضطرة لمسك حساب المدخول والمصروف حتى يتأمن العيش الكريم لأفرادها و لا تقع في عجز ما يتسبب بكوارث فيها ربما أدت إلى الانحراف فالإجرام فالعائلة بحاجة إلى مدخول لتأمين معيشة أفرادها بما فيها الغذاء و الملبس و التطبيب و المدرسة والترقية و لتأمين الوفر اللازم ليوم الحاجة ولتوظيف الفائض من الوفر حتى يؤمن لها دخلا عندما يضعف المدخول بسبب السن أو العجز، فإذا قامت اقتصاديات العائلة على أسس سليمة ضمنت لأفرادها وجودا اقتصاديا سليما أمنتهم من الحاجة لولوج سبل غير مستقيمة للحصول على ما يريدون من دخل،هذه أمور بحاجة للتعلم و للإرشاد و التنوير لأن الإنسان لا يلد اقتصاديا بل تعلمه الحياة كيف يكون اقتصاديا وكيف يكون اقتصادياته.

ومتى انتظمت اقتصاديات الفرض و العائلة انتظمت أيضا اقتصاديات الوطن ككل ودارت عجلة اقتصاد بصورة متوازنة و سليمة بفضل توازن القائمين به و المشرفين عليه ووعيهم وإدراكهم لمفهوم الاقتصاد في حياة الأمة.

و عندما يدرك الإنسان مفهوم العمل و ما يقابله من إنتاج و دخل و يدرك وظيفة هذا الإنتاج و الدخل في حياة الوطن و الأمة و أثرها في رفاهية الفرد و المجتمع يصبح في وضع ذهني يؤهله للتعامل مع النظام الاقتصادي بما يمثله هذا النظام من قاعدة أساسية في المجتمع و ما يفرضه عليه من واجبات ومن مساهمة فعلية في سبيل ازدهاره و نموه وتحقيق وظائفه الاجتماعية و الإنسانية.

ومتى أدرك الإنسان المواطن واقعه الاقتصادي وواقع وطنه أصبح بإمكانه فهم القوانين الاقتصادية التي تحمي اقتصاديات بلده و تعززها و تساهم في توزيع الثروة الوطنية بالقسط والعدل بين أبناء الوطن الواحد. و عندما يتفهم هذه القوانين بتقبلها بطيبة خاطر ويلتزم بها فيخف إلى حد كبير حجم الجرائم الاقتصادية الق تشكل أيضا قسما هاما من الوضع الإجرامي عامة فالإجرام الاقتصادي يشكل اليوم آفة اجتماعية خطيرة تعيرها الدولة نفس الاهتمام الذي تعيره لسائر الجرائم الواقعة على الإنسان وملكه. فالقوانين التي تحمي الصناعات المحلية و الإنتاج الوطني والصناعي والزراعي وتلك التي تحمي المواطن من الغش والخداع في المواد الاستهلاكية و القوانين الضريبة التي تؤمن دخلا للمجموعة حتى توظفه في إنماء الوطن و تطوير مؤسساته و سد حاجياته الضرورية فيه وتوزيع الدخل بصورة عادلة كل هذه القوانين تخرق اليوم بصورة تكاد تكون لا شعورية نتيجة لميل طبيعي في الإنسان نحو التهرب من كل ما يحد من رغباته ويشاطره في مدخوله و يجعل السلعة التي يبغيها أغلى ثمنا مما يمكنه الحصول عليها من تهربه من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية و المالية عليها وكأن

الإنسان في حالة مواجهة دائمة بين رغباته و جيبه و تطلعات الدولة و حاجاتها و تتحول هذه المواجهة إلى مخالفات فجرائم اقتصادية عندما تجاوز حدودها خارقة القوانين المنظمة لعملية تدخل الدولة في حياة الفرد الاقتصادية في سبيل المصلحة العامة و لله في خلقه شؤون.

ولا سبيل إلى الحد من هذه المواجهة إلا بإيجاد نوع من التفهم لدى المواطن للوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي سنت هذه القوانين من أجلها عندما وبقدر نمو درجة التفهم هذه تخف حدة المواجهة و ينتظم الإنسان ضمن نظام اقتصادي يعي مراميه وأهدافه فيصبح عاملا ايجابيا فيه.

ومن ثم إن تربية الشعور لدى الفرد بضرورة إقامة ميزان صحيح بين الدخل القومي والنفقات المبذولة في سبيل استيراد واستهلاك الكماليات من شأنه أن يعزز الاقتصاد الوطني ويحفظ القوة الشرائية لعملة البلد ويوجه المال الفائض نحو التوظيف المثمر داخل الوطن، فالوطن بحاجة دائمة وماسة لتوظيف المال المدخر في تشييد البنية الداخلية إلى القيام بدوره الاقتصادي في المؤسسات المدخر في تشييد البنية الداخلية و بهذا الدور مستندا إلى خلفية صالحة تمكنه تعزيز القائم منها و تطويرها. و الإنسان كان وسوف يبقى دوما في سباق مع متطلباته وحاجاته ومتطلبات وحاجات البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن له الخدمات التي يبغيها منها معتقدا بمجانيتها مع أنها رهن بمساهمته في تغذيتها وتوفرها فالتطور مستمر في حياة الإنسان و كل يوم يأتي له متطلباته الجديدة أو المتطورة بحيث تصبح متشبعة بعد بساطة مما يلي تطوير المؤسسات التي كانت تلبيها في الماضي بوجهها المبسط حتى تتمكن من تلبيتها بوجهها المتشعب.

فإذا قارنا بين مدرسة الأمس واليوم وبين تطبيب الأمس واليوم والحاجة الثقافية الماضية والحاضرة ووسائل النقل والإعلام والخدمات العامة لأدركنا كم من الحاجيات نمت وكم هي مسافة السباق بين المؤسسات القائمة وما يجب أن تكون عليه تلبية هذه المستجدات.

كل هذه المعطيات الاقتصادية تنتصب أمام المواطن العادي وتعايشه في حياته اليومية، فمنهم من يستوعبها و يتوافق معها ومنهم من يكرمها فينفر منها و يتعارض معها فينشأ الصدام المؤدي للانحراف فالإجرام، ومنهم من يجهلها، و ما أكثرهم فلا يعي مضمونها فيصبح كالتائه تتجاذبه التيارات على غير هدى و كثيرا ما يقع فريسة مضللين يستثمرون جهله في سبيل غايات غير مشروعة يحققونها من خلاله و هو غافل عنها.

هذا ما يجعل التربية الاقتصادية عملا تمهيديا في تكوين المواطن الواعي لاقتصادياته ولدوره في اقتصاد بلده، و لا يمكن أن يتم هذا العمل التمهيدي إلا ضمن العائلة حتى إذا دعي فيما بعد إلى القيام بدوره الاقتصادي في المؤسسات الأخرى المكملة لوظيفة العائلة قام بأداء هذا الدور على الوجه الأكمل.

و لابد من القول بأن إرساء هذه القواعد الاقتصادية لا تطلب درجة كبيرة من العلوم الاقتصادية لدى العائلة ومعرفة بالنظريات والنظم الاقتصادية، ولو كان الأمر هكذا لأصبح كلامنا لغوا لما فيه من تعقيد و شروط و تصورات غير واقعية وكأن الحديث عنها ضرب من ضروب الخيال، كلا إن النظم الاقتصادية التي تحدثنا عنها واستعرضنا مقوماتها من البساطة بحيث أنها في الواقع تمارس في كل عائلة بصورة بديهية بتوجيه عفوي ونكاد نقول فطري إلا أن ما نرمي إليه هو تطوير إمكانية استيعاب مفهوم ووظيفة اقتصاديات العائلة من خلال إدراك أوسع لما هو عليا بحيث يقف الإنسان على مقومات النظام الاقتصادي الذي يشكل

جزءا من حياته فيكون تفاعله معه تفاعلا واعيا بصيرا لا فطريا بدائيا، ومتى تمت عملية الإدراك هذه خفت حدة المواجهة التي نلحظها اليوم عبر الإحصاءات بين تصرف الإنسان الاقتصادي و القوانين المنظمة لعمليات الاقتصادية و حماية الاقتصاد الوطني و خف بالتالي حجم الإجرام الاقتصادي وهو إجرام مضر بالمجتمع و في ذات درجة ضرر سائر الجرائم أن لم يكن بدرجة أخطر نظرا لانعكاساته على قطاعات كثيرة في الحياة الخاصة و العامة .

ونظرا لخطورة الإجرام الاقتصادي الذي أدركته المجتمعات الإنسانية كافة و لوظيفة المال في المجتمع و ما يمكن أن ينتج عنه من سوء تصرف و لضرورة تأمين العدالة في الدخل العام نجد أن القواعد التي خطها كل مجتمع في سبيل العمل الوقائي انصهرت مفاهيمه الأخلاقية والسلوكية وخصوصا الدينية لما للاعتقاد الديني من تأثر عميق في النفس الإنسانية.

الإسلام مثلا كشريعة منظمة للحياة الاجتماعية تناول تنظيم اقتصاديات الفرد والجماعة. ونظرا لشمولية التنظيم الاقتصادي القرآني و لتعدد جوانبه، الأمر الذي يستدعي في الواقع تخصيص دراسة خاصة به، لا يسعنا إلا ذكر بعض ما جاءت به الآيات القرآنية تذكيرا بذلك التنظيم الاقتصادي و إشارة إلى أنه أعطي للمسلمين مع أحكام دينهم تدخل ضمن تربيتهم المدنية الدينية. وهذا ما يحدث وقعا أكبر في النفوس لأنه ركن من أركان العقيدة الدينية. يتخذ بالتالي الطابع الإلزامي للمؤمن يحاسب على خرقه كما يحاسب في تركه حكما من أحكام الدين.

ففي ما يتعلق بالعمل وردت الآيات مؤكدة على وظيفة العمل في حياة الإنسان و على مكافأة العمل الصالح وعلى نبذ العمل السيئ وارتداده على صاحبه: ﴿ من

يعمل مثقال ذرة خيرا يره و من يعمل مثقال ذرة شرا يره، ووفيت كل نفس ما عملت﴾ كما أكدت الآيات على أن كلا يعمل وفقا لما في نفسه كل يعمل على شاكلته فالعمل مرآة للنفس الإنسانية و استعداداتها وتطلعاتها، و قد حث الرسول صلى الله عليه و سلم على العمل المنتج و هو خير من الاتكال و طلب الصدقة، و من أقواله " لأن يأخذ أحدكم حبلا ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب فيبيع فيأكل فيتصدق خير له من أن يسأل الناس" وكذلك " ما أكل أحد طامعا خير من أن يأكل من عمل يده" كما حث على إتقان العمل بقوله "إن الله يحب العبد إذا عمل عملا أتقنه" و حث على التطلع دائما نحو الأعلى و الأسمى لأن الإنسان قادر بإتقانه عمله و بذل الجهد أن يصل إلى تحقيق أهدافه قوله "لو تعلقت همة أحدكم في الثريا لنالها" وحث على التماس الرزق حتى في خبايا الأرض " التمسوا الرزق في خبايا الأرض ".

و اليوم نعرف ما أغدقت خبايا الأرض على الإنسان من خيرات أصبحت عصب الحياة العصرية ، و نعي مصادر الطاقة في موطن الرسول صلى الله عليه و سلم نفسه كما حث على إيفاء حق العامل فورا ، قوله " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" و حث المتعلم على العمل بتوظيفه لا على الاكتفاء في قوله "إن العلم ينفعك فيه قليل العمل وإن الجهل لا ينفعك فيه كثير العمل" وكذلك " كل علم و بال على صاحبه إلا من عمل به" و كذلك "اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ".

و كنا ذكرنا من قبل القاعدة الأساسية في الإنفاق و الادخار التي وضعتها الآية الكريمة: ﴿ **لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**﴾

وكذلك: ﴿ **لا تبذر تبذيرا** ﴾ وكذلك: ﴿**و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقترا وكان**

بين ذلك قواما ﴾[1] . هذه القاعدة مبنية على العدل في الإنفاق و الاقتصاد. فالحد الوسط هو القاعدة و التبذير و البخل هما الحدان الأقصيان اللذان يجب عدم بلوغهما.

فالله لا يحب " الذين يبخلون و يأمرون الناس بالبخل" كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الإسراف وحبذ الاقتصاد "ما عال من اقتصد....لا خير في السرف".

ولجهة الوظيفة الاقتصادية للمال، أي لجهة توظيفه في سبيل تثميره و إعطاء فرص التعامل به، فقد نهى القران الكريم عن كنزه بالآية : ﴿**والذين يكنزون الذهب و الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** ﴾[2]

وكذلك: ﴿**ويا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم** ﴾[23]

وكذلك: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض** ﴾[3]

ولجهة حق المجتمع فيما يكسبه الإنسان جعلت الزكاة ركنا من أركان الإسلام متساوية مع سائر الأركان من عبادة و إيمان لا ميزة لركن على آخر ففرض الله الزكاة على المسلم في ماله كما فرض عليه الصدقة و جعل للمحتاج حقا في ماله، كان قد أوصى بالزكاة قبل الإسلام أيضا على لسان السيد المسيح: ﴿**قال أني عبد الله أتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما**

[1] القرآن الكريم – سورة الإسراء – الآية : 26

[2] القرآن الكريم – سورة الفرقان –

[3] القرآن الكريم – سورة التوبة – الآية : 34.

دمت حيا﴾[1] و كذلك قبل السيد المسيح أمر إسماعيل قومه بأن يؤدوا الزكاة : ﴿**واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد و كان رسولا نبيا . و كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا** ﴾[2]. كما أمر إبراهيم و إسحاق و يعقوب بالزكاة أيضا وبعمل الخيرات : ﴿**ووهبنا له إسحاق و يعقوب نافلة و كلا جعلنا صالحين . وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا و أوحينا إليهم فعل الخيرات و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و كانوا لنا عابدين**﴾[3]. وفعل الخيرات يتم: ﴿ **للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم في الرقاب و الفارقين في سبيل الله و ابن السبيل . فريضة من الله و الله عليكم حكيم**﴾[4] و فعل الخيرات يتم من أموال ما رزق الإنسان إذ أن للسائل والمحروم حق في هذه الأموال: ﴿ **إن المتقين في جنات و عيون . آخذين ما أتهم ربهم إن كانوا قبل ذلك محسنين . . . و في أموالهم حق للسائل و المحروم** ﴾[5]

[1] القرآن الكريم – سورة البقرة – الآية : 254

[2] القرآن الكريم – سورة التوبة – الآية : 268

[3] القرآن الكريم – سورة مريم – الآية : 31

[4] القرآن الكريم – سورة مريم – الآيتان : 54 – 55

[5] القرآن الكريم – سورة الأنبياء – الآيتان : 72 – 73

و كذلك الآية : ﴿ **المصلين ... الذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**﴾[1].

و من ثم إن سلامة الحياة الاقتصادية تتطلب في استقامة المعاملة وامتناعا عن الغش في النوع و الكيل و إيتاء كل ذي حق حقه والتزاما بالعقود والعهود.

فالآية : ﴿**يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود** ﴾[2] و كذلك : ﴿ **أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا** ﴾[3] و كذلك: ﴿ **و لا تنقصوا المكيال و الميزان** ﴾[4] وأيضا:﴿**وأقيموا الوزن بالقسط و لا تخسروا الميزان** ﴾[5] وكذلك: ﴿**و زنوا بالقسطاس المستقيم**﴾[6]

و من ثم إن عدم مداولة الأشياء و تصريفها في السوق بسعرها والسعي إلى احتكارها وافتقار الناس إليها منهي عنه أيضا، فقول الرسول صلى الله عليه و سلم " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون، وكذلك من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه".

نرى مما تقدم أن النظام الاقتصادي الذي تكلمنا عنه بعيد عن التعقيد و فيه من البساطة ما يسهل فهمه على القاصر و الراشد و قد احتل مكانته في الأديان السماوية لما

[1] القرآن الكريم – سورة التوبة – الآية : 70

[2] القرآن الكريم – سورة الذاريات – الآية : 15 و ما يليها .

[3] القرآن الكريم – سورة المعارج – الآية : 22 و ما يليها .

[4] القرآن الكريم – سورة المائدة – الآية : 1

[5] القرآن الكريم – سورة الإسراء – الآية : 34 .

[6] القرآن الكريم – سورة هود – الآية : 84

له من أهمية في تنظيم حياة البشر المدنية هذا النظام على بساطته يؤمن الإنسان ضد الحاجة و يبعده عن مهاوي الانحراف وراء الارتزاق من غير الأبواب التي شرعت أمامه بالحق، كما يقيم المساواة والعدالة في توزيع الثروة العامة بحيث يأخذ كل منها حسب قدره وعمله أما الذين حرموا من الحظ و الفقراء و المساكين و أولو السبيل فلهم حق في مال من كان ميسورا من الناس يؤخذ منهم بالعدل لا بالغصب و الإكراه، هذا ما يجب أن يشب عليه فهم الناس في توزيع العدالة الاقتصادية بينهم.

إن تعلم هذه المبادئ، و التدرب عليها و التمرس بها يتم عبر التربية المستمرة المنطلقة من القيم و التعاليم الأخلاقية و المدنية و الدينية و تستمر هذه التربية ما استمرت حياة الإنسان المدنية.

من ثم نظرا لما طرأ على الحياة الاقتصادية من تطورات متلاحقة أحدثتها النهضة الصناعية والتجارية و ما نتج عنها من تشعب في علاقات الأفراد بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية ظهرت تكتلات الصناعيين والمتولين والزراعيين والمستثمرين والعمال وأصحاب الحرف والمهن والصنائع، وأصبح لهذه التكتلات المنضوية إجمالا تحت لواء نقابات أو جمعيات أثر فعال في توجيه الهيئات الاقتصادية والتأثير فيها.

تنصب اليوم الجهود المبذولة في حقل التربية المدنية الاقتصادية على تقريب مفاهيم هذه التجمعات من ذهن الأفراد حتى يدركوا كيانها وأهدافها فيعملوا ضمن إطار الشرعية التي سمحت بها حتى لا تنقلب أداة هدم للاقتصاد أو أداة احتكار و تحكم به وحتى لا تتولد النزاعات المهنية والاقتصادية بين أطراف متنافرين ذوي مصالح متضاربة فينتج عن ذلك خلل في البنية الاقتصادية التي تنتج عن سوء استعمال المؤسسات النقابية للوسائل التي سمح لها بها تحقيقا لأهداف سامية ترمي إلى المحافظة على اقتصاديات الفرد والمجتمع. لذلك

نرى اليوم أن التركيز على فهم وظيفة النقابات و وسائل عملها وأهدافها ضمن برامج التوعية المدنية العالمية شأن يتطلب تهيئة ذهنية منذ حداثةالإنسان بالحياة الاقتصادية .

هذه هي النظم الاقتصادية التي تتطلب جهدا في فهمها، ترسيخ أفكارها، بقدر ما يدركها المواطن العادي في طور تنشئته بقدر ما يكون بإمكانه التكيف معها فيبتعد لكل ما هو منحرف و مخالف لأحكام القوانين والأنظمة التي ترعى النظام الاقتصادي وتحمي اقتصاديات الفرد والجماعة.

سادسا النظام الاجتماعي:

عندما يجتمع أكثر من شخص عليهم أن ينظموا علاقتهم الشخصية بصورة تضمن حسن الاجتماع بينهم و تؤمن حسن العلاقة على العيش المشترك فينشأ نظام اجتماعي بينهم يرعى وجودهم.

النظام الاجتماعي إذا أمر يفرضه الاجتماع البشري حفاظا على الفرد و الجماعة وبالفعل نلاحظ أن كل المجتمعات البشرية تتميز بنظام اجتماعي مهما كانت درجة حضارتها و رقيها أو فطريتها، فالقبائل البشرية التي اكتشفت في بعض أنحاء العالم و التي لم يكن لها أي اتصال مع حضارة الإنسان المعاصر، تعيش في ظل نظام اجتماعي اختطفته لنفسها نتيجة للعلاقات الإنسانية التي نسجتها الأيام والتجارب وصلة الرحم والقرى فيها.

يعلم مضمون النظام الاجتماعي وأسسه ومقوماته للأجيال الطالعة بواسطة الأجيال السابقة بالتخاطب والتدرب والتمرس، فالأجيال الطالعة تدخل بحكم تواجدها مع أصولها ضمن نظام هؤلاء، لابد من أن تتعرف على هذا النظام و تنضوي تحت رايته ريثما تصبح لها استقلاليتها في التفكير والتقرير. عندها إما أنها تتكيف مع هذا النظام الذي دخلته بحكم وجودها فيه و إما تطوره وفقا لمقتضيات ظروفها و حسب مفاهيمها وما تمليه عليها

المستجدات الاجتماعية و إما تخرج عليه خروجا تاما بتأثير عوامل جذرية تقلب لديها من المعايير و الموازين، و التاريخ يفيدنا أن الصين بقيت آلاف السنين محافظة على وضع اجتماعي واحد بسبب توجه التربية نحو التمسك به و عدم تحريكه، إلى أن شعرت بأن متطلبات الحياة الحديثة تفرض التحرك و التطوير فحدثت ردة الفعل الجذرية و قلب النظام.

و بما أن العالم في تطور مستمر و يلجه من المستجدات ما تبنته الحياة الاجتماعية بحكم تفاعلها مع العوامل المتغيرة دوما كان لابد للنظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات الإنسانية من أن تتأثر بهذه المستجدات و إن تتطور معها أحيانا يكون التطور نحو الأسوأ وليس نحو الأحسن.

و هنا تكمن الخطورة في زعزعة النظم الاجتماعية القائمة دون أن يتوفر البديل الصالح عنها. ويلاحظ العلماء الاجتماع أن التطورات الاجتماعية لم تكن لتمس في الماضي بالأسس التقليدية التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية بل كانت تتناول بعض النواحي الفرعية تبعا لحاجات. أما اليوم و بتأثير التطور الصناعي و الثقافي و التقني والنظر المادية المسيطرة على العالم أصبح التطور يمس بالأسس الاجتماعية ذاتها من خلال التشكيك في صوابيتها و متانتها و فعاليتها و صلاحيتها ليقوم عليها النظام الاجتماعي المعاصر.

ففي الماضي حددت الأنظمة الاجتماعية علاقة الرجل بالمرأة وكيفية اتحادها بالزواج كما حددت علاقة الوالدين بالأولاد وعلاقة هؤلاء بذوي القربى والأقربين من الناس وعلاقة الجميع بالغير، فالتعامل والتقارب والتباعد والعلاقة الإنسانية والثقافية والاجتماعية والجنسية لها قواعدها وأصولها وهي نؤلف بمجموعها النظام الاجتماعي.

أما اليوم فإن هذه الأسس التي قامت عليها المجتمعات الإنسانية الغابرة و التي ورثتها الأجيال الحاضرة موضع تشكيك و تفكيك بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلا. و قد بدأت بالفعل تظهر أثار عملية الهدم هذه في ما يسمونه بالمجتمعات الصناعية حيث تغيرت المعايير والنظم بصورة جذرية حملت معها تغيرا في الأنماط السلوكية ومعظمها سلبي وانتفاضي وعنيف. مما تشهد به الإحصاءات الجنائية بصورة كافية.

لقد زعزعت أركان النظام الاجتماعي التقليدي ولم يحل محلها البديل الصالح، فباسم الحرية وانعتاق الإنسان من قيود الماضي تحرر الأولاد من السلطة الوالدية ولم تحل محلها سلطة بديلة، فكان الانفلات الأخلاقي و التخاذل الوالدي خلافا للطبيعة التي جعلت من تلك السلطة ومن الوظيفة الوالدية الضوابط الطبيعية للنزعات الفطرية الكامنة في كل إنسان.

أوجدت المجتمعات التقليدية ضوابط للعلاقات الجنسية حفاظا على سلامة الأخلاق وعلى صحة العلاقات البشرية و على الوظيفة الجنسية نفسها فكان الانفلات الجنسي الذي أدى إلى الانفلات الأخلاقي و زعزعة أركان العائلة.

هي المؤسسة الطبيعية التي تحتوي الوظيفة الجنسية إلى جانب وظائفها الأخرى. كما انه باسم الحرية الجنسية اضمحلت الحاجة إلى العائلة فأصبحت مؤسسة غير مرغوب فيها لأنها تحمل قيودا على الحرية بينما الإنسان المعاصر يريد أن يتحرر من هذه القيود كما أصبحت ترى و كأنها مرادف للرقابة و هي طوق آخر من الأطواق التي يتطلع الإنسان المعاصر إلى كسرها.

و بديهي القول أن مجتمعا دون العائلة هو مجتمع فاقد لقاعدته الأساسية وكل بنية دون قاعدة هي بنية واهية، هذه هي معالم الأزمة التي تعاني منها على درجات من الخطورة

الأنظمة الاجتماعية المعاصرة . فالبنية الاجتماعية مهددة بالانهيار على مدى الزمن القصير أو الطويل تبعا لقوة المعاول التي تعمل فيها و لقوة المقاومة و الصلابة في المواقف والتدعيم المتين لهذه البنية من أبنائها.

هذا هو التحدي التي تواجهه اليوم المجتمعات و قد انصبت كلها على التربية المدنية الاجتماعية لتقوم بواجب المحافظة على البنية و دعمها بما أوتيت من و سائل و قوة. ومسؤولية العائلة تبقى الأولى بين المسؤوليات لأنها هي الق تؤثر في تلك الفطرة الناشئة عند الولد فتعمل على تكييفها مع الأنظمة الاجتماعية التي أوجدتها الحضارة الإنسانية محافظة على المجتمع البشري.

والنظام الاجتماعي هو ليس فقط تنظيما للعلاقة الوالدية و للحياة الجنسية بل يتعدى، ذلك إلى تنظيم الحياة الفردية و الزوجية و الاجتماعية و المهنية و الثقافية إنه تنظيم لنشاطات الإنسان في بيئته ولتفاعله مع هذه البيئة كما انه تنظيم لرفاهية الإنسان وسعادته وغذائه ومجيئه ولهوه.

فالحياة الاجتماعية عمل و إنتاج و رفاهية تتوجها العاطفة و المحبة أو تزرعها البغضاء و الأحقاد حسبما يكون الصلاح أو الفساد رائدها و كلاهما وليد الإنسان في ما ينكر به و يشب عليه و يهيئ نفسه له، فإن شب على المحبة كانت سمات العاطفة غالبة على تصرفاته و إن شب على الحقد و البغضاء كانت شرارات الشر تتطاير من أعماله، وفي كلتا الحالتين تتحمل العائلة، وهي مهد الإنسانية، قدرا كبيرا من المسؤولية. و هذا ما جعلنا نركز على العائلة في تكوين السلوكية الإنسانية عبر التربية الاجتماعية والأخلاقية والمدنية التي تمنحها لأبنائها و أفرادها، فالمجتمع السليم بالإنسان السليم والإنسان السليم بالعائلة السليمة و العائلة السليمة بالتربية الصالحة.

أما كيفية قيام العائلة بمسؤوليتها فهي عبر التعليم، و هذا ما يفرض تعلمها هي أولا بالتوجيه والإرشاد والتدريب و التمرس الفعلي المطلوب من العائلة أن تقرب من أبنائها وأفرادها مفهوم النظام الاجتماعي و مضمونه و هو هيكلة وظيفته في الحياة، هذه أمور تكتسب مع الوقت تدريجا مع النمو العقلي للولد و تفتح إحساساته على العالم المحيط به وتطور حاسته الاجتماعية.

وكثيرا ما يلاحظ العلماء الجنائيون أن فئات من المنحرفين و المجرمين، لاسيما مرتكبي أعمال العنف والشدة في إجرامهم، فاقدون للحاسة ة الاجتماعية جامد العاطفة. جافو الشعور الإنساني، لا معنى للإنسانية في نظرهم و في علاقتهم بالغير،ولا حاجة للتأكيد على خطورة الجفاف العاطفي لدى الإنسان و افتقاره للحاسة الاجتماعية، فإن "لا اجتماعية " هذا الإنسان ونكاد نقول "لا إنسانيته" بينة و تحمل معها أخطارا جمة على من يحيط به من أفراد و جماعات.

و عندما نتقصى أسباب هذا الجفاف العاطفي و غياب الحس الاجتماعي لدى هذه الفئة من الناس نجد دوما غياب دور العائلة في تكوين شخصيتهم و نشأتهم دون حب وعاطفة و شعور بالمسؤولية الاجتماعية، هذا دليل أخر على الحاجة الماسة إلى الالتفاف نحو الدور الاجتماعي الذي تقوم به العائلة من خلال تلقين الولد المعايير الاجتماعية الصالحة و إحاطته بالعطف و المحبة اللازمين لتنشئة صالحة و انفتاح شخصيته على العالم و هو واثق من نفسه و من يومه و غده ، متفهم للنظام الاجتماعي الذي أبصر النور في ظله و عامل على التوافق معه والانصهار فيه و تطويره بصور تبقى الانسجام قائما بين مقوماته و تطلعات الذين يعيشون في ظله.

سابعا النظام الأخلاقي:

النظام الأخلاقي هو في الواقع حجز الزاوية في حياة الأمة وقد صدق قول أحمد شوقي رحمه الله

إنما الأمم والأخلاق ما بقيت .... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

و كذلك قوله:

فليس بعامر ديار قوم .....إذا أخلاقهم كانت خرابا

و ما من رسالة تمت من السماء إلا و كان هدفها خلق العظيم المميز للبشر و قد ميز الله رسوله بقوله تعالى: ﴿ **و إنك لعلى خلق عظيم**﴾ وقول الرسول صلى الله غليه وسلم "إن خياركم أحسنكم أخلاقا "وكذلك" إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" وكذلك " إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم و لكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق" و يقول المفسرون "إن من محاسن الأخلاق: الصدق والشهامة والنجدة وعزة النفس والتواضع والتثبت و علو الهمة و العفو والبشر والوجاهة والحكمة والشجاعة والوقار والصيانة و الحرمة و الدماثة و الدعة و الصبر والورع و الحياء و السخاء و النزاهة وحفظ السر و القناعة و العفة و الإيثار و من مساوئ، الأخلاق : السفه و الرياء والغيبة والنميمة والتبذل والغدر والخرق والحمق والكذب والجهل والمكر والخبث والطيش والحقد والقحة والحسد والشراسة والعجب والجبن وضعف الهمة والكبر والعبوس والغضب والذعر والكسل والزهو والحرص والشماتة والمجون. إفشاء السر والشره والفجور.

و إذا تناولنا كل صفة من الصفات الخلقية المذكورة آنفا، الحسن و السيئ منها، لوجدنا أنها تصلح لتكون حديثا مستقلا و درسا قائما بذاته من واجب الإنسان الإلمام به حق يتبع أحسنه و يمتنع عما يسيء إليه وإلى قرينه. وباستطاعتنا أن نقسه النظام الأخلاقي

إلى علم الآداب العامة و علم الآداب الخاصة. يختص الأول بسلوك الإنسان وتعامله مع الغير على أساس من الاحترام المتبادل و العفة و الكرامة بينما يختص الثاني بتعامل الإنسان مع نفسه في كل لحظة من لحظات حياته. فأدب الجماعة كأدب الفرد عاملان أساسيان في التنشئة الأخلاقية الصحيحة و هل من ينكر أثر التنشئة الأخلاقية الصحيحة و أن البشر لا يتميزون إلا بأخلاقهم نحو أنفسهم و نحو الغير؟ أما كيف تتم هذه التنشئة فإن لها أصولا يجب أن تتبع. و سنتعرض لها في مجال لاحق. و لكن نلاحظ فورا أن الإرشاد والنصح لا يكفيان بمفردها في عملية التعلم إن لم يقترنا بالتدرب والممارسة انطلاقا من نموذج أخلاقي حي يمثله إجمالا الأب الصالح و الأم الصالحة والمعلم المثالي، فالولد يتأثر بالنموذج السلوكي الذي يشاهده دوما فينطبع في مخيلته مقرونا بالقيم التي يمثلها لأن الولد في طور النمو لم يبلغ بعد درجة النضوج الذهني الذي يخول له استيعاب المفاهيم المجردة إن لم تكن مقرونة بالحس، فالولد يفكر بإحساسه أكثر ما يفكر بعقله لأن الحس هو وسيلة اتصال الولد بالعالم الخارجي أخذا و عطاء.

و من هنا تظهر لنا أمية النموذج الأخلاقي الذي يمثله الوالدان و المعلم في طبع مخيلة الولد بالصورة الأخلاقية الواهية، فإن عجزوا عن ذلك أو تخلفوا عنه أو طبعوا الصورة السيئة لا بد و أن مخيلة الولد ستحفظها و تتأثر بها تقليدا في الأول و لكن حتما طبعا وتطبعا فيما بعد.

هذا الواقع ينبهنا إلى مسؤولية البيئة العائلية في تكوين الصور الأخلاقية المشرقة والزاهية في مخيلة الولد. ولا بد من أن تكون هي ذاتها قد التقطت واستوعبت وهضمت مثل هذه الصور فأصبحت وحدة أخلاقية مشرقة على الغير، ودور التربية الأخلاقية بين في إيجاد هذه الصورة نقلا و انتقالا تعلما و تعليما.

و من ثم لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من التغيرات الق تطرأ على المحيط الاجتماعي و قيمه الأخلاقية بفعل المؤثرات الحضارية و الثقافية المتنقلة بين بيئة و أخرى وجيل وآخر فإن القواعد الأخلاقية الأساسية تبقى هي لأن طبيعة البشر الأساسية هي واحدة لا تتغير، فالإنسان فطر على الخير و الشر بحد سواء و أدرك أنه بالخير يعيش ويهنأ وبالشر يسوء و يندثر. فكان كل جهده منذ خلق متجها نحو تغليب الخير على الشر حفظا للنفس وللمجتمع. قال الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ **و نبلوكم بالشر والخير فتنة** ﴾[1] ومواصفات الخير لم تتغير منذ الخليقة كما أن مواصفات الشر لم تتغير هي أيضا. ربما اختلفت بعض المظاهر ولكن الحقيقة هي ذاتها لذلك نقول أن القواعد الأخلاقية الأساسية التي أقيمت عليها بنية الأمم الأخلاقية لم تتغير و إن طرأت على أشكالها أحيانا تغيرات فرضتها مستجدات العصور و الحضارات و الثقافات.

والدعوة إلى الخير دعوة مدوية مستمرة أطلقتها كل الأديان و التعاليم السماوية وذلك بغية تغليب قوة الخير على قوة الشر الكامنة في الإنسان، هذه هي طبيعة الإنسان وهذا ما فرض عليه من مواجهة طيلة حياته فقد أمر بأن يغلب قوى الخير على قوى الشر لديه ولدى غيره وإن يدعو للخير حيثما وجد. قال تعالى: ﴿ **و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون** ﴾[2] وكذلك ﴿**و افعلوا الخير لعلكم تفلحون** ﴾[3] وكذلك ﴿**لا يسأم**

[1] القرآن الكريم – سورة الرحمن – الآية : 9.

[2] القرآن الكريم – سورة الشعراء – الآية : 182

[3] القرآن الكريم – سورة الأنبياء – الآية : 104

الإنسان من دعاء الخير﴾[1]. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن التطبع بالخير والأخلاق الحسنة اقتناعا أكثر منها عملية ونمط والإرشاد يجب أن يؤديا إلى الاقتناع بأن الصفة الملازمة للشخص هي تلك المكتسبة عن قناعة و الملتصقة بالشخصية و ليست ذلك المظهر الخارجي الذي يلمع عند الحاجة و يزول عند الحقيقة.

هذا هو النظام الأخلاقي الذي يطلب من العائلة إدخال أبنائها و أفرادها فيه عبر التعلم و التدرب و التمرس. تلك عملية مستمرة مؤمنها العائلة ما دامت تؤمن بالقيم الأخلاقية التي اعتنقتها إرثا أو اكتسابا و ذلك هو النداء الذي وجهه الخالق لعباده ﴿**لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس و من يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما** ﴾[2]

ثامنا– النظام الديني

لسنا بحاجة للعودة إل الخلف آلاف السنين عبر التاريخ لنقف على حقيقة الدين في حياة الإنسان.

فالدين عقيدة ومعتقد والانسان كون عقيدته من خلال معتقداته. فان اعتقد بالقوى الطبيعية كقوى مسيرة له ومتحكمة به وبمصيره أصبح معتقده كعقيدة وعقيدته دينا بالطبيعة. و إن اعتقد بالعزة الإلهية خالقته و مسيرته وقيمة على مصيره كان معتقده عقيدة بالله عز و جل و كانت عقيدته دينه بالله كخالقه وولي أمره فالدين عقيدة ومعتقد كما قلنا و قد برهن الإنسان منذ بدء الخليقة، على ما حمله لنا التاريخ ، من أنه كون عقائد له

[1] القرآن الكريم – سورة آل عمران – الآية : 104

[2] القرآن الكريم – سورة الحج – الآية : 88

من خلال احتكاكه بالعالم الخارجي المرئي و غير المرئي منه، فارتفع من اعتقاده بالحجر والحيوان و الشمس و القمر إلى اعتقاده بالعزة الإلهية المهيمنة على البشر دون أن تكون مرئية منهم، هذا الارتقاء كان حصيلة تطور جذري في إدراك الإنسان وفهمه الحقيقة الخلق و امتزج مع إدراك حقائق الحياة و تلمس سر الخليقة و الكيان ونواميس الطبيعة و ما خلق الله على الأرض و في السماء من مخلوقات.

و لذا نرى إن الدين امتزج في حياة الأمم بكل شيء : امتزج بالمعتقد بالأرض و ما عليها و بما وراء الأرض و ما فيها وبالوجود و العدم، بالأخلاق و القيم بظاهر الإنسان وباطنه، بعلاقة الإنسان بنفسه بغيره ، بقيم الإنسان و مفاهيمه و لا عجب في أن تكون الأديان كافة جاءت مكرسة لمعتقدات الإنسان بالخير و الشر ، بقوى المحبة و الهدم وبتفضيل الأولى على الثانية لأن مصير الإنسان متعلق بها.

و نتيجة لهذا الانصهار الحاصل بين الروح و المادة، وبين المعتقد الإلهي و الطبيعي، جاءت المفاهيم الأخلاقية و السلوكية و الأنظمة الاجتماعية و النواميس الإنسانية ممزوجة بالمعتقدات الدينية مؤلفة وحدة معها في الفهم و الربط والمعتقد فالمفهوم الأخلاقي مفهوم ديني كما هو مفهوم سلوكي و إنساني.

يقول الماوردي " أعلم أن الله سبحانه و تعالى إنما كلف الخلق متعبداته وألزمهم مفترضاته وبعث إليهم رسله و شرع لهم دينه لغير حاجة دعته إلى تكليفهم ولا ضرورة قادته إلى تعبدهم و إنما قصه نفعهم، تفضلا فيه عليهم كما تفضل بما لا يحصى عدا من نعمه، بل النعمة فيما تعبدهم به أعظم لأن ما سوى المتعبدات مختص بالدنيا العاجلة، ونفع

المتعبدات يشتمل على نفع الدنيا و الآخرة، و ما جمع نفع الدنيا والآخرة كان أعظم نعمة وأكثر تفضلا"[1].

وهكذا تكون الأديان قد أدت رسالتها للإنسان أن أوجدت في قلبه الإيمان كما أوجدت فيه حب الخير والابتعاد علن الشر لأن ذلك من الإيمان ونبت الوازع الديني ضمن الضمير الاجتماعي فالتقيا على وظيفة واحدة هي الإرشاد والرقابة ومحاسبة النفس والتحذير والرعد والوعيد.

هذه هي وظيفة الدين في تكوين الضمير الإنساني، إنها طبعا فرع من أصل، فالأصل هو في إقامة الرابطة الروحية بين الإنسان و خالقه من خلال العبادة و التطلع دائما نحو الرضا الإلهي و العفو منه وتقبل الدعاء و منح المغفرة و حفظ النفس و الدين فترجع النفس إلى خالقها راضية مرضية، قال تعالى: ﴿**و من الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله و الله رؤوف بالعباد**﴾[2]. وكذلك: ﴿**ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله و تثبيتا من أنفسهم**﴾[3]. وكذلك: ﴿**لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس و من يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما**﴾[4].

[1] القرآن الكريم – سورة فصلت الآية : 39

[2] القرآن الكريم – سورة النساء – الآية : 114

[3] الماوردي – أدب الدنيا و الدين – ذكر سابقا ص 94

[4] القرآن الكريم – سورة البقرة – الآية : 208.

عندما ندرك هذه الوظيفة الاجتماعية للدين بجانب وظيفته الروحية أو كفرع لهذه الوظيفة الروحية المتسامية نجد أن التعليم الديني ذاته يشكل جزءا من التعليم الأخلاقي. بل أن التعليم الأخلاقي منبثق عن التعليم الديني كما اعتقد به الانسان منذ القدم وكما مارسه فأصبح لديه عقيدة غير منفصلة عن العقيدة الدينية. والعقيدة الأخلاقية المنبثقة عن العقيدة الدينية تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها الأولى منفردة.

فالعقيدة الأخلاقية المجردة لا تلزم الإنسان بشيء لأن الانسان قادر علي الاعتقاد بالشيء والقول به دون الالتزام بما يعتقد أو يقول ولكن عندما ينضم للمعتقدات الأخلاقية المعتقد الديني يصبح الأول لازما لأن الإنسان بطبيعته وبتوجهه الروحاني ملتزم بدينه فالدين التزام بعقيدة. ومن يلتزم بالأصل يلتزم حتما بالفرع. يضاف إلى ذلك أن الوازع الديني ينضم إلى المعتقد الأخلاقي فيكون الضمير الأخلاقي المأوى و الرقيب لأخلاقية الانسان.

من هذه الزاوية يجب أن ننظر إلى الدين كنظام اجتماعي محيط بالنظام الأخلاقي وحافظ له. ومن هذا المفهوم للدين يمكن أن تصوره كجزء من التربية المدنية.

و ربما يتساءل البعض: وهل من الممكن أن تحمل العائلة، كل عائلة عبء تعليم هذه الأنظمة بما يتضمنه من قواعد و أصول شاملة جامعة تفترض المعرفة الواسعة و الثقافة العالية و العلم الرفيع؟ ألا نحمل العائلة عبئا لا قدرة لها عليه لأنها ليست مهيأة لحمله. كما أن تهيئتها لحمله أمر صعب و يكاد يكون مستحيلا ؟

نجيب على ذلك إن من أولويات نجاح كل خطة تبديد الأوهام و تبسيط الأمور وعدم تضخيم كل ما يقال، أو يكتب وكان عمله وقف على النخبة ومن البشر.

إن كل ما سبق ذكره عن التربية المدنية على مستوى العائلة وكل ما ذكرناه من الأنظمة التي حللناها من البساطة بحيث أن الإنسان كل إنسان مدرك له و يمارسه على

درجات في حياته اليومية، فالأنظمة التي تكلمنا عنها بسيطة في فحواها بسيطة في محتواها يدركها كل إنسان. بمجرد التنبه إليها، و معظم الناس متنبه إليها وأن بدرجات ومستويات مختلفة، فهل من عائلة أو فرد ليست لديه اجتماعيات واقتصاديات ومسؤوليات وأخلاقيات و دين و معتقدا ؟ هل من إنسان ليس من همومه تحسين أحوال معيشته وتأمين رفاهته و رعاية أطفاله و التعاطف مع ذويه و تأمين الصحة النفسية لديهم ؟ الواقع أن هذه المعطيات متوافرة لدى كل إنسان ولكن بدرجات ومستويات تمتد بين القليل والكثير وغاية التنمية الاجتماعية والتربية المدنية بالضبط هي تقوية القليل ودعم الضعيف وتطوير الكثير لما فيه خير الفرد و الجماعة.

فالغاية إذا من بسط المبادئ، و الأنظمة التي صار الحديث عنها هي تنمية إمكانية الاستيعاب لدى الفرد لعملية التكيف الق يمارسها غالبا بصورة عفوية أو فطرية أو بدائية في مضمونها و أسلوبها، و الارتقاء بالمفهوم والأسلوب إلى مستوى النهج التربوي الصحيح هو المطلوب لتحقيق الغاية التي تسعى التربية المدنية إلى بلوغها وهي رفعة الإنسان في نفسه ومجتمعه.

وإن كان الاهتمام الأول و الأساسي انصب على العائلة فلأن العائلة نصنع الإنسان الاجتماعي ولأنها النافذة التي يطل منها الإنسان على المجتمع مزودا بما يجب أن يتزود به ليرى الناس و يتعامل معهم كواحد منهم تربطه بهم رابطة المصير المشترك في أمة واحدة ومجتمع واحد.

فالطفل أكثر تأثرا بعائلته من أي كائن آخر لأنها سبب وجوده وهي ملاذه ومأواه ومستقره و سنده المادي و لمعنوي و الأخلاقي يقرع ضمنها همومه و يبحث فيها عن اتزانه

العاطفي و النفساني و يتزود منها بالمحبة و حب الخير طالما توافرا فيها و ينقل عنها تقاليدها و ثقافتها و نظرتها إلى الحياة و قدرتها على مواجهة أمور الدنيا.

هذا ما يجعل من العائلة الركن الأساسي في البيئة الاجتماعية و المطلوب منها كثير وكثير جدا مما يوجب تهيئتها التهيئة الكافية لتلبية ما يطلب منها عبر التعليم والتثقيف والتوجيه و المساعدة المادية والمعنوية و هي حق لها على المجتمع و ما دور سائر المؤسسات التي ستعرض لها إلا دورا متمما لدور العائلة و لا يمكن لهذه المؤسسة أن تحل بأي شكل من الأشكال مكان المؤسسة الأولى أي العائلة.

هذه هي مبررات اهتمامنا بالعائلة و بتوجيه الجهد التربوي إليها لأنها القاعدة والباقي كفرع لأصل.

هل إن العائلة في العالم العربي تقوم بدورها :

سبق لنا و تعرضنا للوضع العائلي في العالم العربي مشيرين إلى التغيرات والتقلبات التي طرأت على تركيبة العائلة و وظيفتها و دورها في تنشئة الأجيال الصاعدة و ما يتهدده من أخطار إذا لم تتدارك بالتدابير التوجيهية الصحيحة. و لسنا بحاجة للعودة مجددا إلى هذا البحث الذي نحيل عليه و لكن ما يهمنا قوله منا هو وجوب حصول توجيه تربوي أكثر تركيزا حول دور العائلة في المجتمع العربي بحيث تحمل مسؤوليتها كاملة و بصورة صحيحة في المجالين التربوي و الوقائي فتصبح. بمستوى مواجهة التطورات المستجدة في مجتمع متطور بسرعة، فلا تغلب على أمرها و تؤخذ مباغتة ولا يشل دورها، بل تبقى ذلك الحصن الحصين الذي ينبث رجال الغد مزودين بالمناعة الخلقية و المقدرة على مواجهة الحياة بثقة في النفس و باستعداد كلي للقيام بالدور الاجتماعي العائد لكل منهم خدمة للمجتمع وحفاظا على الوطن و تعزيزا لمكانة الداخلية و الخارجية.

و من ثم على صعيد الوقاية من الانحراف و الإجرام فإن دور العائلة كبير إذ تقع عليها مسؤولية الحؤول دون الخلل السلوكي الذي يمكن أن يطرأ على أفرادها لاسيما الأحداث منم وتؤخذ العبرة مما حصل في بعض المجتمعات، ومنها خاصة المجتمعات الصناعية، حيث انفرط عقد العائلة مسبب عوامل كثيرة أهمها الحاجة إلى عمل أعضاء العائلة كافة في سبيل جني المداخيل لمواكبة ارتفاع مستوى المعيشة كان من نتيجة ذلك أن ضعفت الرابطة العاطفية و الوالدية بين الآباء و الأبناء كما أصبح اجتماع العائلة مقصورا على الالتقاء في المساء على طاولة الطعام و من ثم الانصراف غب التلفزيون المتنوع البرامج حق يكاد أن يكون لكل فرد في نفس البيت جهازه الخاص به في غرفته.

و ترتب على هذا التباعد غياب الرقابة الوالدية و غياب النموذج السلوكي الذي كان يقتدي به الأبناء. فنشأ الأولاد بقدر الضوابط السلوكية أقل بكثير من قبل وبانتفاخ في الأنانية الفردية مما حجب عنهم الرؤية لواقع العلاقات الإنسانية، فانحرف من انحرف منهم و يكاد يكون المهددون بخطر الانحراف أكثر بكثير مما هو متصور بدليل الزيادة المطردة في حجم الأولاد الذين يخضعون للعناية الاجتماعية بينما كانت العائلة هي التي تؤمنها. يمكن القول أن المجتمع المعاصر في تلك البلدان لم يؤمن بديلا سويا عن العائلة بالرغم من ازدياد عدد المؤسسات الاجتماعية والرعاية التي عرفها و يعرفها كل يوم . والدليل على ذلك أيضا هو اتساع رقعة الانحراف لتشمل طبقات من صغار السن كانوا خارج إطارها لسنوات خلت، فبينما كانت أكبر من نسبة الإجرام تتواجد بين من هم في العشرين إلى الخامسة والعشرين من عمرهم و إذ بها تظهر بين من هم في الرابعة عشرة إلى السادسة أو الثامنة عشرة من عمرهم و هذا أمر شديد الخطورة.

أما الوضع في العالم العربي فإنه يختلف نوعا ما عما هو عليه في المجتمعات الصناعية التي سبقت الإشارة إليها و إن كانت بعض المؤشرات تنبئ باتجاهه في نفس الاتجاه دون أن يصل بعد إلى درجة الخطورة.

فالعائلة في العالم العربي ما زالت قائمة كركيزة أساسية في البنية الاجتماعية تمتد رعايتها ليس فقط للأبناء و لكن للفروع و الأصول على درجاتهم مع حصول بعض التباعد حسب الوضع الاجتماعي المتمايز بين بلد أو آخر.

و لكن هل إن هذه الركيزة الأساسية في البنية الاجتماعية العربية تؤدي دورها الأساسي الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة ؟ وهل تقوم بدور واق من الانحراف؟

لا شك في أن هناك نقاط ضعف و مراكز وهن في الدور الوظيفي للعائلة في العالم العربي وهذا ما يوجب استدراكه بغية تعزيز هذا الدور وتطويره كي يبقى في المستوى الواقي الفاعل في حياة الفرد مع ما يتطلب ذلك من انفتاح فكري و مواجهة واقعية لحقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية و متطلباتها.

و إذا لم تستدرك نقاط الضعف هذه و تعالج فلابد و أن العائلة العربية سائرة إلى وضع غير ملائم يحول دون أدائها لدورها التربوي و بالتالي الوقائي بقاء العائلة على الوضع الحالي أو في وضع جامد متحجر سيخلق هوة سحيقة بين الأولاد و أسرهم مما سيبعدهم عنها و يعرضهم للعوامل السلبية الكثيرة التي يوفرها العالم المعاصر فيصبحون أكثر تعرضا لانحراف أو للتحرر من الضوابط السلوكية السليمة كما يصبحون رافضين للنظام الاجتماعي القائم دون أن يقدموا البديل الصالح. يضاف إلى ذلك أن مفهوم الخاطئ للحرية و الديمقراطية يؤدي إلى تطبيق خاطئ لمبادئها كما حصل في بلدان الغرب، فبحجة

أن الديمقراطية يجب أن تتميز بالحرية المطلقة وصل أكثر من مجتمع إلى إباحية سلوكية تجاوزت كثرا من القيم الأخلاقية حتى في التعامل الاقتصادي و السياسي والمهني.

و من ثم أن انتفاضة الشاب على التقاليد و القيم السائدة في أكثر من بلد، حيث لم يحصل التطور اللازم المرافق للحياة المعاصرة، فبقي متحجرا في مفاهيمه، أدت إلى انهيار هذه التقاليد و القيم دون أن يقوم لها بديل مقبول اجتماعيا، فكانت هنالك عملية هدم لم يتبعها بناء، هذه آفة أيامنا الحاضرة كما سيسجلها تاريخ الشعوب.

و لا شك في أن معالجة هذا الوضع الناشئ الذي يعد بحق تحديا تربويا عسيرا لا يمكن أن تتم إلا عبر عمل تربوي فاعل يتوجه إلى كافة طبقات و أفراد المجتمع، كل حسب إدراكه و فهمه، فيحصل نوع من ترميم ما اهتز أو إقامة بناء جديد حيث يجب أن يقام.

ثانيا: التربية المدنية على مستوى المدرسة

تشكل المدرسة المؤسسة الثانية التي تتولى مسؤولية تأهيل الولد اجتماعيا إلى جانب تأهيله علميا. أوجد المجتمع هذه المؤسسة لآن العائلة. بمفردها غير قادرة على حمل عبء التأهيل الاجتماعي و العلمي بعد أن يبلغ الطفل سنا معينة إذ ليس لها المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بعملية التعليم هذه كما إن لها وظائف أخرى يجب أن تقوم بها.

يقول أوليفيه ربول في كتابه "فلسفة التربية" إذا كانت الأسرة الحديثة تضطلع بالوظيفة الأولى في التربية، أي تنشئة المشاعر، فهي تضطلع أيضا بالوظائف الأخرى إجمالا فهي تلقن و تنشئ و تعلم بيد أنها سرعان ما ترى نفسها غير كافية لتلك المهام التي تؤلف التعلم والتي تأخذها على عاتقها مؤسسات خاصة تطابق كل منها نوعا مختلفا من التعلم.

لذلك كانت المدرسة بقيادة أفراد في المجتمع اختاروا تأهيل الغير كمهنة لهم يصرفون فيها حياتهم مما يكسبهم خبرة يوما بعه يوم، هذه الخبرة التي لا يمكن أن تتوفر عند غيرهم،

ولكن المهم أن يكون توجه المعلمين هو نحو اكتساب مثل هذه الخبرة و نحو توظيفها في سبيل تطوير أساليب تعليمهم وتعاملهم مع التلاميذ والمدرسة والقيام بالوظيفة الاجتماعية المنوطة بهم.

فالمدرسة هي حلقة مكملة للعائلة تتولى الطفل عادة بعد الخامسة من عمره و على مدى عشر سنوات على الأقل، أي، في مرحلة من العمر يكون فيها الطفل في أقصى حالات التأهب النفساني للتعلم و التقليد و التطبع والائتلاف مع القيم التي يصادفها في مرحلة نموه هذه.

هذا ما يعطي المدرسة في تنشئة الطفل و تنمية شخصيته الاجتماعية وتأهيله علميا دورا مهما بل مؤثرا جدا في حياته إذ منها ينعطف نحو مستقبل مزودا بالقيم و المفاهيم التي تقوده في مسيرته و تحدد إلى حد كبير دوره في المجتمع فالدور الاجتماعي بحاجة لعناصر مؤهلة له و مؤازرة لأدائه و هذه العناصر تنمي في المدرسة .

دور المدرسة الاجتماعي و التربوي :

و من ثم إذا تمعنا في الدور الاجتماعي والتربوي الذي تقوم به المدرسة لوجدنا أولا أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع و ثانيا كنظام أو كمؤسسة تتألف من عناصر تكون هيكلها، أنها بيئة جغرافية و محيط إنسان ضمنه طبقات من الناس مختلفة سنا و ثقافة وانتماء اجتماعيا، فمدير المدرسة و معاونوه الإداريون يأتون إجمالا من محيط اجتماعي معين ربما اختلفت درجة و نوعا عن محيط معلميه و عن تلامذته، وكذلك المعلمون ومنهم الممتهن ومنهم عابر السبيل، وكلهم يحمل ثقافة اجتماعية معينة ربما اختلفت بين أحدهم و الآخر تبعا لمصدرها و لظروف تلقيها الخاصة بكل منهم، ومن ثم أن التلامذة أنفسهم يختلفون سنا و ثقافة أساسية إذ يأتون من بيئات اجتماعية مختلفة لها مفاهيمها السلوكية الخاصة

بها و لها مثلها العليا و إن كانوا إجمالا في الصف الواحد من أعمار وثقافات متقاربة، تتحكم بهذا الإطار الاجتماعي الإنساني الذي يضم هذه الفئات و من المواطنين برامج مدرسية تضعها إجمالا السلطة التربوية تبعا لمفاهيمها و للحاجات العلمية التي تستشعر بها مضافا إليها تقاليد حضارية و ثقافية و دينية تكرسها الدولة كسياسة موجهة للمواطنين عبر أجهزتها المختلفة و منها المدرسة.

فالمدرسة تنقل للناشئة عبر المعلمين المفاهيم التربوية و الأخلاقية و الاجتماعية كما تنقل إليهم العلوم الأساسية المؤهلة لتحصيل أوسع و أدق و أعمق في المراحل اللاحقة على مرحلة التأسيس العلمي، وعملية النقل هذه لا تتم بأساليب موحدة بل تختلف باختلاف مفاهيم المعلم و نظرته إليها و بإدراكه لدورها في التأهيل الطلابي، كما تختلف باختلاف شخصية كل معلم لما لهذه من أثر كبير على الأسلوب التعليمي و على نفسية التلاميذ، فالمعلم يشكل في نظر التلامذة نموذجا سلوكيا معنيا غالبا ما يسعى التلامذة إلى التباهي به و التوحد معه.

ومن ثم إن نقل المعرفة عبر عملية التعليم يتم بدرجات مختلفة تبعا لدرجة ثقافة المعلم نفسه و هضمه لعلمه و فهمه لدوره كمعلم و استيعابه لوظيفة العلم المنقول في حياة تلامذته و الدور المطلوب من أداؤه.

لذلك كانت عملية اختيار المعلم من أدق عمليات الاختيار الإنساني لأنها لا تتوقف فقط على درجة ثقافته ولكن خصوصا على قوة شخصيته وعلى مقدرته على الاتصال بالغير عبر ثقافته وعبر تقنية الاتصال الموصلة إلى العقل والنفس والقلب والحس الاجتماعي، فالمعلم يتعامل مع شخصية إنسانية قيد تكوين و هي مقلدة إلى حد بعيد

ومتأثرة بالنماذج السلوكية التي تتعايش معها فكيف إذا كانت هذه النماذج ذدتما مقرونة بسلطة آمرة على الغير.

عالج مرب ذو خبرة في أحوال التعليم، مسألة الصفات التي يجب أن يتحلى بها المعلم فركز على قوة الشخصية التي يجب أن ترتكز على ثلاث دعائم بالإضافة إلى الثقافة والعلم على اجتذاب حب طلبته و تقديهم، هذه الدعائم هي : المطهر النفسي (السلوك) والقدرة على إدارة الصف . و يشدد على علاقة المعلم بالتلاميذ مستشهدا بما ذكرته دراسة لوزارة التربية البريطانية بأن شخصية المعلم هي العامل الأساسي في خلق الجو الذي يستطيع ضمنه الطلبة أن يروضوا أنفسهم على ضبط النفس و اعتبار غيرهم من الناس، ذلك لأن الطلبة يستجيبون بسرور و رضا لكل من يوفق إلى اجتذابهم و يتمكن من أن يقودهم إلى تجارب جديدة لعقولهم و أجسامهم ولكن سريعا ما يفقد الطلبة ثقتهم بمعلميهم إذا ما بدا من هؤلاء أي ضعف في الهدف أو أي نقص في عطفهم علىطلبتهم، و ينتقل المؤلف إلى البحث لتحضير الدرس وإدارة الصف وخلق الجو الملائم للدراس وأهمية البشاشة والنظافة والنظام والتشويق والسيطرة بطريقة وقوف المعلم و تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، كما يبحث في سعة إطلاع المعلم مركزا خصوصا على رغبته في مهنة التدريس، لأن توفر هذه الرغبة من أهم عوامل نجاح المعلم في أداء رسالته.

فالمعلم يقوم بدور اجتماعي كبير إذ يهيئ الطالب لولوج الحياة الاجتماعية مزودا بوسائل التعاطي معها و قد تدرب على سلوك دروبها المتشبعة ووقف على منعطفاتها وتعلم كيف يحوز التقدير و النجاح فيها من هنا كان دور المدرسة الاجتماعي دورا فاعلا في كل المجتمعات التي أدركت حقيقته فعملت على تنميته و تطويره بصورة تتلاءم مع الثوابت والمستجدات في حياة الشعوب. نجد هذا التصور لدور المدرسة الاجتماعي والتربوي لدى

كافة المشتغلين في ميدان التربية و المهتمين بتطوير منهاج التربية و التعليم. فنقرأ مثالا في المقدمة التي وضعها ترجمو كتاب جون ديوي عن المدرسة و المجتمع "لعل أول الأمور التي أهتم بها ديوي هي ربط المدرسة بالمجتمع و أنه على الرغم من إن هذه الفكرة ليست جديدة في التربية فإن ديوي أكد عليها من جديد و أوضح أن المدرسة جزء لا يتجزأ من المجتمع و أنه ينبغي أن تكون مجتمعا مصغرا مشذبا من الشوائب التي تجدها في المجتمع الكبير وإضافة إلى ذلك فإنه نظر إلى أن دور المدرسة في المجتمع هو النظر في الثقافة. بمعناها الواسع أي بأدائها وعلومها وفنونها وعاداتها وتقاليدها ونواهيها المادية و التقنية.

إعادة بنائها بحيث أن المدرسة تلعب دورين أساسيين في خدمة المجتمع الذي تنشأ فيه: أولهما نقل التراث بعد تخليصه من الشوائب و ثانيهما إضافة ما ينبغي لكي يحافظ المجتمع على حياته، أي تجديد المجتمع أو تغييره بشكل مستمر ".

وعملية التربية و التعليم بنظر ديوي ليست عملية إعداد للمستقبل بل أنها عملية حياة. إن المدرسة هي مجتمع جديد بالنسبة للطفل له حياته الخاصة المتصلة بالحياة الاجتماعية العامة و المهيأة لها.

وأكثر من هذا نرى اليوم اتجاها يركز على إعطاء المدرسة دورا أوسع و أشمل بأن تصبح مكان التقاء كافة أفراد المجتمع[1] فتقرب فيما بينهم من خلال تنظيم نشاطات اجتماعية و تربوية و ترفيهية و رياضية و تجعلهم. يشعرون بأن المدرسة هي مؤسسة حية تمتد رسالتها إليهم عبر ما تقدمه لهم من مجالات ثقافية و اجتماعية، ومن ثم أن المدرسة تصلح لتكون مركزا للتربية المستمرة بحيث تنظم دورات دراسية في شتى الشؤون التي تهم المواطن فيقبل عليها و يتقبلها دون عناء، و نشاهد هذا الاتجاه في الواقع في أكثر من بلد

[1] القرآن الكريم – سورة البقرة – الآية : 265

وعى و على دور المدرسة في المجتمع فأعطاه حقه و مداه مما ساهم إلى حد كبر في عملية التوجيه و التربية المدنية و تعبئة المعلومات و التقنيات الحديثة، ناهيك عن أن قضاء وقت الفراغ في المدرسة من قبل الشباب و الراشدين في اكتساب مهارات مفيدة و معلومات من شأنه أن يحول دون إتباعهم طرق اللهو الضار و العبث و الانفلات الخلقي الذي تهيئه لهم دور اللهو و الحانات و قد أصبحت بؤرة فساد . الآن لاسيما في البلدان الصناعية و في تلك التي تشكو من الكبت الاجتماعي الذي تسببه مناهج فكرية لم تتطور مع الزمن أو أنها تسير عكس الزمن على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو السلوكي.

ولا شك في أن مثل هذه البرامج الداخلية و الخارجية تتطلب برمجة مسبقة تحتل ضمنها النشاطات المقررة مكانة متوازنة مع بعضهم البعض بحيث يؤمن نصيب كل منها بصورة عادلة و متناسقة مع متطلباتها.

و لهذا الغرض لا بد من تأليف لجان مشتركة من المشرفين على المدرسة و الأهل والمواطنين و المهنيين والطلاب، كل لجنة تتولى تنظيم برامجها على أن يتم التنسيق فيما بينها. فهل نحن مقبلون على مثل هذه الخطوات في بلادنا ؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من سبر غور مفاهيم القائمين على الشؤون التربوية للوقوف على مدى تفهمهم لدورهم في تطوير المؤسسات الموكول أمر إدارتها إليهم وعلى مدى استعدادهم لتقبل الأفكار الجديدة و مدى مقدرتهم على تنفيذ ما هم مستعدون لتقبله و تبيينه، و فوق كل هذا لا بد من توفر إيمان مطلق لديهم بأن تطور المجتمع، وهو أمر حادث في كل حال، يفرض تطوير مؤسساته و استعدادا فنيا و نفسيا لمثل هذا التطوير والتطور.

فمتى وقفنا على معطيات إيجابية لدى المسؤولين عن شؤون التربية في بلادنا و على استعدادهم للقيام بما تمليه عليهم الضرورات المستجدة يصبح بإمكاننا القول بأننا مقبلون على تطور جذري في المؤسسة التربوية. في أساليبها و برامجها مما يعطيها الدور التربوي الفاعل و البناء في المجتمع فتصبح وسيلة لتنشئة المواطن الصالح المدرك لقيمه الشخصية ولدوره في المجتمع و لمسؤولياته نحو أقرانه.

أما إذا بقينا في حالة ترقب و تردد وخوف فلاشك في أن ركب الحضارة، .بما يحمله من مستجدات و الذي يمر تحت أنظارنا، سوف يبتعد عنا و يباعد بيننا و بين ما تمليه تلك المستجدات الاجتماعية و الحضارية فنفقد الصلة بالماضي و تضيع هويتنا، فنحن لسنا بقادرين على إحياء الماضي و لا على التوافق مع الحاضر، ناهيك عن أن المستقبل لن يكون لنا لأننا لم تتهيئ له و لم نعد العدة اللازمة لمواجهته ، إذا إلى أين سيؤدى بنا مثل هذا النهج؟ إن منه ا النهج سيؤدي بنا حتما إلى ضياع شبابنا و ما يترتب على ذلك من سلوك منحرف.

المدرسة في التاريخ العربي:

في كل حال لا بد من استعراض الوضع الذي مرت به المدرسة في العالم العربي وما آلت إليه في الزمن الحاضر على ضوء المعلومات المتوفرة لدينا.

مرت المدرسة بمراحل تكوينية أهلتها من طور المؤسسة التعليمية إلى طور المؤسسة التربوية، فبينما كانت في الماضي تتوقف وظيفتها عند تقديم علم اللغات و الآداب وبعض العلوم الأساسية لتكوين ثقافة التلميذ و تهيئته لولوج باب العلوم الأكثر تخصصا أصبحت اليوم مؤسسة تربوية يطلب منها تأهيل رجل الغد والمواطن الصالح بتزويده بكافة المعلومات الق تجعل منه شخصا اجتماعيا مؤهلا للقيام بدور معين في المجتمع، كما أصبحت مؤسسة

تلبي حاجات تقنية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل و وسيلة لتهيئة العنصر البشري المنتج في دورة عمل النظام الاقتصادي و الصناعي و من ثم أصبحت المؤسسة مكملة للمؤسسة العائلية وظيفتها التعليم و التدريب على الحياة الاجتماعية والتأهيل الأولي لتلقي العلوم المهنية لأن التطور الصناعي أبعد الأهل عن البيت و خلق نوع من التخاذل في أداء واجبهم التربوي كما أضعف دورهم التوجيهي.

و بما أننا لسنا في معرض دراسة التاريخ التربوي بتفاصيله فلن نتوقف إلا قليلا عند التطور البطيء الذي طرأ على المدرسة في تكوينها .. و بالتالي نتجاوز مرحلة (مدرسة الشيخ) في ظل شجرة السنديان لنقف قليلا عند "المدرسة القرآنية" التي وصفها ابن خلدون في فصل خصصه للبحث في تعليم الأولاد و اختلاف المذاهب في طرقه فيقول:"اعلم أن تعليم الولدان للقران شعار الدين أخذ به أهل الملة و درجوا عليه في جميع أمصارهم لما يسبق إلى القلوب من رسوخ الإيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض متون ينبني الأحاديث، وصار القرآن أصل التعليم الذي ينبني عليه ما يحصل بعد من الملكات. وكان الإمام الغزالي من قبل ذكر عن تربية الولد في المكتب ما يلي :" ثم يشغل في المكتب فيتعلم القرآن و أحاديث الأخبار و حكايات الأبرار و أحوالهم لينغرس في نفسه حب الصالحين و يحفظ (أي يحال بينه و بين) من الأشعار التي فيها ذكر العشق وأهله ويحفظ من مخالطة الأدباء الذين يزعمون أن ذلك من الظرف ورقة الطبع، فإن ذلك يغرس في قلوب الصبيان بزر الفساد.

أما التعليم العالي فكان يقسم، حسب ما قدمه ابن خلدون، إلى قسمين: علوم مقصودة بالذات كالشرعيات من التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة و علوم هي وسيلة آلية لهذه العلوم كالعربية والحساب وغيرهما

للشرعيات كالمنطق للفلسفة، وربما كان آلة لعلم الكلام وأصول الفقه على طريقة المتأخرين.

أما بشان أسلوب التعليمي فكان الاهتمام منصبا على النصح واستعمال التسلط والقهر و الإكراه في ألتعليم كما كان ذلك منتشرا بين العصور الغابرة وذلك بغية تفادي خلق الازدواجية في شخصية الولد فيكبر ويشب على الخداع والكذب والنميمة إذ يتظاهر بالخضوع و الخنوع أمام معلمه و في قلبه تتأجج نار الكراهية و الحقد عليه لأنه متسلط على أفكاره و حركاته طامس لشخصيته قاهر لتطلعاته يده مبسوطة عليه بالضرب و لسانه مستعد للتسفيه على كل غلطة أو زلة و كأني بعالم نفساني معاصر يصف هذا الوباء عندما أقرأ المقطع التالي لابن خلدون: " في أن الشدة على المتعلمين مضرة بهم و ذلك إن إرهاف الحد بالتعليم مضر بالمتعلم لا سيما في أصاغر الولد لأنه من سؤ الملكة و من كان مرباه بالعسف و القهر من المتعلمين و المماليك أو الخدم سطا به القهر و الضيق عن النفس في انبساطها الأيدي بالقهر عليه و علمه المكر والخديعة لذلك، و صارت له هذه عادة و خلقا و فسدت معان الإنسانية التي له من حيث الاجتماع و التمرن و هي الحمية و المدافعة عن نفسه و منزله و صار عيالا على غيره في ذلك بل و كسلت النفس عن اكتساب الفضائل و الخلق الجميل فانقبضت في غايتها و مدى إنسانيتها فانتكس و عاد في أسفل السافلين و هكذا وقع لكل أمة حصلت في قبضة القهر و نال منها العسف ... فينبغي للمعلم في متعلمه و الوالد في ولده أن لا يستبدأ عليهما في التأديب".

كما أنه يخيل إلي الاستماع إلى أحد المربين المعاصرين الذين درسوا عله النفس التربوي الحديث عندما أقرأ للإمام الغزالي (إحياء علوم الدين الجزء الثالث صفحة 63) ما ينصح به المربين في تربية الطفل عندما يقول : "مهما ظهر من الصبي خلق جميل وفعل محمود

فينبغي أن يكرم عليه و يجازى عليه بما يفرح به و يمدح بين أظهر الناس ، فإن خالف ذلك في بعض الأحوال مرة واحدة فينبغي أن يتغافل عنه و لا يهتك ستره ولا يكاشفه و لا يظهر له أنه يتصور أن يتجاسر أحد على مثله و لاسيما إذا ستره الصبي واجتهد في إخفائه، فإن إظهار ذلك عليه ربما يفيده جسارة حتى لا يبالي بالمكاشفة. فعند ذلك إن عاد ثانية فينبغي أن يعاتب سرا و يعظم الأمر منه ويقال له إياك أن تعود بعد ذلك لمثل هذا وأن يطل عليك مثل هذا من بين الناس ولا تكثر عليه بالعتاب في كل حين فإنه يهون عليه سماع الملامة و ركوب القبائح و يسقط وقع الكلام من قلبه... .

ففلسفة التربية إذا تتوجه نحو الابتعاد عن التسلط على الولد و تخويفه و التشهير به بغية خلق الثقة بنفسه و مساعدته على ضبط نزواته و تجاوز أخطائه دون أن يرافقه الشعور بالذنب كلما هفا هفوة، و إلا تكونت لديه عقدة نفسية تؤدي به إلى الخروج عن الطريق القويم ، بإيجاد شخصية مستترة لديه، تختلف في جوهرها عن شخصيته الظاهرة، ملؤها الحقد و النقمة و هذا أول الانحراف و الإجرام.

و بالفعل ينبئنا العلم الجنائي الحديث بأن كثير من المنحرفين المجرمين نالوا قسطا وافرا من القهر و الإذلال و المعاملة القاسية في المدرسة مما خلق لديهم شعورا بالكره لها حملهم على الهرب منها أو على اتخاذ ذي الوجهين مثالا لهم تفاديا لنقمة معلم ظالم أو رفيق شامت، ومن ثم انقلبت ازدواجية الشخصية لديهم إلى انحراف سلوكي تعويضا سلبيا لما اصاب نفوسهم من قهر و إذلال و استبداد.

المدرسة في التاريخ الغربي:

و إذا كانت هذه هي الحال في الشرق العربي فلم تكن بأفضل منهم في الغرب حيث نلمس نفس الأوضاع المدرسية عندما كان العلم وفقا على أبناء الأثرياء من القوم يتناول

بعض الآداب و اللغات و في أحسن الأحوال بعض العلوم الطبيعية، نقرأ ما كتبه الدكتور فاخر عقل عن رابليه (1438-1553 ميلادية) المصلح التربوي الشهير:

"حارب التربية الكلامية غير الواقعية التي كانت تسود ومانه حربا لا هوادة فيها وطالب بأن يستعاض عن التربية اللغوية الشكلية القديمة بتربية تقود إلى حرية الفكر والعمل عوضا عن الخضوع لسلطة المدرسين و رجال الدين... ووشدد على أهمية العلوم ... وإن التربية لا تكون من خلال الكتب... و نصح بالترغيب لا بالترهيب"[1].

و الجدير بالذكر أن رابليه دعا إلى تعلم اللغة العربية إلى جانب اليونانية و اللاتينية كما دعا إلى الإحاطة بكتابات كبار الأطباء العرب و اللاتينيين.

و جاء بعده مونتن (1533 – 1592 ميلادية) ليقول : راقب الطفل عند عودته من المدرسة و بعد أن يكون قد قضى فيها خمسة عشر أو ستة عشر عاما فإنك لا تجد من يفوقه غرابة و سخافة و عدم صلاح للصداقة أو العمل، إنك لتجد أن كل بضاعته قليل من اليونانية و اللاتينية وجعله أكثر خيلا و عجرفة منه حين غادر البيت.

و يرى مونتن أن هدف التربية هو الفضيلة و على المعلم "أن يشعر تلميذه بأن عظمة الفضيلة الحقيقية و قيمتها تتجلى في سهولة القيام بها و فائدة هذه الممارسة والسرور الذي تسببه كما يشعره بأن الحصول على الفضيلة إنما يكون بالنظام و السلوك الحسن لا بالقوة ..." ويضيف مونتن " انظر إلى صلاح تلميذك في استقامة سلوكه وتعرف على لطفه و عقله من حديثه... واختبر عفته واعتداله بمراقبته في ملاذه ومسراته، إن الحفظ عن ظهر

[1] القرآن الكريم – سورة النساء – الآية : 114

قلب ليس معرفة، إنه خزن للكلمات في الذاكرة لا أكثر ولا أقل . أما المعرفة الحقيقية فتتجلى في السلوك".[1]

نلاحظ مما تقدم أنه وجد منذ قديم الزمن مصلحون تربويون في الشرق و الغرب لفتوا الانتباه إلى الدور الذي يجب أن تلعبه المدرسة في بناء الشخصية الإنسانية السليمة فاتبع آراءهم بعض الحكام بينما اظهر البعض الآخر عدم الاهتمام بالمسألة التربوية فكانت الفوضى في المناهج والأساليب وتأخرت المدرسة تأخرا هائلا في أداء وظيفتها التربوية.

مدرسة اليوم و التحديات التربوية:

واليوم بالرغم مما طرأ من تبدل و تغير في هيكلة المدرسة و برامجها إلا إن الانتقاد ينصب عليها لأنها تواجه تحديين كبيرين أولهما التخلف و التأخر عن تلبية الحاجات التربوية الملحة التي أوجدها المجتمع المعاصر، كما أنها تظهر من أسباب العجز ما جعل الأخطاء تتراكم لدرجة أدخلت المسألة التربوية دوامة اختلط فيها الحابل بالنابل فلم يعد يتبين الناظر إليها سمات التقدم من سمات التأخر.والسبب في هذا كله العنف ويعتبر العنف من أكبر التحديات التي تواجهها المدرسة الحديثة . لقد شكلت ظاهرة العنف وما زالت تشكل الظل الأسود الذي يلازم الانسان و يقض مضاجعه على الرغم مما تبذله الإنسانية من دور في تقدم الانسان و تحليه بالقيم الإنسانية الموجبة التي تؤكد على السلم والأمن والإيخاء و العدالة إلخ ... رغم هذا ما يزال العنف يطرح نفسه بظله الثقيل ليبدد كل الآمال البشرية في حياة تسودها قيم السلم و الأمن و الإيخاء . فالتاريخ الحديث يسجل أن العنف الإنساني ظاهرة موجودة متنامية في مختلف مجالات الوجود الاجتماعي وهي ضاربة

[1] د/ محي الدين توق – دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة – المجلة العربية للدفاع الاجتماعي – الرباط – العدد الحادي عشر 1981

وجودها بعمق في مختلف التنوع الجغرافي للكرة الأرضية و هي تاركة بصماتها المأسوية على مختلف انطباعات الحياة في هذا العصر و لا سيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين ومع هذا لم يتوقف عقل الانسان في تقديم محاولات واجتهادات تفسر أبعاد هذه الظاهرة ومكوناتها و خلفياتها الاجتماعية و النفسية والتاريخية لكن رغم ذلك ما تزال ظاهرة العنف تتحدى العقل العلمي و تستنزف جهود المفكرين و تستنفر طاقاتهم في البحث عن ماهية الظاهرة والعنف في حقيقته هو الفعل الذي يقوم به شخص ما لإخضاع الآخر وإقناعه، وبالتالي فإن ممارسة العنف حتى هذا الحد الأقصى يجعل من الانسان مجرد شيء و يجعل منه جسدا ميتا وبالتالي فإن هذا العنف القاتل يأخذ صيغا متنوعة فيما يتعلق بإجراءاته وأدواته ونتائجه كما يقال أيضا إن العنف هو إساءة استخدام القوة والإفراط في توظيفها .

ومن المفارقة بمكان أن الانسان الذي يقع ضحية العنف يصبح هو نفسه قادرا على ممارسة العنف ضد الآخرين، والانسان عندما يفكر في نفسه ويتأمل في ذاته غالبا ما يكتشف صورة العنف في أعماقه . و العنف لا يقتل الخصم فحسب بل يؤدي في نهاية الأمر إلى تدمير إنسانية في جوهر الأمر.

في العنف التربوي :

كان المربي الهولندي "ايراسموس "يردد دائما: بأننا نتعلم بسير الذين نحبهم وأن القسوة في التربية غير مجدية أبدا ، وأنه باللين والرقة نستطيع أن نكون من الطفل ما نشاء. وهذا يصب في إناء حكمة النبوة القائلة : "ما دخل العنف في شيء إلا شانه وما دخل الرفق إلا زانه".

والعنف التربوي يراد به أية صيغة من صيغ التسلط والإكراه المحسوس المعلن أو الخفي المضمر الذي يمارس في المؤسسات التربوية . وهو في هذا الحقل يكتسب أهمية وخصوصية

قوامها أي العنف التربوي يشكل المولد الأساسي للعنف في المجتمع و هو نتاج له في الوقت نفسه .

المدرسة تنتج العنف الاجتماعي وتؤصله وبالتالي فهو ينزع إلى الحضور في المؤسسة التربوية التي يضفي عليها طابع الشرعية والوظيفية في الوقت نفسه. وهنا يرى خبراء التربية أن التربية هي الحلقة الأكثر أهمية في دورة العنف و تجلياته . ومن هنا بات العنف التربوي يفرض نفسه في المؤسسة التربوية و هذه الأخيرة لا تستطيع إخفاء ما يجري في داخلها . وهي حقيقة مرة، وعليه لا بد من التأكيد أن العنف بات تحديا كبيرا يقلق المؤسسة التربوية، ويثير مشاعر الخوف والرهبة من قبل الأهالي و المربين . ويضاف في بعض المؤسسات أن الحياة التربوية أصبحت فيها مأسوية لعدد كبير من الطلاب و الأطفال ضحايا العنف المدرسي و السؤال الجدير بالطرح أمام هذا الخطر هو: كيف السبيل إلى أمنها و سلامتها؟ وبعبارة أخرى: كيف السبيل إلى ثقافة أمنية تربوية تأمن المحيط و المربي و التلميذ والمؤسسة من خطر العنف الأسود ؟

(من الرمز و العنف إلى ممارسة العنف الرمزي قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية . أ. د علي أسعد وطقة : ص 60- 61- 62 – 63 – 64 . بتصرف . مجلة شؤون اجتماعية العدد 104 سنة 2009 جمعية الاجتماعيين –الشارقة – الامارات العربية المتحدة).

هذا واقع نلمسه و يجب أن نعبر عنه بنظرة تقييمية حتى نتمكن من إعطاء المدرسة دورها الوظيفي في بناء الفرد و المجتمع، يقول التربويون : "يلاحظ الناظر من المدينة الحاضرة إن طابعها المميز هو النظام و التنظيم، أدرك الإنسان اليوم إن الفوضى لا تنتج إلى الفوضى وإن عدم التنظيم ينتج عنه تعقيد الأمور وتأخيرها وقلة النتاج... مكان التربية النظامية هو

البيت أولا و المدرسة ثانيا و المجتمعات المختلفة ثالثا والحياة اليومية أخيرا. و الحق أن الإنسان السوي العادي يولد بقدرة كامنة كافية على التنظيم والانتظام ويبقى للبيت أن يستغل هذه القدرة و يوجهها كما يبقى للمدرسة أن تنميها وتحث عليها فيخرج الإنسان إلى المجتمع منظما محبا للنظام... وهنا محل الإشارة إن الحلقة المفرغة الق تدور فيها بعض المجتمعات التي ينقص النظام والتنظيم فالحياة الاجتماعية فيها غير منتظمة وكذلك الحياة اليومية. كما أن الحياة البيتية والمدرسية فيها تتصف بالفوضى والاضطراب... ويضيف المؤلف :" إن البيت الراقي و المدرسة الذكية هما طريق المجتمعات العربية إلى النظام والتنظيم، وإن نشر العلم و التعليم بين مختلف طبقات الشعب و عند سائر أبنائه هما السبيل الوحيد لحصول المجتمعات العربية على التنظيم و الانتظام اللذين لا يستغني عنهما شعب يطمح إلى الحياة السعيدة المستقلة العزيزة. ولكن نشر العلم و التعليم رهين بتحسين الحال الاقتصادي في البلاد و تمكين المواطن العربي من حياة تليق بالبشر.

أليست هذه هي مقومات الثقافة الأمنية التي استعرضناها في الباب الأول من دراستنا ؟

فالمدرسة إذا عامل أساسي في تأمين الأمن للمواطن عبر ما تمنحه للأجيال من تهيئة نفسية و اجتماعية في سبيل قيامها بدورها في المجتمع.

و لكن الملاحظ أنه لم يتغير في نظام المدرسة شيء يذكر بالرغم من تغيرات عديدة طرأت على المفاهيم و القيم و التقنيات و أساليب الحياة و الدورة الاقتصادية؛ فمن الأسهل كما ذكر أحد المؤلفين أن يرسل إنسان إلى القمر من أن تعدل مناهج المدارس العامة.

كما نلاحظ أن الوضع المدرسي في البلاد المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة ليس بأفضل مما هو عليه في العالم العربي ، فالحاجة ماسة إذا إلى القيام بعملية تقييم واسعة

وفي العمق للنظام المدرسي و التربوي لما له من تأثير مباشر في خلق التوازن النفسان لدى الناشئة وفي تزويدهم بالقيم الأخلاقية و المبادئ السلوكية التي تساعدهم على اجتياز دروب الحياة العامة وهم واثقون من أنفسهم محصنون تجاه المفاجآت و التقلبات التي تبرز من حين لآخر بسبب المتغيرات التي تتحكم بمسيرة الحياة.

وتجمع الآراء اليوم ، بغية الوصول إلى النهوض بالنظام التربوي و المدرسي إلى المستوى المطلوب، على وجوب البرمجة في التعليم بصورة تجعل التحصيل العلمي متوازنا مع صقل الشخصية الإنسانية الاجتماعية من جهة ومع التأهيل المهني من جهة أخرى حتى لا تصبح المدرسة منبتا لأشباه المثقفين الذين سيزيدون حتما جيوش العاطلين عن العمل و حتى لا يلتحق بهؤلاء العاجزون عن كسب رزقهم بعمل جدي ، لذا نرى أن بعض الاتجاهات التربوية الحديثة تربط بين اقتصاديات البلاد وبين المناهج التعليمية بحيث تحدد الأخيرة بالنسبة لمتطلبات الأولى.

الوظيفة الاجتماعية لمدرسة اليوم :

هل قامت المدرسة بالوظائف التي فرضت عليها بحكم الدور الذي أعطيت له في المجتمع المعاصر؟

مدارس اليوم واقعة تحت وابل من الانتقادات وجه إليها من كل حدب وصوب، توجه إليها من الأهل ومن التلامذة ومن المؤسسات الحكومية والخاصة ومن الجامعات والمعاهد العليا كما توجه إليها من علماء الاجتماع و التربية، لماذا ؟ لأن الكل يلمسون تقصير المدرسة في أداء الدور التربوي الاجتماعي المنوط . بها الكل يعتقد وغالبا عن صواب ، أن المدرسة لم تكن أو لم تصل إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها.

يقول العلامة جون ديوي، بعد أن يعرف بالمجتمع بأنه مجرد مجموعة من الناس المرتبطين بعضهم ببعض الذين يعملون ضمن مخطط عام وبروح عامة حول أهداف عامة ، إن السبب الأساسي الذي لا تستطيع به المدارس في الوقت الحاضر أن تنظم نفسها لتصبح وحدة اجتماعية طبيعية هو فقدان الفعالية الإنتاجية الهامة. فالحاجات والأهداف العامة تتطلب تبادلا ناميا في الأفكار ووحدة نامية في الشعور الودي وهذا ما هو مفقود في المدرسة اليوم . أما الجانب الخلقي فضعف المدارس فيه ،و هو ضعف محزن، متأت من أنها تحاول أن تعد أعضاء النظام الاجتماعي المقبل في وسط الروح الاجتماعية إلى درجة كبيرة.

وكما يقول المفكر اللبناني المعاصر ميخائيل نعيمة :" من المؤسف أن تكون لنا وزارة تربية وأن تهتم هذه الوزارة بأشياء كثيرة إلا بالتربية . فهمها الأكبر أن تكثر من المدارس والمدرسين دون أن تلقي أي بال إلى التربية الحقة و المربين الحقيقيين، فالتربية في نظري تعني قبل كل شيء، و بعد كل شيء تربية النفس على الفضيلة، و الفضيلة تعني أن يسلك الإنسان مع أخيه الإنسان سلوكا يجعل من حياة الاثنين متعة و بركة لا عذابا و لعنة، فلو أنه كانت لنا التربية الصحيحة لما كانت هذه الفوضى في الأخلاق وهذه الموجة العارمة من الإجرام . " ثم لما كنا نرى شبابنا و شاباتنا يتلهون بقتل المخلوقات كصيد العصافير مثلا وتشويه جمال الطبيعة، و لما كنت ترى في مدننا هذه الأقذار المتراكمة في الشوارع و لما كنت تشم هذه الروائح الكريهة (ما أشبه صوت ميخائيل نعيمة هذا بصوت الذين يدعون إلى المحافظة على البيئة كهدف أساسي للتربية المدنية،و قد تكلمنا عن ذلك من قبل)، أو تسمع هذه الكلمات النابية التي تصم آذانك في كل ساعة من ساعات النهار ولا هذه الضجة التي تجعلك تشعر و كأنك في بيت المجانين...

"تلك التربية التي لا تلمسها في مدارسنا و في حياتنا التي كان وعلى المدرسة أن تجعلها أجمل مما هي بكثير لو أن المدرسة كانت وفي الواقع مكانا للتربية لا لحشو الدماغ بأشياء قد يكون ضررها أكثر من نفعها بكثير، أنني لأؤثر أن أعيش في عالم يجهل القراءة والكتابة و لكنه لا يجهل جمال الصدق و الأمانة و المحبة و التعاون على أن أعيش في عالم يستوعب كل علوم هذا الزمان و لكن لا يقيم أي وزن للجمالات الخلقية والمسلكية"[1].

فالكل يلاحق أن البرامج المدرسية جامدة جمودا قاتلا يجعلها متخلفة جدا عن متطلبات العالم المعاصر مع ما استجد فيه من علوم و معطيات علمية ألقت بالغبار الكثيف على البرامج التقليدية القديمة التي أثبتت عدم جدواها[2].

إن البرامج المدرسية الحالية في معظم أنحاء العالم العربي لا تواكب التطور العلمي ولا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطلاب الذين سيجلون أبواب مجتمع متغير دوما في متطلباته و احتياجاته و مفاهيمه و قيمه و فروضه و كأنهم أضاعوا وقتهم في تحصيل ما لا ينفعهم شيئا و لا يغني مؤهلاتهم الذهنية بما فيه الكفاية لإنجاح عملية المواجهة القائمة بين المتطلبات تلك وبين الناشئ الداخل إلى عالم وكأنه غريب عنه.

يكفي أن نقف عند بعض المعطيات المذهلة لندرك خطورة الموقف في العالم العربي ففي العالم العربي يبدو أن 20% من الناس أميون لا يقرؤون ولا يكتبون[3] وإن عددا كبيرا ممن هم في سن التعليم لا يتعلمون لأسباب عديدة منها الفقر عدم وجود مدارس أو عدم الإقبال عليها، و إن قسما كبيرا من المتعلمين لا يتجاوز مستواهم العقلي مستوى الأطفال في الثانية عشرة من عمرهم.

---

[1] د/ فاخر عاقل – التربية قديمها و حديثها –

[2] ميخائيل نعيمة – صحيفة " صباح الخير " بيروت 1972

[3] د/ جورج المر – دعوة إلى موقف نقدي بناء – المجلة التربوية(تصدر عن المركز التربوي) العدد الأول . بيروت . 1987

يقول الدكتور محي الدين توق بهذا الصدد : " تعاني الأمة العربية من الأمية والجهل والتخلف الشيء الكثير مما ينعكس بشكل واضح على السلوك الاجتماعي للأفراد، فالأمية تتراوح في أقطار الوطن العربي بين 24% و 50% بمعدل قدره 72% ممن هم في سن عشر سنوات فأكثر و إن نسبة الأميين من الذكور امتدت من 21% إلى 80% بمعدل قدره 50% وإن هذه النسبة بين الإناث هي 28 إلى 91 % بمعدل 85%"[1].

الدولة	إحصاء سنة	السكان البالغ عمرهم **15** سنة وما فوق	النسبة مئوية للأميين
الجزائر	**1971**	**4656715**	**%73.6**
مصر	**1976**	**13317501**	**%61.8**
المغرب	**1971**	**640137**	**%66.4**
تونس	**1975**	**1996860**	**%48.3**
كويت	**1975**	**223970**	**%32.00**
سوريا	**1970**	**1851949**	**%60.00**

فكيف يمكن التوجه إلى هؤلاء الأميين أو آشباههم لتعليمهم على الحياة الاجتماعية و هو عاجزون عن القراءة و الكتابة و بالتالي عن فهم بعض المعطيات الأساسية في تعليم الإنسان ، و كيف يمكن تعليم إنسان إذا كان تفكيره بمستوى الطفل غير النامي .

و من ثم ينصب الانتقاد على تحجر البرامج المدرسية خشية والتغيير وتشبثا بنظريات تعليمية أصبحت بالية و غير ذات شأن في التأهيل العلمي، كما ينصب على عملية حشو

[1] د/ فاخر عقل – المرجع السابق.

المعلومات في ذهن التلميذ دون تمكينه من استيعابها و هضمها و لمس فائدتها يجعلها لغوا، و ينصب الانتقاد أيضا على عدم التوجيه المهني مما يساهم إلى حد بعيد في تضخيم حجم ما يمكن أن نسميه "بطالة المثقفين " أو أشباه المثقفين.

يقول أيضا الدكتور توق بهذا الصدد:"إن التعليم وفي العالم العربي يعاني بالإضافة إلى الأمية من مظاهر نقص شديد يمكن إبرازها على الشكل التالي :

1. التعليم العام في أغلب الأقطار العربية لا يقوم على فلسفة تربوية محددة المعالم ويفتقر إلى قاعدة أساسية مهمة تنظمه و توجهه .
2. أهداف التربية و التعليم العام إن وجدت، و في غياب فلسفة تربوية محددة، هي عبارات تغلب عليها الصفة الإنشائية و لذا يصعب ترجمتها إلى أهداف سلوكية ويمكن تطوير خبرات تعليمية لتحقيقها أو تطوير وسائل تقويم لقياس مدى ما يتحقق منها.
3. يغلب على طرق التعليم و أساليبه الصفة التقليدية التي لا يزال التلقين هو الأسلوب الأكثر شيوعا و لا تزال القوة و العنف الجو الذي يغلب في أكثر مدارسنا.
4. أغلبية العاملين في التعليم من معلمين و مدراء و مشرفين و موجهين و إداريين وفنيين غير معدين إعدادا مهنيا لمزاولة الأعمال التربوية.
5. انعدام التربية ما قبل المرحلة الابتدائية في العالم العربي عموما حيث تذكر الإحصائيات أن نسبة من يذهب إلى رياض الأطفال في العالم العربي من مجمل الأطفال الذين هم في سن الرياض هي 2% ، في الوقت الذي نعلم فيه أن هذه المرحلة هي من أهم مراحل العمر التي تطبع شخصية الإنسان.

6. يغلب على التعليم في العالم العربي الطابع الأكاديمي الذي يخرج أفرادا لا يصلحون لشيء على حساب التخصصات المهنية و الفنية و الزراعية فلا يصلحون تماما لما أعدوا له .

و يتبين من البيان التالي المأخوذ عن إحصاءات منظمة اليونسكو سنة **1981** إن عدد التلاميذ في العالم العربي الذين يمرون من المرحلة الابتدائية إلى المتوسطة فالثانوية العالية بتدن مستمر . و هذا في حد ذاته تحد تربوي معاصر عسير.

ذلك لأن هذا الاتجاه في انقطاع الأولاد عن المدرسة في سن مبكرة مضافا إلى نسبة الأمية المرتفعة يؤدي حتما إلى إيجاد طبقة من الشباب حائرة ناقمة رافضة شاعرة بعدم تأهيلها المهني والاجتماعي وبفقدان الاهتمام بها وعدم الإحساس بمتطلباتها والاستخفاف بمشاعرها، كما يدفع بهؤلاء الشباب إلى القيام بأعمال ثورية على الأوضاع السائدة وعلى اعتماد وسائل العنف كوسائل للتعبير عن نقمتهم ورفضهم للأنظمة القائمة، و إذا لم تصل ردات الفعل إلى هذه الدرجة من التعبير الثوري العنيف فإنها تتخذ منحى آخر لا يقل خطورة عن المنحى الأول ألا وهو الهروب المنحرف من الواقع الأليم عبر تناول المخدرات والإدمان على المسكرات و كلاها مرض اجتماعي يهدد الكيان الاجتماعي ككل و بغية الوقاية من هذا الانحراف الخطير في أخلاق الشبيبة الناشئة و الحؤول دون حدوث مثل عمليات والنقمة والرفض هذه كان لابد من إعادة تقييم دور المدرسة في المجتمع وإعطائها، دون وجل أو تردد وبشجاعة وقوة ودورها الحقيقي والفعال في تربية النشء التربية الاجتماعية الصالحة وفي تهيئته التهيئة العلمية المفيدة له ولوطنه .

إن عملية التقييم والتحديث والتطوير تتطلب الجرأة والشجاعة كما قلنا لأن القائمين على المؤسسات المعتبرة ثابتة في المجتمع ينتمون إجمالا إلى طبقة من الموظفين الخالين من

المبادرة، الخاضعين لرقابة وظيفتهم من كل تغيير، المتشبثين بما اكتسبوا في حداثتهم من مفاهيم ، المتعامين عن الحاضر والمتجاهلين للتطورات الحاصلة في المجتمع وكأنها كلها وباء بينما فيها الغث والسمين، المفيد والعاطل، والبراعة كل البراعة في أخذ ما هو مفيد واستبعاد ما هو عاطل وتفادي الجمود والتقليد وعدم التمادي في الخطأ.

انطلاقا من هذا الواقع الأليم في الوضع المدرسي المعاصر كان لابد من عملية إدراك للذات لدى القائمين على المؤسسات المدرسية بغية الوقوف على المتطلبات المستجدة وعلى التكيف معها و تلبية الحاجات التربوية و العلمية المستحدثة، إن المجتمع في تطور مستمر وهذا ما يفرض مواكبة مؤسساته ولتطوره حتى تؤدي هذه المؤسسات وظائفها ضمنه.

المطلوب من المدرسة اليوم على ضوء متطلبات التربية المدنية :

على ضوء ما تقدم يبدو جليا أن ما يطلب من المدرسة وفي يومنا هذا هو أن تكون أداة تأهيل و تكييف اجتماعي لا أداة اضطراب و إخلال بالتوازن المفروض بين الفرد والجماعة . فإذا دأبت المدرسة على التحجر في المواقف و المفاهيم تكون في الواقع قد مهدت السبيل أمام الاضطراب الاجتماعي و التصادم الحتمي بين الناشئة و واقع الحياة مع ما يولده هذا الصدام من انحرافات في السلوك و المفاهيم و القيم، و هذا أخطر ما يهدد التماسك الاجتماعي و هو الشرط الأساسي للأمن بشموليته و هذا من التحديات التربوية المعاصرة التي يجب أن ترفع.

وفي سبيل تمكين المدرسة من رفعه يقتضي الالتفاف إلى برامج التربية المدنية فيما إذا وجدت لإجراء تقييم شامل لها، أما إذاكانت هذه البرامج غير موجودة فيعمل على وضع برامج حديثة تفي بالغاية المنشودة يتبين في الواقع و من خلال عملية استقصاء عابرة إن

برامج التربية المدنية تكاد تحتل مكانة لها أهميتها و إن برامج التربية المدنية تكاد تحتل مكانة لها أهميتها في المدرسية، وحيثما وجدت فان الطابع النظري هو المسيطر عليها مما يعطل وظيفتها التربوية و يجعلها عبئا على المعلمين و التلامذة بسبب جفافها و عدم استيعاب وظيفتها و عدم الإعداد النفسي و الذهني لتعليمها، هذا واقع أليم يعطل دور المدرسة في المجتمع بل هو تحدي على المربي أن يرفعه.

نرى مثلا في بعض البرامج مواضع تقدم و تشرح لتلامذة لم يجاوزا الثانية عشر من عمرهم وبمفاهيم مجردة يصعب إدراكها من الأولاد بهذه السن لعدم مخاطبتها حواسهم وشعورهم ومخيلتهم، فالولد يتدرج من المحسوس إلى المجرد تدرجا بطيئا متناسبا مع نمو مشاعره وقوة ذهنه على استيعاب المفاهيم المجردة. فكيف بإمكانه مثلا استيعاب المواضيع التالية: الضمير وموجباته، الواجب، الحق، المسؤولية، تربية الضمير، أحكام الضمير واحترام الحياة و الثقة بالذات و العائلة وتأليفها و مبدأ الحرية و حقوق المواطن ومبدأ المساواة وإطاعة والقوانين و احترام السلطات دون أن يدعي لممارستها عمليا في إحدى صورها أو يعايشها بصورة حية و ملموسة؟

نرى مثل هذه المواضيع تعطى للتلامذة على شكل دروس نظرية مع شرح من المعلم لا يغني عن خبرة علمية ملموسة بينما هؤلاء التلامذة أنفسهم لا يعرفون معنى المحافظة على الصحة العامة و على السلوك في الشارع كما هم أبعد ما يكون عن احترام قواعد النظافة في البيت و في المحلات العامة نراهم فوضويين في كل منعطف من منعطفات يومهم بينما هو يستظهرون بعض العبارات عن مواضيع مثل تلك التي ذكرنا أعلاه .

يحق لنا أن نتساءل هل هذا يشكل تربية مدنية؟ التربية المدنية علم يكتسب و فن يمارس يبدأ العلم بالإنسان نفسه، بصحته و سلامة جسده و نظافته ، علاقته بأهله وأقرانه

و بمجتمعه و علاقة المجتمع به و مسؤوليته عن أمن مجتمعه لأنه عنصر فاعل فيه قبل أن يبدأ بدراسة مواضيع تستوجب قدرا من النضوج لم يراع لدى التلامذة عندما فرضت عليهم مثل هذه البرامج .

التربية المدنية و المدرسة:

إن عملية التربية في المدرسة علمية مستمرة تنصهر في البرامج العامة بحيث تصبح وحدة متكاملة معها، ففي المدرسة تتوفر معطيات مصغرة عن المجتمع الأكبر: تتوفر علاقة الأقران بعضهم البعض و يمارس الطلاب الدور القيادي بين بعضهم البعض ثم الزمالة والمزاحمة والتقارب و السلطة على مستويات معينة، كل هذا لا يشكل مواضيع تشرح ضمن ساعة أو ساعتين بل أنها ممارسة موجهة كما أنها محطات توقف و تعليق وتقييم مستمر، وكذلك هي مواقف محاكمة للنفس و للغير، للضمير الفردي و للضمير الجماعي .... إنها عملية مستمرة ما استمرت الحياة ضمن المدرسة و ما استمر التواصل البشري لذلك لابد من اعتماد خطة أكثر واقعية في التربية المدنية تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية :

أولا– إن المدرسة مجتمع مصغر للمجتمع الأكبر و تتوفر فيه جميع عناصر الاتصال البشري و العلاقات الإنسانية و التفاعل بين الفرد و الجماعة ، أنه عالم يلجه الطفل كخطوة أولى نحو العالم الأكبر و فيه خشية من كل شيء لأن كل شيء جديد عليه عالم فيه الزمالة كما فيه السلطة التي يمارسها معلم غريب عن الطفل، مما يولد إحساسا بالغربة وتخل من الأهل عن الإحاطة الدائمة به، إذ أصبح في الواقع بين يدين جديدتين مبسوطتين عليه فيهما الخير كما فيهما الشر.

ومن ثم إن هذا العالم يتميز بقيم سلوكية مختلفة عن قيم البيت. ففي المدرسة نظام وانتظام، سكوت وكلام، كتم للانفعالات وضبط للحركات، خشية من النفس ومن الغير، تطلع خائف نحو الحاضر والمستقبل، تخل عن عادات واكتساب لأخرى جديدة.

المدرسة عالم قائم بذاته وحاكمه المعلم وحدوده المنهج الدراسي. التجوال في هذا العالم محظور إلا بما هو مسموح به بتدرج مكتسب بالجهد و العطاء و المدرسة نظام تتواجد في قوى مختلفة ممثلة بالمدير ، يتأثر هذا النظام بقوى خارجية: البيئة، الحاكم السياسي ،الإدارة التربوية، التيارات الفكرية والتربوية والسياسية والاجتماعية، الرأي العام، طبقات المجتمع، فالمدرسة كنظام خاضعة لأنظمة أخرى متكاملة أو متنافرة ولكنها متواجدة في بعضها البعض تتجاذب الحياة الاجتماعية كما تتدافع فيما بينها فالمعلم يحمل أثار بيئية و نظامه الاجتماعي كما يحمل أثار ثقافته و كذلك المدير والولد...

في هذا الخضم من التواجد و التجاذب و التدافع تشاد مبادئ التربية المدنية المؤهلة للحياة الاجتماعية، فيخطئ من يعتقد أن هذه المبادئ تفرض فرضا وتقبل دون أن تجد مقاومة، ربما كانت غالبا لا شعورية ، من قبل تلك القوى المتفاعلة المؤثرة في ذهنية كل من تصدر عنه أو أن تنصب عليه، هذه حقيقة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إيجاد المرتكز النفساني والنظري و العلمي المناسب لتشييد المواطنة الصحية لدى التلميذ.

ومن المفيد أن نذكر بقول بعض الحكماء، بأن تحقيق كل عمل جديد يتم بانتصارين: انتصار على مراكز المقاومة في النظام القائم و انتصار في تجسيد العمل الجديد ميدانيا، فكل فكرة جديدة و كل مشروع جديد يلقيان مقاومة عفوية ضمن النظام القائم سواء لأن الإنسان عدو ما جهل أو لأن القائمين على النظام يجدون صعوبة في تقبل أفكار جديدة ستخرجهم من رتابة عملهم اليومي إلى أسلوب جديد في العمل. وفي كلتا الحالتين

يقتضي تحقيق نصر بالتغلب على تلك المقاومة العفوية ومن ثم تحقيق الفكرة أو العمل بصورة ميدانية تقنع المترددين بصوابيها و بفائدتها، فانتصار كل فكرة جديدة إذا انتصاران: الأول على مقاومتها و الثاني في تحقيقها و لا تشذ فكرة عن هذه القاعدة : كفانا مثالا حيا رسالة الرسل عليهم السلام بتغلبها على من قاومها و من ثم بترسيخ أركانها و انتشارها في العالم، فانتصار رسالتهم كان انتصارين :

انتصار على من عاداها و انتصار في ترسيخ أركانا و نشرها.

ثانيا : يجب أن تحدد أهداف التربية المدنية للمعلم قبل المتعلم حتى يدرك الأهمية المعطاة لهذه المادة ضمن البرنامج المدرسي، هذه الأهداف تلخص بتعليم التلميذ على الحياة الاجتماعية السليمة بحيث يخرج إلى المجتمع وهو مزود بكافة المؤهلات التي تجعل منه المواطن الصالح القادر على تحدي صعاب الحياة و الاهتداء إلى مسالكها بثقة في النفس ومقدرة على حسن تدبر الأمور .

ثالثا – إن المعلم بحاجة للتدرب على تعليم التربية المدنية نظريا وعلميا و لذا فلابد له من إتباع دورات تدريبية تنظمها الهيئات المتخصصة فتضعه في إطار التطور و التقنيات الحديثة لنقل المبادئ السليمة للمعلم وتخلق لديه الحوافز النفسانية التي تجعله يدرك دوره في تنمية شخصية تلامذته وتهيئتهم لحياة اجتماعية تنتظرهم مع كل ما تخبئه لهم من مفاجآت ومعاكسات وكذلك من إيجابيات و منافع.

رابعا : إن المعلم يقوم بدور قيادي في المدرسة فهو نموذج سلوكي يقتدي به غالبا تلامذته كما أنه الأب الروحي لطلابه، إن لم يعطهم من قلبه و روحه بقي تعليمه جافا ومجردا من الطابع الشخصي والإنساني فالتعليم وظيفة اجتماعية إنسانية قبل أن يكون وظيفة نقل

معلومات، وقد أكد كل علماء التربية والاجتماع على الطابع الاجتماعي والإنساني لعملية التربية.

خامسا – يجب أن يدرك المعلم أن ما يهيئ له تلامذته ليس فقط بترنم بحضارة ماضية بل تهيؤا لحضارة معاصرة متطورة و بالتالي يجب أن يكون لديه من قوة الإبداع ما يجعله يستبق الحاجات و التطورات فيهيئ التلميذ لمواجهتها و إلا إذا اكتفى بنقل ما تعلمه في الماضي ولم يواجه ما سيواجهه تلميذه الحاضر والمستقبل بقي الناس مكانهم بينما الأحداث والتغيرات تتسارع حولهم وهم عنها غافلون، ونرى أن معظم الباحثين ركزوا على الدور المبدع الخلاق الذي يجب أن تتصف به التربية، إلا أن هذا طبعا لا يحول دون تأصيل الثقافة التقليدية و ربط الإنسان بماضيه لأن الثقافة سلسلة مترابطة من المعلومات والخبرات، فالإنسان دون ماض لا حاضر له ولا مستقبل.

سادسا – إن عملية التعلم على الحياة الاجتماعية عملية تدرب و تمرس ابتداء من حمل المسؤوليات الطفيفة في المدرسة وتدرجا صعودا في سلم و المسؤوليات حتى تبلغ درجة مسؤولية المواطن نحو وطنه ومجتمعه فيصبح ذلك المواطن الصالح .

سابعا – إن التربية المدنية تهدف إلى تنمية العلاقات الإنسانية والاجتماعية و إلى تدريب الإنسان على دوره في الحياة مع أقرانه .

ثامنا – إن التربية المدنية في المدرسة عمل تكميلي للتربية البيتية، لذلك وجب أن لا تتعارض مع هذه التربية بل أن تنسجم معها بالقدر الذي تكون فيه هذه التربية صحيحة ووفقا لسلم قيم مشترك بين المؤسستين العائلة و المدرسة ، و إذا كان الجهل مسيطرا في البيت فلا يجوز القول بوجوب عدم تعارض تربية المدرسة مع تربية البيت بل يصبح على المدرسة أن تستدرك ما افتقده الولد في بيته و تعوضه عنه .

تاسعا – إن التربية المدنية في المدرسة تتناول نفس المواضيع التي تناولتها في البيت إلا أنها تطورها و تعطيها القاعدة النظرية و العلمية لإقامتها بصورة ثابتة و متينة وتهيئ لها المجال الحيوي لتحقيق مداها الطبيعي بما يوفره الجو المدرسي من معطيات غير متوفرة في البيت. وبالتالي فإن دراسة السلوك الاجتماعي و اقتصاديات الفرد و الجماعة ... كلها مواضيع يصير التركيز عليها في المدرسة انطلاقا من مفهومها النظري العلمي مع ما يوفره هذا المفهوم من توسيع في أفق الطالب من تدريب وبشتى الوسائل التربوية الممكنة فيصبح مفهومه للتربية المدنية مفهوما مبنيا على أسس علمية صحيحة و ثابتة تشيد عليها الخبرة العلمية فتصبح تربيته المدنية تربية متكاملة.

سبق لنا واستعرضنا هذه المواضيع بتفصيل في الباب الأول من هذه الدراسة ولا داع لإعادة ذكرها إذ يكفي الإحالة على ما ورد بشأنها ومن ثم تطبيقه ضمن الإطار المدرسي وعلى الأسس المبينة آنفا.

عاشرا– يجب أن يؤخذ دوما في الاعتبار أن معظم حالات الانحراف والإجرام توحي بوجود ضعف في دور المدرسة التربوي بدليل أن نسبة لا بأس بها من المنحرفين الأحداث هم من التلامذة المدارس أو كانوا تلامذة قبل ارتكابهم الأفعال المنحرفة، كما إن الأفعال المرتكبة منهم، وهي بمجملها الاعتداء على ملك ومال ونفس الغير ومخالفة الأنظمة المدنية، تندرج ضمن المواضيع التي يفترض أنها درست ضمن برامج التربية المدنية فإما أن هؤلاء لم يستوعبوا ما درسوا أو أنهم لم يتلقوا تعليما قط بشأنها أو أنهم رافضون بما علموا لأسباب مختلفة ليس أقلها الكره الذي نما لديهم تجاه المدرسة و المعلمين بسبب سوء التصرف أو سوء الفهم أو بسبب الشعور بالتأخر المدرسي أو بالظلم في المعاملة أو رفضا لواقع سيء

تخبطوا فيه نتيجة لتراكم عوامل سلبية مختلفة وربما مشتركة بين البيت و المدرسة لم يستطيعوا لضعف مقاومتها في التأهيل المدني و الشخصي.

حادي عشر – إن الوقاية من الانحراف عبر التربية المدنية في المدرسة يفترض تقصيا من قبل المعلم لأسباب عدم تكيف تلامذته مع المتطلبات اليومية في المدرسة فإذا وجد تأخرا في الفهم و الحفظ أو الاستيعاب أو وجد اضطراريا نفسانيا أو عدم استقرار في الطبع أو هياجا أو رفضا ترتب عليه واجب البحث عن الأسباب حتى تتم معالجتها بالطرق المناسبة كي لا تتعاظم فتؤدي لسلوك شاذ و ربما منحرف أو مجرم.

ثاني عشر– إن برمجة التربية المدنية في المدرسة تتطلب تدرجا في الاقتراب من المواضيع بحيث تبدأ بالفرد و من ثم بالعائلة فالمدرسة فالبيئة فالمجتمع مع كافة مؤسساته العامة والخاصة وصولا إلى الدور الاجتماعي للإنسان، ومهما أكدنا على وجود تركيز التربية المدنية على مفهوم الدور و على التدريب على الدور نكون مقصرين لأن علم الدور علم مستمر مع الإنسان نظرا للوظائف الاجتماعية المطلوبة منه كلما خطا خطوة في العالم فلكل إنسان أدوار عدة في الحياة و كل دور يتطلب معرفة خاصة و تدربا خاصا به، فهو الولد والتلميذ والطالب الجامعي والمهني والزوج والوالد والرفيق والصديق والمعلم كل إنسان يقوم بأكثر دور في حياته و المطلوب منه أن يتقن دوره .

ثالث عشر – إن انفتاح المدرسة على المجتمع كرائده في تعميم المعرفة إجمالا و التربية المدنية خاصة يوجب عليها أن تطور هيكلتها بصورة تصبح معها ومفتوحة و لأبواب أمام فئات الأعمار المختلفة تمدها بالمعرفة عن طريق الاجتماعات الدورية والدورات الدراسية والدراسات المسائية .

يجب أن يحصل تفاعل بين المدرسة و محيطها بشكل يجعل منها مؤسسة مفتوحة ذات وظائف متعددة لا مكانا مغلقا أمام الجميع إلا بوجه تلامذة هم في سن معينة ، إن انفتاح المدرسة هو انفتاح على العالم و هذا ما يغنيها و يغني العالم كما يسهل لها متابعة رسالتها السامية في إيجاد المواطن الصالح بتتبع أحواله و احتضانه عند الاقتضاء ومساعدته وتوجيهه، ولابد من الإشارة إلى أنه أحيانا كثيرة ينحرف فيها الشاب عن السلوك القويم بسبب شعوره بالعزلة في مجتمعه حيث يذوب الطابع الشخصي عن العلاقات الشخصية بينما يوجد المدرسة كرابطة ثقافية و عاطفية حاضنة لأبنائها، و إن كبروا في السن يخلق لديهم شعورا بالانتساب لمؤسسة قضوا فيها زهرة عمرهم يلجأون إليها عنه الحاجة أو بالمناسبات المختلفة فيزول من نفسهم الشعور بالعزل.

لذا نرى في معظم البلدان رابطة المخرجين تقوم بالحفاظ على العلاقات الشخصية بين أعضائها تلك العلاقات التي نسجت في أيام المدرسة و هي خير معين للإنسان في الإبقاء على عاطفته الإنسانية نحو الغير، و إن كان العالم حوله يموج بالمصالح المادية وبالعلاقات المبنية على المصلحة دون سواها و يجب أن لا ننسى أن من بين أسباب الانحراف ذلك الشعور بالغربة و العزلة على ما ذكرنا سابقا.

رابع عشر – إن تنمية المواطنة الصحيحة لدى الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام و التنظيم لديه بحيث يتهيأ ذهنيا و نفسانيا للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية، و كما يقول الدكتور فاخر عقل في مؤلفه السابق الذكر : إن النظام والتنظيم أمران نفسيان قبل أن يكونا واقعين ماديين ذلك بأن النظام لا يصدر إلا عن عقل منظم دقيق و التنظيم مرده دوما إلى نفس منظمة ذات إرادة منظمة و عاطفة منظمة وفكر منظم . كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن وراء التنظيم الاجتماعي أو العلمي أو الاقتصادي

عقلا منظما ذكيا، و كذلك كان تقدم المدنية و رقي الإنسانية يرافقهما دوما زيادة في التنظيم و تزايد في النظام و التخصص ويضيف: أما مكان التربية النظامية فهو البيت أولا والمدرسة ثانيا والمجتمعات المختلفة ثالثا و الحياة اليومية العامة أخيرا .

وبالفعل إذا ما أدركنا أن معظم حالات الانحراف في مردها إلى عدم انتظام والفرد الجانح أو المجرم ضمن مسالك الحياة الاجتماعية القوية و إلى فقدان التنظيم في حياته الشخصية، لاسيما الاتزان العاطفي و الانفعالي، و إذا ما أدركنا إن معظم الجرائم المرتكبة تقع على القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية أو الحامية للملكية الفردية ، لتبين لنا أثر التربية المدنية المركزة على خلق الشعور بالنظام و التنظيم لدى الفرد ابتداء من بدء احتكاكه بالحياة الاجتماعية.

و التعليم على النظام و التنظيم لا يتم بصورة نظرية بل انه أصلا تعليم عملي تطبيقي يبدأ بالبيت حيث يعلم الطفل كيف ينتظم ضمن أطر سلوكية معينة و كيف ينظم حياته و يقاوم نزاعاته الانفعالية و يضبطها . ومن ثم يتمم هذا التعليم في المدرسة بما تفرضه الحياة ضمنها من نظام و تنظيم يطلب من التلميذ التدرب عليها و من ثم إتباعهما في كل لحظة من لحظات تواجده ضمن البيئة المدرسية، و هما مرحلتا التكيف الاجتماعي الأولي ومرحلتا الاختبار العلمي لدرجة والتكيف هذا، ترافق الإنسان طيلة حياته فتؤول دون انحرافه عن المسلك الاجتماعي القويم .

خامس عشر – إن التربية المدنية على مستوى المدرسة و الرامية إلى تحصين الناشئة من الانحراف و تنمية الشعور بالمواطنة الصحيحة لديها و إكسابها العادات الحميدة لا تؤتي ثمارها الكاملة إذا لم تقترن بنظرة جمالية للحياة الاجتماعية و للمبادئ التي تسودها، ونقصد بالنظرة الجمالية تلك التي تسمو بالإنسان فترتفع به إلى مستوى رؤية الأشياء المحيطة به

بمنظار السمو الروحاني الذي يطبع المشاعر بطابع بعيد عن المادية المحض فيصبح لكل شيء معنا خاصا في الحياة له مسحة من الحياة الخاصة به تقربه من مسحة الحياة الإنسانية فيحصل وتجاوب بين الإنسان و ما يحيط به من جماد و بشر و حيوان . فالإنسان بحاجة لروح جمالية تنمو مع مواهبه حتى يطمئن إلى ما يحيط به . وكأنه أصبح جزءا منه فيرى فيه انعكاسا لحضارته ومدنيته وإنسانيته فلا يبقى شيئا مجردا من الحياة ومن المعاني السامية التي يوحيها إليه وجوده حوله. فالنظرة الجمالية تصقل الشخصية الإنسانية وتعزز إنسانية الإنسان بإضافة المعاني الروحانية الجميلة المتسامية على جزئيات وكليات حياته فيصبح أكثر إنسانية في تصرفاته نحو نفسه ونحو الغير.

والنظرة الجمالية تكتسب اكتسابا بتفتح زهورها الكامنة في النفس الإنسانية لأن الإنسان بطبيعته يميل إلى ما هو جميل. لكن هذا الميل الفطري بحاجة لتنمية وصقل وترسيخ حتى يصبح ميلا شعوريا ناميا بدلا من بقاءه فطريا . معرضا للجفاف والضياع. ومتى أضفى الطفل النظرة الجمالية على ما يحيط به من أشياء على علاقاته بالآخرين نشأت رابطة روحية بينه وبين بيئته ومحيطه الإنساني تحول دونه و نزواته الفطرية الأخرى إذ تضع لها حدودا قوامها المعاني الإنسانية لوجوده ضمن مجموعة من البشر يشاركها في العيش المشترك .

و النظرة الجمالية ليست وقفا على الشعراء، و الفنانين بل هي صفة ملازمة لكل فرد شرط أن يهيئ له من يجعلها تشع في نفسه و تنمو نموا طبيعيا فيه يقول أفلاطون : "أعني بالتربية الفضيلة التي يكتسبها الولد أولا و هي تقوم في تنشئة المشاعر الأكثر بداءة عن طريق عادات حسنة أعني بتلك المشاعر اللذة و العاطفة و الألم و الحقد بحيث أنها تنسجم تلقائيا مع العقل عندما يظهر في ما بعد لدى الولد. تقوم الموسيقى بدور التربية الأولى في

تنشئة الولد عن طريق وسائل جمالية على محبة الخير وكره الشر قبل أن يكون قادرا على التفكير والفهم بكثير، وعندما ينمو العقل يحتضنه الولد و يسلم به تسليمه بقريب له في حنان بمقدار ما يكون قد تغذى بالموسيقى"[1] وطبيعي القول أن ما يقصده أفلاطون بالموسيقى هو الفن الجمالي بصورة شاملة أي ما يربي في النفس الإنسانية الفن والجمال والذوق و المعان السامية التي ترتفع بالطبيعة البشرية إلى ما يعلوها من مثل عليا سعيا وراء تحقيقها و التمثل بها.

سادس عشر – فيما يخص موضوع مساهمة التربية المدنية في الوقاية من الانحراف و الإجرام لابد من الإشارة إلى دور المدرسة في تضمين برامج هذه التربية فصولا خاصة بهذا الموضوع بالذات، مع العلم بأن كل المواضيع التي يتضمنها برنامج التربية المدنية تصب في قناة الوقاية من السلوك المنحرف عن طريق تلقين المبادئ السلوكية القويمة ومبادئ الفضيلة والأخلاق.

إلا أن موضوع الوقاية من الانحراف يستأثر بنوع من التخصيص في بحث مشكلة الإجرام والانحراف و أثرها في حياة الفرد و الجماعة و المخاطر الكامنة وراء انتشارها والأخطار و المضار التي تلحق بالمجتمع ككل و من ثم هنالك تخصيص في موضوع دور المواطن في الوقاية الخاصة والعامة و دور الشرطي في المجتمع و دور المؤسسات العامة المتعاملة مع المشكلة الإجرامية كالمحاكم والسجون.

ولا شك في أن تدريب الطفل منذ حداثته على احترام حقوق الآخرين و على تجاوز المشاكل الصغيرة التي تنشأ عادة من احتكاك البشر مع بعضهم البعض، وتدريبه على احترام الأنظمة والقوانين، بعد أن يتفهم معناها الاجتماعي والتنظيمي وعلى اتخاذ

[1] د/ محي الدين توق – المرجع السابق .

الاحتياطات اللازمة من الجريمة كالسهر على المحافظة على نفسه من المغريات الفاسدة ومن عشرة أبناء السهر و الابتعاد عما يزينونه له من أفعال و السهر على المحافظة على أمواله وممتلكاته باتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة حتى لا تكون عرضة للاعتداء، كل هذا يسهم إلى حد بعيد في "تشييد نظام وقائي شخصي و جماعي قائم على أسس واضحة و ثابتة في التصدي للجريمة و الانحراف و يخلق مناعة خلقية واجتماعية لدى الفرد تحصنه أيضا إلى حد بعيد تجاه العوامل السلبية التي يمكن أن تؤثر في مسلكه فيما إذا ترك دون توجيه و دون تدريب خاص على الوقاية منها.

صحيح أن التربية المدنية بعمومياتها و التربية الأخلاقية و الاجتماعية بشموليتها تشكلان في الواقع وسيلة واقية من الانحراف و الإجرام إلا أنهما غير كافيتين إذا لم تتضمنا فصولا خاصة بالوقاية من هذين العاملين السلبيين في حياة المواطن و حياة الجماعة لأن لهذه الوقاية تقنياتها الخاصة و الصورة الواقعية التي يمكن تقديمها عن هذه التربية الخاصة هي التي تتجلى في بعض البلدان الأوربية ، كسويسرا مثلا، حيث يقوم رجال الشرطة بأنفسهم بمهام تعليم الأولاد في المدارس أصول الوقاية من الانحراف والإجرام و التصدي لهما كما يعلمونهم مبادئ التربية المدنية بصورتها الشاملة العملية من خلال التمرن على القيام بما تفرضه من تدابير و سلوك في المجتمع، فتتجسد في مخيلة الولد تلك الأصول منصهرة مع وظيفة الشرطي في المجتمع فيصبح في نظرهم و مفهومهم ذلك الحارس الأمين الذي يسهر على حماية بلدهم بما يولد الشعور بالثقة و التعاطف بينهم وبينه فيتعاون الجميع على صون الفرد و الجماعة من مخاطر الانحراف و الإجرام، تلك هي الصورة الحقيقية التي يجب أن يظهر بها رجل الأمن العام أمام المواطنين ، فهل هذه هي صورته في بلادنا؟- إذا قمنا باستقصاء للرأي في معظم البلدان العربية حول نظرة الولد للشرطي لوجدنا إجماعا على

عدم فهم وظيفته الواقية الحارسة الساهرة على أمن المواطن، بل ربما كان صحيحا القول بأن الشرطي في نظرة المواطن إجمالا يمثل ذلك الرجل الذي بيده أداة التسلط و القهر والشدة مما يولد شعورا بالكراهية تجاهه وموقفا متجنبا له حتى و إن احتاج المواطن له أو احتاج هو للمواطن في أداء مهامه.

فكيف يمكن في مثل هذه الحالة أن ننتظر تعاونا بين المواطن و رجل الأمن في الوقاية من الانحراف و الإجرام طالما أن هذا الأخير يمثل عنوان العداوة للمواطن؟

هذا واقع أليم يجب أن تسعى التربية المدنية إلى إزالته من الوجود على إن تتوجه معا إلى الشرطي و إلى المواطن، و هذا ما سنتناوله في بحثنا في موضوع التربية المدنية على مستوى الحياة العامة.

إن عرض هذا الموضوع ضمن إطار التربية المدنية على مستوى المدرسة يؤكد لنا أن هذه التربية بمفهومها الشامل تبقى قاصرة إذا لم تتضمن تخصيصا لموضوع الوقاية من الانحراف والإجرام انطلاقا من دراسة هذه المشكلة الاجتماعية بمسبباتها وعواملها وظواهرها ومسؤولية المواطن ورجل الأمن في الوقاية منها والحد من انتشارها ومسؤولية سائر الأجهزة والمؤسسات في التصدي لها معالجتها، انه موضوع خاص من الواجب أن تحيط به المدرسة كما يحيط به تلاميذها إذ أن معالجته ضمن إطارها أسهل وأجدى من الإلمام به خارج إطارها ولما تؤمنه من جو تعليمي جامع و وسائل تعليمية لا يمكن ان تتوفر في غير إطارها.

هذه هي الأسس و الوظائف التربوية التي نرى أن على المدرسة والقيام بها كوسيلة للتنشئة الصحيحة فيتزود الولد بما يؤهله لمواجهة الحياة الاجتماعية بثقة في نفسه وفي إمكانياته الشخصية و مقدرته على تجاوز الصعاب و تحييد السلبيات و الالتزام بسلوكية اجتماعية واقية من الانحراف عاملة نحو تحقيق المثل العليا بما فيها من جماليات ومرسية

بالتالي أسس أمن صلب الرواسي جميل مشع بالأمان و الاطمئنان و هما عاملان أساسيان في ازدهار الإنسانية.

ثالثا: التربية المدنية على المستوى الحياة العامة

الحياة العامة مجموعة من النشاطات و العلاقات الفردية المختلفة تتداخل في بعضها البعض بصورة تجعل الإنسان يتفاعل معها مفتشا دوما عن مكانته و دوره ضمنها، محاولا التكيف مع متطلباتها المتزاحمة و المتشعبة ، ساعيا إلى جعل نفسه مقبولا من أقرانه ومجتمعه.

في سبيل تحديد هذه المكانة و هذا الدور في الحياة العامة و قبوله فيها يستعين الإنسان بما أوتي من مقدرة على التعامل مع متطلبات الحياة و بما زود به من ثقافات ومهارات منميا علاقاته الإنسانية بما يتلاءم مع الثقافة العامة المهيمنة على مجتمعه ،و بما أن الناس لم يخلقوا متساويين في المواهب و التكوين كما لم يختاروا طوعا البيئة العائلية والاجتماعية التي نشأوا فيها، فهم حتما مختلفو الثقافات و المستويات الفكرية والاجتماعية و الاقتصادية .

فكل إنسان عالم قائم بذاته تكون بفضل عوامل ذاتية و شخصية لا يشاركه فيها أحد تضافرت لتجعل منه كائنا فريدا في شخصه . هذه هي السمة المميزة للشخصية الإنسانية.

فإذا تصورنا ، و هذا واقع ملموس ، إن المجتمع مؤلف ومن مجموعة شخصيات إنسانية لها ذاتيتها الخاصة، و كلا منها فريدة في تكوينها، لأدركنا كم من الجهد يجب أن يبذل كل فرد للتكيف مع سائر الأفراد كي لا يحصل صدام بينهم نظرا لاختلاف تكوينهم الثقافي و الفكري ، و أدركنا كذلك كم هي كبيرة درجة التكيف الاجتماعي لدى الأفراد في المجتمع تسوده الحياة العامة المتوازنة المتكافئة الآمنة.

إن تكيف الفرد مع بيئته و أفراد مجتمعه هو حصيلة مجهود تربوي الاجتماعي يصقل الشخصية الإنسانية من خلال تنمية قدراتها الشخصية على التعامل مع الآخرين بصورة يبقى معها التوازن قائما بين المتطلبات الفردية، إن لم نقل الأنانية، و المتطلبات الجماعية.

و بما أن الحياة العامة تتميز بالاستمرارية ، و إن اختلفت ذاتية الأفراد ، فإن عملية التكيف الاجتماعي تصبح أيضا عملية مستمرة ما استمرت الحياة، و هذا ما يبرر التركيز على أهمية وعملية التكيف المتميزة باستمراريتها تبعا لاستمرارية الحياة العامة.

من هذا المنطلق يجب النظر إلى مقومات التربية المدنية كعامل أساسي في عملية التكيف الاجتماعي على مستوى الحياة العامة .

وحدة المجتمع و اختلاف الثقافات :

يتفق علماء الاجتماع على القول بأن المجتمع الواحد يضم ثقافات مختلفة تتحكم بها مفاهيم مأخوذة عن التربية الأساسية التي تلقاها الأفراد، عن عائلاتهم و بيئتهم الاجتماعية متفاعلة مع ما مع ما يحيط بها من ثقافات أخرى متجاورة.

وكثيرا ما يصدف أن تكون هذه الثقافات متنافرة نظرا لاختلاف المفاهيم التي كونتها، فتتولد طبقات ثقافية مختلفة ضمن المجتمع الواحد أي ما اصطلح على تسميته بالثقافات الثانوية مقارنة مع الثقافة المسيطرة فإذا وصلت درجة التنافر إلى حد الاصطدام تولدت اضطرابات تمس بالأمن بسبب انتصاب أفراد المجتمع الواحد في مواجهات في أكثر من مجال في الحياة العامة.

فالأمن يفترض إذا توافقا بين الثقافات المتواجدة في مجتمع واحد لأن هذا التوافق لا بديل عنه طالما أنه يعتذر عمليا إيجاد مستوى ثقافي واحد لدى كافة الأفراد بالنظر

للتفاوت في التكوين الشخصي والذهني و الفكري و وفي مستويات التحصيل الثقافي والعلمي والمهني.

و السبيل إلى التوافق بين الثقافات المختلفة في مجتمع واحد هو في إيجاد الاتصال بين الأفراد بصورة تضمن الحوار المستمر و التعامل العادل الذي يحول دون الامتيازات النابعة عن التسلط والطغيان أو القهر المولد للنقم و الرفض والعنف أحيانا.

و كي يتم هذا الاتصال البشري المتضمن بحد ذاته تنمية العلاقات الشخصية و للثقة المتبادلة بين فراد المجتمع الواحد واحتراما متبادلا لا بد من تكييف في الثقافات المختلفة بعورة تصبح من جهة منفتحة على بعضها البعض من جهة أخرى قابلة للتطور مواكبة بذلك المتطلبات المستجدة في كل مجتمع.

و مثال على تطوير الثقافات و تكييفها مع المستجدات ما حدث فمي بعض البلدان من تطوير ولبنية الجامعات فيها بصورة أصبحت تضم فروعا تؤمن نوعا من الثقافة المستمرة المفتوحة أمام كافة الأعمار مما فتح المجال أمام المواطن العادي لتطوير معلوماته العامة والمهنية بالقدر الذي يسمح به وقته و استعداده الفكري و الذهني و مستواه الثقافي والمهني، و لا يقصد بالثقافة المستمرة تلك الناتجة عن عقائدية أو حزبية معينة، كما يحصل في بعض البلدان بحيث وصف بأنها وسيلة لغسل الدماغ، بل تلك الثقافة الحرة المتحررة من أية عقائدية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، تلك التي تؤمن المعرفة العلمية المجردة من أي دافع سوى التحصيل الثقافي و العلمي .

و لا شك في أن بلوغ هذه الأهداف يوجب إتباع سياسة تربوية مركزة على تنمية الشعور بالمواطنة الصحيحة لدى الأفراد بحيث يتقبلون بعضهم البعض بالرغم من الاختلافات التي يمكن أن تحصل في مستويات ثقافتهم و في بعض المفاهيم المتعلقة بالحياة

العامة دون أن تمس بالركائز الأساسية لهذه الحياة التي يجب إن تبقى صلبة و متينة في كل بنية اجتماعية سليمة .

ركائز الحياة العامة :

يمكن أن نميز بين ركائز أساسية في الحياة العامة و ركائز خاصة بنواح معينة منها:

الركائز الأساسية في الحياة العامة:

تتألف الركائز الأساسية في الحياة العامة من شعور عام بالانتساب لوطن أي لأرض وشعب و مجتمع، هذا الشعور يجب أن يكون من القوة بحيث لا تزعزعه الأهواء مهما تضاربت لأن كيان الوطن قائم عليه.

و حب الوطن كحب الوالدين ينمو مع الإنسان بصورة فطرية و من ثم بصورة أكثر شعورية فتتفرغ عنه قواعد و مفاهيم و واجبات ينمو إدراكها مع نمو الفرد وإدراكه، يتفرع عن حب الوطن الشعور بالانتساب لأرض و لمجتمع فيشعرالإنسان بأنه جزء من الأرض والمجتمع ويدرك دوره في المحافظة عليهما من خلال تأديته لما يطلبه منه المجتمع و ما يرتبانه عليه من واجبا وفروض.

وأهم الواجبات الق يفرضها الانتساب لوطن خدمة العلم كسبيل للمحافظة على الكيان الجغرافي و القومي للوطن و خدمة الشعب بالمساهمة في الحياة العامة بصورة فاعلة وبناءة وتحمل نفقات ما يفرضه تنظيم الحياة العامة من أعباء مالية و غير مالية كالمساهمة في الأعمال الاجتماعية و نشاطات التنمية العامة و تحمل تضحيات تتضمن أحيانا الحد من حرية الاستهلاك المطلق والاستيراد الحر محافظة على اقتصاديات الوطن وما تمليه المصلحة العامة صونا لها من الضعف والوهن والتعرض للهزات.

ويستتبع ذلك احترام القوانين و الأنظمة التي تسن في سبيل المحافظة على المصلحة العامة فيصبح مقدار المواطنة الصحيحة مقاسا بدرجة التوافق مع هذه القوانين و الأنظمة واحترامها وعدم الخروج عليها .

وبالفعل إذا ألقينا نظرة على الإحصاءات الجنائية لوجدنا أن قسما وكبيرا ومن الجرائم والمسماة بالجرائم الواقعة على الأنظمة البلدية و الاقتصادية و الصحية يرتكب من قبل فئات في المجتمع يفترض أن تكون لديها درجة من التربية المدنية تحول دونها ارتكاب مثل هذه الجرائم مهما اختلفت درجة جسامتها، فالجرائم الواقعة على القوانين الضريبية والاقتصادية وجرائم الرشوة وإساءة والأمانة ومخالفة الأنظمة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وسلامة السير والنظافة العامة ترتكب في الواقع من أشخاص ذوي الدخل الذي يمكنهم من التعاطي بالأعمال الاقتصادية والمالية واقتناء السيارات واستعمال الآلات الملوثة للبيئة وكالصناعيين مثلا. ومع أن الدخل الاقتصادي والمالي ولا يشكل مؤشرا على ثقافة الإنسان إلا أنه في معظم الأحيان يفترض لديه مستوى معينا من هذه الثقافة مما يجعل الالتزام بالقوانين و الأنظمة أمرا بمتناول فهمه وإدراكه.

فإقدام هذه الطبقة من الناس على ارتكاب الجرائم المنوه بها أعلاه يعني أن هنالك خللا في تربيتها المدنية يجعلها لا تشعر بالانتساب لوطن يعول على مجهودها وعلى مساهمتها في سبيل بقائه ونموه وتطوره. إن هذا يعني أن النظرة الفردية الأنانية، وهي شعور طاغ لدى الإنسان، لم تصقل بصورة تجعلها تمتد إلى ما فوق المصلحة الفردية في ما يشكل مصلحة عامة يجب أن تحترم وتصان حتى تصان معها المصلحة الفردية الذاتية.

إن النظرة الشمولية للمصلحة العامة تفترض تربية مدنية صحيحة مركزة على امتداد أفق الإنسان ونحو ما هم أعم و أشمل و من عالمه الضيق المتمثل بعمله ومكسبه ومنزله،

هذه التربية تكتسب اكتسابا ، فإذا تخلفت نتجت عن ذلك تلك الفوضى المشاهدة في أكثر من بلد في العالم العربي والأجنبي لاسيما المتخلف منها.

فالتربية الدنية على مستوى الحياة العامة تسعى في الواقع إلى تنمية شعور المواطن بالانتساب لوطن مع ما يرتبه هذا الانتساب عليه من واجبات وأعباء وأدوار معينة في حياة الوطن، فإذا تأمنت هذه التربية المدنية على مستوى الحياة العامة تأمن ركن من أركان سلامة الوطن وكذلك ركن من أركان الأمن سياج الوطن من الداخل.

الركائز الخاصة بنواح معينة من الحياة العامة:

بجانب الركائز الأساسية للحياة العامة تقوم ركائز خاصة تضمن حسن سير هذه الحياة في نواح محددة تساهم في مجموعها في تأمين السلامة الاجتماعية.

فالحياة العامة كما عرفنا بها مجموعة من النشاطات والعلاقات الفردية تتضافر بينها وتتداخل فتتكون منها تلك الحياة وبينما التركيز على تشييد الركائز الأساسية للحياة العامة يشمل نواح من النشاطات والعلاقات المذكورة آنفا ، فان بعضا منها يتطلب توقفا عندها لإقامة دعائم خاصة بها وأهمها المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان لأنها تشمل مجاله الحيوي الذي يمكنه من الاستمرار في الحياة كشرط أساسي له.

سلامة البيئة الطبيعية:

تفترض المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من التلوث والأوبئة والأمراض والتعدي على ما تنبته الأرض من زرع وشجر و مياه و ما يؤمنه الجو من هواء نقي مجدد لنشاط الخلايا الحية، هذا يستتبع سن قوانين و أنظمة لهذه الغاية.

ويصبح الالتزام بهذه القوانين والأنظمة تحقيقا لأهدافها واجبا وطنيا على المواطن وركيزة خاصة من ركائز الحياة العامة وبالتالي من ركائز الأمن، وهنا أيضا إذا ما استعرضنا ما يقع

من مخالفات على الأنظمة البلدية و الصحية لوجدنا أنها في الواقع تؤلف القسم الأكبر من الجرائم المرتكبة مي بلد ما .

فالإحصاءات الجنائية تهتم خصوصا بالجرائم الواقعة على الإنسان والأموال وقلما تلتفت إلى المخالفات الواقعة على الأنظمة الصحية والبلدية مع أن هذه المخالفات تجاوز وبكثير تلك الجرائم الواقعة على الإنسان والأموال.

ولكن مع إدراك الإنسان المعاصر للأخطار التي تشكلها الاعتداءات على البيئة الطبيعية وعلى الأنظمة الصحية و البلدية بدأ يعطي لتلك المخالفات مكانها من اهتماما على سبيل الوقاية و القمع فأصبح معظمها معاقبا عليه بعقوبات شديدة تبلغ حد السحن فتجاوزه مع غرامات هامة تفرض على المخالف[1].

وإذا كان الاهتمام بالمحافظة على البيئة الطبيعية قد ازداد اليوم بصورة ملحوظة بالنظر للأخطار المحدقة والملموسة إلى أن التاريخ يثبت اهتمام الإنسان بمحيطه الطبيعي منذ أن أدرك قيمة هذا المحيط بالنسبة إليه، فنلاحظ أن المجتمعات السابقة سنت تشريعات للمحافظة على البيئة و أقرنتها بعقوبات عند حصول مخالفاتها و قد أحدثت في سبيل ذلك أجهزة خاصة لقمعها والمعاقبة عليها كجهاز الحسبة في الحكم الإسلامي إلا أن أهميتها كانت مقتصرة على طابعها الضار و لم تكن لتشمل المخاطر العامة التي أصبحت تشكلها في عالمنا المعاصر.

والملاحظ أن مرده هذه المخالفات الواقعة على الأنظمة يعود إلى الجهل بأهدافها وبأهمية و وظيفة البيئة التي تحميها ومتطلبات الأمن الاجتماعي المبني على سلام المجتمع في كيانه الطبيعي والبشري، ومرده هذا الجهل خلل في التربية المدنية الصحيحة التي يجب أن

[1] أوليفيه – فلسفة التربية – ذكر سابقا .

تتوجه إلى المواطن لجعله يشعر بمسؤولياته تجاه بيئته ومجتمعه، وكذلك خلل في إدراك الوظيفة الطبيعية و الدور الحيوي للبيئة في حياة الإنسان، وهذا ما يجب أن يركز عليه التوجيه التربوي على كافة مستوياته مستعملا في ذلك كافة الوسائل الإعلامية من بصرية وسمعية وكتابية.

التعاون بين السلطة و الشعب :

ومن ثم من بين الركائز الخاصة بالحياة العامة تعاون أفراد الشعب مع السلطات في سبيل تأمين سلامة المجتمع و المحافظة عليه، فلا يكفي أن تسن القوانين و الأنظمة حتى تضبط الأمر بل يجب أن تتوفر المساهمة الفعلية من قبل المواطن في احترام هذه الأنظمة والقوانين و التعاون مع السلطة الموجلة بالمحافظة على أمنها بالوسائل الشرعية و القانونية والإدارية .

فالتعاون بين السلطة و الشعب ، لا سيما بين من هم مسئولون عن تنفيذ القوانين والأنظمة، و نقصد بهم أفراد الشرطة ، و بين المواطنين و هو أمر هام جدا في قيام الأمن، هذا التعاون لا يمكن أن يفرض فرضا بل يجب أن يكون تعاونا بديهيا طبيعيا نتيجة لإدارة مكتسبة عبر تأهيل خاص و تربية مدنية موجهة نحو تحقيق هذه الإرادة .

ووسائل تنمية التعاون بين السلطة و الشعب كركيزة خاصة للحياة العامة كثيرة ومتنوعة و أصبحت اليوم في طور من التقدم و التقنية و الرقي ما يستوجب التوقف عنده بإمعان.

المحافظة على حسن العلاقات الفردية :

المحافظة على حسن العلاقات الفردية أمر بديهي كركيزة خاصة من ركائز الحياة العامة ،وتتضمن هذه المحافظة خاصة حقوق الجار وأموال و مصالحه بحيث يحصل احترام متبادل

لهذه الحقوق و صيانة لها، يضاف إلى هذا التعاضد الإنساني الذي سبق وأشرنا وإليه عندما تكلمنا عن دعائم الثقافة الأمنية. فإقامة العلاقات الفردية على أساس من التعاون والتعاضد و الاحترام عملية دقيقة للغاية نظرا لما فطر عليه الإنسان، من أنانية ونزعة للتحرر من القيود التي تحد من حريته و لكن عندما يعلم الإنسان أن حدود حريته تقف عند حرية الآخرين أدرك درجة الضبط الذاتي الذي يجب أن يمارسه على نفسه حتى يبقى ضمن الحدود التي تفرضها عليه حرية وحقرت الآخرين، هذا الضبط الذاتي يشكل مقدرة مكتسبة بالتربية الموجهة القائمة على تفهم تام لأصول المواطنة الصحيحة.

المحافظة على سلامة لمجتمع الطريق:

الملاحظ أن العصر الحالي عصر انتقال و تنقل. فالحياة العامة تتميز في يومنا هذا بالتحرك المستمر للإنسان، و قد زاد منه السرعة التي يتم بها مع ما تخلق من مخاطر وأخطار ومشاكل لم تعهدها المجتمعات السابقة.

إنسان اليوم كائن متحرر اختصر المسافات بفضل السرعة التي توفرها له وسائل النقل الحديثة، فالسيارة والطائرة والباخرة .والدراجة كلها أصبحت وسيلة نقل سريعة أحدثت ثورة في حياة الإنسان العامة ونقلته من طور الاستقرار إلى طور التنقل المستمر يقضي جزءا من يومه خارج منزله و مقره كأنه أصبح رفيق الطريق ومكتبه ولا يخفى أن تواجد الانسان على الطرقات. بضعه مباشرة في احتكاك مستمر مع أقرانه الذين يستعملون نفس وسائل التنقل الواقع أن مجتمعنا الجديد هو مجتمع الطريق مع ما يتضمنه من عناصر مؤلفة له وأهمها وسائل نقل سريعة وطرقات تختلف درجات صلاحياتها للسير، كثير منهم يفاخر بسيارته وسرعتها قليل منهم المتبصر العاقل، والمشاة لا حول لهم ولا قوة اتجاه السيارات وأصحابها مما أوجب وضع المبادئ سلوكية ترعى التصرف ضمن هذا المجتمع بغية

تأمين سلامة التواجد فيه، فمجتمع الطريق هو مجتمع مستحدث له قوانينه وأنظمته مما يوجب حتما على كل منتم إليه أن يكون ملما بها متوافقا معها منصاعا لها حتى تأمن سلامته و سلامة الجميع فكم من المنتمين إلى مجتمع الطريق مطلعون على أنظمته وقوانينه ومتوافقون معها؟ إن فقدان التعلم و إرادة التوافق مع هذه الأنظمة والقوانين هو مصدر معظم المخالفات والجرائم التي ترتكب في هذا المجتمع، يضاف إلى ذلك اختلاف الناس في استيعاب وظيفة وسيلة النقل التي يستعملها وما يجب أن تحتله في حياته الخاصة والعامة من مكانة، فكم من إنسان جعل من السيارة معبودا حيا لها منزلتها[1] وكأنها امتداد لمنزلة صاحبها حتى إذا أصابها سوء كأن السوء نزل به شخصيا بسبب تصادم سيارة مع أخرى، وكأن ما أصاب السيارة أصاب صاحبها بالذات؟ إن أسباب هذه الجرائم مردها في معظم الأحيان إلى تخلف في استيعاب وظيفة السيارة ومكانتها في علم الإنسان والميل إلى إضفاء شخصية صاحبها عليها فتصبح امتدادا لهذه الشخصية مع ما يستتبعه هذا الامتداد من حرص على إظهار مزايا هذه الشخصية من جهة وعلى حمايتها من جهة ثانية من أي خدش يمكن أن يمسها.

بالإضافة إلى هذه المشكلة التي ظهرت في مجتمع الطريق مشكلة سرعة الانتقال وما تحدقه من أخطار كان لا بد من ضبطها ضمن حدود تقي منها المواطنين وما يهدد حياتهم وسلامتهم..

من هنا كان التركيز في مجتمع الطريق على تأمين سلامة الانتقال والتنقل ففرضت القوانين والأنظمة على المشاة كما فرضت على مستعملي وسائل النقل تحت طائلة الجزاءات البالغة أحيانا درجة كبيرة من الشدة.

[1] يراجع : محسن العربي – المسؤولية الجنائية في المؤسسة الإقتصادية ، مؤسسة نوفل . بيروت ط 1987

و تجدر الإشارة إلى الارتفاع الهائل في عدد ضحايا وسائل النقل وأنه يطغى على سائر الأعداد مما يشكل في الواقع خطرا محدقا بالمجتمع الإنساني. وكان لابد من ضبط استعمال الآلة الناقلة للإنسان لفرض شروط على مستعملها يطلب منه التقيد بها قبل وأثناء وبعد استعمالها تحت طائلة الجزاء.

نشأت مدارس خاصة لتعليم الإنسان قوانين أنظمة السير و لتعليمه طريقة استعمال السيارة، وبالفعل لا يحق لإنسان أن يقود وسيلة نقل مدفوعة بالطاقة إلا بعد استحصاله على شهادة قيادة لها تمنح له فيما إذا اجتاز امتحانا يخضع للوقوف على مدى إتقانه ودرجة تعلمه للقواعد التي ترعاها.

فالتعلم على وسيلة النقل وعلى الخضوع والتوافق مع الأنظمة والقوانين عملية تستوجب تأهيلا فنيا معينا. كما أن تعلم المواطنين على التقيد بالأنظمة التي ترعى تنقلهم مشاة أو راكبين عملية مستمرة في البلدان المتقدمة مدنيا وحضاريا.

إن الأمن كل متكامل، وليس بالاستطاعة تحقيقه بصورة صحيحة إلا بالتركيز على كل ناحية من نواحيه وعلى كل ركيزة من ركائز الحياة العامة بغية جعلها بنفس المتانة والصلابة التي يغيرها من الركائز حتى يقوم عليها المجتمع السليم . و يخطئ من يعتقد أن تعزيز بعض الركائز يغني عن الاهتمام بالركائز الأخرى لأن البناء المتين لا يقوم إلا على أعمدة صلبة وسليمة لا على أعمدة بعضها متين والآخر ضعيف مهما بدت تلك الأعمدة صغيرة.

الخلاصة الباب الثاني:

و كخلاصة مركزة لفصول هذا الباب يمكن ضبط أمرها في النقاط التالية :

- الظاهر أن الثقافة الأمنية هي في علاقة ارتباط نوعها تأثير و تأثر بالتحديات التربوية المعاصرة ، ذلك أنه كلما غلبت التحديات ، نمت و قويت شوكة الثقافة الأمنية .

- و في خضم تعدد مفاهيم التربية المدنية و تنوع تعاريفها يمكن ترشيح المفهوم الخلدوني ، كونها تدبير المنزل و المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق و الحكمة.

- إن للتربية المدنية في المجتمعات البشرية المكانة السامقة ، بحيث تمثل الهواء الذي نتنفسه و الماء الذي نشربه ، فهي إذا و باختصار الحياة كلها.

الخاتمة

إذا عدنا إلى دعائم الثقافة الأمنية التي أثبتناها في هذا البحث المتواضع لوجدنا أن كل الأفعال التي تزعزع أركان هذه الدعائم من شأنها أن تجعل الوضع الأمني بكامله يهتز مع ما لاهتزازه من سلبيات على حياة الفرد و المجتمع.

فالأمن القائم على متانة انتماء الإنسان إلى وطنه و مجتمعه و توافقه مع المبادئ السلوكية والأخلاقية و الاجتماعية و الدينية يعترض توفر الاستقرار السياسي ، الازدهار الاقتصادي ، والأمن الغذائي ، كما يفرض التعاطف بين أبناء الشعب الواحد وشعورهم بالانتماء الوطني الإنساني من خلال الألفة الجامعة بينهم ، كما يفرض توفر الأجهزة و المؤسسات التي تقوم بدور التوجيه التربوي و التأهيل الاجتماعي والمهني وضبط الأمن و تأمين العدالة و الوقاية والإصلاح و تشييد البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد على أسس سليمة.

فالصورة البارزة في العمل الحافظ للأمن هي و لا شك صورة التوعية الفردية والجماعية والتأهيل الاجتماعي و التوجيه الصحيح مضافة إلى تحسين أوضاع البيئة الاقتصادية والاجتماعية . و بكلمة مختصرة إن بناء المواطنة عبر التربية يؤدي إلى صقل شخصية المواطن و تزويده بالوسائل التي تمكنه من وعي دوره في المجتمع و استيعاب الموجبات المطلوبة منه و أدائها عن عقيدة وإيمان معتبرا بأنه يقوم بما يحصنه و يحصن مجتمعه من أخطار تقع عليه و على ذويه فتحرمهم من نعمة الاستقرار والهدوء والاطمئنان ، و تقذف بهم في مهب المخاطر العديدة التي تستهدف حياتهم و أموالهم وكرامتهم و التربية الصحيحة تفرض توفر قاعدة اجتماعية وسياسية ثابتة تقوم على أسس متينة مدعومة بشعور الرضا عن الحاضر دون وجل أو خوف من المستقبل .

ولا شك أن معالجة موضوع الأمن بشموليته يستوجب مساهمة اختصاصات مختلفة، كل منها يتناول القطاع الخاص به ، بغية دراسته دراسة تقييمية و وضع الخطط اللازمة لتجهيزه و تطويره و إنمائه بصورة يلتقي معها بسائر القطاعات التي يؤلف مجموعها بنية الأمن .

لذلك انصب اهتمامنا منذ البدء على إبراز مفهوم الثقافة و الثقافة الأمنية و الارتباط القائم بين هذه الأخيرة و بين التقاليد الشعبية و التربية المدنية انطلاقا من اعتبارنا أن هذه التقاليد و هذه التربية تشكل بعض الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الأمن فهما اللتان تحدثان شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتهما لفائدتهما المتبادلة. و أن مفهوم كل منهما ينطلق من مبدأ أساسي و هو أن الفرد لا يعيش منعزلا في أية لحظة من لحظات حياته، بل هو دائما عضو في جماعة لا وجود له خارج إطارها . و هو نفسه لا يستطيع أن يدرك نفسه إلا جزءا من الكل و ووحدة في إطار هذه الجماعة .

يتبين لنا من محاولات تحديد مفهوم الثقافة الأمنية و التقاليد الشعبية و التربية المدنية أن مضمونها هو صقل الشخصية الإنسانية بتعود الإنسان على الحياة الاجتماعية وتمرسه عليها حتى يقوم بدوره فيها بانسجام تام مع الآخرين و مع متطلبات الجماعة.

إننا لا نرى من فائدة في تمييز التربية بمفهومها العام عن العادات الشعبية و التربية المدنية؛ لأن التربية بمفهومها العام هي إكساب الإنسان الصفات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا، كما لا يولد حاملا للميزات التي نصفها اليوم بالميزات الإنسانية الاجتماعية ،وكما قال الفيلسوف كانت : " إن الإنسان لا يصبح إنسانا إلا بالتربية ". وكما يقول أوليفيه ربول : " لا يولد الإنسان إنسانا، إنها نقطة تجمع عليها اليوم العلوم الإنسانية كلها فلا شيء من كل ما يؤلف الإنسانية ، أي اللغة و الفكر والمشاعر والفن وعلم الأخلاق ، و لا شيء من كل ما سعت الحضارة طيلة آلاف السنين للحصول عليه قد انتقل إلى جسم المولود الجديد فعليه أن

يكتسبه بالتربية " .فلا بد للتربية من أن تستفيد مما قدمته العلوم الإنسانية و الاجتماعية من معطيات قيمة أصبحت اليوم بمتناول المربين و الأهل يسترشدون بها في تنشئة الأولاد تنشئة صحيحة و سليمة فعلم النفس و علم الاجتماع و علم الأنتروبولوجيا و علم التربية و علم الاتصال بالناس، أي علم تنمية العلاقات الإنسانية ، كلها تساهم إلى حد بعيد في رسم خط سير التربية الحديثة بما أبرزته من منعطفات في طريقها فمهدتها للمربين بمزيد من المعرفة و الإلهام والبصيرة ، و يقول الدكتور عبد الرحمن عيساوي : " من خصائص عملية التعلم أنها عملية مستمرة . فكل منا يظل يتعلم باستمرار طوال حياته . فالأطفال لا بد أن يتعلموا كيف يضعون ملابسهم بأنفسهم وأن يطعموا أنفسهم و المراهقون لا بد أن يتعلموا العادات الاجتماعية التي يقبلها المجتمع الذي يعيشون فيه ، و الراشدون لا بد أن يتعلموا كيف يؤدون أعمالهم و كيف يقومون بالوفاء بمسؤولياتهم تجاه أسرهم و باختصار فإن حياتنا اليومية عبارة عن سلسلة من مشكلات صغيرة أو كبيرة نحلها بواسطة التعلم والواقع أن كل السمات المكتسبة ، أي التي لا يولد الفرد مزودا بها، هي أمور اكتسبها بالتعليم فالاتجاهات الثقافية والخلقية و العادات و العقائد الدينية كلها اكتسبها الإنسان، و يجدر بنا أن نذكر هنا ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم : "كل مولود يولد على الفطرة فإما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه" .

وعليه فقد تبين لنا من خلال هذا البحث المتواضع أن من التحديات التربوية المعاصرة التي على المربين والباحثين والمسئولين أن يتصدوا لها هي سيطرة المعايير المادية على غيرها بحيث أثرت في العلاقات الإنسانية و الاجتماعية بين الناس فكان من نتيجتها الانزواء عن المجتمع الذي أصبح ظاهرة سلبية تهدد التماسك بين أفراد المجتمع الواحد وتهدد تلك الألفة التي يجب أن تجمع بينهم ، كما أصبح الكسب السريع و الكثير و بأي وسيلة هو الهاجس الأول لدى الناس و هو الأمر الذي تسبب في كثير من الأحيان في الانحراف و الإجرام اللذين هما عاملان في إخلال الأمن بشموليته .

و قد تزداد قيمة البحث أكثر حين يجمع بين ضفتيه الفعلين النظري و التطبيقي ، ويفرز على إثر ذلك نتائج جد إيجابية ما كانت لتقطف ثمرتها لولا البحث الميداني التطبيقي أن بداية نثبت مسلمة لا يختلف فيها اثنان و هي أن الفعل التطبيقي في أي معرفة علمية كانت أم اجتماعية أم إنسانية أم أدبية أم طبية ، يمثل الجزء الأساس في البحث العلمي منه تستخرج النظريات و به تتحدد النتائج لتوظف في حلول المشاكل و بناء المشاريع الكبرى في الحياة ، وعليه نثبت ضروريته في هذا البحث ، الذي به يقوم بناؤه ويستوي ، كما يجسد الأخذ بنصيحة المشرف الدكتور "محمد رمضان " السديدة و توجيهاته القيمة أثناء جلساتنا العلمية معه بالجامعة ونحن في طور إنجاز هذه الأطروحة كما أننا أدركنا أن طبيعة موضوع الأطروحة يفرض فصلا تطبيقيا محكما .

أما عن مضمونه ، فيتحدد في رسم خطة أسئلة متزنة متراتبة تهدف إلى الكشف عن مستوى الوعي الأمني و صورته في المجتمع الجزائري عبر مجموعة من شرائحه الاجتماعية المتنوعة المختلفة.

و لكون العمل مع كل الشرائح الاجتماعية يتطلب الجهد الكثير و الوقت الطويل ، فإننا سنكتفي بمجموعة محددة من العينات لنجري عليها التطبيق على أن تترك العينات الأخرى إلى مشاريع بحوث مستقبلا في نفس السياق ، و ربما تتشكل فيه فرق بحث.

تتصور لعينات كالآتي:

أستاذ جامعي

أستاذ ثانوي

أستاذ متوسط

معلم مدرسة

طالب جامعي

إمام مسجد

تاجر

شرطي

متقاعد

عامل موظف

أما عن أهدافه فيمكن تلخيصها في التالي :

الوصول إلى الكشف عن مستوى الثقافة الأمنية في الشريحة الاجتماعية الجزائرية

وزنها ونقدها و تقويمها.

وضع تصور منظومة أمنية ملائمة ناجحة في المجتمع الجزائري.

نموذج الأسئلة

1- كيف تتصور الثقافة الأمنية في الجزائر ؟

2–هل ترى أن الثقافة الأمنية هي الجزء الأساس في التربية ؟

3–إلى أي مدى يمكن القول أن الأمن كان و يظل هاجس الإنسان في حياته ؟

4–كيف ترى السبيل إلى غرس الثقافة الأمنية في شرائح المجتمع الجزائري ؟

5–كيف يمكن للثقافة الأمنية أن تسهم في استقرار المجتمع الجزائري و تنميته ؟

6–هل ترى أن الثقافة الأمنية عامل أساسي في تنقية المجتمع الجزائري في الآفات الاجتماعية و فعل الجريمة ؟

7 – ماذا يمثل رجل الأمن بالنسبة لك ؟

8–هل ترى من الضرورة إضافة مادة الثقافة الأمنية في مناهجها التربوية؟

9–هل ترى ان لوسائل الإعلام دورا كبيرا في نشر الثقافة الأمنية في الجزائر ؟

10– هل تقبل بوظيفة رجل أمن في المجتمع إذا عرضت عليك ؟ولمذا؟

وزن وتقييم إجابات النموذج من طرف عينات من مختلف شرائح المجتمع :

1– نجد جل آراء وإحداثيات السؤال الأول تجمع على أن الثقافة الأمنية منعدمة أو شبه منعدمة وأنها مرتبطة إرتباطا وثيقا بثقافة المجتمع وهذا يدل على أن الثقافة الأمنية لم يتم إدراك معناها الحقيقي لدى المجتمع .

2– أما بالنسبة للثقافة الأمنية هل تعتبر الجزء الأساس في التربية وكان هذا السؤال الثاني فكانت كل الإجابات إيجابية بحيث تنصب جميعها حول أهمية الثقافة الأمنية في التربية لهذه العينات من المجتمع.

3– إن الإجابات على السؤال الثالث والذي ينص على أي مدى يمكن القول أن الأمن كان ويظل هاجس الإنسان في حياته ،فكانت معظمها تهدف إلى فكرة معناها أن الأمن من أركان حياة الإنسان .

4 في السؤال الرابع بعضهم من يقترح غرس الثقافة الأمنية عن طريق الإعلام والإحتكاك بالهياكل الأمنية إلا أن أغلبيتهم ركزوا على أن غرس الثقافة الأمنية يجب أن يبدأ من الصغر بدءا بمناهج الدراسة من الإبتدائي فالمتوسط فالجامعي فالمحيط المهني "شركات عامة وخاصة .....

5– إحداثيات السؤال الخامس والذي يطرح إشكالية إمكانية مساهمة الثقافة الأمنية في إستقرار المجتمع الجزائري ،فكانت مختلفة فحيث يقول بعضهم أنها تتم عن طريق غرس الروح الوطنية في الفرد الرامية إلى الأمن

والإستقرار والبعض الآخر يقول أنه يتم ذالك عن طريق التجسيد الفعلي لسلوك الثقافة الأمنية وأخلاقها للقضاء على التوتر والإظطرابات وبالتالي تحقيق الهدف المنشود أولا وهو إستقرار الجزائري وغايته .

6– أما بالنسبة للثقافة الأمنية هل تعد عامل أساسي في تنقية المجتمع الجزائري من الآفات الإجتماعية وفعل الجريئة وهو السؤال السادس فكانت كل الآراء والإجابات مؤيدة لحتمية وجود الثقافة الأمنية في المجتمع للقضاء على الآفات وفعل الجريمة .

7– جاءت أجوبة السؤال السابع الذي تضمن صورة رجل الأمن في نظر أفراد المجتمع فهو الشخص الرئيسي الأول الذي يسهر على تجسيد أخلاق الثقافة الأمنية في أفراد المجتمع والسهر على حماية قانونها الحائط لها ،كما يعاقب الخارج عنها .

8- نجد إحداثيات السؤال الثامن والمتعلقة بصورة إضافة مادة الثقافة الأمنية في مناهجها التربوية إيجابية ومؤيدة لها ،وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري هو بحاجة إلى تعلم معاني الثقافة الأمنية ومعرفة أهدافها والحرص على تطبيق أخلاقها .

9- إحداثيات السؤال التاسع والذي يتضمن ،هل لوسائل الإعلام دور كبير في نشر الثقافة الأمنية في الجزائر ؟ كانت كلها بنعم ويبرهن لنا هذا مدى أهمية وسائل الإعلام في تثقيف المجتمع الجزائري بثقافة أمنية وأنها تحمل في يدها الدور الكبير والمهم في نشر الثقافة الأمنية في صفوف شرائح المجتمع كلها بحكم أن الإعلام مهيمن على المجتمع كله ومخدر للأفراد.

10- أما عن السؤال العاشر المخصص بقبول وظيفة رجل الأمن فكانت جل أجوبة العينات سلبية أي رافضة لتقمص هذه الوظيفة وحجتها أن مسؤوليتها التي تلقى على عاتق رجل الأمن ثقيلة و عظيمة و خطيرة و من هذا نلخص إلى فكرة هي أن المجتمع في غالبية شرائحه واعي بأهمية وظيفة رجل الأمن ودارك لمسؤوليته الخطيرة .كما صادفنا أجوبة ترحب بفكرة قبول وظيفة رجل الأمن لأنها تعطي للمجتمع حياته ولشخصه الإحترام والتقدير وترى في العزوف عنها سبيل إلى دمار المجتمع وزعزة لأمنه واستقراره عدم استقراره في كل شؤون الحياة ،كما ترى في الامتناع طريق إلى فتح الباب إلى كل من هب ودب من شرائح المجتمع الغير الصالحة وغير المؤهلة وهذا في ذاته بداية هلاك المجتمع ودماره والحكمة تقول الوظيفة هي إما لك أو للذئب ،والوظيفة الكبيرة تعطى للرجل الكبير الصالح قال الحكيم :

أتته الخلافة تجر أذيالها فلم تك تصلح إلا له ولم يكن يصلح إلا لها

و لو رامها أحد غيره لزلت الأرض زلزالها

أما بالنسبة للهدف المتمثل في وضع تصور لمنظومة أمنية تربوية ملائمة ناجحة في المجتمع الجزائري فالإستنتاج هو كما يلي :

الخلل هو غياب الحس الأمني .

مشروع الثقافة الأمنية غير مبلور في المجتمع في مجالات عديدة منها : الغابات ،المباريات الرياضية ،الطرقات ،الصحة.

الهياكل الأمنية والإطارات المتخصصة لم تعالج الثقافة الأمنية من العمق.

الكتابة العلمية في الثقافة الأمنية قليلة ،بل نادرة جدا بالمقارنة مع كتابات في موضوعات مختلفة أخرى وكذا الأمر في مشاريع الماجيستر والدكتوراه وتدريسها في مستويات التدرج وما بعد التدرج للطلبة المتخصصين والمنتسبين إلى هذه الشعبة خصوصا وأن ظروف العالم اليوم غير مستقرة وأن أمنه مهدد في كل لحظة في كل بلد يظن أنه في منجى منه.

وقد أفرز البحث جملة من النتائج هي كالآتي :

-1إن معالجة موضوع الأمن بشموليته يستوجب مساهمة اختصاصات مختلفة حيث الكل يتناول القطاع الخاص به بغية دراسته تقيميه مع وضع الخطة اللازمة لتجهيزه.

2-تأمين الأمن يتطلب غرس الدعائم والأسس التي تستند إليها الثقافة الأمنية والتي لا يمكن التركيز على إحداها دون الأخرى وإلا اختل التوازن القائم بين مختلف وحداتها .

3-تمتد التربية المدنية الواجب اعتمادها إلى كل دعامة من دعائم الثقافة الأمنية بحيث تساهم بصورة مباشرة في توعية المواطن حول دوره في مجتمعه وواجباته إذ لا يستقيم أي من أعمدة الأمن إذا لم يفقه المواطن دوره في تشييده ودعم متانته وحفظه من الاهتزاز و الوهن ،وإذا قارنا بين العوامل التي تؤدي إلى الانحراف في مجتمع معين وبين درجة التربية المدنية لوجدنا أن الخلل كل الخلل يكمن في

ضعف تلك التربية وعجزها عن بناء شخصية إنسانية مصانة من العوارض قادرة على التحكم في النزوات الأنانية الفردية التي تعصف في نفس كل إنسان .

4 -إن الأمن ليس سوى نتيجة لتوفر الاستقرار الداخلي والخارجي في المجتمع ،وهذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا بالألفة بين قلوب المواطنين وبتعاطفهم مع بعضهم البعض ،وبنمو إحساس مشترك بينهم بأن خير الفرد خير للجماعة وشر الفرد شر لها ،فإذا تعاضدوا في سبيل تحقيق الخير للفرد ورد الشر عنه إنما يتعاضدون في سبيل أمن الجماعة وطمأنينتها في حاضرها ومستقبلها ،والسبيل القويم الذي يؤدي إلى الوفاء بهذا الالتزام يتمثل أساسا في الدين والتقاليد.

5 -التزام الإنسان بالدين والتقاليد الشعبية شرط أساسي لتوازنه الاجتماعي.

6 -إن التربية هي الوسيلة الفعالة التي تهيء الفرد لاستيعاب ما يمكن أن تجلبه له التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منافع وإنجازات ،فالإنسان هو محور العملية الإنمائية ،فإن لم يكن مهيأ نفسانيا وتربويا لاستيعاب هذه العملية ،بالمساهمة فيها ،فإن تطوير الظروف المادية دون المؤهلات الإنسانية لا يؤدي إلى الغاية المنشودة وهي توفير الأمن والسعادة للوطن .

7 -الأمن لا يتحقق ضمن عملية فوقية تفرض منهجا سلوكيا معينا ،بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه ،إذ لا يعقل أن يتم عمل معين بمجرد توجيه من حاكم أو مسؤول إذا لم تتوفر لهذا التوجيه أذن صاغية وإرادة مستعدة للعمل بقناعة على تحقيقه لأن فيه الخير لها وللمجتمع.

8-أفرزت الدراسة الميدانية التي أجريناها على مجموعة عينات من شرائح المجتمع المتنوعة ضعف الثقافة الأمنية فيها وفي بعض الأحيان انعدامها وذلك راجع إلى غياب تصور مشروع الثقافة الأمنية في المجتمع مع عدم الحرص على المبادرة إلى تأسيسه ليكون قانونا ودستورا يلتزم الأفراد والجماعات به وتطبيق مواده قصد الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع.

9-إن إشكالية البحث انطلقت من فراغ المجتمع ومن الثقافة الأمنية وانتهت إلى اقتراح حل بديل لملئه وهو دراسة الظاهرة واقتراح تصور أولي لمشروع تأسيس وغرس الثقافة الأمنية في المجتمع يكون أرضية تنطلق منها الدولة في بناء مشروعها.

10-موضوع الأطروحة يسهم في بناء وتأسيس تصور مشروع الثقافة الأمنية بناءا علميا وتصورا معرفيا دقيقا محكما .

11 -تنبه هذا البحث إلى مسألة مهمة تخص بناء مشروع الثقافة الأمنية وهي عزوف الباحثين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين عن معالجة هذه الموضوعات المهمة والملحة بخلفية سلبية وهذه ظاهرة مضرة بالبحث العلمي وبالمجتمع وقضاياه.

12 -كشف البحث عن ضرورة تبني هذه الموضوعات في البحوث والدراسات العلمية في مراكز البحث وفي الجامعات ورسم سياسة محكمة تعيد الباحثين إليها مع توفير ظروف البحث المادية والمعنوية .

- 13أكد البحث ضرورة العلاقة بين البحث والمجتمع وثبت حتمية توطيدها وخلص إلى أن البحث العلمي هو ما كان في خدمة المجتمع ،وعلم لا يخدم المجتمع لا معنى له في الواقع.

مصادر و مراجع البحث

مصادر ومراجع البحث باللغة العربية

1– القرآن الكريم .

2– ابن خلدون ، المقدمة ، المكتبة التجارية . القاهرة (لم يذكر تاريخ النشر) .

3– ابن مسكويه – تهذيب الأخلاق – دار الكتب العلمية – بيروت . ط 1981

4– أبو حامد الغزالي – إحياء علوم الدين – القاهرة . مكتبة القاهرة الحديثة ط 1966

5– أبو الحسن الماروردي – أدب الدنيا و الدين – دار الكتب العلمية – بيروت . ط 1978

6– أبو زهرة – تنظيم الإسلام للمجتمع – دار الفكر العربي – القاهرة . ط 1975

7– أبو نصر الفارابي – آراء أهل المدينة الفاضلة – تقديم و تعليق د/ ألبير نصري نادر ، دار المشرق : بيروت ط4 1975

8– أحمد بشير بدوي – منهج التربية الوطنية في السودان – دار العلم للملايين : بيروت ط 1973

9– أوليفييه ربول – فلسفة التربية – ترجمة د/ جهاد نعمان . منشورات عويدات . بيروت ط 1978

10– أوتو كلينبرغ – علم النفس الاجتماعي – ترجمة د/ حافظ الجمالي– دار مكتبة الحياة – بيروت ط 1976

11– ايكه هولتكرانس – قاموس الاثنولوجيا و الفلكلور – ترجمة د/ محمد الجوهري و د/ حسن الشامي . دار المعارف بمصر ط 1973

12– جون ديوي – الديمقراطية و التربية – ترجمة منى عقراوي و زكريا ميخائيل . القاهرة 1946

13– جماعة من المؤلفين – التطور التربوي في العصر الحديث – دار مكتبة الحياة . ط 1974

14– عاطف وصفي – الأنثروبولوجيا الثقافية – دار المعالاف بمصر . القاهرة ط 1970

15– عبد العزيز عزت – السلطة في المجتمع – القاهرة (لم يذكر الناشر) ط 1960

16– عباس محمود العقاد عبقرية المسيح – دار الكتاب العربي – بيروت. ط 1973

17– شوكت المنلا – باقات من الإسلام – المؤسسة العربية للدراسات و النشر : بيروت ط 1973

18– فاخر عاقل – التربية قديمها و حديثها – دار العلم للملايين . بيروت ط 1973

19– فارس خليل – التطور الثقافي – مكتبة القاهرة الحديثة . القاهرة ط 1960

20–كمال دسوقي – الاجتماع و دراسة المجتمع – مكتبة الأنجلو المصرية ط 1976

21– محمد خيري و آخرون – علم الاجتماع – دار النهضة العربية بمصر .

22– محمود شلتوت – تفسير القرآن الكريم – دار القلم . القاهرة . ط 1966

23– مكيفر وبيج ، المجتمع . ترجمة د/ علي أحمد عيسى . مكتبة النهضة المصرية (لم يذكر تاريخ النشر) .

24– محي الدين توق – دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة . المجلة العربية للدفاع الاجتماعي العدد الحادي عشر . الرباط 1971

25– مصطفى أبو زيد – النظرية العامة للقومية العربية – المكتب الشرقي للنشر و التوزيع بدون تاريخ .

26– مصطفى الجمال و حمدي عبد الرحمن . التأمينات الاجتماعية . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية ط 1974

27– مصطفى الخشاب – علم الاجتماع و مدارسه (تاريخ الفكر الاجتماعي و تطوره) القاهرة . مطبعة لجنة البيان العربي . ط 1962

28– ميخائيل نعيمة – دروب – مؤسسة نوفل . بيروت ط 1981

29– محمد عبده – رسالة التوحيد – المكتبة التجارية . القاهرة (لم يذكر تاريخ النشر) .

30 – مرشرت – التطور الاجتماعي و التثقيف المستمر ، منشورات فريد ريش ابيرت – بيروت ط 1969

مصادر و مراجع بلغة أجنبية

1– Baronne Staffe . Usage du monde régle du savoir vivre . Paris , E . Flammarion , 1899 .

2– Gillin &Gillin , Cultural Sociology .N .Y, Mac Millan , 1954 .

3– Hubert Bonner on being mind of man Houghton Mifflin Bhon , 1965 .

4– Judd . Ch psychology of Social institution ,N.Y, Mac Millan ; 1927.

5– Kant , reflexions sur l'éducation . P.U.F . Paris 1975 .

6– Malinowski B : Une théorie scientifique de la culture traduit par Pierre Clin quart t.f . Maspero 1971 .

7– Maley A . Human ecology Unv . of Michigan Press Awn Arbot .

8– Nasr , Mohammad Abdul Muizz , Walter Bagehot , Alexandria Unv , Press 1959 .

9– Green Arnold , Society .N.Y Mac Graw . Hill 1960 .

10– Sapir .E. Encyclopaedia of te Social Sciences .N.Y, Mac Millan , 1950 .

11– Stiward J. Theory of culture change Univ . Of illinois Press Urbana 1954 .

12– Taylor E . Primitive culture John Murray . London 1903 .

13– Sumner , Whlliam Graham , Folkways .NY , Ginn 1940 .

14– Sheldon Glueck , Unravelling Jur – Delinq – Harvard – Unv Press 1950 .

15– Wallace A , Culture and personality . Random house .N.Y. 1961 .

16– Wisler C . Man and culture . Thomas Y London 1903 .

إهداء
المقدمة..... 01
المدخل..... 09
الباب الأول : ثقافة التربية 15
الفصل الأول : مفهوم الثقافة 16
أولا :معاني الثقافة عند بعض الأنتروبولوجيين 17
ثانيا : مضامين الثقافة 22
ثالثا: مميزات الثقافة 26
رابعا : مواكبة الثقافة لمراحل التطور 49
خامسا: الثقافة أسلوب حياة 51
سادسا :ارتباط الثقافة بالتنظيم الاجتماعي 55
سابعا :لكل ثقافة قواعدها الخاصة 77
الفصل الثاني : الثقافة الأمنية 81
أولا : مفهوم الثقافة الأمنية 82
ثانيا : دعائم الثقافة الأمنية 88
الفصل الثالث : دور العادات أو التقاليد الشعبية في التحسس بالأمن 127
أولا : تحديد معاني العادات أو التقاليد الشعبية 128
ثانيا : العادات أو التقاليد الشعبية من دعائم المجتمع المنظم و الآمن 130
ثالثا : أقسام العادات أو التقاليد الشعبية 133
رابعا : تكوين العادات أو التقاليد الشعبية 136

خامسا : مميزات العادات أو التقاليد الشعبية 138
سادسا : أدوار العادات أو التقاليد الشعبية و أهميتها في الاستقرار و الأمن ... 143
الفصل الرابع: الثقافة الأمنية في الأمثال الشعبية 149
خلاصة الباب الأول 168
الباب الثاني : التحديات التربوية المعاصرة و علاقتها بالثقافة الأمنية 170
الفصل الأول : التربية المدنية مفهومها و مضمونها 171
أولا : الإنسان كائن اجتماعي بحاجة إلى تربية 172
ثانيا : دور التربية في تكوين الشخصية الإنسانية 174
ثالثا : وظيفة الدور في المجتمع 176
رابعا : الدور وسيلة لتأكيد الذات 179
خامسا : ممارسة الدور من خلال السلوك 180
سادسا : أهمية القيم السلوكية 181
سابعا : التكيف مع المحيط الاجتماعي 181
ثامنا : رأي الباحثين التربويين و الاجتماعيين في مفهوم التربية المدنية 183
الفصل الثاني : مكانة التربية المدنية في المجتمعات البشرية 195
أولا : التربية المدنية في المرحلة القبلية 196
ثانيا : التربية المدنية الحضرية الأولى 200
ثالثا : التربية المدنية في المرحلة الدينية 203
رابعا : التربية المدنية في المرحلة المعاصرة 217
خامسا : مصير التربية في العصر الحالي 221

الفصل الثالث : مستويات التربية المدنية داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية 223

أولا : التربية المدنية على مستوى العائلة 226

ثانيا : التربية المدنية على مستوى المدرسة 281

ثالثا : التربية المدنية على مستوى الحياة العامة 316

خلاصة الباب الثاني 327

الخاتمة 328

قائمة المراجع 333

الفهرس 337

ملخص :

إن من شأن الثقافة الأمنية أن تجعل عامة الشعب قادرة على إدراك واجباتها فتهب لتلتقي حول المبادئ الأساسية التي ترعى الحياة الاجتماعية و تجمع المواطنين ضمن بوتقة تنصهر ضمنها المصالح الخاصة فيدرك كل فرد مسؤوليته نحو نفسه و نحو غيره و يبادر إلى ممارسة دوره في مجتمعه فتلتقي الإدارات الخيرة و البناءة حول أهداف سامية تنهض بالفرد و توفر له الأمن و الرفاهية ضمن مجتمع سليم البنية الروحية .

الكلمات المفتاحية : الثقافة – الأمن – الثقافة الأمنية – التربية – الثقافة التربوية – التقاليد الشعبية– التحديات المعاصرة – التنشئة الاجتماعية .

Résumé :

c’est au culture de la sécurité de rendre le grand peuple capable de reconnaitre ses devoirs elle s’élève pour se réunir au tour des principes de base qui commande la vie sociale et collecte les citoyens dans un creuset de diverses intérêts privés de telle façon que chaque individu se rend compte de sa responsabilité envers lui-même et les autres et commence de jouer son rôle dans sa société et comme ça les bon volontés constructives se rencontrent sur les nobles objectifs qui promeuvent l’ individu et lui fournissent la sécurité et le bien être au sein d’une structure communautaire spirituelle saine.

mots clé : Culture- La sécurité- Culture sécuritaire –Education- Culture éducative- Tradition populaires- Défis contemporains- Socialisation.

Abstract :

it is to the culture of security to make the great people capable of recognizing their duties it rises to meet at the turn of the basic principles that commands social life and collects citizens in a melting pot of various private interests in such a way that each individual realizes his responsibility towards himself and others and begins to play his role in his society and as such the good wills constructively meet on the lofty goals that promote the individual and provide him with the security and well being within a healthy spiritual community structure

Key words: Culture- Safety- Safe Culture -Education- Educational Culture- Popular Tradition- Contemporary Challenges- Socialization